معايير التقارير المالية الدولية

دليل التطبيق

إعداد

هيني ڤان جريوننج

ترجمة

الدكتور/ طارق حماد



THE WORLD BANK



الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م

مصر

معايير التقارير المالية الدولية

دليل التطبيق

إعداد

هيني ڤان جريونينج

ترجمة

الدكتور/ طارق عبد العال حماد

كلية التجارة، جامعة عين شمس

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م

مصر

الدار الدولية

للاستثمارات الثقافية ش.م.م

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS	معايير التقارير المالية الدولية
A PRACTICAL GUIDE (Newly Revised Edition)	هيني ڤان جريونينج

This work was originally published by The World Bank in English as *International Financial Reporting Standards A Practical Guide* in 2004. This Arabic translation was arranged by International House for Cultural Investments S.A.E. International House for Cultural Investments S.A.E is responsible for the quality of the translation. In case of any discrepancies, the original Language will govern.

تم نشر هذا العمل أصلا من قبل البنك الدولي باللغة الإنجليزية بعنوان « International Financial Reporting Standards A Practical Guide » في عام 2005. تم إعداد هذه النسخة العربية من قبل الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. تعتبر الدار الدولية للاستثمارات الثقافية مسئولة عن جودة الترجمة. وفي حال وجود أي تناقضات سوف تكون اللغة الأصلية هي الفاصل.

إن النتائج، التفسيرات، والتوصيات التي تمت الإشارة إليها في هذا العمل هي ملك للمؤلفين، ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المديرين التنفيذيين في البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

لا يضمن البنك الدولي دقة المعلومات الموجودة في هذا العمل. ولا تتضمن الحدود، الألوان، التسميات، أو أية معلومات أخرى تظهر على أية خارطة في هذا العمل أي حكم من جانب البنك الدولي فيما يتعلق بالأوضاع القانونية لأية منطقة، ولا المصادقة على مثل هذه الحدود أو قبولها.

رقم الإيداع: 2006/1608

ISBN 977-282-220-2

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م.

8 إبراهيم العرابي - النزهة الجديدة - مصر الجديدة - ج.م.ع.

ص.ب: 5599 هليوبوليس غرب/ القاهرة. تليفون: 6222105/6221944 فاكس: 6222105 (00202)

بريد إلكتروني: ihci@link.net

International House for Cultural Investments S.A.E
8, Ibrahim El-Orabi St., El-Nozha El-Gedida
P.O.Box 5599 Heliopolis West, Cairo, Egypt
E-mail: ihci@link.net

المحتويات

• تقديم.	ج
• شكر وتقدير.	د
• مقدمة.	هـ
القسم الأول: العرض	1
الفصل الأول: إطار إعداد وعرض القوائم المالية.	3
الفصل الثانى: تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة - IFRS 1	15
الفصل الثالث: عرض القوائم المالية - IAS 1	23
الفصل الرابع: قوائم التدفق النقدى - IAS 7	51
الفصل الخامس: السياسات المحاسبية، التغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء - IAS 8	67
القسم الثانى: القوائم المجمعة	75
• الفصل السادس: اندماجات منشآت الأعمال - IFRS 3	77
• الفصل السابع: القوائم المالية المجمعة والمنفصلة - IAS 27	97
• الفصل الثامن: الاستثمارات فى شركات زميلة - IAS 28	109
• الفصل التاسع: الحصص فى المشروعات المشتركة - IAS 31	119
القسم الثالث: الميزانية وقائمة الدخل	131
• الفصل العاشر: المدفوعات المبنية على الأسهم - IFRS 2	133
• الفصل الحادى عشر: عقود التأمين - IFRS 4	147
• الفصل الثانى عشر: المخزون - IAS 2	157
• الفصل الثالث عشر: عقود الإنشاءات - IAS 11	171
• الفصل الرابع عشر: ضرائب الدخل - IAS 12	183
• الفصل الخامس عشر: الممتلكات والمعدات والتجهيزات - IAS 16	199
• الفصل السادس عشر: الإيجارات - IAS 17	219
• الفصل السابع عشر: الإيراد - IAS 18	239
• الفصل الثامن عشر: منافع التقاعد - IAS 19	251
• الفصل التاسع عشر: المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية - IAS 20	263

المحتـــويـات

• الفصل العشرون: آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى - IAS 21	271
• الفصل الواحد والعشرون: تكاليف الاقتراض - IAS 23	281
• الفصل الثانى والعشرون: انخفاض قيمة الأصول - IAS 36	291
• الفصل الثالث والعشرون: المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة - IAS 37	301
• الفصل الرابع والعشرون: الأصول غير الملموسة - IAS 38	311
• الفصل الخامس والعشرون: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - IAS 39	319
• الفصل السادس والعشرون: الاستثمارات العقارية - IAS 40	339
• الفصل السابع والعشرون: الزراعة - IAS 41	349
القسم الرابع: الإفصاحات	361
• الفصل الثامن والعشرون: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة - IFRS 5	363
• الفصل التاسع والعشرون: الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية - IAS 10	371
• الفصل الثلاثون: التقارير القطاعية - IAS 14	377
• الفصل الواحد والثلاثون: إفصاحات الطرف ذو العلاقة - IAS 24	387
• الفصل الثانى والثلاثون: المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد - IAS 26	395
• الفصل الثالث والثلاثون: التقارير المالية فى ظل اقتصاديات التضخم الجامح - IAS 29	403
• الفصل الرابع والثلاثون: الإفصاحات فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة - IAS 30	411
• الفصل الخامس والثلاثون: الأدوات المالية: العرض والإفصاح - IAS 32	427
• الفصل السادس والثلاثون: ربحية السهم الواحد - IAS 33	443
• الفصل السابع والثلاثون: التقارير المالية البينية - IAS 34	455
• الفصل الثامن والثلاثون: استكشاف وتقييم الموارد التعدينية - ED6	465

تقديم

على أثر الأزمة المالية العالمية فى سنة 1998 طرحت العديد من المنظمات الدولية بما فى ذلك البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مبادرة تعاونية لتقوية البناء المالى العالمى وللسعى نحو إيجاد حل طويل الأجل لنقص الشفافية فى المعلومات المالية وكان هذا الجهد مدعوماً بدعم صريح لعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وأحد النتائج كان التعجيل نحو إحداث تقارب دولى فى معايير المحاسبة وخاصة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) التى يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومعايير المحاسبة المالية (FAS) التى يصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس من المستغرب أن هذه الجهود المكثفة نحو التقارب نتج عنها العديد من التعديلات فى معايير المحاسبة بواسطة كلاً من IASB و FASB ، وبالنسبة للمحاسبين والمحللين الماليين والمتخصصين الأخرين ، فإن هناك مؤلفات فنية سريعة النمو توضح تفصيلياً الخلفية والتطبيق المقصود من هذه التعديلات ، ولكن حتى الآن لا يزال ناقصاً وجود مرجع موحد ومبسط .

ويسعى هذا الكتاب لسد هذه الثغرة ، حيث يلخص كل فصل بإيجاز ويوضح أحد المعايير الجديدة أو المعدلة IFRS والمسالة التى يعالجها المعيار والمفاهيم الضمنية الأساسية والمعالجة المحاسبية المناسبة والمتطلبات المقترنة بالعرض والإفصاح ، كذلك فهذا النص يغطى التحليل المالى ومسائل التفسير لإثبات أفضل للتاثير المحتمل لمعايير المحاسبة على قرارات منشآت الأعمال ، ويوجد بمعظم الفصول أمثلة للتاثير المحتمل لمعايير المحاسبة على قرارات منشآت الأعمال ، ويوجد بمعظم الفصول أمثلة مبسطة لمزيد من الإيضاح للمادة العلمية ، ونامل أن يمثل هذا الأسلوب إضافة إلى توفير مرجع قريب للممارسين كى يساعدهم على التخفيف من الضغط المعرضين له من غير المتخصصين عند مواجهتهم بقرارات المنشاة متاثرة بالقواعد الجديدة .

كما نامل أن يساعد هذا الكتاب المنظمين الوطنيين فى مقارنة معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالممارسات المعنية لكل الدولة – وبذلك التشجيع على الأخذ المحلى الواسع بهذه المعايير المقبولة بالفعل على نطاق واسع .

Kenneh G. Lay, CFA

نائب الخزينة – البنك الدولى

واشنطن – اغسطس ٢٠٠٤

شكر وتقدير

إن الكاتب ممتن للسادة Graeme Wheeler and Kenlay مدير ونائب خزانة البنك الدولى اللذين دعموا الطبعة المعدلة كوسيلة لمساعدة الدول العملية للبنك الدولى بمطبوع يمكن أن يسهل لهم فهم معايير التقارير المالية الدولية ، وكذلك التأكيد على أهمية التحليل والتفسير المالى للمعلومات التى تنتج من خلال تطبيق هذه المعايير .

مجلة Stalla التى يصدرها CFA و Exam قدمت إسهاماً كبيراً لهذا المطبوع بتقديم تلخيص حق الطبع للتهيئة للمشكلات المادية والممارسات من مراجعهم وقاعدة بيانات موضوعاتهم ، وهذه المجلة جزءاً من المجلة المهنية Becker وهى الرائد الذى يقدم الاعداد لاختبارات CPA ، CMA ، CFA ، وهناك شخصان من هذه المجلة قدموا لنا مساعدات كبيرة هما Frank Stalla و Peter Olinto .

وإننى لممتن لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية لاستخدامى أمثلتها فى الفصل (27) (IAS 41 الزراعة) وجوهرياً هذا المطبوع بكامله هو إسهاماً لنتائج مجلس معايير المحاسبة الدولية . وكذلك أتقدم بالشكر للسيد Deloitte Touche الذى سمح باستخدام مثالين من مطبوعاتهم وقد كان لثلاثة من كبار أعضائها يساعدوننا بصفة خاصة بهذا الشأن وهم , Graeme Berry , Paul Pacter Alex Ashwal والزملاء فى إدارة عمليات خزانة البنك الدولى ساهموا بآرائهم العميقة فى الأمور المعقدة لتطبيق بعض المعايير فى بيئة الخزانة ، ولقد استفدت كثيراً من ساعات المناقشات مع زملائى بما فيهم Hamish Flett, Kerry Mack , Tom Fay, Diann Martin, and Richard Williams . David Cairns, السكرتير العام السابق للجنة معايير المحاسبة الدولية التى سميت فيما بعد بـ IASB ، وحالياً بمدرسة لندن للاقتصاد . الذين قدموا لى مساعدة قيمة بمراجعتهم المسودة.

ورغم درجة ونوعية المدخلات التى تلقيتها فإننى مسئول وحدى عن محتويات هذا المطبوع .

Hennie Van Greuning

• **مقدمة:**

هذا الكتاب على أساس النشرتين السابقتين اللتين تم ترجمتهما إلى سبع لغات – إسهاماً هاماً لنشر الوعى والفهم لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS – حول العالم مع ملخصات سهلة القراءة لكل معيار وأمثلة تصور المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح .

• **الموجه إليهم:**

القرار الواعى يجب اتخاذه للتركيز على احتياجات المديرين والمحللين الماليين فى القطاعين العام والخاص اللذين قد لا يكون لديهم خلفية محاسبية قوية وهذه النشرة تلخص كل IFRS وكل IAS حتى يستطيع المديرون بسهولة الحصول على نظرة أساسية شاملة للمسائل الأساسية والقرار الواعى يتخذ لاستبعاد المناقشات المطولة لموضوعات معينة من أجل دعم الأهداف الشاملة لتوفير أداة مفيدة للمديرين والمحللين الماليين ، فضلاً عن ذلك ، فإن معظم الفصول تحتوى على أمثلة مبسطة تؤكد التطبيق العملى لبعض المفاهيم الأساسية فى معيار معين، والقارىء بلا خلفية فنية محاسبية لذلك يجد أمامه الأدوات كى يشارك بطريقة لا تنقصها المعلومات فى المناقشات المتعلقة بالملائمة والتطبيق لمعيار معين فى وضع معين ، كما يستطيع القارىء أن يفهم أثر ذلك التطبيق للمبادىء بكل معيار محاسبى على النتائج المالية والمركز المالى لأى قسم أو للمنشاة بكاملها .

• **هيكل هذا الكتاب :**

يتبع كل فصل عرضاً عاماً لتسهيل مناقشة كل معيار :

١ – **المشاكل التى يعالجها :** تحدد الأهداف الرئيسية والمسائل الأساسية فى المعيار .

٢ – **نطاق المعيار:** يحدد الصفقات النوعية والأحداث التى يغطيها المعيار وفى بعض الحالات يكون التوافق مع متطلبات المعيار مقصوراً على مدى معين من المنشآت .

٣ – **المفاهيم الأساسية :** توضح استخدام ومضامين المفاهيم والتعاريف .

٤ – **المعالجة المحاسبية :** تحدد المبادىء المحاسبية المحددة والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الواجب الأخذ بها بمعرفة المنشأة للتطابق مع معيار معين ، والاعتراف (القيد المبدئى) والقياس (التقييم اللاحق) يعالجان بشكل خاص كلما كان ذلك ملائماً .

٥ – **العرض والإفصاح :** وذلك لوصف الطرق التى يجب أن تعرض بها البنود المالية وغير المالية فى القوائم المالية ، وكذلك النواحى الواجب الإفصاح عنها فى هذه القوائم المالية – أخذاً فى الاعتبار احتياجات مختلف المستخدمين ومستخدموا القوائم المالية هم المستثمرون والعاملون والمقرضون والموردون والدائنون التجاريون والحكومات والسلطات الضريبية والنظامية بالإضافة إلى الجمهور.

٦ – **التحليل والتفسير المالى :** يناقش البنود ذات الأهمية للمحلل المالى فى فصول حينما تعتبر المناقشة مناسبة ، ويجب التأكيد على أن عدم عمل مناقشة فى بعض الفصول لا ينبغى تفسيرها على أنها انتقاد للـIFRS . وحيث يبرز التفضيل والممارسات التحليلية ، وذلك يكون لتنبيه القارىء إلى التحديات التى لا تزال باقية فى الطريق نحو تقريب الممارسات المحاسبية الدولية والأخذ السريع بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS .

٧ – كما تشمل أمثلة فى نهاية معظم الفصول يقصد بها تصوير إضافى للمفاهيم التى تحتويها IFRS.

ويامل المؤلف أن المديرين فى الدول عملاء البنك الدولى يجدون هذه الصياغة مفيدة فى ترسيخ أساليب المحاسبة وخاصة عندما توجد تعبيرات ومصطلحات فى مرحلة الإيضاح ، ونرحب بالتغذية الاسترجاعية والآراء فى هذا الشأن .

- **المحتوى:**

كل معايير المحاسبة التى أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حتى 31 مايو 2004 يدخل فى هذا المطبوع ، ونصوص IASB هى المرجع الأساسى ، وهذا المطبوع يمثل ملخصاً لها .

القسم الأول

العرض

الفصل الأول : إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثانى : تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة .

الفصل الثالث : عرض القوائم المالية

الفصل الرابع : قوائم التدفق النقدى

الفصل الخامس : السياسات المحاسبية ، التغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء.

الفصل الأول

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق الإطار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح - حالة إعداد قوائم مالية شفافة.
- أمثلة.

الفصل الأول

إطار إعداد وعرض القوائم المالية

Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements

1-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يجب إعداد المعايير المحاسبية داخل إطار متماسك مقبول من المبادىء الأساسية ، وقد نشرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وأسمها الآن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إطار إعداد وعرض القوائم المالية فى عام 1989 وتبناه IASB فى 2001 وإطار 1989 :

- يعرف بالمفاهيم الأساسية التى يرتكز عليها إعداد وعرض القوائم المالية .
- يوجه ويرشد واضعى المعايير فيما يتعلق بتطوير معايير المحاسبة .
- يساعد المعدين والمراجعين والمستخدمين على تفسير معايير المحاسبة الدولية (IAS) ويتناول قضايا لم تتناولها IAS بعد .

والإطار ليس معياراً ولكنه يستخدم كثيراً بواسطة IASB ولجنة التفسيرات التابعة له IFRIC (لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية) .

2-1 - نطاق الإطار: Scope of the Framework

يتناول الإطار :

- أهداف القوائم المالية .
- الخصائص النوعية للقوائم المالية .
- عناصر القوائم المالية .
- الإعتراف بعناصر القوائم المالية .
- قياس عناصر القوائم المالية .
- مفاهيم رأس المال وصيانة رأس المال .

1- 3 - مفاهيم أساسية: Key Concepts

1-3-1 – هدف القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالى (الميزانية العمومية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز النقدى (قائمة التدفقات النقدية للكيان) ، وهذه المعلومات ينبغى أن تكون مفيدة لقطاع عريض من المستخدمين من أجل أغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية .

2-3-1 – فيما يلى الافتراضات الأساسية التى تقوم عليها القوائم المالية (انظر شكل 1-1 فى نهاية الفصل) :

أ – أساس الاستحقاق : Accrual Basis

تأثيرات المعاملات والأحداث الأخرى يتم الاعتراف بها عندما تحدث (وليس عندما تحدث تدفقات نقدية) ، هذه التأثيرات يتم تسجيلها وإثباتها فى القوائم المالية للفترات المتصلة بها .

ب – المشروع المستمر : Going Concern

يفترض أن الكيان سيواصل نشاطه فى المستقبل المنظور .

3-3-1 – الخصائص الكيفية هى الصفات أو السمات التى تجعل المعلومات المقدمة فى القوائم المالية مفيدة للمستخدمين :

– الملاءمة (وثاقة الصلة) : Relevance

المعلومات وثيقة الصلة تؤثر على قرارات المستخدمين الاقتصادية فهى تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة، ووثاقة صلة المعلومات تتأثر بطبيعتها وماديتها.

– الموثوقية (الاعتمادية) : Reliability

المعلومات الموثوقة خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن أن يعتمد عليها المستخدمين لكونها تمثل بشكل صادق ما تزعم أنها تمثله أو ما يمكن أن يتوقع بدرجة معقولة أن تمثله. وتسهم العوامل التالية فى الاعتمادية (الموثوقية) .

– العرض الصادق .
– غلبة المضمون الاقتصادى على الشكل القانونى .
– الحيادية .
– الحرص Prudence .
– الاكتمال .

– قابلية المقارنة : Comparability

ينبغى أن تعرض المعلومات على نحو ثابت بمرور الوقت وعلى نحو ثابت ومتسق بين الكيانات من أجل تمكين المستخدمين من إجراء مقارنات ذات دلالة .

– إمكانية الفهم : Understandability

ينبغى أن تكون المعلومات سهلة الفهم بواسطة المستخدمين الذين تتوافر لديهم معرفة

أساسية بالأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة والذين لديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بدرجة معقولة من التفانى .

1-3-4 – فيما يلى القيود على توفير معلومات وثيقة الصلة ويعتمد عليها (معلومات ملائمة وموثوقة) :

– **التوقيت المناسب :** Timeliness

التأخر بغير داعى فى التقارير يمكن أن ينتج عنه ضياع وثاقة الصلة ولكنه يحسن الاعتمادية (الدقة) .

– **العائد فى مقابل التكلفة :** Benefit Versus Cost

المنافع المشتقة من المعلومات ينبغى أن تتجاوز تكلفة توفيرها .

– **الموازنة بين الخصائص الكيفية :** Balancing of Qualitative Characteristics

من أجل الوفاء بأهداف القوائم المالية وجعلها كافية لبيئة معينة ، يجب أن يحقق موفرو المعلومات توازناً مناسباً بين الخصائص النوعية .

1-3-5 – تطبيق الخصائص النوعية الرئيسية ومعايير المحاسبة المناسبة ينتج عنه عادة قوائم مالية توفر عرضاً صادقاً .

1-3-6 – يتحقق العرض الصادق Fair Presentation من خلال توفير معلومات مفيدة (إفصاح كامل) فى القوائم المالية ، حيث تكون الشفافية مضمونة –إذا افترض المرء أن العرض الصادق يعادل الشفافية فإن هدفاً ثانوياً للقوائم المالية يمكن تعريفه : تأمين الشفافية من خلال الإفصاح الكامل وتوفير عرض صادق لمعلومات مفيدة من أجل أغراض اتخاذ القرارات .

1-3-7 – **الموازنة بين الخصائص الكيفية :** الهدف هو تحقيق توازن بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية .

1-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-1 – تتصل عناصر القوائم المالية التالية إتصالاً مباشراً بقياس المركز المالى :

– **الأصول :** موارد يتحكم فيها الكيان نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان.

– **الالتزامات :** إلتزامات حالية للكيان ناشئة من أحداث ماضية ويتوقع أن يؤدى تسويتها إلى تدفق المنافع الاقتصادية خارج الكيان .

– **حقوق الملكية :** الأصول مخصوماً منها الالتزامات (وتعرف عادة باسم أموال حملة الأسهم) .

1-4-2 – تتصل عناصر القوائم المالية التالية إتصالاً مباشراً بقياس الأداء :

- **الدخل :** زيادات فى المنافع الاقتصادية فى صورة تدفقات إلى الداخل أو تحسنات فى الأصول أو تناقصات فى الالتزامات ، ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية (بخلاف الزيادات الناتجة عن مساهمات الملاك) ، ويتضمن الدخل الإيراد والمكاسب .
- **المصروفات :** تناقصات فى المنافع الاقتصادية فى صورة تدفقات إلى الخارج أو استنفاد للأصول ، أو تكبدات للالتزامات ينتج عنها تناقصات فى حقوق الملكية (بخلاف التناقصات بسبب التوزيعات للملاك) .

1-4-3 – ينبغى الاعتراف بعنصر القائمة المالية (الأصول ، حقوق الملكية ، الدخل ، المصروفات) فى القوائم المالية إذا :

- إذا كان محتملاً أن أى منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى الكيان أو منه .
- إذا كان للبند تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بموثوقية .

1-4-4 – تستخدم الأسس التالية بدرجات مختلفة وبتركيبات متباينة لقياس عناصر القوائم المالية:

- التكلفة التاريخية Historical Cost
- التكلفة الجارية Current Cost
- القيمة القابلة للتحقق Realizable (Settlement) Value
- القيمة الحالية Present Value

1-4-5 – مفاهيم رأس المال وصيانة رأس المال تشتمل :

- **رأس المال المالى :** Financial Capital

يترادف رأس المال مع الأصول الصافية أو حقوق الملكية ، ويعرف من منظور وحدات نقدية اسمية ، ويمثل الربح الزيادة فى رأس المال النقدى الأسمى عبر الفترة .

- **رأس المال المادى :** Physical Capital

يعتبر رأس المال المقدرة التشغيلية ، ويعرف من منظور الطاقة (أو السعة) التشغيلية . ويمثل الربح الزيادة فى الطاقة الإنتاجية عبر الفترة .

1-5 - العرض والإفصاح : الحجج المؤيدة لإعداد قوائم مالية شفافة :

1-5-1 – إن توفير معلومات شفافة ومفيدة حول المشاركين فى السوق ومعاملاتهم أمر جوهرى لتحقيق سوق منظمة وكفء ، كما أنه أحد الشروط الأساسية المسبقة لغرض الانضباط على السوق ، فلو تركت الأسواق لنفسها ، لا تستطيع الأسواق توليد مستويات كافية من

الإفصاح. وتوازن قوى السوق فى العــادة بين المنافع الحدية والتكاليف الحدية للإفصاح عن معلومات إضافية وربما لا تكون النتيجة النهائية ما يحتاجه المشاركون فى السوق فعلاً .

1-5-2 – أدت اتجاهات تحرير الأسواق المالية والرأسمالية فى الثمانينيات والتى أحدثت تقلباً متزايداً فى الأسواق المالية إلى زيادة الحــاجة إلى المعلومات كوسيلة لضمــان الاستقرار المالى . وفى التسعينيات ومع إزدياد تحرير الأسواق المالية والرأسمالية ، تصاعد الضغط من أجل توفير معلومات مـفيدة فى القطاعين العام والخاص ، وتمـلى متطلبات الإفصاح الدنيــا الآن نوعية وكمية المعلومات الواجب توفيرها للمشاركين فى الأسواق والجمهور . ولأن توفير المعلومات جوهرى لتدعــيم استقرار الأسواق ، فـإن السلطات التنظيمية تنظر أيضـاً لجودة المعلومات على انها أولوية مرتفـعة. وما أن يتم تحسين جودة المعلومـات المطلوبة من جانب المشاركين فى السوق والسلطات التنظيمـية ، حتى تبادر المنشآت إلى تحسين نظم معـلوماتها الداخلية لاكتساب سمعة بانها توفر معلومات ذات جودة مرتفعة .

1-5-3 – يعتمد الإفصــاح العام عن المعلومات على وجود معايير محــاسبية جيدة ومنهجية إفـصاح كافية ويتضــمن هذا الإفصاح العــام عادةً نشر المعلومـات الكيفيـة والكميـة وثيقة الصلة فى التـقارير المالية السنوية ، وهذه تكملهـا غالباً قوائم مـالية مؤقتة (أو مـرحلية) ومعلومات أخـرى وثيقة الصلة . ويتضــمن توفير المعلومــات التكلفة ، وكذلك فإنه عـند تحديد متطلبات الإفـصاح ، يجب تقييم جدوى المعلومات بالنسبة لعامة الجمهور بالقياس إلى التكلفة المتحملة بواسطة المنشأة .

1-5-4 – توقيت الإفـصاح مهم أيضـاً والإفصاح عن مـعلومات سلبيــة لجمهور لا يمـتلك بعد حنكة كافية تعـينه على تفسير المعلومات يمكن أن يضر الكيــان المعنى ، وعندما تكون المعلومات غير ذات جودة كافية أو لا يرتأى أن المستخدمين قادرون على تفسير المعلومات بشكل جيد أو الأثنان ، ينبغى تدريــج متطلبات الإفـصاح العام بحــذر وتشديدها بصورة تدريجـية . وعلى المدى الطويل ، يكون إنشاء نظام للإفصاح الكامل مفـيداً حتى إذا تم التعرض لبعض المشكلات على المدى القـصيــر ، لأن تكلفـة عدم الشـفافـية التى يـتكبدها الكيــان تكون فى النهاية أعلى من تكلفة الاتصاف بالشفافية .

• الشـفافيـة والمساءلة: Transparency and Accountability

1-5-5 – يقصـد بالشفـافية مـبدأ خلق بيـئة تجعل فـيهـا المعلومات المتصلة بـالظروف والقرارات والأعــمال القـائمة مـتاحـة ومنظورة وقابلة للـفهم من جـانب كل المشاركين فى السـوق . ويقصد بالإفصــاح العملية والمنهجية الخـاصة بتوفير المعلومات وجعل قـرارات السياسة معلومـة من خلال النشر فى الوقت المـناسب والتفتح . ويقـصد بالمساءلة الحـاجة إلى أن

يبرر المشاركون فى السوق ، بما فيهم السلطات ، أعمالهم وسياساتهم وتحمل مسئولية قراراتهم ونتائجهم .

1-5-6 – الشفافية ضرورية لكى يترسخ مفهوم المساءلة بين الجماعات الرئيسية للمشاركين فى السوق والمقترضين والمقرضين والجهات المصدرة والمستثمرين والسلطات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية .

1-5-7 – أصبحت الشفافية والمساءلة موضوعين مثار جدل قوى فى مناقشات السياسة الاقتصادية خلال العقد الماضى فقد تعود صناع السياسات على السرية ، ونظر للسرية على أنها عنصر ضرورى لممارسة السلطة بالإضافة إلى ميزة إخفاء عدم كفاءة صناع السياسات ، ومع ذلك فالسرية تحول دون إحداث السياسات للتاثيرات المنشودة . وقد دفع تغير العالم الاقتصادى والتدفقات النقدية ، وما ترتب عليه من تدويل واعتماد متبادل متزايد بقضية الشفافية إلى مقدمة عملية صنع السياسات الاقتصادية ، الحكومات الوطنية بما فى ذلك البنوك المركزية تسلم الآن بصورة متزايدة بأن الشفافية (أى إنفتاح السياسة) تحسن إمكانية التنبؤ ، ومن ثم كفاءة القرارات المتصلة بالسياسة ، وتجبر الشفافية المؤسسات على مواجهة واقع موقف ما وتجعل المسئولية أكثر مسئولية ، وخاصة إذا كانوا يعرفون انه سيكون عليهم تبرير وجهات نظرهم وقراراتهم وأفعالهم لاحقاً . ومن ثم يتم تشجيع إجراء تعديلات فى السياسات فى الوقت المناسب .

1-5-8 – فى جانب منها ترتكز الحجج المؤيدة لحدوث درجة أكبر من الشفافية والمساءلة على الحاجة إلى أن يفهم وكلاء القطاع الخاص ويتقبلون القرارات المتصلة بالسياسات التى ستؤثر فى سلوكهم . وتحسن الشفافية الأكبر القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة الوكلاء الآخرين فى الاقتصاد. والشفافية وسيلة أيضاً لتعزيز المساءلة والانضباط الداخلى والحوكمة الأفضل . وتحسن الشفافية والمساءلة جودة عملية اتخاذ القرار فى مؤسسات صنع السياسات وكذلك فى المؤسسات التى تعتمد قراراتها على فهم والتنبؤ بالقرارات المستقبلية لمؤسسات صنع السياسات . وإذا كانت الأعمال والقرارات منظورة وقابلة للفهم فإن تكاليف المراقبة تقل ، ويكون عامة الجمهور أقدر على مراقبة مؤسسات وشركات الاكتتاب العام المقيدة فى البورصة ويكون حملة الأسهم والموظفون أقدر على مراقبة الإدارة المؤسسية، ويكون الدائنون أقدر على مراقبة المقترضين، ويكون المودعون أقدر على مراقبة البنوك، ولذلك فالقرارات الرديئة لن تمر دون ملاحظة ومساءلة .

1-5-9 – الشفافية والمساءلة تعزز كلُ منها الأخرى ، فالشفافية تُحسن المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة والمساءلة تحسن الشفافية عن طريق توفير حافز للوكلاء على ضمان نشر أسباب

أفعالهم وفهمها بصورة جيدة . والأثنان معاً يفرضان الانضباط الذى يحسن جودة عملية اتخاذ القرار فى الشركات المقيدة فى البورصات ، وسوف يؤديان إلى تحقيق سياسة أكثر كفاءة عن طريق تحسين فهم الشركات العامة المقيدة فى البورصة للكيفية التى يمكن بها أن يبدى صناع السياسات رد فعل تجاه الأحداث المختلفة فى المستقبل .

10-5-1 – الشفافية والمساءلة ليستا غايات فى حد ذاتهما ، بل الهدف منهما المساعدة فى رفع مستوى الأداء الاقتصادى ويمكن أن تحسنا أسلوب عمل الأسواق المالية عن طريق تحسين جودة اتخاذ القرار وإدارة مخاطر كل الأطراف المشاركة فى السوق ، بما فى ذلك السلطات الرسمية ، إلا أنها ليست دواءً شافياً من كل العلل والأمراض ، فالشفافية لا تغير طبيعة المخاطر المتأصلة فى النظم المالية، وقد لا تحول دون حدوث الأزمات الاقتصادية ولكنها يمكن أن تلطف من رد فعل المشاركين فى السوق تجاه الأحداث السلبية المعاكسة ، وتساعد الشفافية عندئذ المشاركين فى السوق على توقع الأنباء السيئة، ومن ثم تقليل احتمالات الفزع والعدوى.

11-5-1 – تجدر ملاحظة أن هناك خطأ فاصلاً بين الشفافية والمساءلة ، فالإفراج عن معلومات مملوكة ملكية خاصة يمكن أن يعطى المنافسين ميزة غير عادلة ، وهذه حقيقة تدفع المشاركين فى السوق إلى الإحجام عن الإفصاح الكامل . وبالمثل فإن هيئات المراقبة كثيراً ما تحصل على معلومات سرية من المنشآت والإفراج عن مثل هذه المعلومات يمكن أن يكون له آثار هامة على الأسواق ، وفى مثل هذه الظروف قد تحجم المنشآت عن توفير معلومات حساسة بدون شرط سرية العميل ، ومع ذلك فالشفافية الأحادية الجانب والإفصاح الكامل يساهمان فى نظام الشفافية ، وهو ما يعود بالنفع فى النهاية على كل الأطراف المشاركة فى الأسواق ، حتى إذا أدى التحول إلى مثل هذا النظام على المدى القصير إلي خلق حالة من القلق والإنزعاج لدى فرادى المنشآت .

• الشفافية والإطار المحاسبى المفاهيمى :

Transparency and the Conceptual Accounting Framework

12-5-1 – كما ذكرنا سابقاً فإن الهدف من القوائم المالية هو توفير معلومات عن المركز المالى (الميزانية العمومية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات فى المركز المالى (قائمة التدفقات النقدية) لمنشاة ما تكون مفيدة لشريحة عريضة من المستخدمين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية . ويتم تامين شفافية القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل ، ومن خلال العرض الصادق للمعلومات المفيدة الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية لعدد كبير من المستخدمين . وفى سياق الإفصاح الكامل يجب أن تكون القوائم المالية سهلة الفهم لكى يتمكن المستخدمون من تفسيرها ، وفى حين أن كثرة المعلومات أفضل من قلتها إلا أن

توفير المعلومات عمليـة مكلفة ، ولذلك فالمنافع الصافية لتوفير مزيد من الشـفافية ينبغى أن تقيم بعناية من جانب واضعى المعايير .

13-5-1 – إن تبنى معايير تقـارير مالية مقبولة دولياً مـقياس ضرورى لتسهيل الشفـافية ويسهم فى حسن تفسير القوائم المالية .

14-5-1 – فى سياق العرض الصادق ، ربما لا يكون هناك إفصــاح أفضل من الإفصاح عن معلومات مضللة ، ويوضح شكل (1-1) كيف يتم تامين الشـفافية من خـلال إطار معايير التـقارير المالية الدولية (IFRS) .

• شكل (1-1) الشفافية فى القوائم المالية تتحقق من خلال الالتزام بإطار IASB :

– الهدف من القوائم المالية : توفير عرض صادق لـ :

* المركز المالى . * الأداء المالى . * التدفقات النقدية .

– الشفافية والعرض الصادق :

* يتحقق العرض الصادق من خلال توفير معلومات مفيدة (إفصاح كامل) تؤمن الشفافية .

* العرض الصادق يعادل الشفافية .

– هدف ثانوى للقوائم المالية :

تامين الشفافية من خلال عرض صادق لمعلومات مفيـدة (إفصاح كامل) من أجل أغراض اتخاذ القرارات .

– صفات المعلومات المفيدة :

*** وثاقة الصلة (الملاءمة)**	القيود
= الطبيعة	
= الأهمية النسبية (المادية)	حسن ودقة التوقيت
*** الاعتمادية (الموثوقية)**	
= العرض الصادق	المنافع فى مقابل التكاليف
= تغليب المضمون على الشكل	
= الحياد	الموازنة بين الخصائص الكيفية
= الحرص	
= الاكتمال	

*** قابلية المقارنة .**

*** قابلية الفهم**

الافتراضات الأساسية	
أساس الاستحقاق	**المشروع المستمر**

● مثال : إطار إعداد وعرض القوائم المالية :

- مثــال (1-1) :

تعمل شركة كيمكو فى مجال إنتاج المنتجات الكيماوية وبيعها محلياً . وترغب المؤسسة فى توسيع سوقها وتصدير بعض منتجاتها ، وقد نما إلى علم المدير المالى أن الالتزام بالمتطلبات البيئية الدولية شرط أساسى مسبق إذا كانت ترغب فى بيع المنتجات بالخارج ، وبرغم أن المؤسسة إنتهجت فى الماضى سلسلة من السياسات البيئية ، إلا أنه من الواضح أن هناك ممارسة شائعة وهى إجراء مراجعة بيئية من وقت لآخر ، وهذا سيتكلف نحو 120 ألف دولار ، وسوف تشمل المراجعة ما يلى :

- مراجعة كاملة لتوجيهات السياسة البيئية .
- تحليل تفصيلى للالتزام بهذه التوجيهات .
- تقرير يحتوى على توصيات عميقة للتغييرات المادية والمتصلة بالسياسات التى ستكون ضرورية للوفاء بالمتطلبات الدولية .

وقد اقترح المدير المالى لشركة كيمكو أن تتم رسملة 120 ألف دولار كأصل تم شطبها من الإيرادات المولدة من أنشطة التصدير بحيث يحدث مقابلة بين الدخل والنفقة.

- الشــرح :

التكاليف المرتبطة بالمراجعة البيئية يمكن رسملتها فقط إذا كان ينطبق عليها تعريف الأصل ومعايير الاعتراف به . ولا يسمح إطار IASB بالاعتراف بالبنود فى الميزانية العمومية غير المستوفية للتعريف أو معايير الاعتراف .

ومن اجل الاعتراف بتكاليف المراجعة كاصل ، يجب أن تستوفى ما يلى :

- تعريف الأصل .
- معايير الاعتراف بالأصل .

ولكى ينطبق على التكاليف المرتبطة بالمراجعة البيئية تعريف الأصل (انظر 1-4-1) ينبغى ان يحدث الآتى :

1 - يجب أن تنشىء التكاليف مورداً تتحكم فيه شركة كيمكو .

2 - الأصل يجب أن ينشأ من معاملة أو حدث ماضى وهو المراجعة .

3 - يجب أن يتوقع أن ينشىء الأصل منفعة اقتصادية محتملة تتدفق إلى المؤسسة، وهى الإيراد من المبيعات التصديرية .

ولم يتم الوفاء بالمتطلبات فى (1) و (3) ولذلك فالمنشاة لا تستطيع رسملة هذه التكاليف بسبب غياب أوامر ثابتة وتحليلات تفصيلية للمنافع الاقتصادية المتوقعة .

ولكى يتم الاعتراف بالتكاليف كاصل فى الميزانية العمومية ، يجب أن تفى بمعايير الاعتراف (انظر 1-4-3) وهى :

- الأصل ينبغى أن يكون له تكلفة قابلة للقياس بشكل يعتمد عليه .
- يجب أن يكون تدفق المنافع الاقتصادية المتوقعة إلى الداخل محتمل الحدوث.

ومن أجل قياس القيمة المرحلة للأصل بشكل مناسب ، يجب أن تكون المؤسسة قادرة على البرهنة على أن تكاليف أخرى سيتم تكبدها ، وسوف تنشىء منافع مستقبلية . ومع ذلك فالمتطلب الثانى يسبب مشكلة بسبب عدم كفاية الأدلة على احتمال حدوث تدفق فى المنافع الاقتصادية إلى الداخل ، ومن ثم فسوف يحرم التكاليف من أهليتها للرسملة كأصل .

الفصل الثانى

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.

الفصل الثاني

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى

First - Time Adoption of IFRS (IFRS 1)

2-1 - المشاكل محل الدراسة : Problems Addressed

الهدف من هذا المعيار هو التأكد من أن القوائم المالية والتقارير المالية المرحلية التى تمثل جزء من الفترة التى تغطيها هذه القوائم المالية والتى تعد للمرة الأولى من خلال الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية سوف تتضمن معلومات عالية الجودة من خلال :

– توفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عن كل الفترات المعروضة.

– توفير نقطة بداية مناسبة للمحاسبة فى ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

– يمكن تحقيق ذلك بتكلفة لا تتجاوز المنافع التى تعود على المستخدمين .

2-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standard

يسرى هذا المعيار عندما تتبنى منشاة ما معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) للمرة الأولى من خلال بيان صريح وغير مقيد بالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، ويهدف إلى ضمان أن توفر القوائم المالية الأولية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (بما فى ذلك التقارير المالية المرحلية لفترة التقرير المعنية) نقطة بداية مناسبة لتوفير الشفافية والقابلية للمقارنة للمستخدمين عبر كل الفترات المعروضة .

2-3 - مفاهيم أساسية : Key Concepts

2-3-1 – تاريخ التقرير هو تاريخ الميزانية لأول قوائم مالية يتم النص فيها صراحة على أن المنشاة ملتزمة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS (على سبيل المثال 31 ديسمبر 2005) .

2-3-2 – التاريخ الانتقالي هو تاريخ الميزانية الافتتاحية للقوائم المالية للسنة السابقة (على سبيل المثال : 1 يناير 2004 إذا كان تاريخ الإثبات 31 ديسمبر 2005) .

2-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

2-4-1 – تتطلب معايير التقارير المالية الدولية من المنشاة الالتزام بكل معيار فردى نافذ المفعول فى تاريخ التقرير المالى فى تاريخ الإثبات الخاص بالقوائم المالية الأولى عند الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية ، ومع مراعاة استثناءات وإعفاءات معينة ، فإنه يجب تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تلك بأثر رجعى ، ووفقاً لذلك فإن المبالغ المقارنة بما فى ذلك الميزانية

الافتتاحية عن الفترة المقارنة ، ينبغى أن يعاد بيانها بالتحول من المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية (GAAP) إلى معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) .

2-4-2 – تتعلق الإعفاءات المتصلة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بأثر رجعى بما يلى :

– إندماج منشآت الأعمال السابقة لتاريخ الانتقال .

– القيمة العادلة أو قيم إعادة التقييم والتى يمكن اعتبارها تكاليف رأى .

– منافع العاملين .

– فروق ترجمة العملات الأجنبية المتراكمة والشهرة وتسويات القيمة العادلة .

– الأدوات المالية بما فى ذلك المحاسبية عن تغطية المخاطر (محاسبة التحوط) .

3-4-2 – الميزانية الافتتاحية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية فى تاريخ الانتقال ، ينبغى أن :

– تثبت كل الأصول والالتزامات التى تتطلب معايير التقارير المالية الدولية الاعتراف بها وإثباتها .

– البنود التى لا تتطلب معايير التقارير المالية الاعتراف بها ، لا يتم إثباتها كأصول أو التزامات.

4-4-2 – عند إعداد الميزانية الافتتاحية ، يراعى ما يلى :

الاعتراف بكل الأصول والالتزامات التى يكون الاعتراف بها مطلوباً من قبل معايير التقارير المالية الدولية ، ومن أمثلة التغييرات من المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية : المشتقات ، الإيجارات ، أصول والتزامات التقاعد والضرائب المؤجلة على الأصول المعاد تقييمها ، وتخصم أو تضاف التسويات المطلوبة من / أو إلى حقوق الملكية .

– استبعاد الأصول والالتزامات التى لا تسمح بالاعتراف بها معايير التقارير المالية الدولية ، ومن أمثلة التغييرات من المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية هى مكاسب أو خسائر تغطية المخاطر المؤجلة (أو مكاسب أو خسائر التحوط المؤجلة) ، والتكاليف المؤجلة الأخرى وبعض الأصول غير الملموسة المولدة داخلياً والمخصصات ويتم خصم أو إضافة التعديلات المطلوبة من / أو إلى حقوق الملكية .

– إعادة تصنيف البنود التى تتطلب معايير التقارير المالية الدولية تصنيفها بشكل مختلف ، ومن أمثلة التغييرات من المباديء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية كل من الأصول المالية والالتزامات المالية ، الأملاك الإيجارية ، الأدوات المالية المركبة والأصول غير الملموسة المستحوذ عليها (يعاد تصنيفها كشهرة) وتتعلق التعديلات المطلوبة بإعادة تصنيف بنود الميزانية .

– طبق معايير التقارير المالية الدولية عند قياس الأصول والالتزامات عن طريق استخدام تقديرات متسقة مع تقديرات وظروف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية فى تاريخ الانتقال ، ومن أمثلة التغييرات من المبادىء المحاسبية المتعارف

عليهـا الوطنية هى الـضرائب المؤجلة للتـقاعد ، الإهلاك ، انـخفاض قـيمـة الأصول ، وتخصم التعديلات المطلوبة من حقوق الملكية أو تضاف إليها .

5-4-2 – ليس من الضـرورى إعادة بيان اندمـاج منشآت الأعـمال للتـاريخ الانتقالـى ، وفى حالة إعادة بيـان أى منها ، فإن كل الاندمـاجات اللاحقـة يجب إعادة بيانهـا ، وفى حالة عـدم إعـادة بيـان المعلومـات المتصـلة باندمـاجات المنـشآت الـسـابقـة فـإن نفس التـصنيف (استـحواذ) استـحواذ عكسى ، اندمـاج مصالح) يـجب الاحتـفاظ به ، وتعـامل القيـمة الدفتـرية المعدلة Carrying Amounts وفقـاً للمبـادىء المحاسبـية المتـعارف عليـها كتكاليف اجتهاد شخصى لأغراض معايير التقارير المالية الدولية ، ومع ذلك فإن الأصول والالتزامـات يجب الاعتراف بها إذا كـانت وفقاً لمعاييـر التقارير المالية الدوليـة حتى لو كانت المبادىء المحـاسبية المتـعارف عليها الوطنيـة لا تعترف بها ، وكـذلك فإن الأصول والالتزامات غير المعترف بها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يجب استبعادها (حتى لو كان يتم الاعتراف بها وفقاً للمباديء المحاسبية الوطنية) .

– اندماج منشآت الأعمال السابقة لتاريخ الانتقال .

6-4-2 – فيـما يتعلق باندماج منشـآت الأعمال والشـهرة الناتجة عن ذلك ، فإنه إذا لم يعـاد بيان الاندماجات السابقة للتاريخ الانتقالى يتم ما يلى :

– يجب تعديل الشهرة لتعويض الشراء الاحتمالى المسوى قبل تاريخ الانتقال .

– أى أصول غـير ملموسـة ليست واردة فى مـعايير التـقارير المالية الدولـية (لا ينطبق عليها تعريف الشهرة) ينبغى إعادة تصنيفها .

– ينبغى إجراء اختبار انخفاض القيمة للشهرة . و

– ينبغى إضافة أى شهرة سالبة إلى حقوق الملكية .

7-4-2 – فيما يتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات ، يمكن استخدام المبالغ التالية كتكلفة :

– القيمة العادلة فى تاريخ الانتقال .

– عمليات إعادة التقـييم السابقة لتاريخ الانتقال ، إذا كانت إعادة التقـييم قابلة للمقارنة بشكل كبير مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (القابلة للإهلاك) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

8-4-2 – فيـما يتـعلق بالممتلكات الاسـتثـمارية ، يمكن اسـتخـدام المبالغ التـالية كتـكلفة حكمـية deemed وفقاً لنموذج التكاليف :

– القيمة العادلة فى التاريخ الانتقالى .

- عمليات إعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالى إذا كانت إعادة التقييم قابلة للمقارنة بشكل أوسع مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (المهلكة) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

9-4-2 - فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة يمكن استخدام المبالغ التالية كتكاليف حكمية deemed cost بشرط أن تكون هناك سوق نشطة للأصول :

- القيمة العادلة فى التاريخ الانتقالى .

- عمليات إعادة التقييم السابقة للتاريخ الانتقالى إذا كانت إعادة التقييم قابلة للمقارنة بشكل أوسع مع :

* القيمة العادلة أو

* التكلفة المعدلة (المهلكة) باستخدام مؤشر أسعار عام أو خاص.

10-4-2 - فيما يتعلق بالقيم العادلة المرتبطة بالأحداث إذا كانت القيمة العادلة قد استخدمت من أجل بعض الأصول والالتزامات أو كلها وفقاً لمبادىء محاسبية متعارف عليها سابقة ، فإن هذه القيم العادلة يمكن استخدامها باعتبارها تكلفة حكمية deemed cost فى تاريخ القياس .

11-4-2 - يمكن اعتبار فروق ترجمة العملات الأجنبية المتراكمة على ترجمة المالية لعمليات أجنبية صفر فى التاريخ الانتقالى ، وأى مكسب أو خسارة لاحقة على التصرف فى المنشاة يستبعد فروق الترجمة السابقة للتاريخ الانتقالى .

12-4-2 - ينبغى أن تعامل ترجمة العملات الأجنبية والشهرة السابقة للتاريخ الانتقالى وتسويات القيمة العادلة كأصول والتزامات للمنشاة الدامجة وليس المنشاة المندمجة ، ولا يعاد بيانها من أجل تغييرات ما قبل الشراء فى أسعار الصرف - سواء قبل تاريخ الانتقال أو بعده .

13-4-2 - فيما يتعلق بخطط المزايا ، يجب الاعتراف بكامل مبلغ الالتزام أو الأصل ، لكن الـ deferrals لمكاسب أو خسائر الاقتناء فى التاريخ الانتقالى يمكن جعلها صفر . وفيما يتعلق بمكاسب وخسائر الاقتناء السابقة للتاريخ الانتقالى ، يمكن تطبيق منهج الممر Corridor Approach أو أى طريقة محاسبية أخرى مقبولة من أجل مثل هذه المكاسب والخسائر .

14-4-2 - الأدوات المالية المقارنة وفقاً للمعيارين IAS 32 و IAS 39 لا توجد حاجة إلى إعادة بيانها فى القوائم المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الأولى، وينبغى تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية السابقة على المعلومات المقارنة بالنسبة للأدوات التى يغطيها IAS 32 و IAS 39 ، ويجب الافصاح عن التعديلات الرئيسية

من أجل الالتزام بـ IAS 32 و IAS 39 ، ولكن لا حاجة إلى قياسها كمياً . ويجب معاملة تبنى IAS 32 و IAS 39 على انه تغيير فى السياسات المحاسبية .

2-4-15- إذا لم يكن قسم الالتزامات فى أداة مركبة معلقاً فى تاريخ الانتقال ، لا يكون هناك حاجة إلى أن تفصل المنشأة مكونات حقوق الملكية والالتزامات ، ومن ثم تفادى إعادة التصنيف داخل حقوق الملكية .

2-4-16- الأدوات المالية المعترف بها سابقاً يمكن تصنيفها على أنها للمتاجرة أو متاحة للبيع من التاريخ الانتقالى وليس التاريخ الأولى .

2-4-17-معايير بإلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية تطبق مستقبلياً من تاريخ الانتقال ، ولذلك فإن الأصول والالتزامات المالية التى لم يتم إلغاء الاعتراف بها وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية لا يعاد إدراجها ، ومع ذلك :

- كل المشتقات والحصص الأخرى المحتفظ بها بعد إلغاء الاعتراف والقائمة فى التاريخ الانتقالى يجب الاعتراف بها .
- كل المنشآت ذات الأغراض الخاصة (SPE) المتحكم فيها فى التاريخ الانتقالى يجب توحيدها . ومعايير إلغاء الاعتراف يمكن تطبيقها بأثر رجعى شريطة أن تكون المعلومات اللازمة قد تم الحصول عليها عند محاسبة المعاملات مبدئياً .

2-4-18- ينبغى تطبيق محاسبة التحوط مستقبلياً Prospectively من تاريخ الانتقال بشرط أن تكون علاقات التحوط مسموحة بواسطة IAS 39 وأن تكون كل متطلبات التصنيف والتوثيق والفعالية مستوفاة من التاريخ الانتقالى .

2-5- العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

2-5-1 – يجب إصدار بيان يذكر أن القوائم المالية معدة طبقاً لـ IFRS للمرة الأولى .

2-5-2 – المعلومات السابقة التى لا يمكن تحويلها بسهولة إلى التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية ينبغى التعامل معها كالتالى :

- أى معلومات ناشئة عن تطبيق مبادىء محاسبية متعارف عليها وطنية سابقة يجب أن تعنون بشكل بأرز على أنها ليست معدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .
- حينما لا يكون بالإمكان تحديد التعديل فى الرصيد الافتتاحى للأرباح المحتجزة بدرجة معقولة ينبغى ذكر هذه الحقيقة .

2-5-3 – حينما يجيز IFRS 1 اختيار سياسات محاسبية انتقالية ، ينبغى ذكر هذه السياسة المختارة .

4-5-2 – ينبغي شرح الكيفية التى أثر بها الانتقال من المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنية إلى معـايير التقـارير المالية الدولية على المركـز المالى المثبت فى التـقارير والأداء المالى والتدفقات النقدية .

5-5-2 – فيما يتعلق بتسويات تاريخ الإثبات من GAAP الوطنية (نفترض 31 ديسمبر 2005)، يجب الإفصاح عما يلى :

– تسـوية حقـوق الملكيـة فى تاريخ الانتقـال (1 يناير 2004) ، وفى نهـاية أخـر فتـرة لـ GAAP الوطنية (31 ديسمبر 2004) .

– تسوية الربح عن أخر فترة GAAP وطنية (31 ديسمبر 2004) .

6-5-2 – فيما يتعلق بتسويات التقارير المرحلية (أو المؤقتة) «افتـرض تقرير مؤقت إلى 30 يونيو 2005 وتاريخ إثبات إلى 31 ديسمبر 2005 » ، يجب الإفصاح عما يلى :

– تسوية حقـوق الملكيـة فى التاريخ الانتقالى (1/1/2004) فى التاريخ المقارن بالعام السابق (30/6/2004) وفى نهاية أخر فترة GAAP وطنية (31/12/2004) .

– تسويـة الربح عن أخر فـترة GAAP وطنية (31/12/2004) وعن التاريـخ المقارن للسنة السابقة (30/6/2004) .

7-5-2 – خسائر الانخفاض فى القيمة يتم الإفصاح عنها كما يلى :

– معترف بها أو منعكسة عند الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية.

– إفصاحات المعيار IAS 36 فى حالة الاعتراف أو إظهـار الأثر فى فترة تبدأ فى تاريخ الانتقال .

8-5-2 – يكون استخدام القيم العادلة كتكلفة حكمية كالتالى :

– المبالـغ المجمعة المفصح عنها لكل بند سطرى .

– التعديل المفصح عنه من المبادىء المحاسبية المتعارف عليها الوطنيـة لكل بند سطرى.

الفصل الثالث

المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)
عرض القوائم المالية

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل الثالث

المعيار المحاسبى الدولى رقم (1)

عرض القوائم المالية

Presentation of Financial Statements

1-3 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

الغرض من هذا المعيار هو وصف أسس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام وذلك بهدف ضمان القابلية للمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى ، ولأن هذه القوائم المالية ذات الغرض العام سوف تكون مدخلات للعديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات لذلك يجب أن يتوافر فيها المصداقية والملائمة والقابلية للمقارنة ويتم ذلك من خلال الالتزام بمعايير العرض والإفصاح ، وتتضمن الخطوط العريضة لهذا المعيار ما يلى :

- المتطلبات العامة لعرض القوائم المالية .
- إرشادات هيكل القوائم المالية ومكوناتها .
- المتطلبات الدنيا التى يجب أن تحتوى عليها كل قائمة .

2-3 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يتناول هذا المعيار عرض جميع القوائم المالية ذات الغرض العام والتى يتم إعدادها وعرضها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمعروفة اختصاراً بـ IFRS.

3-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-3 - العرض العادل: Fair Presentation

يجب أن تقدم القوائم المالية بعدالة الموقف المالى ، الأداء المالى والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل الأمانة فى العرض لآثار العمليات المالية ، والأحداث الأخرى ، والظروف التى يتم فى ضوئها تحديد والاعتراف والإثبات للأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات والإطار الذى يحكم ذلك .

ويعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS هو الأساس الذى يؤدى إلى العرض العادل .

2-3-3 - الأصول المتداولة: Current Assets

تعرف الأصول المتداولة بأنها :

- الأصول التى يتوقع أن تتحقق Realized أو تكون معدة Intended للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة .
- الأصول التى يتم الاستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .

– الأصول التى يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .

– النقـدية وما فى حكمها ما لم يكـن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهراً على الأقـل .

3-3-3 - الخصوم (الالتزامات) المتداولة: Current Liabilities

تعرف الخصوم المتداولة بأنها :

– الالتزامات التى من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشاة.

– الالتزامات التى يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .

– الالتزامات التى يجب تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .

4-3-3 - الحصة طويلة الأجل - المنشئة لالتزامات:

Long - Term Interest - Bearing Liabilities

الحصة طويلة الأجل – المنشئة لالتـزامات يتم تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت :

– المدة الأصلية أكبر من 12 شهراً .

– إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام . أو

– اكتمال إتفاق لإعادة تمويل أو جدولة الالتزام فى أو قبل تاريخ الميزانية .

4-3 - المعالجة المحاسبية: **Accounting Treatment**

1-4-3 – توفـر القوائـم المالية المعلـومات عن الموقف المالى لـلمنشاة ، والأداء ، والتـدفق النقـدى ، وتكون مفيدة لمدى واسع من المستخدمين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

2-4-3 – **وتتكون المجموعة المتكاملة من القوائم المالية من الآتى :**

– الميـزانيـة أو قائمـة المركـز المالى Balance Sheet

– قـائمــة الدخل Income Statement

– قائمة التغيرات فى حقوق الملكية Statement of Changes in Equity

– قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

– السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

Accounting Policies and Notes

ويتم تشجـيع المنشآت على تقديم أى مـعلومات ماليـة أو غير ماليـة أخرى ذات صلة وتمثل إضافة لما جاء فى القوائم المالية .

3-4-3 – **يجب أن تضع الإدارة فى حسبانهـا الاعتبارات العامة لعرض القـوائم المالية والتى تشمل ما يلى :**

- **العرض العادل :**

يجب أن توفر القوائم المالية تقديم القوائم المالية بعدالة وبما يوضح المركز المالى ، الأداء ، التدفقات النقدية .

- **يجب بيان الالتزام بما ورد بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وخاصة الأمور التالية :**
  - الإفصاح عن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية .
  - يجب بيان أنه تم الالتزام بجميع المتطلبات الواردة فى كل معيار .
  - الإفصاح عن أنه لم يتم التحول إلى أى معالجات محاسبية غير ملائمة .
  - التنوية عن أى تطبيق مبكر لأحد معايير التقارير المالية الدولية .
- الخروج عن أى متطلبات لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS يكون مسموحاً به فى حالات نادرة جداً وهى الحالات التى يؤدى فيها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى نتائج مضللة Misleading تتعارض مع أهداف القوائم المالية ، وفى مثل هذه الحالات أو الملابسات فإنه يجب على المنشاة الإفصاح عن أسباب ذلك الخروج والأثر المالى للخروج عن معايير التقارير المالية الدولية .
- يجب تقديم القوائم المالية على أساس فرض الاستمرار Going Concern ما لم تكن الإدارة متجهة نحو التصفية أو تنوى إيقاف عملياتها ، وإذا لم تقدم المنشأة قوائمها على أساس فرض الاستمرار ، فإن هذه الحقيقة والمنطق وراء عدم استخدام فرض الاستمرار يجب الإفصاح عنه ، كذلك يجب الإفصاح عن عدم التاكد المتعلق بالأحداث أو الظروف التى تؤدى إلى الشك الجوهرى فى قدره المنشاة على الاستمرار كمنشاة مستمرة .
- يجب استخدام أساس الاستحقاق Accrual Basis عند عرض القوائم المالية، فيما عدا قائمة التدفقات النقدية حيث يستخدم الأساس النقدى .
- يجب استخدام نفس العرض والتبويب لبنود القوائم المالية من فترة إلى أخرى ما لم يكن هناك تغير قد نتج عن عرض أفضل أو تغير فى متطلبات معايير التقارير المالية الدولية .
- يتم السماح بتجميع البنود غير الهامة معاً والتى يكون لها طبيعة ووظيفة متماثلة ، أما البنود الهامة فلا يجب تجميعها وإنما يتم عرضها منفصلة .
- لا يجب عمل مقاصة Offset بين الأصول والخصوم إلا إذا كان مسموحاً بذلك من خلال معايير التقارير المالية الدولية (مثلما هو الحال فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (32) المتعلق بالأدوات المالية : العرض والإفصاح) ، ومع ذلك ، فإن المكاسب أو الخسائر غير الجوهرية والمصروفات المرتبطة بها والتى تنشأ من معاملات وأحداث متشابهة يمكن أن يتم إجراء مقاصة بينها .

- بالنسبة للمعلومات المقارنة ، فإن الأمور التالية يجب عرضها :

* المعلومات الكمية ذات الصلة بالفترة السابقة .
* سرد للمعلومات الملائمة ووصفها .

3-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

3-5-1- تحديد الفترة المتعلقة بالقوائم المالية ذات الصلة يجب أن تتضمن ما يلى :

- تمييز القوائم المالية عن المعلومات الأخرى .
- يجب تحديد كل مكون فى القوائم المالية بوضوح .
- يجب عرض الأمور التالية بوضوح :
  * اسم القائمة .
  * تاريخ التقرير أو الفترة .
  * اسم المنشاة .
  * عملة التقرير .
  * مستوى الدقة .

3-5-2- توفر قائمة المركز المالى المعلومات عن الموقف المالى للمنشاة ، وسوف يتم التمييز بين المجموعات الرئيسية من خلال تبويب الأصول والخصوم .

3-5-3 - التمييز بين المتداول وغير المتداول:

يتم تبويب قائمة المركز المالى عادة إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة ، وخصوم متداولة وخصوم غير متداولة ، وفى بعض الحالات يكون تقديم الأصول أو الخصوم حسب درجة سيولتها هو الأكثر ملاءمة وموثوقية (على سبيل المثال حالة البنوك أو المؤسسات المالية المشابهة يكون العرض حسب درجة السيولة هو الأفضل)، ويتم التبويب إلى متداول وغير متداول حسب المبالغ التى يتم تغطيتها أو تسويتها خلال 12 شهر .

3-5-4 – تعرف الأصول المتداولة بانها :

- الأصول التى يتوقع أن تتحقق Realized أو تكون معدة Intended للبيع أو تستهلك خلال دورة التشغيل العادية للمنشاة .
- الأصول التى يتم الاستحواذ عليها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .
- الأصول التى يتوقع أن تتحقق خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .
- النقدية وما فى حكمها ما لم يكن هناك قيد على استخدامها لمدة 12 شهراً على الأقل.

3-5-5 – تعرف الخصوم المتداولة بانها :

- الالتزامات التى من المتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة التشغيل العادية للمنشاة.

- الالتزامات التى يتم تحملها بصفة أساسية لأغراض المتاجرة .
- الالتزامات التى يجب تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية .

6-5-3 – **الحصة طويلة الأجل – المنشئة لالتزامات يتم تسويتها خلال 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية يمكن تبويبها كالتزامات غير متداولة إذا كانت :**

- المدة الأصلية أكبر من 12 شهراً .
- إذا وجدت نية لإعادة التمويل أو الجدولة للالتزام . أو
- اكتمال إتفاق لإعادة تمويل أو جدولة الالتزام فى أو قبل تاريخ الميزانية .

7-5-3 – **الحد الأدنى للمعلومات التى يجب أن يظهر فى صلب القوائم المالية :**

الأصـــــــول	الخصوم
– الآلات والمعدات والتجهيزات .	– حسابات دائنة .
– الممتلكات العقارية .	– مخصصات .
– الأصول غير الملموسة .	– التزامات مالية .
– الأصول المالية .	– التزامات ضريبية جارية .
– الاستثمارات التى يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .	– التزامات ضريبية مؤجلة .
– الأصول البيولوجية .	– احتياطيات .
– أصول ضريبية مؤجلة .	– حصة الأقلية .
– المخزون .	– حقوق المساهمين .
– الحسابات المدينة .	– الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول محازة بغرض البيع.
– أصول ضريبة متداولة .	
– النقدية وما فى حكمها .	
– أصول محازة بغرض البيع (انظر معيار رقم (IFRS (5)	
– أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع (IFRS 5)	

8-5-3 – المعلومات الأخرى الواجب الإفصاح عنها فى صلب الميزانية أو فى الإيضاحات: الأقسام الفرعية الملائمة لكل فئة من رأس مال الأسهم يتم إيضاح :

* عدد الأسهم ا لمصرح بها .
* عدد الأسهم المضدرة والمدفوعة بالكامل .
* عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل .

* القيمة الإسمية للسهم أو إذا لم يكن لها قيمة إسمية .
* تسويات الأسهم فى بداية ونهاية السنة .
* الحقوق ، الأسهم الممتازة والقيود على كل فئة .
* أسهم الخزانة ، الفروع ، أو الشركات الزميلة .
* الأسهم المقدر إصدارها فى ظل عقود الخيار أو عقود البيع .
– طبيعة وغرض كل نوع من الأسهم المقدر إصدارها .
– مقدار توزيعات الأسهم الممتازة المتراكمة التى لم يتم الاعتراف بها .

3-5-9 – يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأداء فى قائمة الدخل .

3-5-10 – **يشتمل الحد الأدنى من المعلومات التى يتم عرضها فى قائمة الدخل على البنود التالية :**
– الإيرادات .
– تكاليف التمويل .
– حصة المنشاة فى ربح أو خسارة المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة .
– مصروف الضرائب .
– العمليات غير المستمرة .
– الأرباح أو الخسائر .
– الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية .
– الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين .

3-5-11 - **المعلومات الأخرى التى يتم الإفصاح عنها فى صلب قائمة الدخل أو فى الإيضاحات :**
– تحليل للمصروفات ويبنى على طبيعة أو وظيفة المصروف .
– فى حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته ، فإنه يتم الإفصاح عما يلى :
* عبء الإهلاك للأصول الملموسة .
* عبء الاستهلاك للأصول غير الملموسة .
* مصروف منافع العاملين .
* التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها .
* البنود غير العادية .

3-5-12 – تعكس قائمة التغيرات فى حقوق الملكية المعلومات عن الزيادة أو النقص فى صافى الأصول أو الثروة .

3-5-13 – **يشتمل الحد الأدنى من المعلومات التى يتم الإفصاح عنها فى قائمة حقوق الملكية على ما يلى :**
* ربح أو خسارة الفترة .

* كل بند من بنود الدخل أو المصروف يتم الاعتراف به وتسجيله .
* إجمالى البنود أعلاه مبيناً الجزء الذى يخص حصة الأقلية وحصة الأغلبية.
* آثار التغيرات فى السياسات المحاسبية .
* آثار تصحيح الأخطاء .

3-5-14 – **تشتمل المعلومات الأخرى التى يتم عرضها سواء فى صلب قائمة حقوق الملكية أو الإيضاحات على ما يلى :**

* معاملات رأس المال مع الملاك وتوزيعات الأرباح لهم .
* تسويات أرصدة الأرباح أو الخسائر المتراكمة فى بداية ونهاية السنة .
* تسويات القيمة المعدلة لكل فئة من حقوق الملكية ، علاوة الأسهم وأى احتياطى فى بداية ونهاية الفترة .

3-5-15 – يتم مناقشة الإفصاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية IAS 7 فى فصل مستقل (الفصل الرابع) .

3-5-16 – **تشتمل السياسات المحاسبية والإيضاحات المتممة على المعلومات اللازمة الأنماط المنتظمة والإشارة وتفسير البنود الواردة فى صلب القوائم المالية :**

أولاً : الإفصاح عن السياسات المحاسبية . ويشتمل على :

– أسس القياس المستخدمة فى إعداد القوائم المالية .
– كل سياسة محاسبية استخدمت حتى لو لم يتم تناولها فى معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS .
– الحكم أو الرأى الشخصى الذى تم استخدامه فى تطبيق السياسات المحاسبية والتى أدت إلى تأثير هام على المبالغ المسجلة فى القوائم المالية .

ثانياً : التقديرات فى حالة عدم التأكد :

– الفروض الأساسية عن المستقبل والمصادر الأساسية الأخرى لتقديرات عدم التأكد والتى تعبر عن المخاطر الهامة والتى يمكن أن تسبب تعديلات جوهرية فى القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الخصوم فى العام التالى .

3-5-17– **تشتمل الإفصاحات الأخرى على ما يلى :**

– مقر المنشأة .
– الشكل القانونى للمنشأة .
– جنسية المنشأة .
– عنوان المركز الرئيسى للمراسلات .

- طبيعة التشغيل أو الأنشطة الرئيسية أو كلاهما .
- اسم المالك الأصلى والمالك الأخير .

6-3 - التحليل المالى وتفسير القوائم المالية :

1-6-3 – يُعرف التحليل المالى بأنه النظام الذى تطبق من خلاله الأدوات التحليلية على القوائم المالية والبيانات المالية الأخرى من أجل تفسير الاتجاهات والعلاقات على نحو ثابت ، ويتصل التحليل فى جوهره بتحويل البيانات إلى معلومات، ومن ثم المساعدة على أداء عملية تشخيصية هدفها مسح وفحص والتنبؤ بالمعلومات .

2-6-3 – ويجب على المحلل المالى المهتم بتقدير قيمة الجدارة الائتمانية لمنشأة ما أن يقدر تدفقات المنشآت النقدية المستقبلية ويقدر المخاطرة المرتبطة بتلك التقديرات ويقرر معدل الخصم المناسب الواجب تطبيقه على تلك التقديرات والغرض من قوائم ومعايير القوائم المالية IFRS المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ومع ذلك فإن هذه القوائم المالية لا تحتوى على كل المعلومات التى قد يحتاجها المستخدم الفرد لأداء كل المهام السابقة لعرض معلومات إضافية يمكن أن تفيد المستخدمين وتشمل هذه الجداول معلومات مثل سجل أداء الشركة على مدى خمس سنوات ، تحليل لمبيعات الوحدات حسب خط المنتجات ، قائمة بالاحتياطيات ... الخ .

3-6-3 –تعد إيضاحات Notes القوائم المالية جزء مكمل لعملية التقارير المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، فهى تمدنا بمتطلبات إفصاح تفصيلية هامة بواسطة IFRS ، كما هو الحال بالنسبة للإفصاحات الاختيارية المقدمة بواسطة الإدارة ، وتتضمن الإيضاحات المرفقة معلومات تمثل بعض النقاط المرتبطة بالقوائم المالية مثل :

- السياسات المحاسبية الخاصة المستخدمة لإعداد القوائم المالية .
- شروط إتفاقيات الديون .
- معلومات عن الإيجارات .
- التمويل خارج الميزانية .
- تحليل عمليات التشغيل للقطاعات الهامة .
- الأصول والالتزامات المحتملة .
- تفاصيل عن إفصاحات خطة الحوافز .

4-6-3 – يمكن أن توفر الجداول الإضافية فى التقارير المالية معلومات إضافية حالية يمكن أن تكون مفيدة للمستخدمين ، وتتضمن هذه الجداول معلومات مثل تسجيل الأداء عن

خمس سنوات للمنشاة ، وتحليل وحدة المبيعات باستخدام خط الإنتاج وقائمة بالاحتياطيات ، وما إلى ذلك .

5-6-3 –وتتطلب الشفافية فى بعض الدول مثل الولايات المتحدة تقديم مناقشة وتحليل لعمليات الشركة وإمكاناتها المستقبلية وتشمل هذه المناقشة عادة :

- استعراض لحالة الشركة المالية ونتائجها التشغيلية .
- تقييم للتاثيرات الهامة للاتجاهات والأحداث الحالية وأوجه عدم التاكد على سيولة الشركة ومواردها الرأسمالية والنتائج التشغيلية.
- الموارد الرأسمالية المتاحة للشركة وسيولتها .
- الأحداث الاستثنائية أو غير العادية (بما فى ذلك ا لعمليات المتوقفة) ذات التأثير المادى على الشركة .
- استعراض لأداء القطاعات التشغيلية للمنشاة والتى لها تاثير هام على المنشاة أو مواردها المالية .

ويتم التشجيع على نشر مثل هذا التقرير ، إلا أن ذلك ليس مطلباً الآن بموجب معايير التقارير المالية الدولية IFRS .

6-6-3 – ويستخدم تحليل النسب بواسطة المحللين والمديرين لتقييم أداء وحالة الشركة ، ولا تكون النسب ذات معنى عند استخدامها بمفردها ، ولذلك يتجه المحللون نحو مراقبة نسبة أو مجموعة من النسب عبر مدى زمني، وكذلك يستخدم التحليل المقارن (مقارنة نسبة معينة فى مجموعة من الشركات فى قطاع ما أو قطاعات مختلفة) بواسطة المحللين الماليين للخروج بدلالات معينة ، وهناك تقنية تحليلية أخرى ذات قيمة عظيمة وهى التحليل الرأسى النسبى الذى يتحقق من خلال تحليل كل أرقام الميزانية أو بنود قائمة الدخل إلى نسبة مئوية من بند الميزانية (مثلاً إجمالى الأصول) أو قائمة الدخل (مثلاً إجمالى الإيرادات) .

7-6-3 – وبالرغم من أن المحللين الماليين يستخدمون مجموعة متنوعة من التجميعات الفرعية لوصف تحليلهم فإن تصنيفات المخاطرة والأداء التالية غالباً ما يتم استخدامها وهى :

- مؤشرات السيولة : Liquidity

وهى مؤشرات على قدرة المنشاة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ، وتقاس بتقييم مكونات الأصول المتداولة والخصوم المتداولة .

- القدرة على الدفع : Solvency

وتشير إلى قدرة المنشاة على سداد الديون طويلة الأجل وتتعلق غالباً بالمخاطر المتصلة بالأعمال والمخاطر المالية .

وكثير ما توصف المخاطرة المتصلة بتقلب تدفقات الدخل بأنها مخاطرة أعمال (ناتجة من التقلب المتصل بالدخل التشغيلي ، المبيعات والرافعة التشغيلية) والمخاطرة المالية تنتج من تاثير الديون على عائدات حقوق الملكية وتقاس من خلال نسبة الديون وتغطية التدفق النقدى .

- الكفاية التشغيلية: Operational Efficiency

وتتعلق بتقرير مدى استخدام المنشأة لأصولها ورأسمالها بكفاءة ويقاس ذلك بمعدلات دوران الأصول وحقوق الملكية .

- النمو: Growth

ويشير إلى المعدل الذى يمكن أن تنمو به المنشأة ويتقرر من خلال مدى احتفاظها بالأرباح والربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية ROE .

- الربحية:

وهى مؤشر على الكيفية التى تتصل بها هوامش ربح الشركة بالمبيعات ورأس ا لمال المتوسط ومتوسط حقوق ملكية الأسهم العادية ، ويمكن إخضاع الربحية لمزيد من التحليل من خلال استخدام تحليل Du Pont .

8-6-3 –وقد يتساءل البعض عن جدوى تحليل القوائم المالية فى عالم يقال فيه أن الأسواق الرأسمالية كفء ، وهم يقولون – على أية حال – أن السوق الكفء ذات نظرة مستقبلية على حين أن تحليل القوائم المالية ينظر إلى الماضى (بيانات تاريخية) ، ومع ذلك فقيمة التحليل المالى تكمن فى أنها تُمكن المحلل المالى من اكتساب معلومات واستبصارات يمكن أن تساعد فى إجراء توقعات وتصورات ذات نظرة مستقبلية ، وهذه مطلوبة من قبل السوق الكفء ، وتخدم النسب المالية الأغراض التالية :

– توفر إرشادات وعلامات حول العلاقات الاقتصادية الجزئية داخل الشركة وتساعد مثل هذه العلاقات المحللين على توقع الإيرادات والتدفق النقدى الحر الضرورى لتقرير قيمة المنشأة وجدارتها الائتمانية .

– توفر إرشادات واستبصارات حول المرونة المالية للمنشأة والتى تتمثل فى قدرتها على الحصول على النقدية المطلوبة للوفاء بالالتزامات المالية أو بإقتناء الأصول ، حتى مع إمكانية حدوث ظروف غير متوقعة، وتتطلب المرونة المالية من الشركة امتلاك القوة المالية (مستوى واتجاه النسب المالية التى تفى بمعايير الصناعة أو تتجاوزها) من خلال الحصول على تسهيلات ائتمانية أو أصول يمكن استخدامها بسهولة كوسيلة للحصول على نقدية سواء ببيعها مباشرة أو باستخدامها كضمان .

– أنها توفر وسيلة لتقييم قدرة الإدارة ونسب الأداء الرئيسية مثل العائد على حقوق

الملكيـة والتى يمكن أن تعـمل بمثابة مـقـاييس كمـية لتـرتيب قـدرة الإدارة بالنسبـة لمجموعة من المنشآت المماثلة (الأقران) .

3-6-9 - حدود تحليل النسب الماليـة:

هناك بعض الأمور التى قد تحد من منفعة تحليل النسب المالية وهى :

- وجود مرونة متاحة للإدارة فى الاختيار بين سياسات وبدائل محاسبية بديلة :

تلعب السياسـات والطرق والبدائل المحاسبـية دوراً هاماً فى تفسيـر النسب المالية ويجب تذكر أن النسب عادة ما تقـوم على بيانات مأخوذة من القوائم المالية، ومـثل هذه البيانات مولدة عبـر إجراءات محـاسبيـة قد لا تكون مماثلة لما تتبـعه المنشآت المـنافسة ، وبالتـالى قد لا يكون بالإمكان مقارنتها بين الشركات لأن الشركات لديهـا الحرية فى اختيار الطرق المحاسبية وانعدام هذا الاتساق بين الشركات يجعل قابلية المقـارنة صعبة التحليل وتحد من جدوى تحليل النسب ، وتشمل البدائل المحاسبية المختلفة الموجودة حالياً (ولكنها ليست مسموحة بالضرورة من جانب معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS) ما يلى :

- أساليب تسعير المخزون LIFO , FIFO .
- أساليب التكلفة أو حقوق الملكية لمحاسبة الشركات الزميلة التى لا تعد قوائم موحدة .
- أساليب القسط الثابت أو طرق الإهلاك المعجل .
- المعالجة الإيجارية المرسملة أو التشغيلية .

ويسعى استخدام معـايير التقارير المالية الدولية IFRS الصادرة حديثاً إلى جعل القوائم المالية للمنشآت المختلفة قابلة للمقارنة ، وبالتالى التغلب على هذه الصعوبات .

- تجانس الأنشطة التشغيلية للشركة :

معظم الشـركات لها أقسـام متنوعة عاملة فى صناعـات مختلفة ويجـعل هذا من الصعب إيجاد نسب صناعة قابلة للمقارنة لاستـخدامها فى أغراض المقارنة ، ومن الأفضل فحص النسب الخاصة بالصناعة حسب خطوط الأعمال .

- الحاجة إلى تقرير ما إذا كانت نتائج تحليل النسب متسقة مع بعضها البعض:

قد يؤدى استخدام مجموعة ما من النسب إلى إظهار مشكلات ما ، فى حين تثبت مجموعة أخرى من النسب أن هذه المشكلة ذات طبيعة قصيرة الأجل وإمكانات مستقبلية قوية على المدى الطويل .

- الحاجة إلى استخدام الحكم والاجتهاد الشخصى :

يجب على المحلل استخدام حكمه وتقديره الشخصى عـند تحليل النسب ، والقضية الرئيسية هى ما إذا كانت نسبة ما لشركة ما تقع داخل المدى المعقول لصناعة ما ، ويقرر هذا المدى المحلل المالى .

وبالرغم من أن النسب المالية تستخدم للمساعدة فى تقييم إمكانات النمو ومخاطرة منشأة ما ، إلا أنه لا يمكن استخدامها بمفردها لتقدير قيمة شركة ما أو تقرير جدارتها الائتمانية بصورة مباشرة ، ويجب فحص التشغيل الكامل للمنشأة ودراسة البيئة الاقتصادية والصناعة التى تعمل فيها المنشأة عند تفسير النسب المالية .

10-6-3 –تعنى النسب المالية القليل فى حد ذاتها ، ويقصد بذلك أن التحليل يجب أن يتضمن النسب المالية بالاضافة إلى معلومات أخرى وذلك لإمكان تقييم واستخلاص المعلومات المستخرجة من النسب المالية ، ولذلك ينبغى أن يتم تقييم النسب المالية بناءً على :

1 – خبرة المحلل المالى :

تُمكن الخبرة التى يكتسبها المحلل المالى من تمييز اتجاهات وعلاقات النسب الصحيحة .

2 – أهداف الشركة :

يمكن مقارنة النسب الفعلية بأهداف الشركة لتقدير ما إذا كانت الأهداف يجرى تحقيقها أم لا .

3 – معايير الصناعة (تحليل أفقى) :

يمكن مقارنة الشركة بشركات أخرى فى الصناعة التى تعمل فيها . وذلك من خلال الربط بين النسب المالية للشركة بمعايير الصناعة أو مجموعة فرعية من الشركات فى صناعة ما ، وعندما تستخدم معايير الصناعة لإصدار الأحكام ، يجب توخى الحذر لما يلى :

- كثير من النسب يمكن تطبيقها فى كل الصناعات ، ولكن ليست كل النسب هامة لكل الصناعات .
- الفرق بين الاستراتيجيات الأساسية المتبعة يمكن أن تؤثر على نسب مالية معينة (من المفيد مقارنة النسب المالية لشركة ما بنسب منافسيها الرئيسيين ، ومن الناحية النموذجية يجب أن ينتبه المحلل للشركات التى تكون نسبها المالية أعلى أو أدنى من معايير الصناعة بكثير) .

4 – الظروف الاقتصادية :

تميل النسب المالية إلى التحسن عندما يكون الاقتصاد قوياً وإلى ا لضعف أثناء فترات الكساد والركود ، ولذلك فإن النسب المالية يجب أن تُدرس فى ضوء المرحلة التى تمر بها دورة أعمال الاقتصاد .

5 – تحليل الاتجاهات :

يكون من الأهمية دراسة اتجاه نسبة ما ، وهل هى تتجه نحو التحسن أو التدهور ، وهذا الأمر لا يقل فى الأهمية عن مستوى النسبة المطلق فى الوقت الراهن.

11-6-3 – التعسف فى استخدام البدائل المحاسبية :

كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة Aggressive (أى تستخدم فى غير المواضع والأوقات التى وجدت من أجلها) ، كلما انخفضت جودة المكاسب Quality of Earnings ، وكلما

انخفضت جودة المكاسب كلما ارتفع تقدير المخاطر، وكلما ارتفع تقدير المخاطر كلما قلت قيمة الشركة الجارى تحليلها .

12-6-3 – يوفر الجدول رقم (3-2) نظرة على بعض النسب التى يتم حسابها باستخدام التبويبات التى تمت مناقشتها أعلاه .

13-6-3 – عند إعداد التحليل لأغراض خاصة ، فإن هناك عناصر متنوعة من تبويبات مختلف النسب يتم النظر إليها معاً وتجميعها كما هو موضح فى الجدول (3-3) .

جدول (3-1) : التلاعب فى الأرباح باستخدام طرق محاسبية تؤدى إلى تحريف المبادىء الواردة فى معايير التقارير المالية الدولية IFRS

بند القائمة المالية	المعالجة المتعسفة (التحايل على ما تقصده معايير التقارير المالية الدولية)	المعالجة «المتحفظة» "Conservative Treatment"
الإيراد	استخدام أساس الاستحقاق المحاسبى بشكل متعسف.	مبيعات بالتقسيط أو استعاضة تكلفة .
المخزون	معالجة المنصرف من المخزون بطريقة LIFO أو FIFO .	
الإهلاك	القسط الثابت (وهى الطريقة الشائعة فى ظل معايير التقارير المالية الدولية) مع قيمة تخريدية أعلى .	طرق استهلاك معجل (مع قيمة تخريدية أقل)
ضمانات أو ديون معدومة	تقديرات مرتفعة.	تقديرات منخفضة .
فترة الاستهلاك	فترة أطول أو متزايدة .	فترة أقصر أو متناقصة .
النفقات الاختيارية	تؤجل .	يتم تسجيلها فور تكبدها.
النفقات المحتملة	يتم الإفصاح عنها فى الملحقات.	استحقاقها Accrue.
حوافز الإدارة	تستخدم المكاسب المحاسبية كأساس لحسابها .	تستخدم المكاسب الاقتصادية كأساس لحسابها .
تعديلات الفترة السابقة	متكررة .	غير متكررة .
التغيير فى المراجعين	متكررة.	غير متكررة .
التكاليف	ترسمل	يتم إثباتها كتكلفة فترة جارية

جدول (2-3): فئات النسب

1 - السيولة: Liquidity

بيـــان	البسـط	المقـام
نسبة التداول	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة
نسبة السيولة السريعة	نقدية + أوراق مالية بغرض المتاجرة + الحسابات المدينة	الخصوم المتداولة
النسبة النقدية	نقدية + أوراق مالية بغرض المتاجرة	الخصوم المتداولة
معدل دوران المدينين	صافى المبيعات السنوية	متوسط حسابات المدينين
متـوسط فـترة تحـصيل حسابات المدينين	365	معدل دوران المدينين
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة	متوسط المخزون
متوسط فترة تصريف المخزون	365	معدل دوران المخزون
معدل دوران المدفوعات	تكلفة البضاعة المباعة	متوسط أوراق الدفع
فترة سداد المدفوعات	365	معدل دوران المدفوعات
دورة تحول النقدية	متوسط فترة تحصيل المدينين + متوسط فترة تصريف المخزون + فترة سداد المدفوعات	

2 - القدرة على السداد (منشأة الأعمال وتحليل المخاطر المالية)

بيـــان	البسـط	المقـــام
مخاطر الأعمال	الانحراف المعيـاري لدخـل التشـغيل	الدخل
مخاطر الأعمال	الانحراف المعيـاري لصافي الدخـل	متوسط صافي الدخل
تقلب المبيعات	الانحراف المعياري للمبيعات	متوسط المبيعات
الرافعة التشغيلية	متوسط القيم المطلقة لنسبة التغير في مصروفات التشغيل	نسبة التغير في المبيعات
المخاطر المالية	التقلب الناتج عن استخدام المنشأة للديون	
الديون/حقوق الملكية	إجمالي الديون طويلة الأجل	إجمالي حقوق الملكية
نسبة الديون طويلة الأجل	إجمالي الديون طويلة الأجل	إجمالي رأس المال طويل الأجل
معدل تغطية الفوائد	الأرباح قبل الفوائد والضرائب EBIT	مصروف الفوائد
معـدل تغطية تكـلفة التـمويل الثابت	الأرباح قبل الفوائد والضرائب EBIT	مصروف الفوائد – واحد – ثلث لمدفوعات الإيجار
معدل تغطية الأعباء الثابتة	الأرباح قبل الفوائد والضرائب + مدفوعات الإيجار	مدفوعات الفائدة + مدفوعات الإيجار + توزيعات الأرباح المؤجلة / (١– معدل الضريبة)

بيـــــان	البســط	المقـــام
التدفقات النقدية إلى مصروف الفوائد	صافي الدخل + مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	مصروف الفوائد
معدل تغطية التدفقات النقدية لتغطية التمويل الثابتة	التدفقات النقدية العادية + مصروف الفوائد + واحد – ثلاث لمدفوعات الإيجار	مصروف الفوائد + واحد – ثلث لمدفوعات الفوائد
التـدفـقـات النقـديـة للديون طويلة الأجل	صافي الدخل – مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل
التدفـقات النقدية إلى إجـمالي الديون	صافي الدخل – مصروف الإهلاك + الزيادة في الضرائب المؤجلة	إجمالي الديون

3 - **كفاية التشغيل (النشاط):**

بيـــــان	البســط	المقـــام
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات	متوسط صافي الأصول
معدل دوران أصول ثابتة	صافي المبيعات	متوسط إجمالي الأصول الثابتة
معدل دوران حقوق الملكية	صافي المبيعات	متوسط حقوق الملكية

4 - **النمـــو :**

بيـــــان	البسـط	المقـــام
معدل دعم النمو	معدل احتجاز الأرباح لأغراض إعادة الاستثمار RR*ROE	
معدل احتجاز الأرباح RR	التوزيعات المعلن عنها	دخل التشغيل بعد الضرائب
العـائد على حـقوق الملكيـة (ROE)	صافى الدخل ناقصاً توزيعات الأسهم الممتازة	متوسط حقوق الملكية للأسهم العادية
معدل السداد	توزيعات الأســهم العادية المعلن عنها	صافى الدخل ناقصاً توزيعات أسهم ممتازة

5 - **الربحيـــة :**

بيـــــان	البسـط	المقـــام
هامش الربح الإجمالى	مجمل الربح	صافى المبيعات
هامش ربح التشغيل	ربح التشغيل (EBIT)	صافى المبيعات
هامش الربح الصافى (ROE)	صافى الدخل	صافى المبيعات
العائد على إجمالى حقوق الملكية	صافى الدخل + مصروف الفوائد	متوسط إجمالى رأس المال
العائد على إجمالى حقوق الملكية	صافى الدخل	متوسط إجمالى حقوق الملكية
العـائد على حـقـوق مـسـاهمى الأسهم العادية	صافى الدخل – توزيعات الأسهم الممتازة	متوسط حقوق ملكية الأسم العادية

بيـــان	البسـط	المقـــام
دى بونت 1	صافي الدخل	حقوق الملكية
معدل دوران إجمالي الأصول	المبيعات	الأصول
مضاعف حقوق الملكية (الرافعة المالية)	الأصول	حقوق الملكية
دى بونت 2 (هامش الربح الإجمالي)	EBIT	المبيعات
معدل دوران إجمالي الأصول	مبيعات	أصول
معدل مصروف الفوائد	مصروف الفوائد	الأصول
مضاعف الرافعة المالية	الأصول	حقوق الملكية
معدل احتجاز الضرائب	t - 1	

[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]

جدول (3-3): مزج النسب لأغراض تحليل خاصة

الغرض من التحليل	النسب المستخدمة					
	السيولة	القدرة على السداد (الأعمال وتحليل المخاطر المالية)	كفاية التشغيل (النشاط)	النمو	الربحية	السيولة الخارجية
تقييم الأسهم / حقوق الملكية	[illegible]	تكوين الملكية	[illegible]	معدل سداد التوزيعات	العائد على حقوق الملكية	مضاعف السوق إلى القيمة الدفترية
		معدل تغطية الفوائد			العائد على حقوق ملكية الأسهم العادية	سعر السوق إلى التدفق النقدي
		مخاطر الأعمال (معامل اختلاف أرباح التشغيل)				سعر السوق إلى المبيعات
		مخاطر الأعمال (معامل الاختلاف) – صافي الدخل				
		تقلبات المبيعات				
		مخاطر منتظمة (بيتا)			[illegible]	
		التغطية / معدل نمو الكاش			[illegible]	
		معدل تغطية التدفقات النقدية	[illegible]		[illegible]	
قياس المخاطر	نسبة التداول	نسبة إجمالي الديون	معدل سداد التوزيعات		حجم الأصول	القيمة السوقية للأسهم المتداولة
		التدفق النقدي إلى إجمالي الديون	[illegible]			
	رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول	معدل تغطية الفوائد	[illegible]			[illegible]
		التدفق النقدي إلى إجمالي الديون	[illegible]		[illegible]	[illegible]
[illegible]		مخاطر الأعمال (معامل اختلاف) مكاسب التشغيل / هامش ربح التشغيل	[illegible]		[illegible]	[illegible]

تحليل المديونية لترتيب السندات		نسبة الديون طويلة الأجل	معدل دوران حقوق الملكية		هامش الربح الإجمالي ROE	القيمة السوقية للأسهم المتداولة
		نسبة إجمالي الديون	نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات		العائد على الأصول	القيمة الإسمية للسندات
		التدفق النقدي إلى إجمالي الديون	معدل دوران الأصول		هامش ربح التشغيل	
		تغطية التدفقات النقدية لتكاليف التمويل الثابتة			العائد على حقوق الملكية ROE	
		التدفق النقدي إلى مصروف الفوائد				
		معدل تغطية الفوائد				
		تقلب المبيعات/صافي الدخل ومعدل العائد على الأصول				
التنبؤ بالإفلاس	التداول نقدية	التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول	معدل دوران الأصول		العائد على الأصول	القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية للديون
		التدفق النقدي إلى Lt الديون	نسبة رأس المال العامل إلى المبيعات		العائد على الأصول	

		إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول			الأرباح المحتجزة إلى إجمالى الأصول	
أخرى – غير مستخدمة أعلاه	نسبة السيولة السريعة (اختبار الحدة)	الرافعة التشغيلية	معدل دوران الأصول الثابتة	معدل نمو مستقر	هامش الربح الإجمالى	عدد الأوراق المالية المتداولة كل يوم
	معدل دوران المدينين	المخاطر المالية (التقلب الناتج عن استخدام الديون)			هامش ربح التشغيل	عرض/مدى
	متوسط فترة تحصيل المدينين	تغطية تكاليف التمويل الثابتة			العائد على إجمالى رأس المال	نسبة الأوراق المالية المتداولة كل يوم
	معدل دوران المخزون	تغطية الأعباء الثابتة			العائد على رأس المال متضمناً الإيجارات	
	متوسط فترة تشغيل المخزون				دى . بونت 1	
	معدل دوران الدائنين				دى . بونت 2	
	فترة سداد الدائنين					
	دورة تحول النقدية					

• حالة إيضاحية: عرض القوائم المالية:

شركة (س) هي إحدى الشركات الصناعية ، وفيما يلي ملخص الدخل والمصروفات عن السنة المنتهية في 31 مارس 2007 :

بيـــــــــان	المبلغ $
إجمالي المبيعات	7500000
تكلفة المبيعات للبضاعة التامة	3995100
المواد الخام المستخدمة	910100
تكلفة العمالة	1200000
تكاليف الإنتاج الاضافية المتغيرة الموزعة	800000
تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة الموزعة	845000
مواد تعبئة	310000
تكلفة البضاعة تامة الصنع	4065100
بضاعة تامة الصنع أول المدة	70000
بضاعة تامة الصنع آخر المدة	(140000)
تكلفة البيع	718800
مصروفات إدارية	929100
مصروفات تشغيلية أخرى	587100
دخل من الاستثمارات	124800
دخل إيجارات	60100
تكاليف تمويل	234000
تخفيضات في تكلفة المواد إلى القيمة القابلة للتحقق	25000
زيادات استعادة القيمة في تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة	41000
بنود غير عادية	15000
مصروف ضرائب الدخل	319700

يشتمل مبلغ تكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة على مصروف الإهلاك والاستهلاك بمبلغ 418000$ ، كما يظهر ضمن المصروفات الإدارية مبلغ 205000 $ لهذا المصروف ، وإجمالي المرتبات وتكاليف العمالة الداخل ضمن المصروفات الإدارية هو مبلغ 689300 $.

● **الشـــرح:**

فيما يلى قائمـة الدخل المعدة على أساس التبويب وفقاً للبديلين المقتـرحين فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (1) :

منشـأة (س) قائمـة الدخـل عن السنة المنتهية فى 31 مارس 2007	
1 – تبويب المصروفات حسب الوظيفة	**المبلغ $**
الإيرادات	7500000
(–) تكلفة المبيعات (انظر ملاحظة A)	3994100
مجمل الربح	3505900
دخول أخرى (انظر ملاحظة B)	184900
تكاليف بيع وتوزيع	(718800)
مصاريف إدارية	(929100)
مصروفات أخرى	(587100)
تكاليف تمويلية	(234000)
صافى الربح قبل الضرائب	1221800
مصروف ضرائب الدخل	(319700)
صافى الربح عن الفترة	**902100**

منشـاة (س) قائمـة الدخـل عن السنة المنتهية فى 31 مارس 2007	
2 – تبويب المصروفات حسب طبيعتها	المبلغ $
الإيرادات	7500000
دخول أخرى (ملاحظة B)	184900
التـغـيــرات فى مـخـزونات السلع الـتـامـة وتحت التشغيل (انظر ملاحظة C)	(1186000)
المواد الخام والجزء المستنفذ (انظر ملاحظة d)	(1260100)
تكاليف العمالة (انظر ملاحظة e)	(1889300)
مصروف الإهلاك والاستهلاك (205 + 418)	(623000)
مصروفات أخرى (ملاحظة F)	(1340700)
تكاليف التمويل	(234000)
صافى الربح قبل الضرائب	1221800
مصروف ضرائب الدخل	(319700)
صافى الربح عن الفترة	**902100**

• الملاحظات:

a – تكلفة المبيعات :

المبلغ المعطى	3995100
تخفيضات إلى القيمة القابلة للتحقق	25000
استعادة القيمة لتكاليف الإنتاج الاضافية الثابتة	(41000)
غير عادية	15000
	3994100

b – دخول أخرى :

دخل الاستثمار	124800
دخول إيجارات	60100
	184900

c – أداء العمل والرسملة :

ت. إضافية إنتاجية متغيرة	800000
ت. إضافية إنتاجية ثابتة (845 - 41)	804000
إفصاح منفصل للإهلاك	418000
	1186000

d – مواد خام مستنفذة :

مواد مستخدمة	910000
مواد تعبئة	310000
تخفيض قيمة إلى القيمة القابلة للتحقق	25000
بنود غير عادية	15000
	1260100

e – تكاليف العمالة :

عمالة	1200000
تكاليف عمالة أخرى	689300
	1889300

F – مصروفات أخرى :

تكاليف بيع وتوزيع	718800
تكاليف إدارية	929100
تكاليف تشغيل	587100
تكاليف عمالة كما هي مبينة في ملاحظة e	689300
تكاليف إهلاك	205000
	1340700

الفصل الرابع

المعيار المحاسبى الدولى رقم (7)
قوائم التدفق النقدى

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالى.
- أمثلة.

الفصل الرابع

المعيار المحاسبى الدولى رقم (7)

قوائم التدفقات النقدية

Cash Flow Statements

4-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

توفر التدفقات النقدية معلومات مفيدة للمستخدمين تُمكنهم من تكوين رأى عن :

- الهيكل المالى للمنشأة .
- سيولة المنشأة وقدرتها على السداد فى الآجل الطويل .
- توقيتات وعدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية .
- تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما فى حكمها موزعة على أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل .
- تقييم ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بين المنشآت المختلفة .

4-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يركز هذا المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فقد اصبحت جميع المنشآت الآن مطالبة بتقديم قائمة التدفقات النقدية كاحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية ، ويتم تبويب هذه القائمة إلى ثلاثة أنشطة كما يلي :

- أنشطة التشغيل Operating Activities
- أنشطة الاستثمار Investing Activities
- أنشطة التمويل Financing Activities

4-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

4-3-1 – تلتزم جميع المنشآت بان تعرض وتقدم قائمة تدفقات نقدية ، وهذه القائمة تقدم التدفقات النقدية عن الفترة مبوبة إلى أنشطة التشغيل ، الاستثمار ، التمويل.

4-3-2 – **التدفق النقدى :** Cash Flows

هو النقدية وما فى حكمها الداخلة والخارجة .

4-3-3 – **تتضمن النقدية :** Cash Comprises

النقدية المتاحة .

الودائع الجارية (صافية من السحب على المكشوف المعاد سداده على الطلب)

4-3-4 – **ما فى حكم النقدية :** Cash Equivalents

هى الاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة (مثل الأوراق المالية المتعلقة بالديون قصيرة

الأجل كأذون الخزانة) والتى يسهل تحويلها إلى نقدية وتخضع لمخاطر غير هامة فيما يتعلق بالتغيرات فى قيمتها .

5-3-4 – أنشطة التشغيل : Operating Activities

تتضمن بصفة أساسية الأنشطة المولدة للإيرادات والأنشطة الأخرى التى لا تدخل ضمن أنشطة الإستثمار أو التمويل .

6-3-4 – أنشطة الإستثمار : Investing Activities

هى الأنشطة المتعلقة بالاستحواذ أو التصرف فى الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى التى لا تدخل ضمن الاستثمارات التى توصف بأنها فى حكم النقدية .

7-3-4 – أنشطة التمويل : Financing Activities

وهى الأنشطة المتعلقة بالتغيرات فى حجم أو مكونات حقوق الملكية ، الممثلة لرأس المال والقروض .

4-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

1-4-4 – يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام إما الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة

- الطريقة المباشرة: **Direct Method**

يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات (مثلاً : المحصل من العملاء ، المدفوعات إلى الموردين والعاملين) .

- الطريقة غير المباشرة : **Indirect Method**

ويتم فيها تعديل صافى الربح أو الخسارة عن الفترة بالبنود التالية :

- آثار العمليات غير النقدية مثل الإهلاك والإستهلاك
- البنود المؤجلة والمستحقة ، و
- التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل .

2-4-4 – يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار كما يلى :

* الفئات الرئيسية لإجمالى النقدية المحصلة وإجمالى النقدية المدفوعة يتم التقرير عنها بشكل منفصل .

* يتم تبويب إجمالى التدفقات النقدية الناتجة من الاستحواذات أو التصرفات فى المنشآت الفرعية أو الفروع أو وحدات الأعمال الأخرى ضمن أنشطة الاستثمار .

3-4-4 – يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التمويل بشكل منفصل فى فئات رئيسية لإجمالى النقدية المحصلة وإجمالى النقدية المدفوعة .

4-4-4 – يمكن التقرير عن التدفقات النقدية التالية على أساس صافي :

* التدفقات النقدية الناتجة من التعامل مع العملاء .

* البنود ذات معدلات الدوران السريعة وبمبالغ كبيرة وتواريخ استحقاق قصيرة (علي سبيل المثال شراء وبيع الاستثمارات) .

5-4-4 – تعالج الفوائد وتوزيعات الأرباح المدفوعة علي أساس ثابت كأنشطة تشغيل أو أنشطة تمويل .

6-4-4 – يتم تبويب التدفقات النقدية الناشئة عن الضرائب عادة كأنشطة تشغيل (ما لم يتم تحديدها كأنشطة تمويل أو استثمار) .

7-4-4 – تسجل المعاملات بأسعار الصرف بعملة التعامل باستخدام سعر الصرف في تاريخ التدفق النقدي .

8-4-4 – يتم ترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية بأسعار الصرف في تواريخ التدفقات النقدية .

9-4-4 – عندما تستخدم المنشآت طريقة حقوق الملكية أو طريقة التكلفة للمحاسبة عن الاستثمارات ، فإن التدفقات النقدية فقط الناشئة عنهم هي التي تتم المحاسبة عنها (على سبيل المثال التوزيعات المستلمة) وهي التي يتم إظهارها في قائمة التدفقات النقدية .

10-4-4 – يتم تضمين الجزء المناسب من التدفقات النقدية من المشروعات المشتركة في قائمة التدفقات النقدية .

5-4 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-4 – يتم إظهار البنود التالية على أساس إجمالي في علاقتها بالشراء أو البيع أو وحدات الأعمال :

إجمالي الشراء أو التصرف .

- مقدار النقدية أو ما في حكمها عند الشراء أو التصرف .

- مقدار الأصول أو الخصوم بخلاف النقدية وما في حكمها عند الاستحواذ أو التصرف.

2-5-4 – **يتم الإفصاح عن البنود التالية :**

- النقدية وما في حكمها في قائمة التدفقات النقدية والتسويات مع البنود المعادلة لها في الميزانية .

- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (على سبيل المثال تحويل الديون إلى حقوق ملكية ، شراء الآلات بقروض طويلة الأجل)

- مقدار النقدية وما في حكمها التي لا تكون متاحة للاستخدام بواسطة المجموعة.

- مقدار تسهيلات القروض غير المسحوبة والمتاحة لأنشطة التشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات الرأسمالية.

- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاثة (تشغيل ، استثمار ، تمويل) بالنسبة لنصيبه في المشروعات المشتركة .

- مقدار التدفقات النقدية الناشئة عن كل نشاط من الأنشطة الثلاثة (تشغيل، استثمار ، تمويل) بالنسبة لكل قطاع أعمال أو قطاع جغرافي في حالة إمكانية تقسيم المنشأة إلى قطاعات.

- التمييز بين التدفقات النقدية المعبرة عن الزيادة فى القدرة التشغيلية وتلك المعبرة عن المحافظة عليها .

6-4 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-4 - تبين قائمة التدفقات النقدية مصادر النقدية الداخلة (المتحصلات) لمنشاة ما خلال الفترة المحاسبية ، وكذلك الأغراض التى استخدمت فيها هذه النقدية ، وتعتبر هذه القائمة جزء مكمل وأساسى لإمكانية تحليل منشآت الأعمال وذلك لأنها تمكن المحللين من تحديد ما يلى :

- قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية من انشطتها التشغيلية.
- التدفقات النقدية التى تتكرر فى اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل .
- آثار القرارات الإدارية على السياسة المالية للمنشاة .
- حساسية قدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية .
- بيان العلاقة بين التدفقات النقدية الجيدة من أنشطة التشغيل وصافى الدخل .
- أثر السياسات المحاسبية على نوعية (جودة) الأرباح .
- توفير معلومات عن أوضاع السيولة فى المنشاة والقدرة على الدفع فى الأجل الطويل .
- تحديد ما إذا كان فرص الاستمرار ملائماً من عدمه .
- تحديد مدى قدرة المنشاة على تمويل النمو من الأموال المولدة داخلياً .

2-6-4 - نظراً لأن التدفقات النقدية إلى الداخل والخارج حقائق موضوعية ، فإن البيانات المعروضة فى قائمة التدفق النقدى تمثل واقعاً اقتصادياً ، وتسوى القائمة الزيادة أو النقص فى نقدية الشركة وما فى حكمها التى حدثت أثناء فترة المحاسبة (حقيقة يمكن التحقق منها موضوعياً) ، ومع ذلك فالقائمة يجب أن تقرأ مع مراعاة ما يلى :

هناك محللون يعتقدون أن قواعد المحاسبة يتم تطويرها أساساً لدعم إمكانية المقارنة وليس لعكس الواقع الاقتصادى . وحتى إذا اعتبرت وجهة النظر هذه قاسية ، فإن الواقع يقول أن المرونة الزائدة فى المحاسبة يمكن أن تخلق مشاكل للمحللين المهتمين أساساً بتقييم قدرة الشركة على توليد نقدية من العمليات فى المستقبل .

مثلما هو الحال فى قائمة الدخل ، فإن التدفقات النقدية يمكن أن تتقلب من فترة إلى أخرى لتعكس ظروف عشوائية ، أو دورات اقتصادية أو عمليات موسمية تؤثر على النقدية .

3-6-4 - يمكن أن تساعد قائمة التدفقات النقدية المحللين الماليين فى تحليلاتهم لأوضاع الشركات ، على سبيل المثال التدفق النقدى الحر والذى غالباً ما يستخدم من جانب المحللين لتحديد قيمة المنشاة ، وذلك بالرغم من أن تعريف المقصود بالتدفق النقدى الحر Free Cash

Flow ، ليس بالأمر السهل وذلك بسبب وجود مقاييس مختلفة شائعة الاستخدام يطلق عليها كلها مصطلح التدفق النقدى الحر .

4-6-4 – التدفق النقدى الحر الاختيارى هو النقدية المتاحة للأغراض الاختيارية ، ووفقاً لهذا التعريف فإن التدفق النقدى الحر هو النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية ناقص النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالى للعمليات . ولذلك فإن المحلل يجب أن يحدد ذلك الجزء من الإنفاق الرأسمالى المتضمن فى استثمار التدفقات النقدية المتصل بالمحافظة على المستوى الحالى للعمليات – وهى مهمة شاقة . وأى تدفق نقدى زائد يمكن استخدامه فى أغراض اختيارية . (مثلاً لدفع أرباح الأسهم أو خفض الدين أو تحسين القدرة على الدفع أو توسيع الشركة وتحسينها) . ولذلك فإن IFRS تشترط الإفصاح عن النفقات التى كانت مطلوبة للمحافظة على المستوى الحالى للعمليات وتلك التى صرفت لتوسيع وتحسين الأعمال .

5-6-4 – يقيس التدفق النقدى الحر المتاح للملاك قدرة الشركة على دفع أرباح الأسهم لملاكها . وفى هذه الحالة ، فإن كل النقدية المستخدمة فى الأنشطة الاستثمارية (النفقات الرأسمالية والاستحواذات والاستثمارات طويلة الأجل) تطرح من النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية . والواقع أن هذا التعريف ينص على أن الشركة ينبغى أن تكون قادرة على أن تصرف كأرباح أسهم النقدية المتبقية بعد أن تقوم الشركة بالاستثمارات التى تراها الإدارة ضرورية للمحافظة على العمليات الحالية وتنميتها .

6-6-4 – بوجه عام تكون النقدية المولدة من الأنشطة التشغيلية أكبر من الدخل الصافى بالنسبة للشركة القوية مالياً والمدارة بشكل جيد ، فإذا لم تكن كذلك ، ينبغى أن يرتاب المحلل فى قدرة الشركة على الدفع والشركات النامية غالباً ما تكون تدفقاتها النقدية سالبة لأن نموها السريع يتطلب نفقات رأسمالية عالية واستثمارات أخرى . أما الشركات الناضجة فتدفقاتها النقدية موجبة أما الشركات المتدهورة فتكون لها تدفقات نقدية حرة موجبة بدرجة كبيرة لأن عدم نموها يعنى انخفاض مستوى النفقات الرأسمالية والتدفقات النقدية العالية والمتنامية الحرة ليست – لذلك – موجبة أو سالبة بالضرورة ، والكثير يتوقف على المرحلة فى دورة حياة الصناعة التى تمر بها الشركة ، وهذا هو السبب فى أن التدفق النقدى الحر ينبغى تقريره مقترناً بإمكانات الدخل المستقبلية للشركة .

7-6-4 – يستخدم كثير من نماذج التقييم التدفق النقدى من العمليات ،فتعطى بذلك الإدارة حافزاً على تسجيل التدفقات النقدية إلى الداخل على أنها تشغيلية (طبيعية ومتكررة) والتدفقات إلى الخارج على أنها متصلة إما بالأنشطة الاستثمارية أو التمويلية . ومن

المجالات الأخرى التى يمكن أن تؤثر فيها اختيارات الإدارة الاختيارية على عرض التدفق النقدى ما يلى :

– **تسديد الضرائب :** للإدارة مصلحة مكتسبة فى خفض المدفوعات الضريبية للسنة الحالية باختيار أساليب محاسبية فى الإقرار الضريبى يحتمل أن تؤجل دفع الضرائب إلى المستقبل .

– **المصروفات الاختيارية :** يمكن أن تتلاعب الإدارة فى التدفق النقدى من التشغيل عن طريق توقيت الدفع أو تكبد نفقات اختيارية معينة مثل البحوث والتطوير والاصلاحات والصيانة .. الخ . والتدفقات النقدية إلى الداخل من التشغيل يمكن زيادتها أيضاً عن طريق توقيت قبض مبالغ تامين العقود طويلة الأجل .

– **الإيجار :** التدفق النقدى الكامل إلى الخارج لإيجار تشغيلى يُخفض التدفق النقدى من التشغيل ، وبالنسبة للإيجار الرأسمالى يتم توزيع الدفعة النقدية بين الأنشطة التشغيلية والتمويلية ، وهو ما يزيد التدفق النقدى من التشغيل .

• أمثلة : قوائم التدفقات النقدية :

- مثال (4-1) :

أثناء السنة المنتهية فى 2001 ، قامت شركة ABC بالعمليات التالية :

1 – شراء آلة جديدة بمبلغ 13 مليون دولار .

2 – سددت توزيعات أرباح إجماليها 8 مليون دولار .

3 – اشترت أسهم خزانة (أسهم الشركة نفسها) إجماليها 45 مليون دولار .

4 – انفقت 27 مليون دولار فى مصاريف تشغيل ، منها 10 مليون دولار دفعت نقداً أما الجزء المتبقى فهو على الحساب .

والمطلوب :

أيا من التبويبات التالية هو الصحيح لكل بند من العمليات السابقة (هل هو أنشطة تشغيل أم أنشطة استثمار أم أنشطة تمويل) فى قائمة التدفقات النقدية

	عملية (1)	عملية (2)	عملية (3)	عملية (4)
a	تدفق استثمارى داخل	تدفق تشغيلى خارج	تدفق تمويلى خارج	كل المصروفات تدفق تشغيلى خارج
b	تدفق تمويلى خارج	تدفق تمويلى خارج	تدفق استثمارى خارج	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلى خارج
c	تدفق استثمارى خارج	تدفق تمويلى خارج	تدفق تمويلى خارج	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلى خارج
d	تدفق تمويلى داخل	تدفق تشغيلى خارج	تدفق تمويلى داخل	النقدية المدفوعة (فقط) تعتبر تدفق تشغيلى خارج

الشــرح:

- **الاختيار c هو الصحيح :** فكل عملية لها أمرين همـا نشاط تدفق نقدى ملائم وكذلك اتجاه صحيح كنقدية داخلة أو خارجة .
- **الاختيار a غير صحيح :** لأن اختيـار تبويبات غير صـحيحة لأنشطة التدفـقات النقدية للعمليات 1 , 2 , 4 .
- **الاختيار b غير صحيح :** لأن اختيـار تبويبات غير صـحيحة لأنشطة التدفـقات النقدية للعمليات 1 , 3 .
- **الاختيار d غير صحيح :** لأن اختيـار تبويبات غير صـحيحة لأنشطة التدفـقات النقدية للعمليات 1 , 2 , 3 .

لاحظ ان : توزيعات الأرباح تبوب أحياناً كتدفقات نقدية من التشغيل .

- **مثـال** (4-2) :

قدمت شركة جيبسون البيانات المالية التالية عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2002 .

بالمليون دولار	بيـــــــــــان
75.0	نفقات رأسمالية
1.2	توزيعات معلن عنها
17.0	صافى الدخل
33.0	أسهم عادية مُصدرة
12.0	زيادة فى حسابات المدينين
3.5	إهلاك واستهلاك
6.0	متحصلات من بيع أصول
0.5	مكاسب من بيع أصول

بالاعتماد على البيانات أعلاه ، ما هو رصيد النقدية فى 31 ديسمبر 2002 بافتراض أن رصيد النقدية أول المدة كان 47.0 مليون دولار ؟

a : 13.0 مليون دولار .	b : 17.8 مليون دولار .

c : 19.0 مليون دولار .	d : 43.0 مليون دولار .

الإيضاح: الاختيار c هو الصحيح وتعتمد الإجابة على الحساب التالى :

بالمليون دولار	بيـــــــــــان
	تدفقات نقدية من التشغيل :
17.0	صافى الدخل
3.5	إهلاك واستهلاك
(0.5)	مكاسب من بيع أصول
(12.0)	زيادة فى حسابات المدينين
8.0	صافى التدفق النقدى من التشغيل
	تدفقات نقدية من الاستثمار :
(75.0)	نفقات رأسمالية
6.0	متحصلات من بيع الأصول
(69.0)	تدفقات نقدية خارجة من الاستثمار
	تدفقات نقدية من التمويل :
33.0	إصدار أسهم عادية
33.0	تدفقات نقدية من التمويل
(28.0)	صافى التغير فى النقدية (8 - 69 + 33)
47.0	+ رصيد نقدية أول المدة
19.0	رصيد نقدية أخر المدة

لاحظ أن : توزيعات الأرباح تم الإعلان عنها فقط ولكنها لم تدفع .

- **مثـال** (3-4) :

فيما يلى القوائم المالية السنوية لشركة Linco :

قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 سبتمبر 2004	
بيـــــــــــان	$
إيرادات	850000
تكلفة المبيعات	(637500)
مجمل الربح	212500
مصروفات إدارية	(28100)
مصروفات تشغيل	(73600)
صافى ربح التشغيل	110800
تكاليف تمويل	(15800)
الربح قبل الضرائب	95000
مصروف ضريبة الدخل	(44000)
ربح الفترة	51000

قائمة التغيرات فى حقوق الملكية عن السنة المنتهية فى 30 سبتمبر 2004				
بيـــــــــــان	رأس المال المملوك	احتياطى إعادة التقييم	الربح المتراكم	الإجمالى
الرصيد فى بداية السنة	120.000		121.000	241.000
إعادة تقييم المبانى		20.000		20.000
الربح عن الفترة			51.000	51.000
أرباح الأسهم المدفوعة			(25.000)	(25.000)
تسديد رأس المال المملوك	(20.000)			(20.000)
الرصيد فى نهاية السنة	100.000	20.000	147.000	267.000

الميزانية العمومية فى 30 سبتمبر 2004		
بيـــــــان	**2004**	**2003**
الأصول غير المتداولة :		
الأرض والمنشآت والمعدات:		
المبانى الإدارية	250.000	220.000
الماكينات	35.000	20.000
المركبات	6.000	4.000
القروض طويلة الأجل لأعضاء مجلس الإدارة	64000	60000
	355.000	304.000
الأصول المتداولة :		
المخزون	82.000	42.000
المدينون	63.000	43.000
النفقات المدفوعة مسبقاً	21.000	16.000
البنك	-	6.000
	166.000	107.000
مجموع الأصول	521.000	411.000
حقوق الملكية والالتزامات :		
رأس المال والاحتياطيات:		
رأس المال المملوك	100.000	120.000
احتياطى إعادة التقييم	20.000	-
الأرباح المتراكمة	147.000	121.000
	267.000	241.000
الالتزامات غير المتداولة :		
الديون طويلة الأجل	99.000	125.000
الالتزامات المتداولة :		
الدائنون	72.000	35.000
البنوك	43.000	-
الضرائب المستحقة السداد	40.000	10.000
	155.000	45.000
إجمالى حقوق الملكية والالتزامات	521.000	411.000

• معلومات إضافية :

1 – نفقات الإهلاك التالية متضمنة فى النفقات التشغيلية : .

الماكينات	25000 دولار .
المركبات	2.000 دولار .

2 – بيعت ماكينة مهلكة بالكامل سعر تكلفتها الأصلى 15 ألف دولار بمبلغ 5 آلاف دولار خلال السنة . والربح متضمن فى المصروفات التشغيلية .

3 – يذكر المدير المالى أن المحاسبين يزعمون أن الشركة متجهة نحو أزمة سيولة محتملة ، ووفقاً لذلك فقد ناضلت الشركة للوفاء بارتباطاتها والتزاماتها قصيرة الأجل خلال السنة الحالية .

الشرح: ستقدم قائمة التدفق النقدى على النحو التالى فى حالة اتباع المعدين للطريقة المباشرة :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :	
المقبوضات النقدية من العملاء (احتساب E)	830.000
المدفوعات النقدية للموردين والموظفين (احتساب F)	(725.200)
النقدية الصافية المولدة من العمليات	104.800
الفائدة المدفوعة	(15.800)
الضرائب المسددة (احتساب D)	14.000
أرباح الأسهم المدفوعة	(25.000)
	50.000
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :	
المشتريات من الأرض والمبانى والمعدات (احتساب C,B,A)	54.000
العائدات من بيع الماكينات	5.000
القروض إلى أعضاء مجلس الإدارة	(4.000)
	(53.000)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :	
النقص فى القروض طويلة الأجل (125-99)	(26.000)
تسديد رأس المال المملوك	(20.000)
	(46.000)
النقص الصافى فى الرصيد البنكى عن الفترة	(49.000)
الرصيد فى البنوك فى بداية السنة	6.000
السحب على المكشوف فى نهاية السنة	43.000

• **التعليق :**

1 – الزيادة الكلية فى الدائنين استخدمت جزئياً لتمويل الزيادة فى رأس المال العامل .

2 – بقية الزيادة فى رأس المال العامل وكذلك الفائدة المدفوعة والضرائب المسددة وأرباح الأسهم المدفوعة مولت عن طريق النقدية المولدة من التشغيل .

3 – الرصيد النقدى المتبقى المولد بواسطة الأنشطة التشغيلية والعائدات على بيع الأصول الثابتة استخدمت لتمويل شراء الأصول الثابتة .

4 – الحساب البنكى المسحوب عليه على المكشوف استخدم لتسديد رأس المال المملوك وسداد القرض طويل الأجل .

تابع مثال 4-3

أ – مبانى إدارية :	
الرصيد فى بداية السنة	222000
إعادة التقييم	20000
المشتريات	10000
الرصيد فى نهاية السنة	250000
ب – الماكينات :	
الرصيد فى بداية السنة	20000
الإهلاك	(25000)
المشتريات (رقم توازنى مكمل)	40000
الرصيد فى نهاية السنة	35000
جـ – المركبات :	
الرصيد فى بداية السنة	4000
الإهلاك	(2000)
المشتريات (رقم توازنى مكمل)	4000
الرصيد فى نهاية السنة	6000

قائمة التدفقات النقدية

د – الضرائب :	
المبلغ المستحق السداد فى بداية السنة	10000
النفقة فى قائمة الدخل	44000
النقدية المدفوعة (رقم توازنى مكمل)	(14000)
المبلغ المستحق فى نهاية السنة	40000
هـ– المتحصلات النقدية من العملاء:	
المبيعات	850000
الزيادة فى المدينين (43-63)	(20000)
	830000
و – المدفوعات النقدية إلى الموردين والموظفين :	
تكلفة المبيعات	637500
مصروفات إدارية	28100
مصروفات تشغيلية	73600
معدلة وفقاً لبنود التدفق غير النقدى:	
الإهلاك	(27000)
الربح على بيع الماكينات	5000
الزيادة فى المخزون (42-82)	40000
الزيادة فى الدائنين (35-72)	(37000)
الزيادة فى المصروفات المدفوعة مسبقاً (16 - 21)	5000
	725200

الفصل الخامس

السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطـاء (IAS 8)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل الخامس

السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء (IAS 8)

Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates, and Errors (IAS 8)

1-5 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يقرر هذا المعيار معايير اختيار وتغيير السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية وتصويب الأخطاء . ويهدف المعيار إلى تعظيم وثاقة صلة القوائم المالية للكيان وإعتماديتها وقابلية مقارنتها .

2-5 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينبغى تطبيق هذا المعيار عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومحاسبة التغييرات فى السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية وتصويب أخطاء الفترة السابقة .

3-5 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-5 – السياسات المحاسبية : Accounting Policies

هى مبادىء وأسس وقواعد وممارسات محددة يطبقها الكيان عند إعداد وعرض القوائم المالية .

2-3-5 – التغييرات فى التقديرات المحاسبية : Changes in Accounting Estimates

هى تعديلات فى المبلغ الدفترى المرحل لأصل أو التزام أو مبلغ الاستهلاك الدورى لأصل ما تنتج من تقدير الوضع الحالى للأصول والالتزامات والمنافع والالتزامات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بها . وتنتج التغييرات فى التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة ، وبالتالى هى ليست تصويبات للأخطاء . على سبيل المثال : ينتج التغيير فى طريقة الإهلاك من معلومات جديدة عن استخدام الأصل ذى العلاقة ، ومن ثم فهو تغيير فى التقدير المحاسبى .

3-3-5 – أخطاء الفترة السابقة : Prior - Period Errors

هى حذوفات من القوائم المالية للكيان وبيانات غير صادقة فيها عن فترة واحدة أو أكثر سابقة ، وتنشأ من الإخفاق فى استخدام – أو إساءة استخدام – معلومات موثوقة .

* كانت متاحة عندما تم التصريح بإصدار القوائم المالية عن فترة (أو فترات) سابقة أو كان يمكن الحصول عليها وأخذها فى الاعتبار عند إعداد وعرض تلك القوائم المالية .

وتتضمن مثل هذه الأخطاء تأثيرات :

* الأخطاء الرياضية .
* أخطاء فى تطبيق السياسات المحاسبية .
* السهو أو إساءة فهم وتفسير الحقائق أو .
* الغش .

5-3-4 – **الحذوفات أو البيانات غير الصادقة:**

تكون هامة نسبياً إذا استطاعت كل على حدة أو مع بعضها أن تؤثر فى قرارات المستخدمين الاقتصادية المتخذة على أساس القوائم المالية .

5-3-5 – **التغييرات غير العملية :** **Impracticable Changes**

هى متطلبات لا يستطيع الكيان تطبيقها بعد بذل جهد معقول فى سبيل ذلك . ويصبح تطبيق تغيير فى سياسة محاسبية أو تصويب خطأ ما بأثر رجعى غير عملى (أو غير ممكن عملياً) عندما :

* يكون تقرير التاثيرات غير ممكن .
* يكون وضع افتراضات بشأن قصد الإدارة فى الفترة السابقة مطلوباً .
* يكون من المستحيل التفرقة بين المعلومات المتصلة بالظروف فى الفترة السابقة والمعلومات التى كانت متاحة فى تلك الفترة وبين معلومات أخرى .

5-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

5-4-1 – عندما يسرى معيار أو تفسير تحديداً على معاملة ما ، أو حدث أو ظرف أخر ، فإن السياسة أو السياسات المحاسبية المطبقة على ذلك البند يجب تقريرها (اختيارها) عن طريق تطبيق المعيار أو التفسير مع مراعاة أى توجيه تنفيذى مصدر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من أجل ذلك المعيار أو التفسير .

5-4-2 – فى حالة غياب توجيه محدد بشأن السياسات المحاسبية (أى معيار أو تفسير يسرى تحديداً على معاملة ما أو حدث أو ظرف آخر) ، ينبغى أن تستخدم الإدارة حكمها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية ينتج عنها معلومات وثيقة الصلة وموثوقية. وعند إصدار الحكم، ينبغي أن تراعى قابلية التطبيق بالترتيب التالى :

– المتطلبات والقواعد الإرشادية الواردة فى المعايير والتفسيرات التى تتناول قضايا مماثلة وذات صلة .

– التعريفات ومعايير الاعتراف ومفاهيم القياس المتصلة بالأصول والالتزامات والدخل والنفقات فى الإطار .

وبقدر ما لا تتعارض مع ما سبق ، يجوز للإدارة مراعاة ما يلى ايضاً :

- الإعلانات الأحدث الصادرة عن الهيئات الأخرى الواضعة للمعايير التى تستخدم إطاراً مفاهيمياً مماثلاً .
- الأدبيات المحاسبية الأخرى وممارسات الصناعة المقبولة .

3-4-5 – السياسات المحاسبية المطبقة بشكل ثابت على المعاملات المماثلة ، الأحدث والظروف الأخرى (ما لم يشترط معيار ما أو تفسير أو يجيز تصنيفاً فئوياً قد تكون السياسات المختلفة مناسبة له) .

4-4-5 – يسمح بالتغيير فى السياسة المحاسبية فقط فى كل واحدة من الظروف التالية:

- أن يكون التغيير لازماً بموجب معيار أو تفسير ما .
- أن يوفر التغيير معلومات موثوقة وأوثق صلة عن تأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى .

5-4-5 – عندما ينتج تغيير فى السياسات المحاسبية من تطبيق معيار جديد أو تفسير جديد :

- ينبغى اتباع أى أحكام انتقالية محددة فى المعيار أو التفسير .
- فى حالة عدم وجود أحكام انتقالية محددة ، ينبغى تطبيقها بنفس طريقة تطبيق التغيير الاختيارى .

6-4-5 – يتم تطبيق التغيير الطوعى فى السياسات المحاسبية كالتالى :

- يتم تطبيق السياسات بأثر رجعى وكأن السياسة الجديدة طبقت دائماً ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً .
- يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية فى أبكر فترة معروضة .
- يتم تطبيق السياسات مستقبلياً إذا كان من الممكن عملياً إعادة بيان الفترات السابقة أو تعديل الأرصدة الافتتاحية .

7-4-5 – المبالغ الدفترية المرحلة لأصل أو التزام أو حقوق الملكية ينبغى تعديلها عندما تقتضى التغييرات فى التقديرات المحاسبية إجراء تغيير فى الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية .

8-4-5 – ينبغى إدراج التغييرات الأخرى فى التقديرات المحاسبية فى الربح أو الخسارة فى فترة التغيير أو فى فترة التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما .

9-4-5 – القوائم المالية لا تكون طبقاً لـ IFRS إذا كانت تحتوى على أخطاء مادية خاصة بفترة أو فترات سابقة . وفى المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بإصدارها بعد اكتشافها ، ينبغى أن يصحح الكيان الأخطاء المادية المتصلة بالفترة السابقة بأثر رجعى عن طريق :

- إعادة بيان المبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التى حدث بها الخطأ – أو .
- إعادة بيان الرصيد الافتتاحى للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أسبق فترة معروضة .

5-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

5-5-1 - إذا أجرى كيان تغييراً طوعياً فى السياسات المحاسبية ، ينبغى أن يفصح عن :

- طبيعة التغيير .
- سبب أو أسباب أن السياسة الجديدة توفر معلومات موثوقة وأكثر ملاءمة.
- التعديل فى الفترة الجارية وكل فترة سابقة معروضة .
- التعديل فى أرباح السهم الواحد الأساسية والمخففة .
- التعديل فى الفترات السابقة للفترات المعروضة .

5-5-2 - عندما يكون للتطبيق الأولى للمعيار أو التفسير تأثير على الفترة الجارية أو أى فترة جارية، باستثناء أنه من غير الممكن عملياً تحديد مبلغ التعديل، فإن الكيان ينبغى أن يفصح عن :

- عنوان المعيار أو التفسير .
- أن التغيير فى السياسة المحاسبية منجز طبقاً لأحكامها الانتقالية (إذا كان ذلك ممكناً) .
- طبيعة التغيير فى السياسة المحاسبية .
- وصف للأحكام الانتقالية (عندما يكون ذلك ممكناً) .
- الأحكام الانتقالية التى قد يكون لها تأثير على الفترات المستقبلية (إن أمكن).

5-5-3 - عند النظر فى إجراء تغيير وشيك فى السياسة المحاسبية ، ينبغى أن يفصح الكيان عن :

- التنفيذ الوشيك لمعيار جديد .
- المعلومات المعروفة أو القابلة للتقدير بشكل معقول الوثيقة الصلة بتقييم التأثير المحتمل للمعايير الجديدة .

5-5-4 - فيما يتعلق بالتغيير فى التقديرات المحاسبية ، ينبغي أن يفصح الكيان عن :

- طبيعة التغيير فى التقدير .
- مقدار التغيير وتأثيره على الفترات الحالية والمستقبلية .
- إذا لم يكن من الممكن تقدير التأثير المستقبلى ينبغى الإفصاح عن تلك الحقيقة.

5-5-5 - عند النظر فى أخطاء الفترة السابقة ، ينبغى أن يفصح الكيان عن :

- طبيعة الخطأ .
- مقدار التصحيح فى كل فترة سابقةمعروضة والبنود السطرية المتأثرة .
- تصحيح أرباح السهم الواحد الأساسية والمخففة .
- قيمة التصحيح فى بداية أسبق فترة معروضة .
- التصحيح المتصل بالفترات السابقة لتلك المعروضة .

6-5 - التفسير والتحليل المالى : Financial Analysis and Interpretation

1-6-5 – يجد المحللون أن من المفيد تحليل الأرباح المثبتة إلى دخل أو خسائر متكررة وغير متكررة ، والدخل المتكرر يشبه الدخل الدائم أو المستدام على حين أن الدخل غير المتكرر يعتبر عشوائياً وغير مستدام . وحتى الأحداث غير المتكررة تميل إلى الحدوث بشكل متكرر من وقت إلى أخر، ولذلك فالتحليل غالباً ما يستبعد تأثيرات البنود غير المتكررة الحدوث عند أداء تحليل قصير المدى لكيان ما (مثل تقدير إيرادات العام التالى) ، كما يمكن أن يدرجوها فى أساس متوسط ما (للسنة الواحدة) للتحليلات الأطول أجلاً .

2-6-5 – ينبغى أن يعى المحلل أنه عندما يتعلق الأمر بإثبات الدخل غير المتكرر ، لا تفرق IFRS بين البنود التى يحتمل أن تتكرر وتلك التى لا يحتمل أن تتكرر ، علاة على أن IFRS لا تجيز تصنيف أى بنود كبنود غير عادية .

3-6-5 – ومع ذلك فإن IFRS تشترط الإفصاح عن كل المعلومات المادية وثيقة الصلة بفهم أداء كيان ما ، وتعود إلى المحلل مسالة استخدام هذه المعلومات إلى جانب المعلومات المأخوذة من مصادر أخرى ومقابلات الإدارة لتحديد إلى أى مدى تعكس الأرباح المثبتة الدخل المستدام وإلى أى مدى تعكس البنود غير المتكررة .

4-6-5 – يحتاج المحللون عموماً إلى التعرف على بنود مثل :

– التغييرات فى السياسات المحاسبية .
– التغييرات فى التقديرات .
– الأخطاء .
– البنود غير العادية أو غير المتكررة .
– العمليات الموقوفة .

• أمثلة السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء :

- مثال (5-1) : أى البنود التالية غير مدرج فى قائمة دخل IFRS عن الفترة الحالية ؟

أ – تأثيرات تصحيحات أخطاء الفترة السابقة .
ب – الدخل والمكاسب أو الخسائر من العمليات الموقوفة .
جـ – الدخل أو الخسائر الناجمة من البنود غير العادية .
د – التعديلات الناتجة من التغييرات فى السياسات المحاسبية .

- الشـرح :

اختيار (أ) غير صحيح ، فالكيان ينبغى أن يصحح أخطاء الفترة السابقة المادية بأثر رجعى فى أول مجموعة قوائم مالية مصرح بإصدارها بعد اكتشافها عن طريق :

- إعادة بيان المبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات التى حدث فيها الخطأ – أو
- إعادة بيان الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أسبق فترة سابقة معروضة .

اختيار (ب) صحيح ، فالدخل والخسائر للعمليات الموقوفة (بدون الضرائب) مبينة فى سطر مستقل فى قائمة الدخل تحت اسم الدخل (الخسارة) من العمليات المتوقفة (انظر IFRS 5) .

اختيار (جـ) غير صحيح، فالبنود مدرجة فى قائمة الدخل ولكنها ليست موضحة كبنود غير عادية (البنود غير عادية غير مصنفة بشكل منفصل وفقاً لـ IAS 1)

اختيار (د) غير صحيح ، فالتعديلات الناتجة من التغييرات فى السياسات المحاسبية ينبغى أن تطبق بأثر رجعى وكأن السياسة الجديدة طبقت دائماً . ويتم تعديل الأرصدة الافتتاحية فى أسبق فترة إن أمكن ، عندما لا يكون بالإمكان إعادة بيان المبالغ السابقة لتلك الفترة .

- **مثال** (5-2):

شركة Unicurio تصنع التحف التى تباع فى المطارات الدولية ، وقد حدثت المعاملات والأحداث التالية أثناء السنة محل المراجعة:

أ – اعتباراً من بداية السنة ، أعيد تقدير العمر الإنتاجى المتبقى للمنشآت والمعدات بـ4 سنوات بدلاً من 7 سنوات .

ب – تم دفع علاوات بمبلغ 12 مليون دولار إلى الموظفين بالمقارنة بـ 2.3 مليون دولار فى السنة السابقة . وقد شرح المدير المالى أن نظاماً جديداً للحوافز تم تطبيقه وبمقتضاه اشترك جميع الموظفين فى المبيعات الأكبر .

جـ– تحقق ربح بمبلغ 1.25 مليون دولار على تاميم الأرض .

د – أثناء السنة ، كانت الشركة مسئولة عن تكوين مؤسسة ECA التى تتبرع بالأموال لمنظمات الرفاهة . وتمثل هذه المؤسسة جزءاً من برنامج المؤسسة للاستثمارات الاجتماعية وقد أسهمت الشركة بـ 7 ملايين دولار فى الصندوق.

- **الشرح :** يجب معالجة كل من المعاملات والأحداث المذكورة أعلاه على النحو التالى فى قائمة الدخل عن السنة الحالية :

1- التغيير فى العمر الإنتاجى للمنشآت والمعدات تغيير فى التقدير المحاسبى ويطبق بأثر رجعى. ولذلك فإن المبلغ المرحل للمنشآت والمعدات يشطب على مدى 4 سنوات بدلاً من 7 سنوات . وكل تأثيرات التغييرات تدرج فى الربح أو الخسارة. وينبغى الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير .

2 – يدرج البند ضمن الربح أو الخسارة ، وبالنظر لطبيعته وحجمه ، فقد يلزم الإفصاح عنه بشكل منفصل .

3 – يدرج الربح فى الربح أو الخسارة (أى أنه ليس بنداً غير عادى) .

4 – تدرج المساهمة فى الربح أو الخسارة ، ويتم الإفصاح عنها بشكل منفصل إذا كانت مادية .

القسم الثانى

القوائم المجمعة

الفصل السادس : اندماجات منشآت الأعمال.

الفصل السابع : القوائم المالية المجمعة والمنفصلة.

الفصل الثامن : الاستثمارات فى شركات زميلة.

الفصل التاسع : الحصص فى المشروعات المشتركة.

الفصل السادس

اندماجات منشآت الأعمال

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق الإطار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- حالات عملية.
- أمثلة وحالات عملية.

الفصل السادس

اندماج منشآت الأعمال (IFRS 3)

Business Combinations

1-6 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال ، ويركز بصفة أساسية على مجموعة المنشآت التى يكون فيها منشأة دامجة Acquirer وهى شركة قابضة (أم) والمنشاة المستحوذ عليها (المندمجة) Acquiree هى المنشأة التابعة ومحور التركيز هو المعالجة المحاسبية فى تاريخ الاستحواذ ، ويحدد بصفة خاصة أن جميع اندماجات الأعمال سوف تتم المحاسبة عنها بطريقة الشراء (لاحظ أن هذا معناه إلغاء طريقة اندماج المصالح) .

ويوضح الجدول التالى إطار العمل للاستثمارات فى حقوق ملكية وأوراق مالية لشركات أخرى (جدول رقم 6-1) .

جدول (6-1) : المعالجة المحاسبية لجميع عمليات شراء الأسهم

شراء الأسهم		
نسبة الملكية	**المعالجة المحاسبية**	**رقم المعيار المحاسبى الدولى**
أقل من 20%	القيمة العادلة	IAS (39)
بين 20% إلى 50%	طريقة حقوق الملكية	IAS (28)
أكثر من 50%	قوائم مالية موحدة (مجمعة)	IAS (27)
أخرى :		
سيطرة مشتركة	المشروعات المشتركة	IAS (31)
اندماج	اندماج الأعمال	IFRS 3

2-6 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يتناول معيار التقارير المالية الدولية النقاط التالية :

- طريقة المحاسبة عن اندماج منشآت الأعمال .
- القياس المبدئى للأصول والالتزامات المحددة المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة التى تنشا فى المنشأة نتيجة تطبيق القيمة العادلة .
- الاعتراف بالالتزامات التى تنشأ نتيجة إيقاف أو تخفيض بعض الأنشطة .

- كيفية معالجة أى زيادة تنشا فى حصة المنشاة الدامجة من صافى الأصول المستحوذ عليها عند اندماج الأعمال عن تكلفة الاندماج .
- المحاسبة عن الشهرة والأصول غير الملموسة المستحوذ عليها فى اندماجات منشآت الأعمال.

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلى :

- اندماجات منشآت الأعمال التى تظل فيها المنشآت منفصلة أو منشآت الأعمال التى يتم شراؤها معاً لعمل مشروع مشترك .
- اندماجات الأعمال التى تتضمن منشآت أو أعمال تحت رقابة مشتركة .
- اندماج منشات الأعمال المتضمنة لاثنين أو أكثر من المنشآت المشتركة .
- اندماج منشآت الأعمال والتى تكون منشآت أو أعمال منفصلة والتى تجمع معاً فى شكل تقارير منشاة عن طريق عقد كوحدة واحدة وبدون الاستحواذ عليها عن طريق حصة ملكية (على سبيل المثال قائمة مزدوجة للشركة) .

3-6 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-6 - اندماج منشآت أعمال : A Business Combination

هى تجميع لمنشآت منفصلة معاً فى كيان اقتصادى واحد ، ونتيجة لذلك يكون هناك كيان واحد له سيطرة على صافى أصول وتشغيل كيان آخر .

2-3-6 - طريقة الشراء : The Purchase Method

هى طريقة تنظر لأى اندماج أعمال على أن هناك مشترى وكيان أخر يتم الاستحواذ عليه ، وأن الشركة الدامجة تشترى صافى الأصول للمنشاة المستحوذ عليها وتعترف فى سجلاتها بالأصول والخصوم المشتراه وكذلك أى التزامات محتملة قد تنشا، ويشمل ذلك البنود التى لم يتم الإقرار بها مسبقاً بواسطة الكيان المستحوذ عليه .

3-3-6 - حصة الأقلية : Minority Interest

هى ذلك الجزء من الأرباح أو الخسائر وصافى الأصول الذى لم تمتلكه الشركة الدامجة (المشترية) سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى الشركة التابعة*.

4-3-6 - الشركة التابعة : A Subsidiary

هى منشاة داخلة ضمن كيان شركة آخرى مثل شريك مسيطر عليه بواسطة منشاة آخرى تسمى الشركة الأم (أو القابضة) .

* (على سبيل المثال تمكنت الشركة الدامجة من الاستحواذ على 90% من أسهم شركة (س) ، فى هذه الحالة توجد حقوق أقلية 10% .

6-3-5 – السيطرة : Control

القدرة على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة ما أو أعمال للحصول على منافع من هذه الأنشطة .

6-3-6 – القيمة العادلة : Fair Value

هى القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين على بينة بالحقائق المتعلقة بالصفقة ومستقلين وراغبين فى عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق Arm's Length .

6-3-7 – الشـــهرة : Goodwill

هى منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ماهيتها بصورة منفردة ولا يتم الإقرار بها بصفة منفصلة .

6-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

6-4-1 – يتطلب هذا المعيار تحديد المنشأة الدامجة Acquirer لكل عملية اندماج أعمال فى إطارها المحدد ، وتكون المنشأة الدامجة هى المنشأة التى تحوز على السيطرة أو الرقابة على الكيانات المندمجة الأخرى أو الأعمال المندمجة .

6-4-2 – يجب أن تتم المحاسبة عن عمليات الاستحواذ Acquistion باستخدام طريقة الشراء Pur- chase Method من تاريخ الاستحواذ ، ويجب أن تقوم المنشأة الدامجة بإدخال نتائج تشغيل المنشأة المندمجة فى قائمة الدخل والاعتراف فى الميزانية بالأصول والخصوم المناظرة، وكذلك الالتزامات المحتملة Contingent Liabilities للمنشأة المندمجة وكذلك أى شهرة تنشأ من عملية الاستحواذ ، ويتضمن تطبيق طريقة الشراء الخطوات التالية :

- التعريف وتحديد المنشأة الدامجة .
- قياس التكلفة الخاصة باندماج الأعمال .
- تخصيص – فى تاريخ الاستحواذ – تكاليف اندماج الأعمال على الأصول والخصوم المستحوذ عليها ، وكذلك الالتزامات المحتملة الناشئة .

6-4-3 – تعرف تكلفة الاستحواذ بأنها مجموع القيم العادلة للأصول والخصوم المستحوذ عليها وكذلك المحتملة وكذا أدوات حقوق الملكية المصدرة بواسطة الدامج مقابل السيطرة على المنشأة المندمجة فى تاريخ التبادل ، وهى تشمل التكاليف المرتبطة مباشرة بالعملية مثل (أتعاب مهنية) ولكنها لا تشمل تكاليف إصدار دين أو أسهم (حقوق ملكية) لتسوية العملية.

6-4-4 – يتم تحديد الأصول والخصوم المكتسبة وكذلك الالتزامات المحتملة للمنشأة المستحوذ عليها كما هى قائمة فى تاريخ الاستحواذ .

5-4-6 – يتم الاعتراف بالأصول غير الملموسة كاصول للمنشاة المستحوذ عليها إذا:

- كانت تستوفى تعريف الأصول غير الملموسة كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (38) بعنوان « الأصول غير الملموسة» .
- تفى بتعريف الأصول غير الملموسة .
- وجود منافع اقتصادية محتملة سوف تتدفق إلى المنشاة .
- يمكن قياس القيمة العادلة فى تاريخ الاستحواذ بموثوقية .
- يمكن قياس نهاية الحياة الاقتصادية بموثوقية .
- يتم حساب نفقات ما بعد الاستحواذ للأصول غير الملموسة وفقاً للمعيار رقم (38) الدولى على الأصول غير الملموسة الناشئة داخلياً .

6-4-6 – سوف يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة بشكل منفصل فقط إذا كان يمكن قياس القيمة العادلة بموثوقية .

7-4-6 – إذا كانت المحاسبة الأولية لاندماج منشآت الأعمال يمكن تحديدها فقط بصفة مؤقتة بسبب أن القيمة العادلة التى يتم تخصيصها أو أن تكاليف الاندماج يمكن تحديدها فقط بصفة مؤقتة ، فإن الشركة الدامجة يجب أن تعالج الاندماج باستخدام هذه القيم المؤقتة .

ويجب على الدامج الاعتراف بأى تعديلات لهذه القيم المؤقتة كنتيجة لاستكمال المحاسبة الأولية فى غضون اثنا عشر شهراً من تاريخ الاستحواذ :

8-4-6 – يتم قياس الأصول والخصوم القائمة والالتزامات المحتملة بقيمها العادلة فى تاريخ الاستحواذ ، ويجب أن تظل حصة الأقلية بنسبة الأقلية لقيمتهم العادلة .

9-4-6 – تعالج الزيادة فى تكلفة الاستحواذ عن حصة الدامج فى القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة المستحوذ عليها كشهرة ويتم الاعتراف بها كاصل من الأصول .

10-4-6 – تخضع الشهرة لاختبار انخفاض القيمة سنوياً ، ولكن الشهرة لا تستهلك Goodwill is not amortized .

11-4-6 – تعالج الزيادة فى حصة الدامج فى القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة المستحوذ عليها عن تكلفة الاستحواذ كمكسب ويتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل، مع ملاحظة أنه لا يتم الاعتراف بها ضمن بنود الميزانية كشهرة سالبة Negative Goodwill ، ومع ذلك، فإنه قبل الاعتراف بأى مكسب فإنه يمكن للدامج إعادة تقدير التكاليف الخاصة بالاستحواذ ، وكذا القيم العادلة للأصول والخصوم القائمة للمنشاة المندمجة وكذا الالتزامات المحتملة .

5-6 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-6 - يتعين على المنشاة الدامجة (المشترى) الإفصاح عن المعلومات التى تُمكن المستخدمين لقوائمها المالية من تقييم طبيعة والأثار المالية لعملية الاندماج وتاثيراتها خلال الفترة وقبل التصريح بإصدار القوائم المالية (ويتم الإفصاح بأرقام إجمالية للبنود غير الهامة) ، وتشمل هذه المعلومات ما يلى :

- أسماء ووصف للمنشآت أو الأعمال الداخلة فى عملية الاندماج .
- تاريخ الاستحواذ .
- النسبة المئوية لحقوق الملكية المستحوذ عليها والتى لها حق التصويت .
- تكلفة الاندماج ووصف لمكونات هذه التكلفة مثل عدد أسهم حقوق الملكية المصدرة أو القابلة للإصدار وكذا القيم العادلة لهذه الأدوات بالإضافة إلى الأساس المستخدم فى تحديد القيم العادلة .
- تفاصيل عن أى عمليات قررت المنشاة القيام بها كنتيجة لعملية الاندماج .
- المبالغ المعترف بها فى تاريخ الاستحواذ مبوبة حسب كل فئة من فئات الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة .
- وصف للعوامل التى أسهمت فى وجود الشهرة .
- وصف لكل أصل غير ملموس لم يتم الاعتراف به منفصلاً عن الشهرة .
- مبلغ الربح أو الخسارة للكيان المستحوذ عليه حتى تاريخ الاستحواذ مشمولاً فى الربح أو الخسارة للكيان الدامج لهذه الفترة .
- إيرادات وأرباح وخسائر الكيان الموحد عن الفترة كما لو أن تاريخ الاستحواذ لكافة الكيانات الداخلة فى الاندماج قد تم سريانها خلال الفترة وكانت البداية لتلك الفترة .

2-5-6 - يجب الإفصاح عن المعلومات التى تمكن المستخدمين من تقييم آثار التعديلات المتعلقة بما قبل اندماج الأعمال .

3-5-6 - يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لتقييم التغيرات فى القيمة الدفترية المعدلة للشهرة خلال تلك الفترة .

• اندماج منشآت الأعمال بعد تاريخ الميزانية المجمعة:

يجب تزويد المستخدمين بأكبر قدر من الإفصاحات المذكورة أعلاه (حسبما هو متاح عملياً) ، وذلك لكافة اندماجات الأعمال التى طبقت بعد تاريخ الميزانية ، فإذا كان من غير العملى الافصاح عن أياً من هذه المعلومات ، فإنه يجب توضيح هذه الحقيقة .

6-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

6-6-1 – عندما ترغب منشأة (كيان ما) فى الحصول على سيطرة على صافى أصول (أصول – خصوم) لكيان آخر ، فإن هناك عدداً من الطرق التى يمكن بموجبها تحقيق هذه السيطرة من وجهة النظر القانونية وهى الاندماج Merger ، الاتحاد Consolidation عرض عطاء ، وهكذا ... وتحدث اندماجات الأعمال Business Combinations بإحدى هاتين الطريقتين :

1 – فى حالة الاستحواذ على صافى الأصول Acquistion of Net Assets بعض (أو كل) الأصول والخصوم لمنشأة ما يتم الحصول عليها مباشرة بواسطة أخرى.

2 – مع الاستحواذ على حقوق ملكية (أسهم) لكيان ما (الشركة الأم أو القابضة The Parent) فإنه يستحوذ على السيطرة من خلال شراء أكثر من 50% من الأسهم العادية التى لها حق التصويت فى منشأة أو كيان آخر (تسمى التابعة Subsidiary) ، ويمكن لكل من المنشآتين الاستمرار فى العمل ككيانات قانونية مستقلة . وتنتج قوائمها المالية بصفة مستقلة أو يمكن تجميع قوائمها المالية معاً بطريقة ما .

وبموجب معيار التقارير المالية الدولى IFRS 3 فإنه يمكن تطبيق نفس المبادىء المحاسبية على هاتين الطريقتين لتنفيذ عملية الاندماج .

6-6-2 – طريقة الشراء: Purchase Method

بموجب طريقة الشراء ، يتعين تخصيص سعر الاستحواذ لكافة الأصول المستحوذ عليها سواء ملموسة / أو غير ملموسة والقابلة للتحديد والمتعلقة بالشركة وكذلك الالتزامات الحالية والالتزامات المحتملة ، ويتم تجميع الأصول والخصوم المتعلقة بالكيان المستحوذ عليه فى داخل القوائم المالية للمنشأة الدامجة (الحائزة) بالقيم العادلة فى تاريخ الاستحواذ .

ولأن الأصول والخصوم المتعلقة بالمنشأة الدامجة(المشترية) يتم قياسها بتكلفتها التاريخية ويتم تجميعها مع الأصول والخصوم للمنشأة المستحوذ عليها والتى يتم قياسها بالقيمة السوقية العادلة فى تاريخ الاستحواذ ، لذلك فإن الميزانية قبل وبعد الدمج قد لا يمكن مقارنتها بسهولة .

6-6-3 – تعتبر القيمة العادلة للديون طويلة الأجل المكتسبة فى اندماج الأعمال هى القيمة الحالية لأصل الدين ومدفوعات الفائدة عبر الحياة المتبقية من الدين والتى يتم خصمها باستخدام معدلات الفائدة السوقية الجارية ، ولذلك فإن القيمة العادلة لديون الكيان المستحوذ عليه والتى صدرت بمعدلات فائدة أقل من المعدلات الحالية سوف تكون اقل من المبالغ المعترف بها فى ميزانية الكيان المندمج (المستحوذ عليه) وعلى العكس من ذلك فإن القيمة العادلة لدين الكيان المندمج (المستحوذ عليه) سوف تكون أعلى من لمبلغ المعترف به فى القوائم المالية للكيان المندمج إذا كان معدل الفائدة على الديون أعلى من معدلات الفائدة الحالية .

4-6-6 – يتم مقارنة تكلفة الاستحواذ مع القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج (المستحوذ عليه) ، وأى زيادة يتم الاعتراف بها كشهرة ، أما إذا كانت القيم السوقية العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة فى الكيان المستحوذ عليه أكبر من تكلفة الاستحواذ (أى القيمة التى يتم تحملها للاستحواذ على الكيان المندمج) والتى كان يتم النظر إليها كشهرة سالبة فإن معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 (IFRS 3) يتطلب أن يتم التقرير عنها كمكسب أى فى قائمة الدخل وليست ضمن بنود الميزانية .

5-6-6 – **يمكن تلخيص طريقة الشراء فى المحاسبة عن الاندماج بالخطوات المعيارية التالية :**

1 – تحديد تكلفة الاستحواذ The Cost of Acquisition (أى القيمة المدفوعة أو الأسهم التى يتم إصدارها مقابل الاندماج) .

2 – تحديد القيمة العادلة لأصول الكيان المندمج (المستحوذ عليه) .

3 – تحديد القيمة العادلة لخصوم الكيان المندمج (المستحوذ عليه) وكذلك الالتزامات المحتملة التى يمكن قياسها بموثوقية .

4 – يجب التأكد من تساوى صافى أصول المنشأة المندمجة (المستحوذ عليها) بالقيمة السوقية العادلة مع الفرق بين أصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة العادلة ومجموع الخصوم والالتزامات المحتملة مقومة بالقيمة العادلة للمنشأة المندمجة أى :

صافى أصول المنشأة المندمجة (المستحوذ عليها) مقومة بالقيمة السوقية العادلة	=	القيمة السوقية العادلة لأصول المنشأة المندمجة	–	القيمة السوقية العادلة للالتزامات والالتزامات المحتملة للمنشأة المندمجة

5 – حساب الشهرة الجديدة الناتجة من الشراء كما يلى :

الشهرة	=	سعر الشراء	–	صافى أصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة السوقية العادلة (الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة الجديدة المقومة بالقيمة العادلة)

6 – يتم تجميع القيم الدفترية لأصول وخصوم الكيان الدامج (المنشأة المشترية) مع القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج (المنشأة المستحوذ عليها)

7 – أى شهرة مكتسبة يجب الاعتراف بها كأصل فى ميزانية الكيان المجمع .

8 – يجب ألا يجمع صافى أصول المنشأة المكتسبة مع حقوق ملكية المنشأة المكتسبة لأن المنشأة المستحوذ عليها قد توقف نشاطها (بصورة منفصلة فى القوائم المالية الموحدة)

بعد الاستحواذ ، ولذلك فإن صافى الثروة للمنشأة المكتسبة سوف تستبعد (ويحل محلها القيمة السوقية للأسهم المصدرة بواسطة الكيان الدامج Acquirer) .

6-6-6 – بتطبيق طريقة الشراء ، فإن قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية سوف تتضمن الأداء التشغيلى للمنشأة المستحوذ عليها من تاريخ الاستحواذ وما يليه ، أما نتائج التشغيل السابقة للاستحواذ لا يعاد ذكرها وتظل كما تم الإفصاح عنها تاريخياً بواسطة المنشأة الدامجة ، وتبعاً لذلك ، فإن القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية) للمنشأة الدامجة لن يتم مقارنتها قبل وبعد الاندماج ، ولكنها سوف تعكس حقيقة عملية الاندماج.

7-6-6 – بالرغم من المبادىء السليمة الواردة فى معيار التقارير المالية الدولية رقم IFRS (3) ، فإن الكثير من المحللين يعتقدون أن تحديد القيم العادلة يتضمن فكر إدارى مدروس ، فالقيم المتعلقة بالأصول غير الملموسة مثل برامج الكمبيوتر قد لا يمكن سريان مفعولها بسهولة عند تحليل مشتريات الاستحواذ.

8-6-6 – يمكن أن يكون الحكم الشخصى للإدارة ملحوظاً بصفة خاصة عند تخصيص سعر الشراء الزائد (بعد كل التخصيصات أو التوزيعات للأصول والخصوم) فإذا تم على سبيل المثال تخصيص سعر الشراء الزائد المتبقى للشهرة ، فلن يكون هناك تأثير على صافى دخل الشركة لأن الشهرة لا تستهلك (ولكنها تخضع لاختبار انخفاض القيمة وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم 36) ، بينما إذا تم تخصيص هذه الزيادة على الأصول الثابتة برفع قيمتها العادلة ، فإن مصروف الإهلاك سوف يزيد، وهذا يؤدى إلى تخفيض صافى الدخل والحصول على قوائم مالية غير سليمة .

9-6-6 – بموجب طريقة الشراء فإن الهامش الإجمالى للدامج سوف ينخفض عادة فى سنة الاندماج (بإفتراض أن الاندماج لا يحدث قرب نهاية العام) لأن تقدير قيمة الموجودات لمخزون الشركة المكتسبة سوف يزيد من تكلفة البضاعة المباعة ، ومع ذلك ففى السنة التالية للاندماج فإن الهامش الإجمالى سوف يزيد نتيجة أنه سوف يعكس حقيقة أن تكلفة البضاعة المباعة سوف تنقص بعد بيع تكلفة المخزون العالية .

10-6-6 – وهذه النقاط تشير إلى مشكلة تحليلية هامة ، فالمكاسب وربحية السهم الواحد ، ومعدل النمو فى هذه المتغيرات ، ومعدلات العائد على حقوق الملكية ، وهوامش الربح ، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسب مالية أخرى هامة لن يكون لها معنى موضوعى ، وكذلك ليس هناك قاعدة معينة تبدو فيها النسب دائماً فى صورة أفضل بموجب طريقة الشراء أو فى ظل أى طريقة أخرى تسمح بها جهات خارج سلطة مجلس معايير المحاسبة المالية

IASB ، ويجب تفسير النسب المالية فى ضوء المبدأ المحاسبى المطبق فى بناء القوائم المالية بالإضافة إلى القواعد المطبقة .

11-6-6 - ثمة أسلوب يمكن للمحلل استخدامه عند مراجعته لأي شركة وهو فحص التدفق النقدى، فالتدفق النقدى ينظر إليه باعتباره مقياس موضوعى لأنه يكون أقل تأثراً بالطرق المحاسبية المستخدمة (وذلك بالمقارنة بالمقاييس المحاسبية المتعلقة بقياس المكاسب والتى ترتبط موضوعيتها بالطرق المحاسبية الملائمة المستخدمة لقياسها) ، ولذلك فإنه من الملائم غالباً المقارنة بين الشركات ، وفحص الأداء الخاص بنفس الشركة خلال فترة زمنية فيما يتعلق بالتدفق النقدى .

12-6-6 - يلاحظ أنه خلال الفترة الأخيرة -أصبحت الشهرة إحدى الموضوعات الجدلية فى المحاسبة ، فالشهرة لا يمكن قياسها مباشرة ، وذلك لأنه يتم تحديد قيمتها بصورة عامة عن طريق التقديرات / التقييمات التى تعتمد على افتراضات القائم بالتقييم .

13-6-6 - وموضوع الشهرة المعترف بها فى القوائم المالية قد وجد له مؤيدين ومعارضين بين المهنيين ، حيث يؤكد أصحاب الرأى المؤيدون للشهرة أن الشهرة هى «القيمة الحالية للعوائد الزائدة التى يمكن للشركة كسبها» ويدعى أصحاب هذا الرأى أن تحديد القيمة الحالية لهذه العوائد الزائدة يماثل تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول الأخرى والمشروعات ، أما أصحاب الرأى المعارض للإعتراف بالشهرة فإنهم يستندون على أن الأسعار التى يتم دفعها فى عملية الاستحواذ أو الشراء لمنشآت أخرى يتضح غالباً أنها تعتمد على توقعات غير واقعية ، وبالتالى تؤدى إلى عمليات تخفيض القيمة المقدرة للشهرة .

14-6-6 - وكلا من الاتجاهين المتعارضين له منطق ، فكثير من الشركات تكون قادرة على كسب عوائد أكبر على استثماراتها ، ولذلك فإن أسعار الأسهم العادية لهذه الشركات سوف تباع بعلاوة أكبر من القيمة الدفترية لصافى الأصول الملموسة ، وبالتالى سوف تكون القيمة السوقية للسهم أكبر من القيمة الدفترية للسهم الواحد (حيث الأخيرة عبارة عن القيمة الدفترية لصافى الأصول مقسومة على عدد الأسهم المتداولة) ، وبالتبعية فإن المستثمرين الذين يشترون الأسهم العادية لهذه الشركات يدفعون مبلغ إضافى للأصول غير الملموسة (مثل السمعة والشهرة ، اسم الصنف ، والعلامة التجارية وما إلى ذلك) .

15-6-6 - وهناك أيضاً بعض الشركات تكسب عوائد منخفضة على استثماراتها بالرغم من وجود توقعات بتحقيق عوائد زائدة نتيجة وجود شهرة ضمن الأصول ، وبالتالى فإن الأسعار الخاصة بالأسهم العادية لهذه الشركات تتجه نحو الانخفاض عن القيمة الدفترية بسبب

أن الأسهم سوف تكون مسعرة بأكبر من قيمتها ، وبذلك فإنه يجب أن يكون واضحاً أن مجرد دفع قيمة للشهرة للاستحواذ على شركة ما لا يعنى بالضرورة أن الشركة الدامجة سوف تستمر فى تحقيق عوائد زائدة نتيجة ظهور هذه الشهرة ضمن أصولها .

16-6-6 – وباختصار ، فإنه يجب على المحللين التفرقة بين المحاسبة عن الشهرة Accounting Goodwill واقتصاديات الشهرة Economic Goodwill حيث تشير الأخيرة إلى الأداء الاقتصادى للمنشاة فى حين أن محاسبة الشهرة تبنى على معايير المحاسبة ، والشهرة من وجهة النظر الاقتصادية هى التى يجب أن تكون محل اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين ، وبذلك فإنه عند تحليل القوائم المالية لأى شركة فإنه من الضرورى قيام المحللين باستبعاد الشهرة من أصول الميزانية وأى عوائد زائدة تكسبها الشركة سوف تنعكس فى السعر الخاص بأسهمها العادية.

17-6-6 – وبموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم (3) [IFRS 3] فإنه يجب رسملة الشهرة (اعتبارها أصل من الأصول) ، وإجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) الخاص بانخفاض قيمة الأصول ، ولا تخضع الشهرة للاستهلاك ، وأى انخفاض فى قيمة الشهرة يعتبر مصروف غير نقدى .

18-6-6 – وعلى أية حال ، فإن انخفاض قيمة الشهرة سوف يؤثر على صافى الدخل المفصح عنه ، فعندما يتم تحميل الشهرة كعبء على الدخل فى الفترة الحالية ، فإن الدخل المفصح عنه الجارى سوف ينقص ، ولكن معدلات الدخل المستقبلى المقرر سوف تزيد عندما يتم شطب الشهرة أو جزء منها أو لا يوجد مزيد من الانخفاض منها ، وهذا الأمر سوف يؤدى إلى تخفيض صافى الأصول وحقوق المساهمين من ناحية ، ولكنه يؤدى من ناحية أخرى إلى تحسين بعض المؤشرات مثل العائد على الأصول ، معدلات دورات الأصول ، معدلات دوران حقوق الملكية .

ويقع على عاتق المحلل المالى أيضاً الفحص الدقيق للشهرة لتحديد ما إذا كان قد حدث لها انخفاض من عدمه ، حتى فى الحالات التى يتفاعل معها السوق بصورة مختلفة مع انخفاض قيمة الشهرة .

19-6-6 – ويمكن للشهرة أن تؤثر بشكل جوهرى على القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجتها ، وبذلك فإنه ينبغى على المحلل استبعاد أى تحريف قد توجده الشهرة ، مثل الاعتراف بها ، استهلاكها ، الانخفاض فى قيمتها ، ويتم ذلك بعمل تعديلات أو تسويات قبل إجراء التحليل مثل :

- حساب النسب المالية باستخدام بيانات الميزانية مستبعداً منها الشهرة .
- مراجعة اتجاهات التشغيل باستخدام بيانات تستبعد استهلاك الشهرة أو انخفاض قيمتها .

- تقييم اندماجات الأعمال المستقبلية عن طريق الأخذ فى الحسبان سعر الشراء المدفوع المتعلق بصافى الأصول وتوقعات الأرباح المستقبلية للشركة المستحوذ عليها (المشتراه) .

• حالات عملية •

• حالة عملية رقم (1-6)

استحوذت شركة H.L على 70% كحصة فى أسهم حقوق الملكية لشركات F وبمبلغ 750000 $ فى أول يناير 2001 ، وكانت الميزانية الملخصة لكل من الشركتين فى تاريخ الاستحواذ كما يلى :

(بالالف دولار)

بيـــــــان	شركة H	شركة F
الأصول القائمة	8200	2000
الاستثمارات فى شركة F	750	-
	8950	2000
حقوق الملكية	6000	1200
الالتزامات القائمة	2950	800
	8950	2000

فإذا علمت ما يلى :

- تبلغ القيمة العادلة للأصول فى شركة F بمبلغ 2800000 والقيمة العادلة للالتزامات بمبلغ 800000 $.

ويظهر العرض التالى نتائج عملية الاستحواذ (الاندماج)

(بالألف دولار)

بيـــــان	شركة الياسمين	الأقلية
القيمة الصافية للأصول ناقصاً الخصوم	2000	360
حصة الأقلية 30%	600	240
	1400	600
القيمة العادلة للاستحواذ (الصافى)	1400	
تكلفة الاستحواذ	(750)	
مكسب	650	

وتظهر الميزانية الموحدة المختصرة فى تاريخ الاستحواذ (الاندماج) كما يلى :

الأصول	(أ) 11000
حقوق المساهمين	(ب) 6650
حصة الأقلية	600
الخصوم	(ج) 3750
	11000

• حالة عملية رقم (6-2)

اشترت شركة هبة إحدى المنشآت الصغيرة وهى شركة رولا بمبلغ 100000 دولار ، بالإضافة إلى افتراض أن كافة خصوم الشركة المستحوذ عليها توضح أن الرصيد النقدى وقيمة الشهرة سوف تبين ميزانية الاندماج .

أ - الأصول = 8200 + 2800

ب - حقوق المساهمين = 6000 + 650 (المكسب تم تضمينه قائمة الدخل)

جـ - الخصوم = 2950 + 800

وبفرض أن الشركة الدامجـة تخطـط لتمويل عملية الاندماج أو الاستحـواذ باستخدام مبلغ نقـدى قـــدره 10000 دولار ، والبـاقى عن طريـق قـرض جـديـد بمبلغ 90000 دولار (قـرض طويل الأجل)

الميزانيات قبل الاندماج

بيـــــــــان	الشركة الدامجة (هبة)	الشركة الصغرى (رولا)	القيمة الصافية العادلة لأصول الشركة الصغرى (رولا)
نقدية	20000	3000	3000
مخزون	40000	10000	15000
مدينون	20000	8000	8000
إجمالى الأصول المتداولة	80000	21000	26000
الأصول الثابتة	120000	50000	60000
شهرة	-	-	-
إجمالى الأصول	200000	71000	86000
دائنون	22000	10000	10000
التزامات مستحقة	3000	1000	1000
خصوم متداولة	25000	11000	11000
ديون طويلة الأجل	25000	10000	10000
أسهم عادية	10000	1000	-
رأس مال مدفوع إضافى	40000	9000	-
أرباح محتجزة	100000	40000	65000
	150000	50000	-
الإجمالى	200000	71000	86000
أسهم عادية :			
القيمة الإسمية	10	2	
القيمة السوقية	80	8	

تابع المثال: الميزانية بعد الاستحواذ (طريقة الشراء)

بيــــــــان	الشركة الدامجة (هبة)	الشركة المستحوذ عليها (رولا)	الشركة المستحوذ عليها شركة رولا (القيمة السوقية العادلة)
نقدية	20000	3000	3000
مخزون	40000	10000	15000
مدينون	20000	8000	8000
أصول متداولة	80000	21000	26000
استثمارات فى شركات تابعة	100000	-	-
أصول ثابتة	120000	50000	60000
شهرة	-	-	-
إجمالى الأصول	290000	71000	86000
دائنون	22000	10000	10000
التزامات مستحقة	3000	1000	1000
خصوم متداولة	25000	11000	11000
قروض طويلة الأجل	115000	10000	10000
حقوق ملكية :			
أسهم عادية	10000	1000	-
رأس مال مدفوع	40000	9000	-
أرباح محتجزة	100000	40000	65000
إجمالى حقوق الملكية	150000	50000	-
الإجمالى	290000	71000	86000
أسهم عادية :			
قيمة اسمية	10	2	
قيمة سوقية	80	8	

● **مثال (A-2-6) :**

باستخدام طريقة الشراء فإن الميزانية المجمعة بعد الشراء سوف تعكس رصيد النقدية برقم :

أ – 13000 دولار .

ب – 20000 دولار .

جـ – 23000 دولار .

د – 33000 دولار .

الاختيار (أ) هو الصحيح : ويتم الحساب كما يلى :

رصيد النقدية فى الشركة الدامجة قبل الاستحواذ	20000
+ رصيد النقدية فى الشركة المستحوذ عليها قبل الاستحواذ	3000
الإجمالى	23000
يخصم منه :	
المبلغ النقدى المدفوع للاستحواذ على الشركة المستحوذ عليها	10000
الرصيد النقدى بعد الاندماج (فى الميزانية المجمعة)	13000

• مثال (B-2-6) : باستخدام المعلومات المتوافرة، استكمل الميزانية المجمعة

الإيضاح: الميزانية الكاملة بعد الاندماج (طريقة الشراء)

بيـــــان	الشركة الدامجة (هبة)	الشركة المستحوذ عليه (رولا)	الشركة المستحوذ عليه (القيمة السوقية العادلة)	التسويات	الميزانية المجمعة
نقدية	[1] 10000	3000	3000	-	13000
مخزون	40000	10000	15000	-	55000
مدينون	20000	8000	8000	-	28000
أصول متداولة	70000	21000	26000	-	96000
استثمارات في شركات تابعة	100000	-	-	(100000)	-
أصول ثابتة	120000	50000	60000	-	180000
شهرة	-	-	-	(ب) 35000	35000
إجمالي الأصول	290000	71000	86000	25000	311000
دائنون	22000	10000	10000		32000
التزامات مستحقة	3000	1000	1000		4000
خصوم متداولة	25000	11000	11000		36000
قروض طويلة الأجل	115000	10000	10000		125000
حقوق ملكية :					
أسهم عادية	10000	1000	10000		-
رأس مال مدفوع	40000	9000	40000		-
أرباح محتجزة	100000	40000	65000	(ج) (65000)	100000
إجمالي حقوق الملكية	150000	50000	-	(ج) (40000)	150000
الإجمالي	290000	71000	86000	25000	311000

• **ملاحظة:**

الشهرة هـى الفرق بين التعويض المدفـوع متضمناً قـيمة القرض والقـيمة السوقيـة العادلة للأصول ، وفى هذه الحالة فـإن القيمة السوقيـة العادلة لشركة رولا المستحـوذ عليها هى 86000 جنيه والتعـويض المدفوع هو 121000 – 10000 دولار نقداً + 90000 (إصدار قرض) + 21000 (الالتزامات الظاهرة فى الميزانية للمنشاة المستحوذ عليها وهى شركة رولا) وهى عبارة عن دائنون 10000$ والتزامات مستحقة 1000$ وقروض طويلة الأجل 10000 $.

إذن قيمة الشهرة = 121000 - 86000 = 35000

سعر الشراء المدفوع 121000 دولار عبارة عن :

مبلغ مدفوع نقداً	$ 10000
إصدار قرض طويل الأجل	$ 90000
تحمل التزامات الشركة المستحوذ عليها	$ 21000
	$ 121000

القيمة السوقية العادلة لأصول الشركة المستحوذ عليها :

3000 نقدية + 15000 مخزون + 8000 مدينون + 60000 أصول ثابتة = 86000$

الفصل السابع

القوائم المالية المجمعة والمنفصلة
المعيار المحاسبى الدولى رقم (27)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلـة.

الفصل السابع

القوائم المالية المجمعة والمنفصلة

Consolidated and Separate Financial Statements

المعيار المحاسبي الدولي رقم (27)

7-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للشركة الأم (القابضة) إلى معلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال ، والتغييرات في المركز المالي للمجموعة ككل (أى الشركة القابضة وشركاتها التابعة) والهدف الرئيسي لهذا القياس هو وصف المعالجة المحاسبية في القوائم المالية المجمعة للمنشآت التابعة والمشروعات المشتركة والمنشآت الزميلة أو الشقيقة .

7-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على :

1 – إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة لمجموعة من المنشآت تقع تحت سيطرة شركة قابضة (أم) .

2 – المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة ، المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة ، المنشآت الزميلة ، عندما تختار المنشاة أو تفرض عليها اللوائح المحلية أن تقدم قوائم مالية منفصلة حالية .

7-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

7-3-1 – القوائم المالية المجمعة : Consolidated Financial Statement

هى قوائم مالية مجمعة مقدمة من المنشاة كقوائم مالية لمنشاة وكأنها وحدة اقتصادية منفردة .

7-3-2 – السيطرة : Control

هى القدرة على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة ما من أجل الحصول على منافع من أنشطتها ، ويتم إثبات السيطرة بصفة عامة من خلال توافر أحد الدلائل التالية :

– الملكية : Ownership

تستحوذ الشركة القابضة (بشكل مباشر أو غير مباشر فى الشركة التابعة) على ما يزيد عن 50% من قوة التصويت .

– حقوق التصويت : Voting Rights

لدى الشركة القابضة حقوق تصويت تزيد عن 50% بموجب اتفاق مع مستثمرين آخرين (فعلى سبيل المثال قد تملك المنشاة 40% من حقوق التصويت فى شركة تابعة ولكنها أبرمت اتفاق مع مستثمرين آخرين لهم حقوق تصويت 20% وفى ظل الاتفاق يفوض المستثمرون الآخرون الشركة فى اتخاذ ما تراه مناسباً فى السياسات المالية والتشغيلية وبذلك فإن الشركة أصبح لها 60% من حقوق التصويت) .

- **التحكم فى السياسات :** Policies

يكون للشركة قدرة على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للمنشاة بموجب تشريع أو اتفاق .

- **لجنـــة الإدارة :** Board of Directors

يكون لدى الشركة القدرة على تعيين أو استبعاد أغلبية أعضاء مجلس الإدارة .

- **حقوق تصويت المدراء :** Voting Rights of Directors

القدرة على الحصول على غالبية الأصوات فى اقتراعات مجلس الإدارة .

7-3-3 – **المجموعة :** A Group

هى الشركة القابضة وكافة الشركات التابعة لها .

7-3-4 – **الشركة الـقابضة (الأم) :** A Parent

هى منشاة لها واحدة أو أكثر من المنشآت التابعة .

7-3-5 – **حصة الأقلية :** **Minority Interest**

هو الجزء من صــافى الربح أو الخسارة أو صافى الأصـول فى الشركة التــابعة الذى يؤول إلى حصص حقـوق ملكية لمستثمـرين آخرين خلاف الشركة القــابضة ولم يمتلكوها بشكل مباشــر أو غير مباشر فى الشركة التابعة عن طريق الشركة القابضة .

7-3-6 – **القوائم المالية المنفصلة:** **Separate Financial Statement**

هى القوائم المقدمة عن طريق شركـة قابضة أو شركة مستثمـرة فى شركة زميلة ، أو المنشاة المشاركة فى منشــاة خاضعة لسيطرة مـشتركة عندما تتم المحــاسبة عن الاستثــمارات على أساس حصة حقوق الملكيـة مباشرة وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافى الاستـثمار فى الشركة المستثمر فيها .

7-3-7 – **المنشأة التابعة:** **A Subsidiary**

هى منشاة تخضع لسيطرة منشاة أخرى تسمي الشركة القابضة .

7-3-8 – **طريقة التكلفة فى المحاسبة:** **Cost Method of Accounting**

هى الاعتراف بالاستثمارات فى منشآت آخرى بالتكلفة والاعتراف بالدخل فقط إلى المدى الذى يتلقى فيه المستـثمر توزيعات أرباح من الأرباح المتراكمة لدى المنشــاة المستثمر فيهــا والناشئة بعد تاريخ الاستحواذ على الملكية .

7-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

7-4-1 – يجب على الشركة القابضة أن تقـدم قوائم مالية مجمعة وكان المجمـوعة (الشركة القابضة وشركاتها التابعة) منشاة واحدة ، وينبغى أن تحتوى القوائم المالية المجمعة على ما يلى :

- الشركة القابضة وكافة شركاتها التابعة سواء كانت محلية أو أجنبية (وتتضمن تلك التى لها أنشطة غير متشابهة) .
- الكيانات ذات الغرض الخاص إذا كانت العلاقة الأساسية تشير إلى وجود سيطرة .
- الكيانات التابعة المصنفة على أنها «محتفظ بها بغرض البيع» .
- الكيانات المحتفظ بها كشركات رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار ووحدات Trusts وما شابه ذلك .

2-4-7 - لا توجد حاجة لتقديم القوائم المالية المجمعة فى حالة الشركة التابعة التى تم امتلاكها كلياً أو جزئياً بالفعل (بالاتفاق الجماعى لعدد قليل من المساهمين) إذا كانت :

أ - أدوات حقوق الملكية أو الديون لا يتم التعامل عليها فى سوق عام (سوق أوراق مالية أو بورصة) .

ب- ليست بصدد نشر أو إرسال قوائم مالية لجهات الأوراق المالية .

جـ- تنشر الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

3-4-7 - يتضمن إعداد القوائم المالية المجمعة دمج القوائم المالية للشركة القابضة وشركاتها التابعة بند بند Line -by-Line وذلك على أساس إضافة البنود المماثلة معاً للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات ، وتتضمن الإجراءات الأساسية الأخرى ما يلى :

أ - يجب استبعاد وحذف كلاً من القيم الدفترية المعدلة Carrying Amount لاستثمارات الشركة القابضة وحصتها فى حقوق الملكية لكل شركة تابعة وذلك وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية IFRS 3 .

ب - يجب تحديد حصص الأقلية فى صافى أصول الشركات التابعة المجمعة وعرضها بشكل منفصل كجزء من حقوق الملكية .

جـ- يتم استبعاد الأرصدة المتداخلة بين شركات المجموعات ، وكذلك الصفقات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل .

د - يتم تحديد أنصبة حقوق الأقلية فى الربح أو الخسارة للشركات التابعة عن الفترة ، ولكن لا يتم خصمها من ربح أو خسارة الفترة .

هـ- يتم تسوية أرباح المجموعة للمنشاة التابعة بتوزيعات أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة سواء تم الإعلان عن هذه الأرباح أم لا .

و - تتم المحاسبة عن الاستثمارات وفقاً لأحكام المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) من تاريخ التوقف عن اعتبار المنشاة تابعة ولم تصبح فى وقت لاحق منشاة زميلة .

ز - الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية قد تزيد حصة الأقلية للمستثمرين فى حقوق الملكية فى الشركة التابعة ، ويتم تحميل العبء مقابل حصة الأقلية ماعدا الحالات التى يكون فيها التزام ملزم للأقلية ويكون بمقدرها التاثير الجيد على الخسائر .

ح – بالنسبة للخسائر المتعلقة بحصة الأقلية فإنها قد تزيد أو تتجاوز حصة الأقلية للمستثمرين فى حقوق ملكية الشركة التابعة ، وتمثل هذه الزيادة عبء تجاه حصة الأقلية باستثناء وجود التزام ملزم علي الأقلية أو يكون بمقدرها التاثير الجيد على الخسائر .

7-4-4 – يجب إعداد القوائم المالية المجمعة باستخدام سياسة محاسبية متسقة لمثل هذه المعاملات والأحداث .

7-4-5 – عندما تختلف تواريخ التقارير بين الشركة القابضة والشركات التابعة ، فإنه يتم عمل تسويات للمعاملات والأحداث الهامة التى تحدث بين هذه التواريخ مع ملاحظة أن هذه الاختلافات يجب ألا تزيد عن 3 شهور .

7-4-6 – ينبغي أن تتم المحاسبة عن الاستثمارات فى الشركات التابعة فى القوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة (إن وجدت) إما

أ – بالتكلفة أو .

ب – كاصول مالية وفقاً لأحكام المعيار المحاسبى الدولى رقم 39 .

7-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

7-5-1 – يجب أن تتضمن القوائم المالية المجمعة

أ – طبيعة العلاقة عندما لا تمتلك الشركة القابضة (بشكل مباشر أو غير مباشر) ما يزيد عن 50% من الأسهم التى لها قوة التصويت .

ب – أسماء المنشآت التى تمتلك فيها ما يزيد عن 50% من الأسهم التى لها قوة تصويت (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) ولكنها لا تعتبر منشأة تابعة بسبب غياب السيطرة على سياستها المالية والتشغيلية .

7-5-2 – عندما لا تقدم الشركة القابضة قوائم مالية مجمعة فإنها يجب أن تبين :

أ – الحقيقة الخاصة بأن الإعفاء من نشر قوائم مالية مجمعة قد تم استخدامه.

ب – الأسم والدولة التى تدخل فى إطارها الشركة القابضة التى تنشر القوائم المالية المجمعة .

جـ – القائمة الخاصة بالشركات التابعة ، والزميلة ، والمشروعات المشتركة.

د – الطريقة المحاسبية المستخدمة فى الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة .

• بالنسبة للقوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة:

7-5-3 – لكافة الشركات التابعة الهامة ، يجب ذكر ما يلى :

أ – قائمة بالشركات التابعة ، والشركات الزميلة والمشروعات المشتركة .

ب – طرق المحاسبة المستخدمة فى الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشروعات المشتركة .

6-7 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

7 - 6 -1- يتطلب المعيار المحاسبى الدولى رقم 27 أن يتم تجميع القوائم المالية للشركة القابضة والقوائم المالية لشركاتها التابعة معاً ، ويتم افتراض وجود سيطرة من الشركة القابضة عندما تملك ما يزيد عن 50% من الأسهم العادية التى لها حق التصويت فى الشركات التابعة ما لم تتوافر السيطرة بالرغم من ملكية الشركة القابضة للحد الأقصى لرصيد التصويت فى الشركة التابعة .

7 -6 -2 - تبدأ عملية التجميع بالميزانيات وقوائم الدخل للشركة القابضة والشركات التابعة كوحدات منفصلة ، وتعترف القوائم المالية للشركة القابضة بالشركة التابعة كما لو كانت أحد أصولها وتسمى «استثمارات فى شركات تابعة» وأي توزيعات أرباح مستلمة من الشركة سوف يعترف بها «كدخل من الشركات التابعة» .

7 -6 -3 - بتجميع القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة ، فإن القوائم المالية المجمعة سوف تعكس بصفة كاملة النتائج المالية والمراكز المالية للشركة القابضة والشركة التابعة ، ومع ذلك فإن الاندماج يطرح عدة مشكلات :

- تحديد القوائم المالية لمنشآت تعمل فى أنشطة تجارية مختلفة تماماً وتحليل العمليات والاتجاهات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم التغلب على المشكلة إلي حد ما عن طريق إعداد معلومات قطاعية .
- لن يكون من السهولة تحديد القيود النظامية وقيود الدين على القوائم المالية المجمعة .

• أمثلة : القوائم المالية المجمعة والمحاسبة عن الاستثمارات فى شركات تابعة :

- **مثال (7-1) :**

تتعلق البيانات التالية بقيم الربح بعد الضرائب الخاصة بمجموعة ألفا :

بيـــــــــان	$
شركة ألفا	150000
شركة بيتا	40000
شركة شارلى	25000
شركة دلتا	60000
شركة أيكو	80000

تمتلك شركة ألفا 75% من حقوق التصويت فى شركة بيتا ، وكذلك 30% من حقوق التصويت فى شركة شاركى ، وتمتلك بيتا أيضاً 30% من حقوق التصويت فى شركة شارلى ،

وأيضاً 25% من حقوق التصويت فى شركة أيكو ، وتمتلك شركة شارلى 40% من حقوق التصويت فى شركة دلتا .

- الإيضاح :

تعتبر كلا من شركتى بيتاوشارلى من الشركات التابعة لشركة ألفا وذلك لأن شركة ألفا تمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركة تابعة ما يزيد عن 50% من حقوق التصويت فى تلك الشركات .

وتعتبر كلا من شركتى شارلى وأيكو فى حكم الشركات الزميلة لشركة بيتا كما تعتبر شركة دلتا فى حكم الشركة الزميلة لشركة شارلى ، ما لم يوجد ما يدل على عدم وجود تاثير هام فى هذه الحالات .

ويتم حساب حصة الأقلية فى أرباح المجموعة بعد الضرائب وفقاً للحسابات التالى :

بيـــــان	$	$
الربح بعد الضريبة لشركة شارلى :		
الملكية	25000	
حساب حقوق الملكية :		
شركة دلتا = (40% X 60000)	24000	
	49000	
حصة الأقلية 40%		19600
الربح بعد الضرائب لشركة بيتا :		
الملكية	40000	
حساب حقوق الملكية :		
شركة شارلى (30% X 49000)	14700	
شركة ايكو (25% X 80000)	20000	
	74000	
حصة الأقلية 25%		18675
		38275

- مثـــال (7-2) :

شركة أوربية قابضة مع شركات تابعة من دول مختلفة ، تتبع السياسة المحاسبية الوارد أولاً صادر أولاً FIFO لكافة مخزوناتها فى المجموعة ، وقد استحوذت مؤخراً على حصة سيطرة فى شركة تابعة أجنبية تستخدم طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً لتسعير المخزون LIFO وذلك للأغراض الضريبية .

كيف يتم التعامل مع هذا الأمر عند تجميع القوائم المالية ؟

- الإيضاح :

يتطلب المعيار المحاسبى الدولى رقم (27) IAS عند إعداد القوائم المالية المجمعة أن يتم ذلك بإستخدام سياسات محاسبية متسقة (متماثلة) ، ومع ذلك فإن الأمر لا يتطلب أن كل شركة فى المجموعة سوف تغير من طرقها المحاسبية عند المحاسبة فى قوائمها المالية المنفصلة لتتحول إلى تطبيق الطريقة المطبقة فى شركات المجموعة .

ومع ذلك ، فإنه عند تجميع القوائم المالية فإنه يجب عمل تسويات فى القوائم المالية للشركة التابعة لتحويل القيم الدفترية للمخزونات هى لتبنى على أساس قيم الوارد أولاً صادر أولاً FIFO .

- مثـــال (7-3) :

تمثل البيانات الموضحة أدناه الميزانية وقوائم الدخل لشركة قابضة وشركة تابعة تمتلك فيها القابضة 80% من الملكية ، ويوضح الجدول الطريقة والتعديلات المطلوبة لتكوين القوائم المالية المجمعة ، وكل التخصيصات التي لا يمكن ارجاعها إلي بند معين سوف يفترض أنها راجعة إلي الشهرة .

بيـــــــان	الشركة القابضة فقط $	الشركة التابعة فقط $	تسويات $	القوائم المجمعة $
– النقدية	50	120		170
– حسابات المدينين من :				
– الآخرين	320	20		340
– الشركة التابعة	30	-	(1) (30)	-
– المخزون	600	100		700
– الآلات والمعدات والتجهيزات	1000	500		1500
– الاستثمارات :				
– فى منشآت أخرى	800	40		840
– فى شركات تابعة	360	-	(3) (2) (360)	
إجمالى الأصول	3160	780	(390)	3550
–الحسابات الدائنة :				
– لدى آخرين	250	100		350
– لدى الشركة القابضة		30	(1) (30)	-
– قروض طويلة الأجل	1350	200	-	1550
– حقوق الأقلية			(3) (2) (90)	(4) 90
– أسهم عادية	100	40	(3) (2) (40)	(5) 100
– رأس المال المدفوع	300	160	(3) (2) (160)	(5) 300
– الأرباح المحتجزة	1160	250	(3) (2) (250)	(5) 1160
إجمالى الخصوم وحقوق الملكية	3160	780	(390)	3550

-الإيضاح:

1 – يتم استبعاد حسابات المدينين والدائنين داخل شركات المجموعة كل منهما مقابل الآخرى حتى لا تؤثر على قيم الأصول / الخصوم الموحدة للمجموعة .

2 – الاستثمارات فى الشركة التابعة $ 360

ناقصاً : 80% من حقوق الملكية فى الشركة التابعة

80 ($250 + $ 160 + $ 40) 360

الشهرة الناتجة من التجميع $ 0

3 – يعبر ذلك عن حصة القيمة الأسمية من القيمة الدفترية لحقوق ملكية الشركة التابعة (الممثلة فى الأسهم العادية ، رأس المال المدفوع ، والأرباح المحتجزة) والتى لا يتم امتلاكها بواسطة الشركة القابضة : 20% من 490 = 90 $

4 – لاحظ أن حصة الأقلية تعتبر بند مستقل فقط فى الميزانية المجمعة .

5 – لاحظ أن حقوق الملكية في القوائم المالية تكون هى نفسها حقوق الملكية فى الشركة القابضة والتى تعتبر منشأة عامة .

تابع : القوائم المالية المجمعة :

بيـــــــــان	الشركة القابضة فقط $	الشركة التابعة فقط $	التسويات $	القوائم المجمعة $
المبيعات لمنشآت خارج المجموعة	2800	1000		3800
المتحصلات من الشركة التابعة	500		(2) (500)	-
إجمالى الإيرادات	3300	1000	(500)	3800
تكلفة البضاعة المباعة	1800	400	-	2200
مصروفات أخرى	200	50	-	250
مدفوعات إلى الشركة القابضة		500	(2)(500)	-
حصة الأقلية (1)			(3) 10	10
الدخل قبل الضريبة	1300	50	(10)	1340
مصروف الضرائب 30%	390	15	(3) (3)	402
الدخل من التشغيل	910	35	(4) (3)(7)	938
صـــافى الدخل مـن المنشـــآت الفرعية غير المجمعة	28		(4) 28	-
صافى الدخل	938	35	(35)	(5) 938

- **الإيضاحات:**

1 - في بعض الأحيان يتم إظهار حقوق الأقلية (10)$ بعد الضرائب ، وفي هذه الحالة يجب التقرير عنها بـ $7 ووضع مصروف ضريبة الدخل في السطر الأدنى المتعلق بضريبة الدخل .

2 - الإيرادات أو المتحصلات المستلمة أو المدفوعة عن طريق الشركة التابعة ($500) يتم حذفها مقابل المنشآة الأخرى المجمعة ولا تظهر في قائمة الدخل المجمعة .

3 - القيمة الظاهرة للسهم للدخل قبل الضريبة للمنشاة التابعة التي لا تؤول للشركة القابضة يتم التقرير عنها على أنها مصاريف حقوق أقلية في قائمة الدخل المجمعة وتحسب كالآتي :

20% من 50 $ = $10

4 - يتم حذف صافي دخل المنشآة التابعة مقابل صافي مصروف حقوق الأقلية ، وحساب صافي الدخل من المنشآت التابعة غير المجمعة في الشركة القابضة في قائمة الدخل المجمعة فقط .

وهذا الحذف يتم تعليله باستخدام قيود اليومية التالية :

حصة الأقلية (صافية بعد الضرائب)	7
صافي دخل الشركة القابضة من المنشآت التابعة غير المجمعة	28
صافي دخل الشركة التابعة	35

5 - صافي الدخل المجمع للشركة القابضة (الشركة العامة) يساوي صافي دخل الشركة القابضة فقط محسوبة باستخدام طريقة حقوق الملكية ، ويرجع ذلك إلى أن قائمة الشركة القابضة تتضمن فقط نصيب الشركة القابضة من صافي الدخل في الفروع غير المجمعة مثل ما يتم في الدخل المجمع .

الفصل الثامن

الاستثمارات فى شركات زميلة (شقيقة)
المعيـار المحاسبى الدولى رقم (28)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالى.
- أمثلـة.

الفصل الثامن

الاستثمارات في شركات زميلة (شقيقة)

Investments in Associates (IAS 28)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (28)

1-8 - المشاكل محل الدراسة : Problems Addressed

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للشركات الزميلة (الشقيقة) والهدف الرئيسي هو توفير المعلومات للمستخدمين بخصوص حصة المنشاة المستثمرة في مكاسب الشركة المستثمر فيها وفي الأصول والخصوم في المنشاة المستثمر فيها .

2-8 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يطبق هذا المعيار على جميع الاستثمارات التي توصف أنها في شركات زميلة. **ويمكن أن تلائم الكيانات التالية وتفسير الاستثمارات في شركات زميلة مثل:**

أ – الشركات الزميلة وفقاً لما جاء في المعيار المحاسبي الدولي رقم (28) .

ب – حيازة أصول مالية بغرض المتاجرة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) :

- منظمات رأس المال المخاطر .
- صناديق الاستثمار .
- وحدات الائتمان Trusts والمنشآت المماثلة .
- صناديق التامين المرتبطة بالاستثمارات .

3-8 - المفاهيم الأساسية : Key Concepts

8-3-1 – طريقة حقوق الملكية : Equity Method

تعرف طريقة حقوق الملكية بانها طريقة للمحاسبة يتم بمقتضاها التعامل مع الاستثمار المبدئي بالتكلفة (تسجيله بالتكلفة) ويتم إجراء تسويات بعد ذلك عقب الشراء حسب أي تغييرات في حصة المستثمر في صافي الأصول المتعلقة بالمنشاة المستثمر فيها .

ويشمل الربح أو الخسارة في ظل هذه الطريقة حصة الشركة المستثمرة في الأرباح أو الخسائر المحققة في الشركة المستثمر فيها (بغض النظر عن توزيعات الأرباح الفعلية) .

8-3-2 – شركات زميلة (شقيقة) : An Associate

هي منشاة (يتضمن ذلك الكيان الذى لا ياخذ شكل شركة مثل شركة تضامن) يكون فيها للمنشاة المستثمرة تاثير هام على السياسات المالية والتشغيلية للمنشاة المستثمر فيها ، وفي نفس الوقت لا تمثل المنشاة المستثمر فيها شركة تابعة أو مشروع مشترك .

3-3-8 – التأثيــر الهــام : Significant Influence

يكون لمنشاة تأثيـر هام على منشاة أخرى عندمـا يكون لها القدرة على المشاركـة فى قرارات السياسة المالية والتشغيلية للمنشاة المستثمر فيها ولكن الأمر لا يصل إلى حد السيطرة أو السيطرة المشتركة على هذه السياسات وذلك لأن حالات السيطرة تعالجها معايير محاسبية أخرى .

وعادة ما يـكون للمستثـمر تأثير هام عندما يمتلك بطـريق مباشر أو غـير مباشر أكـثر من 20% من الأسهم التى لها حق التصويت فى الشركة المستثـمر فيها (ولا يصل إلى أكثر من حد السيطرة أى لا يصل إلى أكثر من 50%) وأن يفترض أن يكون للمستثمر له تأثير هام ما لم يثبت بصورة واضحة أنه ليس كذلك .

ويتم التثبت من التأثير الهام من خلال :

- التمثيل فى مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية العليا .
- المشاركة فى عمليات وضع السياسات .
- المعاملات الهامة بين الطرفين (المستثمر والمستثمر فيه) .
- تبادل أفراد الإدارة بين الشركتين .
- توافر وتبادل المعلومات الفنية الأساسية .

4-3-8 – السيطرة : Control

هى القدرة على التـحكم فى السيـاسات المالية والتـشغيليـة لكيان ما ، وذلك للحـصول على منافع من هذه الأنشطة . [أى أن الشركة المسـتثمرة بما لها من قدرة تصويتـية تسـتطيع أن تتحكم فيما يتبع من سياسات مالية وتشغيلية فى كيان آخر (تابع)] .

5-3-8 – السيطرة المشتركة : Joint Control

هى اتفاق تعاقدى للمشاركة فى السيطرة على نشاط اقتصادى معين .

6-3-8 – تابع : A Subsidiary

هو عبارة عن منشاة – شاملاً منشاة قد لا تاخذ شكل شـركة مثل الشركاء فى شركات الأشخاص والتى يتم السيطرة عليها بواسطة كيان آخر (تُعرف بالشركة الأم).

7-3-8 – القوائم المالية المجمعة : Consolidated Financial Statement

هى القوائم المالية لمجموعة من الكيانات ويتم تقديمها كما لو كانت كيان اقتصادى واحد .

8-3-8 – القوائم المالية المنفصلة : Separate Financial Statement

هى القوائم الـتى تقدم بواسطة الشركـة الأم ، أو المسـتثمر فى شـركة زميلـة أو الشريك فى مشروع مـشترك والتى يتم فيـها حساب الاستـثمارات على أساس حـصة حقوق الملكيـة المباشرة ، وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافى الأصول فى الشركة المستثمر فيها .

4-8 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

8-4-1 – يجب أن تُعالج المحاسبة عن الاستثمارات فى شركة زميلة فى القوائم المالية المجمعة للمستثمر ، وأى قوائم مالية منفصلة باستخدام طريقة حقوق الملكية .

8-4-2 – تطبق طريقة حقوق الملكية كما يلى :

أ – عند القياس المبدئى :

يتم التسجيل بالتكلفة (مع استبعاد تكاليف الاقتراض كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 23) .

ب – القياس اللاحق :

يتم عمل تسويات للتغيرات التى تحدث بعد شراء الأسهم فى حصة الشركة المستثمرة كما يلى :

* حصة المنشأة الزميلة فى صافى الأصول من ربح أو خسارة يتم تضمينها فى قائمة الدخل .
* الحصة فى أى تغييرات أخرى يتم تضمينها فى حقوق الملكية .

8-4-3 – تتشابه الكثير من إجراءات طريقة حقوق الملكية مع إجراءات إعداد القوائم المالية مثل :

* حذف الأرباح والخسائر الداخلية بين المجموعة (الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها) والناشئة من معاملات بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها .
* تحديد حصة الشهرة لسعر الشراء .
* تسويات الإهلاك للأصول القابلة للإهلاك مبنية على القيم العادلة .
* التسويات / التعديلات لتاثيرات الحيازة المتقاطعة .
* استخدام سياسات محاسبية متناقضة .

8-4-4 – يجب اتباع نفس إجراءات اندماج الشركات التابعة عند المحاسبة بطريقة حقوق الملكية ، أى باستخدام أحدث القوائم المالية واستخدام سياسة محاسبية متسقة بين الشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها ، وإذا اختلفت تواريخ التقرير ، فإنه يجب عمل تسويات للاحداث الهامة اللاحقة لتاريخ الميزانية للمنشاة الزميلة.

8-4-5 – فيما يتعلق بانخفاض قيمة الاستثمار ، فإن الكيان المستثمر سوف يطبق المعيار المحاسبي الدولى رقم (39) وذلك لتحديد فيما إذا كان ضرورياً التعرف على أى خسارة انخفاض فى القيمة ، فإذا دلت عملية تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) أن الاستثمار يتعرض لانخفاض قيمته، فإن الكيان المستثمر يجب أن يطبق المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) المتعلق بانخفاض قيم الأصول لتحديد قيمة الاستخدام فى المنشأة الزميلة.

– يجب أن تبدأ المحاسبة بطريقة حقوق الملكية من التاريخ الذى تفى به الشركة المستثمر فيها بتعريف المنشاة الزميلة .

8-4-6 – يجب أن تتوقف المحاسبة بطريقة حقوق الملكية فى الحالات التالية :

1 – عندما لا يصبح للمنشأة المستثمرة تأثير هام رغم استمرار امتلاكه للاستثمار كله أو جزء منه * .

2 – يتم تشغيل المنشأة الزميلة تحت قيود طويلة الأجل تحد بصورة كبيرة من قدرتها على تحويل الأموال .

8-4-7 – تقوم المنشأة المستثمرة بحساب نصيبها فى الأرباح والخسائر التى تحققها المنشأة المستثمر فيها بعد تسوية توزيعات أرباح الأسهم الممتازة المتراكمة سواء تم الإعلان عنها من عدمه ، وتعترف المنشأة المستثمرة بحصتها فى الخسائر التى تحققها المنشأة المستثمر فيها حتى يصبح رصيد الاستثمار صفر ، وأى خسائر إضافية يتم أخذها فى الحسبان فقط إلى المدى الذى تكون فيه هناك ضمانات مقدمة من المنشأة المستثمر فيها .

8-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

8-5-1 – يجب عمل الإفصاحات التالية :

– القيم العادلة للاستثمارات فى المنشآت الزميلة التى تم الإعلان عن عمليات تسعيرها.

– معلومات مالية ملخصة للشركات الزميلة وتتضمن مبالغ مجمعة عن :

الأصول.	الخصوم.
الإيرادات.	الربح أو الخسارة.

– الأسباب للابتعادات عن الافتراضات المسبقة للتأثير الهام .

– تاريخ التقرير عن القوائم المالية للمنشأة الزميلة ، عند استخدام هذه القوائم المالية فى تطبيق طريقة حقوق الملكية وكتاريخ للتقرير ، أو لفترة تختلف عن المنشأة المستثمرة، وكذلك السبب فى استخدام تاريخ تقرير مختلف أو فترة مختلفة .

– طبيعة ومدى أى قيود هامة (على سبيل المثال ، الناتج من ترتيبات القروض أو المتطلبات النظامية) على قدرة المنشأة الزميلة على تحويل الأموال إلى المنشأة المستثمرة سواء فى شكل توزيعات أرباح ، أو إعادة سداد القروض أو السلفيات.

– الحصة غير المعترف بها فى خسائر المنشأة الزميلة لكل من الفترة والمبلغ المتراكم من فترات سابقة ، إذا توقفت المنشأة المستثمرة عن الاعتراف بحصتها فى خسائر المنشأة الزميلة .

8-5-2 – حصة المنشأة المستثمرة للربح أو الخسارة فى المنشأة الزميلة والقيمة الدفترية المعدلة لهذه

* «فعلى سبيل المثال : منشأة تملك 35% من الأسهم التى لها حق التصويت فى منشأة أخرى وتستطيع أن تمارس تأثير هام ولكن حدث بعد فترة أن استطاع كيان آخر امتلاك أكثر من 50% من الأسهم التى لها حق التصويت ، وبالتالى أصبح له السيطرة فى هذه الحالة فإن الكيان الذى يمتلك 35% من الأسهم لا يستطيع أن يمارس تأثير هام رغم استمرار امتلاكه لنفس النسبة أو جزء منها » .

الاستثمارات والتى يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل ، كذلك يتم الإفصاح بشكل منفصل عن حصة المنشأة المستثمرة فى أى عمليات غير مستمرة لمثل المنشأة الزميلة كما يلى :

* حصتها فى الالتـزامات المحتملة التى تنشأ لأن المنشأة الزميلة تحملت بصفـة مشتركة مع المنشآت المستثمرة الأخرى .

* مثل هذه الخصـوم المحتملة التى تنشأ لأن المنشـأة المستثمرة عن كل أو جـزء من الخصوم المتعلقة بالمنشأة الزميلة .

8-5-3 – **السياسات المحاسبية :**

الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة لحساب :

* المنشآت الزميلة .   * الشهرة .

8-5-4 – ينبغى أن تشـمل قائمـة الدخـل والإيضاحات المتممـة للمنشأة المستثمرة ما يلى :

* الأرباح والخسائر عن الفترة .   * بنود الفترة السابقة .

8-5-5 – يجب أن تتضمن الميزانية والإيضاحات :

* الاستثمار فى شركات زميلة مبينة كبند منفصل فى الواجهة وتبويبها كبند غير متداول .

* قائمة ووصف ملائم للشركات الزميلة الهامة ، شاملاً :

– الاسم .

– طبيعة الأعمال .

– نسبة حصة الملكية أو نسبة القوة التصويتية (إذا كانت مختلفة عن حصة الملكية) .

* إذا كانت الشركة المستثمرة لا تقدم قوائم مالية مـجمعة ولا تتبع حساب المكية للاستثمار ، فإنه يجب وصف الآثار المترتبة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية .

* إذا لم يكن من الممكن إجـراء التسويات اللازمـة عندما تستـخدم المنشآت الزمـيلة (المنشآت الزميلة) سياسات مـحاسبية خلاف تلك المطبقة فى المنشأة المسـتثمرة ، فإنه يجب التنويه عن تلك الحقيقة .

* حصة المنشأة المستثمرة فى الالتزامات المحتملة أو التعهدات الرأسمالية فى المنشأة الزميلة تعد مسئولية قانونية محتملة .

8-6 - التحليل المالى والتفسير :   Financial Analysis and Interpretation

8-6-1 – بموجب طريقة حقـوق الملكية فإنه يتم الاعتراف والإثبـات للاستثمارات فى شـركة زميلة بصفـة مبدئية بسـعر التكلفة وفى تاريخ لاحق للاستـحواذ فإن القيـمة الدفترية تـتعدل سـواء بالزيادة أو النقص لتـعكس حصـة المسـتثـمـر فى الربح أو الخـسارة فى المنشـأة المستـثمـر فيـها . ويتم الاعتـراف بحصـة المستـثمر فـى الأرباح أو الخسائر فى المـنشأة

المستثمر فيها فى حساب الأرباح والخسائر للمستثمر ، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بمقدار التوزيعات المحصلة من المنشأة المستثمر فيها .

2-6-8 – التسويات فى القيم الدفترية المعدلة سوف تكون ضرورية لتعكس التغيرات فى الحصة النسبية للمنشأة المستثمرة فى المنشأة المستثمر فيها والتى تنشأ من التغيرات فى حقوق الملكية للمنشأة المستثمر فيها والتى لا يتم الاعتراف بها فى أرباح وخسائر المنشأة المستثمر فيها ، مثل التغيرات الناشئة من إعادة تقييم الأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والتجهيزات) وكذلك فروق ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية ، ويتم الاعتراف والإثبات لحصة المنشأة المستثمرة فى هذه التغيرات مباشرة فى حقوق الملكية للمنشأة المستثمرة .

• مثال : المحاسبة عن الاستثمارات فى شركات زميلة :

(مثال 8-1) : شركة Dolo المحدودة اشترت حصة قدرها 40% فى الأسهم العادية لشركة Nutro . وفى تاريخ الإنشاء فى أول يناير 2004 بمبلغ قدره 220000 دولار ، وتُمكن هذه الحصة شركة Dolo من ممارسة تأثير هام على شركة Nutro ، وفى 31 ديسمبر 2003 كانت حقوق المساهمين فى شركة Nutro كما يلى :

	$
رأس مال الأسهم العادية المصدرة	550000
الاحتياطيات	180000
الأرباح المحتجزة المتراكمة	650000
	1380000

وقد استخرجت البيانات التالية من القوائم المالية لشركة Nutro عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2004 .

	$
قائمة الدخل :	
صافى الربح بعد الضرائب	228000
(–) بنود غير عادية	12000
صافى الربح عن الفترة	216000
قائمة التغيرات فى حقوق الملكية :	
الأرباح المحتجزة فى بداية العام	650000
صافى الربح عن الفترة	216000
توزيعات الأرباح المدفوعة	(80000)
الأرباح المحتجزة فى نهاية العام	786000

وفى نوفمبر 2004 باعت شركة Dolo مخزون لـشركة Nutro لأول مرة وبلغت المبـيعات الإجـمالـيـة 50000 $ على الصـفـقة ، ولم يتم بـيع أى بضائع بواسـطة شركـة Nutro ، وفى 31 ديسمبر بلغ سعر ضريبة الدخل 30% .

• الشــرح:

بتطبيق طريقـة حقوق الملكيـة فإن القيمـة الدفترية المعدلة للاسـتثمارات فى شـركة Nutro سوف تكون كما يلى :

	$
التكلفة الأصلية	220000
الأرباح اللاحقة للاستحواذ على الحصة محسوبة عند بداية العام	
(650000 + 180000) X 40%)	332000
القيمة الدفترية المعدلة فى 1 يناير 2004	552000
الحصة الراجعة لصافى الربح عن الفترة (أنظر طريقة الحساب a)	83600
توزيعات الأرباح المحصلة (80000 X 40%)	(32000)
	603600

طريقة حساب البند (a)	
الحصة المنسوبة فى صافى الربح	
صافى الربح (216000 X 40%)	86400
الأثر بعد ضريبة الدخل على الأرباح غير المحققة	
(10000 X 70%) X 40%)	(2800)
الإجمالى	83600

الفصل التاسع

الحصص فى المشروعات المشتركة
المعيار المحاسبى الدولى رقم (31)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التفسير والتحليل المالى.
- أمثلة.

الفصل التاسع

الحصص فى المشروعات المشتركة

Interests in Goint Ventures

المعيار المحاسبى الدولى رقم (31)

1-9 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف المعيار المحاسبى رقم (31) المعالجة المحاسبية للمشروعات المشتركة والهدف الرئيسى من إصداره هو توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين بخصوص استثمارات الملاك فى المشروعات المشتركة بحصة فى المكاسب وصافى الأصول الأصلية للمشروع المشترك .

2-9 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يطبق المعيار (IAS 31) على المشروعات المشتركة والتقارير عن أصولها والتزاماتها والدخل والمصروفات وبغض النظر عن مكونات وأشكال المشروعات المشتركة.

وسوف تحاسب المنشآت عن الاستثمارات فى مشروعات مشتركة كمشروع مشترك وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم 31 أو الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم 39 :

* تنظيمات رأس المال المشترك .
* صناديق الاستثمار .
* وحدة التروست وما يماثلها : اتحاد احتكارى بين عدد من الشركات للحد من المنافسة وما يماثلها.
* الاستثمارات المرتبطة بأموال التامين .

3-9 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-9 – المشروع المشترك : A Joint Venture

هو ترتيبات تعاقدية بين طرفين أو أكثر يتم بمقتضاها تنفيذ نشاط اقتصادى يخضع لسيطرة مشتركة .

2-3-9 – الخصائص المتعلقة بكافة المشروعات المشتركة :

أ – وجود اثنان أو أكثر من المشاركين بموجب ترتيب تعاقدى .

ب– يبنى المشروع المشترك على أساس السيطرة المشتركة والتى تقضى بوجود موافقة تعاقدية على المشاركة فى السيطرة على المشروع من خلال المشروع المشترك وهذا يعنى أنه لا يوجد طرف واحد من الأطراف المشاركة يستطيع أن يمارس سيطرة من جانب واحد فقط .

جـ- أى مشارك في مشروع مشترك هو طرف ما فى المشروع المشترك ويحق له ممارسة سيطرة مشتركة يحددها الترتيب التعاقدى .

9-3-3 – وجود الأجراء التعاقدى هو ما يميز المشروعات المشتركة عن الشركات الزميلة أو الشقيقة، وهذا الترتيب التعاقدى عادة ما يكون مكتوباً ويعالج الأمور الهامة المتعلقة بالمشروع المشترك مثل :

أ – النشاط ، المدة ، التقارير .

ب- تعيين مجلس الإدارة أو هيئة مناظرة بديلة وتحديد حقوق التصويت .

* تحديد المساهمات الرأسمالية بواسطة الشركاء .

* تحديد مساهمات الشركاء فى المشروع المشترك فى الإنتاج ، الدخل ، المصروفات ونتائج أعمال المشروع المشترك .

9-3-4 – يحدد المعيار المحاسبى الدولي رقم IAS 31 ثلاثة أشكال للمشروعات المشتركة وهى : العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة والأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة ، والمنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة .

9-3-5 – العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة: Jointly Controlled Operations

ويتضمن استخدام موارد المشروع المشترك بواسطة المشاركين فى المشروع ولا يكون له هيكل منفصل ، وكمثال على ذلك عندما يشترك اثنان أو أكثر من الأطراف المرتبطة فى الموارد والمجهودات لتصنيع وتسويق وبيع المنتج بشكل مشترك.

9-3-6 – الأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة: Jointly Controlled Assets

تشير إلى بعض المشروعات المشتركة التى تتضمن سيطرة وملكية مشتركة على واحد أو أكثر من الأصول التى يتم الاستحواذ عليها لأغراض المشروع المشترك (على سبيل المثال ، اشتراك أكثر من مصنع فى خط سكة حديد واحد) ولا يكون من الضرورى إنشاء منشأة مستقلة .

9-3-7 – المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة: Jointly Controlled Entities

وهى عبارة عن مشروعات مشتركة يتم إدارتها من خلال منشآت مستقلة والتى تكون لها حصة ملكية فى المشروع المشترك ، على سبيل المثال ، اتحاد بين منشآتين فيما يتعلق بخط أعمال من خلال تحويل أصول والتزامات إلي المشروع المشترك .

9-3-8 – طريقة التجميع التناسبى : Proportionate Consolidation

هى طريقة للمحاسبة يقوم بموجبها المشارك فى المشروع المشترك بتحديد حصته فى الأصول ، الخصوم ، الدخل ، المصروفات فى المنشأة الخاضعة للمشروع المشترك وجمعها جنباً إلى جنب مع البنود المماثلة فى القوائم المالية للمشارك أو التقرير عنها كبنود منفصلة فى القوائم المالية للمشارك .

9-3-9 - القوائم المالية المنفصلة : Separate Financial Statements

وهى قوائم تماثل ما تعرضه الشركة القابضة ، فالمستثمر فى شركة زميلة أو المشارك فى مشروع خاضع لسيطرة مشتركة ، يقوم بالمحاسبة عن استثماراته على أساس ترحيلها مباشرة إلى حقوق الملكية وليس على أساس التقرير عن النتائج وصافى الأصول فى المنشاة المستثمر فيها .

4-9 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-9 - فيما يتعلق بالحصص فى العمليات الخاضعة لسيطرة مشتركة ، فإن المشارك سوف يعترف فى القوائم المالية المجمعة والمنفصلة بما يلى :

- الأصول الخاضعة للسيطرة .
- الالتزامات التى يتم تحملها .
- المصروفات التى يتم تحملها .
- حصة فى الدخل الذى يتم كسبه من المشروع المشترك .

2-4-9 - فيما يتعلق بحصته فى الأصول الخاضعة لسيطرة مشتركة ، فإن المشارك Venturer سوف يعترف فى قوائمه المالية المجمعة والمنفصلة :

- بحصته فى الأصول .
- أى التزامات يمكن أن يتحملها .
- حصته فى أى التزامات يمكن تحملها بشكل مشترك مع شركاء آخرين فى علاقتهم بالمشروع المشترك .
- أى دخل يتم استلامه من المشروع المشترك .
- حصته فى أى مصروفات يتم تحملها بواسطة المشروع المشترك و .
- أى مصروفات يتم تحملها فيما يتعلق بحصة فى المشروع المشترك .

3-4-9 - تقوم أى منشاة بحساب حصتها كمشارك فى المنشآت الخاضعة لسيطرة مشتركة باستخدام إحدى طريقتين هما :

• الطريقة الأولى : طريقة التجميع النسبى : Proportionate Consolidation

ويمقتضى هذه الطريقة فإن حصة الشريك فى أى أصول ، التزامات ، ودخل ، ومصروفات وتدفقات نقدية لمنشأة خاضعة لسيطرة مشتركة سوف تجمع مع البنود المماثلة للشريك Venturer أو يتم التقرير عنها منفصلة ، ويتم تطبيق المبادئ التالية :

أ - يمكن استخدام أى من الصيغتين التاليتين :

- تجميع البنود المماثلة سطر بعد سطر .

– بيان البنود فى سطور منفصلة .

ب– ويتم تضمين الحصص فى المشروعات المشتركة فى القوائم المالية المجمعة للمشارك حتى لو لم يكن له فروع أخرى .

جـ– تبدأ طريقة التجميع النسبى عندما يكتسب المشارك حق السيطرة المشتركة.

د – يتوقف العمل بطريقة التجميع النسبى عندما يفقد المشارك السيطرة المشتركة .

هـ– تتشابه الكثير من الإجراءات المتبعة فى طريقة التجميع النسبى مع إجراءات التجميع الموصوفة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (27) .

و – يمكن عمل مقاصة بين الأصول والخصوم فقط في الحالات التالية :

– عند وجود حق قانونى بذلك .

– يتوقع أن يتحقق الأصل ويتم تسوية الالتزام فى نفس الوقت وعلى أساس صافى .

• الطريقة الثانية: طريقة حقوق الملكية: The Equity Method

وهى بديل مسموح به ولكن لا يوصى بها ، كذلك يجب أن يتوقف عن استخدام هذه الطريقة عندما تفقد المنشاة المشاركة القدرة على ممارسة السيطرة المشتركة أو التأثير الهام .

9-4-4 – يتم تطبيق القواعد المحاسبية العامة التالية :

أ – المعاملات بين المنشاة المشاركة Venturer والمشروع المشترك تعالج كما يلى :

– حصة المنشاة المشاركة فى الأرباح غير المحققة أو المساهمات فى أصول فى المشروع المشترك يجب أن يتم حذفها .

– يجب حذف الخسائر الكلية غير المحققة على المبيعات أو المساهمات فى أصول المشروع المشترك .

– يجب حذف حصة المنشاة المشاركة فى الأرباح أو الخسائر على مبيعات الأصول من المشروع المشترك إلى المنشاة المشاركة .

ب – أى مستثمر فى مشروع مشترك لا يتمتع بسيطرة مشتركة سوف يقوم بالتقرير عن حصته فى المشروع المشترك فى القوائم المالية المدمجة وفقاً لشروط المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) أو إذا كان يمكنه ممارسة تاثير هام فتتم المحاسبة وفقاً لقواعد المعيار المحاسبى الدولى رقم (28).

جـ– يجب على الأفراد التنفيذيين والمديرين فى المشروع المشترك معالجة أى عوائد أو أتعاب كإيرادات وفقاً لأحكام المعيار المحاسبى الدولى رقم (18) .

9-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

9-5-1 – يجب إظهار الالتزامات المحتملة IAS 37 التالية بشكل منفصل عن غيرها:

– الالتزامات التى تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين فى المشروع .

– الحصة فى الالتزامات المحتملة للمشروع المشترك .

– احتمالات حدوث الالتزامات للمشاركين الآخرين .

9-5-2 – **يجب إظهار التعهدات التالية بشكل منفصل شاملاً :**

– التعهدات التى تحدث بشكل مشترك مع المشاركين الآخرين .

– الحصة فى تعهدات المشروع المشترك .

9-5-3 – **يجب عرض قائمة بالشركاء الهامين فى المشروع المشترك شاملة :**

– أسماء الشركاء .

– وصف لحصصهم فى المشروع المشترك ككل .

– نسبة ملكياتهم .

9-5-4 – يجب على المنشـاة المشاركـة التى تستـخدم شكل التـقرير سطر بعـد سطر أو طريقة حـقوق الملكيـة أن تفـصح عن المبـالغ المجـمـعـة لكل من الأصـول المتـداولة والأصـول طويلة الأجل والخصوم المتداولة والخصوم طويلة الآجل والدخل والمصروفات المتعلقة بالمشروع المشترك .

9-5-5 – ينبغى عـلى المنشاة المشاركـة التى لا تصدر قـوائم ماليـة مجمـعة (لأنه ليس لهـا فروع آخرى) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه .

9-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

9-6-1 – يمكن للمنشآت أن تقوم بتكوين مشروعات مشتركة فى الحالات التى لا تمتلك فيها أى منشاة نسبة أكبر من 50% من حقوق التصويت فى المشروع المشترك ، وهذا الأمر يؤدى إلى تمكين كل مشارك فى المجمـوعة المشاركة من استخـدام طريقة الملكية فى المحاسبة للـمنشآت غير المجمعـة ، وذلك للتقرير عن حـصته فى أنشطة المشروع المشـترك ، ويمكن أيضاً اسـتخدام طريقة التوحيد التناسبى ولا تحتاج كل وحدة إلي استخدام نفس الطريقة .

9-6-2 – إذا استخـدمت المنشآت المشاركة طريقـة حقوق الملكية ، فـإن المشروعات المشتـركة سوف تمكن المنشآت من التقرير عن نسب ديون إلى حقوق الملكية منخفضة وكذلك نسب تغطية فوائد عالية ، وذلك بالرغم من أن هذا لن يؤثر على العائد على حقوق الملكية .

9-6-3 – يؤثر تكوين المشروعات المشتركة أيضاً على التقـرير على التدفقات النقدية من خلال كفالة مجموعة الشركات ، وعند استخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة بالنسبة للمشروعات الخاضعة للسيطـرة المشتركة فإنه يتم تبادل الأموال بين الشركـة القابضة والمشروعات الخاضعة لسـيطرة مشتركة بالتقرير عـنها كدخل أو مصروف ، بينما محـاسبة الاندماج لأي تدفق نقـدى تكون داخلية لأي عـضو فـى المجمـوعة المندمـجة أو المجـمعـة ولا يتم التقرير عنها بشكل منفصل .

• أمثلة: إعداد التقارير المالية للحصص فى المشروعات المشتركة:

- مثـــال (9-1) :

تم ضم شركة تكنو بعد أن قررت ثلاث شركات هندسية مستقلة ، تعبئة جهودهم فى مجال المعرفـة لتنفيـذ وتسويق تكنولوجيـا جديدة ، وفى تاريخ الاسـتحواذ كـانت الحصص التـالية فى حقوق المساهمين لشركة تكنو :

إلكترو	30%
ميكان	40%
سيفيل	30%

وقد اسـتخـرجت المعلومات التالـية من القوائم الماليـة لشركـة – تكنو بالإضافـة إلى إحدى الشركات المالكة وهى ميكان :

بيان مختصر لقائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 يونيو 2001		
بيــــــــــان	ميكان بالألف دولار	تكنو بالألف دولار
الإيرادات	3100	980
تكلفة المبيعات	(1800)	610
مجمل الربح	1300	370
دخول تشغيلية أخرى	150	-
مصروفات التشغيل	(850)	(170)
الربح قبل الضرائب	600	200
مصروف ضريبة الدخل	(250)	(90)
صافى الربح عن الفترة	350	110

وقـد باعـت شركة ميكان مخزونها بفاتورة قيمتها 600000 دولار إلي شركة تكنـو ، وأثناء العام تضـمن مخزون شـركة تكنو فى 30 يونيو 2001 بمقدار 240000 دولار ، وهذا المخزون تم شراؤه من شركة ميكان ، بربح يصل إلى 20% ومعدل ضريبة الدخل هو 30% .

ودفعت تكنو مصاريف إدارية قدرها 120000 إلى ميكان خلال العام ، وهذا المبلغ داخل تحت مسمى «دخل تشغيلى آخر» .

الإيضـاح:

من أجل تجميع نتائج شركة تكنو مع نتائج شركة ميكان فإنه يجب إيجاد حلول للقضايا التالية :

- هل تعتبر شركة تكنو شركة زميلة أم مشروع مشترك لأغراض إعداد التقارير المالية ؟
- ما هى الطريقة الملائمة لإعداد التقارير عن نتائج شركة تكنو فى القوائم المالية لشركة ميكان ؟
- كيف يتم تسجيل المعاملات المتبادلة أعلاه بين الشركتين وعرض التقرير المالى لأغراض قائمة الدخل المجمعة ؟

القضية الأولى :

وجود الاتفاق التعاقدى Contractual Agreement والذى تتعهد بمقتضاه الأطراف المشاركة فى نشاط اقتصادى وتخضع لسيطرة مشتركة ، وهذا الأمر يميز المشروع المشترك عن الشركة الزميلة ، وكذلك لا يوجد لدى أياً من المشاركين القدرة على السيطرة على المنشاة وحده .

أما فى حالة عدم وجود اتفاق تعاقدى ، فإن الاستثمار سوف يتم معالجته كشركة زميلة Associate وذلك لأن المستثمر سوف يمتلك أكثر من 20% من قوة التصويت ، وبذلك يفترض أنه سيكون له تاثير هام على المنشأة المستثمر فيها .

القضية الثانية :

إذا اعتبرت شركة تكنو كمشروع مشترك ، فإنه يجب استخدام طريقة التوحيد التناسبى أو طريقة حقوق الملكية ، ومع ذلك فإنه إذا اعتبرت شركة تكنو كشركة زميلة ، فإنه يتم استخدام طريقة حقوق الملكية .

القضية الثالثة :

بافتراض أن شركة تكنو مشروع مشترك لأغراض هذا الإيضاح فإنه يتم الآتى :

قائمة الدخل الموحدة عن السنة المنتهية فى 30 يونيو 2001	
بيـــــــان	بالألف دولار
الإيراد (حسبة أ)	3252
تكلفة المبيعات (حسبة ب)	(1820)
مجمل الربح	1432
دخول تشغيلية أخرى (حسبة ج)	102
تكاليف التشغيل (حسبة د)	(870)
صافى الربح قبل الضرائب	664
مصروف ضرائب الدخل (حسبة هـ)	(281)
صافى الربح عن الفترة	383

• **ملاحظـات:**

– تطبق طريقـة التوحيـد التناسبى بإضـافة 40% من بنود قائمـة الدخل لشركـة تكنو على ما يقابلها من شركة ميكان .

– تعالج المعاملات بين الشركات باستخدام قيود اليومية المجمعة التالية :

مدين بالألف دولار	دائن بالألف دولار	بيـــــــان
240		حـ/ المبيعات 600 X 40%
	240	حـ/ تكلفة المبيعات
		(حذف المبيعات بين الشركات داخل المجموعة)
16		حـ/ تكلفة المبيعات (240 X 120/20 X 40%)
	16	حـ/ المخزونات
		(حذف الأرباح غير المحققة فى المخزون)
4.8		حـ/ ضرائب مؤجلة (S / B) (16 X 30%)
	4.8	حـ/ مصروف ضريبة الدخل (S/1)
		(الأثر الضريبى نتجية خصم الأرباح غير المحققة)

لاحـظ: يتم حذف المصاريف الإدارية بتخـفيض دخول التشغيل الآخري مع شركـة ميكان كجزء من إجمـالى الأتعاب ، أى 48000 $ وكذلـك تخفيـض مصاريف الـتشغـيل طبقـاً لذلك . والأثر الصافى على أرباح المجموعة يكون لاشئ .

-تابع مثـــال (9-1):

العمليات الحسابية	
	بالالف دولار
أ – المبيعات :	
ميكان	3100
مبيعات داخل المجموعة 40% X 600	(240)
شركة تكنو 40% X 980	392
	3252
ب – تكلفة المبيعات :	
ميكان	1800
مبيعات داخل المجموعة	(240)
أرباح غير محققة (40% X 120/20 X 240)	16
تكنو (40% X 610)	244
	1820
جـ – دخول تشغيلية اخرى :	
ميكان	150
أتعاب داخل المجموعة (40% X 120)	48
	102
د – تكاليف التشغيل :	
ميكان	850
تكنو (40% X 170)	68
أتعاب داخل المجموعة (40% X 120)	(48)
	870
هـ – مصروف ضريبة الدخل :	
ميكان	250
ربح غير محقق	(5)
تكنو (40% X 90)	36
	281

القسم الثالث

الميزانية وقائمة الدخل

الفصل العاشر : المدفوعات المبنية على الأسهم .
الفصل الحادى عشر : عقود التأمين .
الفصل الثانى عشر : المخزون .
الفصل الثالث عشر : عقود الإنشاءات .
الفصل الرابع عشر : ضرائب الدخل .
الفصل الخامس عشر : الممتلكات والمعدات والتجهيزات .
الفصل السادس عشر : الإيجارات .
الفصل السابع عشر : الإيراد .
الفصل الثامن عشر : منافع التقاعد .
الفصل التاسع عشر : المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.
الفصل العشرون : آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى .
الفصل الواحد والعشرون : تكاليف الاقتراض .
الفصل الثانى والعشرون : انخفاض قيمة الأصول .
الفصل الثالث والعشرون : المخصصات ، الالتزامات المحتملة ، الأصول المحتملة .
الفصل الرابع والعشرون : الأصول غير الملموسة .
الفصل الخامس والعشرون : الأدوات المالية : الاعتراف والقياس .
الفصل السادس والعشرون : الاستثمارات العقارية .
الفصل السابع والعشرون : الزراعة .

الفصل العاشر

المدفوعات المبنية على الأسهم
معيار التقارير المالية رقم (2)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل العاشر

المدفوعات المبنية على الأسهم

(معيار التقارير المالية رقم 2)

Share-Based Payment (IFRS 2)

10-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يهدف هذا المعيار إلى إيضاح المعلومات اللازمة فى التقارير المالية للمنشأة عندما تدخل فى صفقة يتم السداد فيها فى صور أسهم بما فى ذلك العمليات التى تتم مع العاملين أو أطراف أخرى ويتم تسويتها نقداً أو بأصول أخرى أو بأدوات مالية ملكية ، لذلك فإن معيار التقارير المالية رقم (2) أكثر اتساعاً من مجرد تحديد المعالجة المحاسبية لخيارات الأسهم Employee Share Options حيث أنه يعالج أيضاً إصدار الأسهم (وحقوق الأسهم) مقابل سلع وخدمات.

ويتطلب هذا المعيار أن تعكس المنشاة فى قوائمها المالية الأرباح والخسائر والأثر على المركز المالى لصفقات الدفع على أساس الأسهم، وتشمل هذه الصفقات المصروفات المقترنة بالصفقات التى يتسلم فيها العاملون خيارات الأسهم.

10-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينبغى أن يُطبق هذا المعيار على جميع معاملات السداد على أساس السهم وخاصة:

- تسويات الملكية : Equity-Settled

أى معاملات الدفع على أساس السهم لتسوية حقوق ملكية عندما تحصل المنشاة على سلع وخدمات ويتم سداد المقابل فى صورة أدوات حقوق ملكية (يشمل ذلك الأسهم وخيارات السداد).

- تسويات نقدية : Cash-Settled

يقصد بذلك معاملات السداد على أساس الأسهم لتسوية نقدية حيث تحصل المنشاة على سلع أو خدمات مع تحمل التزام أمام الموردين لهذه السلع والخدمات عن مبالغ يتم تحديدها على أساس سعر (أو قيمة) أسهم المنشاة أو أى أدوات ملكية أخرى.

- المعاملات التى تتلقى فيها المنشاة أو تحصل على سلع أو خدمات وشروط الاتفاق تعطى المنشاة أو المورد لهذه السلع أو الخدمات الخيار في أما أن يتم تسوية الصفقة نقداً (أو باصول أخرى) أو من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية.

10-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

10-3-1 – معاملة دفع على أساس أسهم : A Share-Based Payment Transaction

تعرف بانها معاملة تحصل فيها المنشاة على سلع أو خدمات مقابل أدوات حقوق ملكية فى

المنشاة (قد تاخذ صورة أسهم أو خيارات أسـهم) أو تحصل المنشاة على سلع وخدمات مقابل التزام أمام المـورد الذى يقدم هذه السلع أو الخـدمات عن مـبالغ يتم تحـديدها على أسـاس أسعار أسـهم المنشاة أو أى أدوات حقوق ملكية أخرى للمنشاة.

2-3-10 – أداة حقوق ملكية : An Equity Instrument

هو عقد يثبت حصة متبقية فى أصول المنشاة بعد خصم جميع الالتزامات على المنشاة.

3-3-10 – أداة حقوق ملكية ممنوحة : An Equity Instrument Granted

هى حق فى إدارة ملكية للمنشاة تعطيه لطرف أخر على أساس اتفاقية دفع على أساس أسهم .

4-3-10 – معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها بحقوق ملكية :

An Equity-Settled Share - Based Payment Transaction

هى معامـلة دفع على أساس أسهم تتلقى فيـها المنشاة سلع أو خدمـات (بما فى ذلك أسهم أو خيارات الأسهم) فى مقابل أدوات حقوق ملكية فى المنشاة.

5-3-10 – معاملة دفع على أساس الأسهم يتم تسويتها نقداً :

A Cash-Settled Share - Based Payment Transaction

هى صفـقة دفع على أسـاس الأسهم يتم تسويتـها نقـداً ، حيث تحصل المنشـاة على سلع أو خدمات مقابل تحمل التزام بتحويل نقدى أو أصول أخرى للمورد لهذه السلع والخدمات يتم تحديده على أساس مبالغ مستمدة من سعر أو قيمة أسهم المنشاة أو أدوات ملكية أخرى.

6-3-10 – العاملون وآخرون يقدمون خدمات مماثلة:

هم أفراد يقدمون خدمات شخصية أو مماثلة للمنشاة.

7-3-10 – القيمة العادلة: Fair Value

هى المبلغ الذى يمكن مـن خلاله تبـادل أصل مـا أو تسوية الـتزام مـا أو أداة حقـوق ملكيـة ممنوحة يمكن تبادلها بين أطراف مطلعة على الحقائق وراغبة فى عقد صفقة قريبة.

8-3-10 – تاريخ المنـــح: The Grant Date

هو التاريخ الذى تتفق فيه المنشاة مع طرف آخر (بما فى ذلك أحد العاملين) على اتفاقية دفع على أساس الأسهم ، وفى تاريخ المنح تتفاوض المنشاة مع طرف مقابل حول نقدية أو أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية بالمنشاة بشرط استيفاء الشروط المحددة لهذا المنح.

9-3-10 – قيمة ذاتية: Intrinsic Value

هى الفرق بين القيمة العادلة للأسهم التى يكون للطرف المقابل حق الاكتتاب فيها أو يكون له الحق فى الحصول عليه والسعر الذى يكون مطلوباً من الطرف المقابل أن يدفعه مقابل هذه الأسهم.

فعلى سبيل المثال ، إذا كانت القيمة العادلة للسهم 80 دولار ومطلوب سداد 50 دولار من الطرف المقابل فإن القيمة الذاتية تكون 30 دولار .

10-3-10 – **ظروف السوق :** Market Condition

هى الظروف المتعلقة بسعر السوق لأدوات حقوق ملكية المنشاة .

11-3-10 – **خيــار ســـهم :** A Share Option

هو عقد يعطى حامله حق – دون التزام بذلك – للاكتتاب بأسهم منشاة بسعر محدد أو قابل للتحديد بالنسبة لفترة زمنية معينة * .

12-3-10 – وفى ظل اتفاق الدفع على أساس السهم فإنه يكون للطرف الآخر الحق فى الحصول على نقدية أو أى أصول أخرى أو أدوات حقوق ملكية عند استيفاء شروط المنح المحددة، وشروط المنح تشمل شروط الخدمات .

13-3-10 – **الفترة المحددة للمارسة :** The Vesting Period

هى فترة يجب خلالها استيفاء جميع شروط التحويل المحددة فى اتفاقية الدفع على أساس السهم .

4-10 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-10 – **يمكن للمدفوعات على أساس الأسهم أن تتم من خلال :**

- تسوية نقدية : وذلك من خلال مدفوعات نقدية تتحدد على أساس قيمة أداة مالية فى صورة حقوق ملكية .
- تسوية ملكية : وتكون بإصدار أداة حقوق ملكية .
- تسوية نقدية و/أو ملكية : (باختيار المنشاة أو المورد) .

2-4-10 – وينبغى على المنشاة إثبات السلع أو الخدمات التى تتلقاها أو تحصل عليها فى معاملة سداد على أساس الأسهم عندما تحصل على السلعة أو تتلقى الخدمة .

3-4-10 – **ويجب قياس معاملة الدفع على أساس الأسهم على أساس:**

- القيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة فى حالة كل طرف ثالث ، ومعاملات غير العاملين ما لم يكن من غير الممكن قياس القيمة العادلة لتلك السلع أو الخدمات بشكل يعتمد عليه . أو
- القيمة العادلة لأدوات الملكية فى كل الحالات الأخرى شاملة كل معاملات العاملين.

4-4-10 – ويجب أن تكون القيمة العادلة لأدوات الملكية التى صدرت أو تصدر على أساس أسعار السوق ، بمراعاة شروط المنح السوقية (مثلاً : أسعار السوق أو الإحالة إلى مؤشر

---

* مثــال : خيار شراء سهم معين فى فترة زمنية معينة يعطى لصاحبه الحق فى أن يشترى أو لا يشترى (حسب اختياره) سهم معين بسعر محدد ووقت محدد فى المستقبل .

معـين) ولكن ليس بشروط المنح الأخـرى (مثـلاً فتـرات الخدمة) ويـجب قياس الأسـهم المقيدة في سوق الأوراق المالية بسعر السوق .

- ويجب قياس خيارات الأسهم :

* على أساس سعر السوق لأى خيارات تجارية مماثلة أو .

* استخدام نموذج تسعير الخيار فى غياب أسعار السوق هذه - أو

* قيـمة ذاتيـة عندما لا يمكن قـياسهـا بشكل موثوق على أسـاس سعر الـسوق أو على أساس نموذج تسعير الخيار .

10-4-5 - يجب قياس القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الصادرة أو التى تصدر:

* فى تاريخ المنح بالنسبة للمعاملات مع العاملين أو الآخرين الذين يقدمون خدمات مماثلة .

* فى تاريخ تلقى المنشاة للسلع أو تقديم الطرف المقابل للخدمات فى كل الحالات الأخرى .

10-4-6 - فى حـالات نـادرة قـد يكون مطلوباً من المنشـاة قياس أدوات حقوق الملكيـة بقيمتـها الذاتية Intrinsic Value ويعـاد قيـاس هذه الأدوات فى كل تاريخ لإعـداد التقـارير المالية وحـتى تاريخ التسوية النهائي ، ويتم الاعتراف وإثبات أى تغير فى القيمة الذاتية كربح أو خسارة .

• معاملة دفع على أساس الأسهم من خلال تسوية حقوق الملكية :

10-4-7 - ينبغى على المنشاة الاعتراف بأصل (المخزون على سبيل المثال) أو مصروف (على سبيل المثال خـدمات حصلت عليـها المنشاة أو مـزايا للعاملين) وعـمل زيادة مقابلة فى حـقوق الملكية إذا كـانت السلع أو الخدمـات قد تم الحصـول عليهـا فى معاملـة دفع على أساس الأسهم بتـسوية حقـوق الملكية Equity - Settled ، ولذلك فإن المنشاة تعـترف وتثبت الأصل أو المصروف وتسجل الزيادة المقابلة فى حقوق الملكية :

- فى تاريخ المنح On Grant Date إذا لم تكن هناك شروط خـاصة بممارسـة حق الملكية No Vesting Conditions أو إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم الحصول عليها فعلاً .

- عند تلقى الخدمات إذا كانت خدمات غير العاملين قد قدمت على مدى الفترة.

- على مدى الفترة المخولة للحق Vesting بالنسبة للعاملين ومعاملات الدفع الأخرى على أساس الأسهم عند وجود فترة للحصول على الحق .

10-4-8 - إذا لم تكن أدوات حـقوق الملكية الـممنوحة مخـولة للحق Vest ومعلقـة حتى يسـتوفى الطرف الآخر دورة خـدمة معـينة فإن المبلغ المعـترف به يجب أن يتم تعـديله على مدار فترة الحصول على الحق حسب التغيرات فى تقدير عدد الأوراق المالية التى سوف تُصدر ولكن ليست بالنـسبة للتـغييرات فى الـقيمة العـادلة لهذه الأوراق الماليـة لذلك فإنه فى

تاريخ منح الحق فإن المبلغ المعترف به يكون العدد الصحيح للأوراق المالية التى يمكن إصدارها من هذا التاريخ مقاسة بالقيمة العادلة لتلك الأوراق المالية فى تاريخ المنح .

9-4-10 – إذا ألغت المنشأة أو قامت بتسوية المنح لأداة مالية متعلقة بحقوق الملكية أثناء فترة المنح (بخلاف المنح التى إلغيت بالمصادرة عند عدم الوفاء بشروط المنح) فإنه :

- تقوم المنشأة بمعالجة الإلغاء أو التسوية كتعجيل بتخويل الحق وذلك من خلال الاعتراف الفورى بالمبلغ الذى كان يمكن الاعتراف به بطريقة أخرى عبر فترة المنح المتبقية.
- تعترف المنشأة وتثبت فى حقوق الملكية اى مدفوعات تمت للمستخدم عند الالغاء أو التسوية للقيمة العادلة فى تاريخ إعادة شراء أداة حقوق الملكية الممنوحة .
- تعترف المنشأة بالمصروف عن الزيادة المدفوعة للمستخدم عند الإلغاء أو التسوية عن القيمة العادلة فى تاريخ إعادة شراء أداة حقوق الملكية المدفوعة .
- تحسب المنشأة بالنسبة للأدوات الجديدة لحقوق الملكية الممنوحة إلى المستخدم كأدوات حقوق ملكية بديلة عن الأدوات الملغاة كتعديل للمنحة الأصلية لأدوات حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية البديلة والقيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الملغاة كمصروف فى تاريخ منح أدوات حقوق الملكية البديلة .

• معاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية :

10-4-10 – ينبغى على المنشأة الاعتراف بأصل (مثلاً المخزون) أو مصروف (مثلاً خدمات تحصل عليها أو منافع للعاملين) وبالتزام إذا كانت السلع أو الخدمات قد تم الحصول عليها فى معاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية .

11-4-10 – وينبغى على المنشأة – حتى يتم تسوية الالتزام – إعادة قياس القيمة العادلة للالتزام عند تاريخ كل تقرير وعند تاريخ التسوية – مع إدراج أى تغييرات فى القيمة العادلة المعترف بها فى الربح أو الخسارة للفترة.

• معاملات دفع على أساس الأسهم مع بدائل نقدية :

12-4-10 – بالنسبة لمعاملات الدفع على أساس الأسهم حينما تتضمن شروط أو ترتيبات الاتفاق إما منح المنشأة أو الطرف المقابل خيار تسوية المعاملة نقداً (أو بأصول أخرى) أو بإصدار أدوات حقوق ملكية ، فإنه ينبغى على المنشأة أن تحسب بالنسبة للمعاملة أو مكوناتها على أنها دفع على أساس الأسهم بتسوية نقدية إذا كانت المنشأة ترى أن المعاملة تحمل التزاماً بتسوية نقدية أو بأصول أخرى ، أو كمعاملة دفع على أساس الأسهم بتسوية حقوق ملكية إذا كانت المعاملة لا تحمل مثل هذا الالتزام

10-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

10-5-1 – يجب على المنشاة أن تفصح عن المعلومات التى تُمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم طبيعة ودرجة اتفاقات الدفـع على أسـاس الأسهم التى وجدت خلال الفترة .

10-5-2 – **ويجب على كل منشاة أن تقدم وصفاً لما يلى :**

– كل نوع من اتفاقات الدفع على أساس الأسهم الموجود فى أى وقت خلال الفترة.

– الأحكام والشـروط العامـة لكل ترتيب مثل مـتطلبات تخـويل الحق وأقصـى مدة للخـيارات الممنوحة وطريقة التسوية (مثلاً إذا كانت نقداً أو حقوق ملكية) .

10-5-3 – **يجب على كل منشاة أن تـقدم عدد والمتوسط المرجح لأسـعار خيـارات الأسهم لكل من مجموعة من مجموعات الخيارات التالية :**

* الخيارات القائمة فى بداية الفترة .
* الخيارات الممنوحة خلال الفترة .
* الخيارات الضائعة خلال الفترة .
* الخيارات التى مورست خلال الفترة .
* الخيارات المنقضية خلال الفترة .
* الخيارات القائمة فى نهاية الفترة .
* الخيارات الممكن ممارستها فى نهاية الفترة .

10-5-4 – وبالنسبة لخيارات الأسهم التى تمارس خلال الفترة فإن الفترة التى يجب على المنشاة أن تفصح فيها عن المتوسط المرجح لسعر السهم هى تاريخ الممارسة.

10-5-5 – وبالنسبة لخيارات الأسهم القائمة فى نهاية الفترة فإنه ينبغى على المنشاة أن تفصح عن مدى الأسعار الذى يمكن أن تتم به ممارسة الخيارات والمتوسط المرجح فى حياة التعاقد المتبقية .

10-5-6 – ويجب على المنشـاة الإفصاح عن المعلـومات التى تُمكن مسـتخـدمى القوائم الماليـة من فهم كيفية تحـديد القيمة العادلة للسلع والخدمات التى حصلوا عليهـا أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية الممنوحة خلال الفترة .

10-5-7 – وبالنسـبة للخيـارات الممنوحة خـلال الفتـرة والمتوسط المرجح للقـيمة العـادلة لتلك الخيـارات فى تاريخ القيـاس والمعلومات عن كيـفيـة قياس هذه القـيمة الـعادلة يجب الإفصاح عنها شاملة :

* **نموذج تسعير الخيار المستخدم والمدخلات لهذا النموذج شاملاً :**

– المتوسط المرجح لسعر السهم .

– سعر الممارسة (التنفيذ) .

- التقلب المتوقع .
- مدة الخيار .
- التوزيعات المتوقعة .
- سعر الفائدة الخالى من المخاطرة .
- أى مدخلات أخرى للنموذج شاملة الطريقة المستخدمة والافتراضات المستخدمة لإدخال آثار للممارسة المبكرة المتوقعة .

* كيفية تحديد التقلب المتوقع شاملاً توضيحاً لمدى حدوث التقلب المتوقع على أساس التقلب فى الفترات السابقة .
* ما إذا كانت وكيف كانت أى معالم أخرى لمنح الخيار تكون داخلة فى قياس القيمة العادلة مثل حالة السوق .

8-5-10 - وينبغى على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التى تُمكن مستخدمى القوائم المالية من فهم تأثير معاملات الدفع على أساس الأسهم على أرباح أو خسائر المنشأة عن الفترة وعلى مركزها المالى .

6-10 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-10 - تؤدى المكاسب على أساس السهم إلى تعقيد مختلف مجالات التشغيل وخاصة التدفقات النقدية من التشغيل .

2-6-10 - عندما يمارس أحد العاملين خيارات الأسهم تلك فإن المدفوع النقدى بواسطة هذا العامل تصنف أساساً تدفقات نقدية تشغيلية ، وهذا التأثير يمكن أن يكون كبيراً وقد لا يكون بالضرورة مستداماً وخاصة إذا كانت الخيارات غير مربحة Out - of - the- Money ، ومن ثم فإن ممارسة هذه الخيارات تكون غير جذابة.

3-6-10 - يكون للمتغيرات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لأداة حقوق ملكية مصدرة بمقتضى معيار التقارير المالية رقم (2) IFRs مثل التقلب أو العمر المتوقع للأداة يمكن أن يكون له تأثير جوهرى من الناحية الكمية على القيمة العادلة للأدوات التى منحت ، وفى النهاية فإن اختيار المتغيرات يجب أن يقوم على معلومات المنشأة نفسها .

4-6-10 - وإحدى الموضوعات الأكثر صعوبة فى تطبيق المعيار (2) IFRs «الدفع على أساس الأسهم» هى تحديد القيمة العادلة للمدفوعات على أساس الأسهم وتحديد القيمة العادلة لمعاملة مدفوعات على أساس الأسهم يتطلب تقديرات عديدة وتطبيق رشيد وحريص ، وقد تنشأ صعوبات القياس نتيجة أن القيمة النهائية لصفقة المدفوعات على أساس الأسهم تتحدد عند تسوية الصفقة عند نقطة معينة فى المستقبل ، ولكن يجب تقديرها فى تاريخ المنح .

5-6-10 – ويعتبر تحديد النموذج الذى تستخدمه المنشاة أحد خيارات السياسة المحاسبية التى تتبعها المنشاة ويجب تطبيقه بالتوافق مع الصفقات المماثلة للمدفوعات على أساس الأسهم، وإذا ما اعتبرت التحسينات على النموذج تغيير للتقدير فإنه يجب تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم (8) ، IAS (8) الخاص «بالتغيرات المحاسبية » عندما تغير المنشاة النماذج المستخدمة لتقدير القيمة مثلاً التغيير من نموذج Black-Scholes إلى نموذج Binomial.

6-6-10 – تتمثل نقطة القوة الرئيسية فى نموذج Black-Scholes فى انه طريقة متعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً لتقييم خيارات الأسهم ، وقد اكتسب النموذج قبولاً واسعاً من كل من المنظمين والمستخدمين ، وكل الشركات تقريباً فى خطط خيارات الأسهم تستخدم نموذج Black Scholes لحساب القيمة العادلة لخياراتهم اليوم فى الأسهم، ويؤدى هذا التوافق فى الاستخدام إلى تعزيز القابلية للمقارنة بين الشركات.

7-6-10 – ونقطة قوة أخرى لنموذج Black-Scholes هى أن المعادلة المطلوبة لحساب القيمة العادلة مباشرة نسبياً ويمكن بسهولة إدخالها فى كشوف حسابات القوائم الممتدة إلكترونياً Spreadsheets.

8-6-10 – يوصف نموذج Binomial بانه «حل مفتوح الشكل» "Open Form Solution" حيث يمكن أن يضم قيما مختلفة للمتغيرات (مثل التقلب) على مدى أجل الخيار ، كذلك يمكن ضبط النموذج لمراعاة ظروف السوق والعوامل الأخرى.

9-6-10 – يجب أن تؤخذ عوامل كثيرة فى الاعتبار عند تقدير التقلب المتوقع ، فمثلاً تقديرات التقلب يمكن أن تركز أولاً على التقلبات الضمنية بالنسبة للمدد التى كانت متاحة فى السوق ومقارنة التقلب الضمنى بمتوسط التقلب التاريخى على المدى الطويلة للمعقولية، وبالإضافة إلى التقلب الضمنى والتاريخى فإن معيار التقارير المالية الدولية رقم , (2) IFRs(2) يتطلب أن يؤخذ فى الاعتبار عدة عوامل لتقدير التقلب المتوقع:

– طول الوقت الذى تم فيه التعامل على أسهم المنشاة.
– الفترات البينية الملائمة والمنتظمة بالنسبة لملاحظات السعر.
– العوامل الأخرى التى تمثل إرشادات أو علامات بأن التقلب المتوقع مستقبلاً قد يختلف عن التقلب الماضى (مثلاً : التقلب غير العادى فى الأسعار التاريخية للسهم).

10-6-10 – بصفة أساسية – فإن الأسهم المتعامل عليها الداخلة فى الخيارات سوف تشترى من المساهمين الحاليين ولذلك لا يكون لها تأثير سلبى، وتأثيرات هيكل رأس المال للخيارات غير التجارى فإن تخفيض ربحية السهم يمكن أن يكون ملحوظاً ويتم توقعه عموماً بواسطة السوق فى تاريخ المنح، ومع هذا فإنه فيما عدا الحالات غير العادية

بشكل أكبر – لا ينبغي أن يكون لها تأثير على قرارات العاملين الفردية ، وتعتمد توقعات السوق – بين أمور أخرى – على ما إذا كانت عملية – عائد الأسهم هي نفسها أو تتغير بالانخفاض والأثر على النقدية ، وفي أوضاع كثيرة فإن عدد خيارات أسهم العامل المصدرة بالنسبة لعدد الأسهم المتداولة ليس كبيراً وتأثير التدني في سعر السهم يمكن تجاهله في هذه الحالة.

ويذكر المعيار المحاسبي الدولي رقم IFRS (2) أن المُصدر يأخذ في اعتباره ما إذا كان تأثير الانخفاض الممكن لممارسة الحق في المستقبل للخيارات الممنوحة له تأثير على القيمة العادلة لتلك الخيارات في تاريخ المنح بتسوية نماذج تسعير الخيار.

• مثال :الإفصاح عن المدفوعات على أساس الأسهم:

مثال(10-1) : ملخص السياسات المحاسبية الهامة : المدفوعات على أساس الأسهم:

في أول يناير 2005 طبقت المجموعة متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم IFRS (2) للمدفوعات على أساس الأسهم ، وطبقاً للأحكام الانتقالية فقد تم تطبيق المعيار IFRS (2) على جميع المنح بعد 7 نوفمبر 2005 والتي لم تكن قد خولت في أول يناير 2005.

تُصدر المجموعة مدفوعات بتسوية حقوق ملكية وبتسوية نقدية على أساس الأسهم لبعض العاملين ، وتقاس المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية بالقيمة العادلة في تاريخ المنح ، والقيمة العادلة في تاريخ المنح للمدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية تحسب على أساس قسط ثابت على مدى فترة السريان وقائمة على أساس تقدير المجموعة للأسهم التي في النهاية سوف تمنح، والالتزامات المساوية لنسبة السلع أو الخدمات المتلقاة يعترف بها بالقيمة الحالية العادلة في تاريخ كل ميزانية بالنسبة للمدفوعات القائمة على أساس الأسهم بتسوية نقدية .

وتقاس القيمة العادلة باستخدام نموذج تسعير بلاك شولز Black Scholes وتم تسوية العمر المتوقع في النموذج على أساس أفضل تقدير للإدارة – بالنسبة لآثار عدم القابلية للتحويل وقيود الممارسة وأيضاً اعتبارات سلوكية .

كذلك فإن المجموعة تقدم للعاملين القدرة على شراء الأسهم العادية للمجموعة بـ 85% من القيمة السوقية الحالية ، وتسجل المصروف على أساس أفضل تقديراتها وهو 15% خصم بالنسبة للأسهم المتوقع منحها على أساس قسط ثابت على مدى فترة التخويل .

إيضاح رقم (.....): مدفوعات على أساس الأسهم .

• خطة خيار الأسهم بتسوية حقوق ملكية:

تقوم خطة المجموعة على منح سعر مساوي لمتوسط سعر السوق المعروض لأسهم المجموعة

فى تاريخ المنح ، وفترة الممارسة تكون عموماً من 3 إلى 4 سنوات ، فإذا بقيت الخيارات دون ممارسة بعد فترة 10 سنوات من تاريخ المنح - فإن الخيارات سوف تنقضى (يسقط الحق فيها) - كذلك يفقد العاملون حق الخيار إذا تركوا المجموعة (الشركة) قبل منح الخيارات .

بيـــــــان	2004		2005	
	الخيارات	المتوسط المرجح لسعر الممارسة بالجنيه	الخيارات	المتوسط المرجح لسعر الممارسة بالجنيه
المتداولة فى بداية الفترة	42125	64.26	44440	65.75
الممنوحة خلال الفترة	11135	68.34	12120	69.68
المفقودة خلال الفترة	(2000)	65.67	(1000)	66.53
مورست خلال الفترة	(5575)	45.32	(8300)	53.69
انقضت خلال الفترة	(1245)	82.93	(750)	82.93
القائمة فى نهاية الفترة	44440	65.75	46510	66.33
المنفذة خلال الفترة	23575	46.47	24650	52.98

والمتوسط المرجح لسعر السهم فى تاريخ ممارسة خيارات الأسهم خلال الفترة كان 53.69 يورو والمتوسط المرجح للعمر الباقى التعاقدى 8.64 وكانت المدخلات فى نموذج Black Scholes كما يلى :

بيـــــــان	2004	2005
المتوسط المرجح لسعر السهم	68.34	69.68
المتوسط المرجح لسعر التنفيذ	68.34	69.68
التقلب المتوقع	40%	35%
العمر المتوقع	3-8 سنوات	4-9 سنوات
المعدل الخالى من المخاطرة	3%	3%
التوزيعات المتوقعة	لا شيء	لا شيء

وتم تحديد التقلب المتوقع بحساب التقلب التاريخى لسعر السهم على مدى 9 سنوات والعمر المتوقع المستخدم فى النموذج تم تسويته على أساس أفضل تقدير للإدارة ، بالنسبة لآثار عدم القابلية للتخويل (للمنح) وقيود الممارسة والاعتبارات السلوكية .

وخلال عام 1995 أعادت المجموعة تسعير بعض خياراتها القائمة وتم تخفيض السعر المرتفع من (82.93 يورو) إلى سعر السوق الحالى وقتئذ وهو (69.22 يورو) والقيمة العادلة المزيدة (125000 يورو) يصرف على مدار فترة المنح المتبقية (سنتان) واستخدمت المجموعة المدخلات المذكورة أعلاه لقياس القيمة العادلة للأسهم القديمة والجديدة .

واعترفت المجموعة بإجمالى مصروفات 775000 يورو ، 750000 يورو بالنسبة لصفقات المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية حقوق الملكية فى 2004 ، 2005 على التوالى .

• المدفوعات على أساس الأسهم بتسوية نقدية :

أصدرت المجموعة بعض حقوق تقدير أسهم العاملين (SARs) التى تتطلب أن تدفع المجموعة قيمة أساسية لـ (SAR) إلى العاملين فى تاريخ الممارسة أو التنفيذ ، وقد قيدت المجموعة التزامات قدرها 1350000 يورو ، و1435000 يورو فى عام 2004 , 2005 على التوالى . والقيمة العادلة للـ SARs تحدد باستخدام نموذج Black Scholes باستخدام الافتراضات المذكورة فى الجدول أعلاه ، وقيدت المجموعة إجمالى المصروفات 325000 يورو ، و110000 يورو فى 2004 ، 2005 على التوالى ، والقيمة الأساسية الإجمالية لسنتى 2004 , 2005 كانت 1150000 يورو ، و 1275000 يورو على التوالى .

• خطط أخرى للمدفوعات على أساس الأسهم :

خطط شراء العاملين للأسهم مفتوحة لكل العاملين تقريباً ، ويقدم سعر شراء يساوى المتوسط اليومى لسعر السوق للممنوح اقل 15% ، ويمكن شراء الأسهم خلال فترة أسبوعين كل سنة ، والأسهم المشتراه كذلك توضع عموماً فى مدخرات أسهم العامل لمدة خمس سنوات ، وبموجب هذه الخطط أصدرت المجموعة 2123073 سهماً عادياً فى 2005 باسعار المتوسط المرجح للسهم 64.35 جنيه.

الفصل الحادى عشر

عقـــود التـأمـين
معيار التقارير المـاليـة الدولية رقم (4)

- المشاكل محل الدراسة .
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية .
- المعالجة المحاسبية .
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.

الفصل الحادى عشر
عقـــود التـأمـين
معيـار التقاريـر الماليـــة الدولية رقم (4) IFRS
Insurance Contracts (IFRS 4)

11-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

كانت الممارسات المحاسبية لعقود الـتأمين متنوعة ، وكانت تختلف فى الغالب عن الممارسات فى قطاعات أخرى ، ولذلك يهـدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجـة المناسبة للتقارير الماليـة الحالية بالنسبة لعـقود التأمين من جانب شـركات التامين ، ويتناول هذا المعيار تحـسينات محاسبـة عقود التأمين ، والإفصــاحات المتعلقة بتحـديد وتفسير المبالـغ ذات العـلاقة بعقود التامين ويعـمل المعيار أيضاً على مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفهم مقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالتدفقات من عقود التامين فى المستقبل .

ويعـد معـيار التـقارير الماليـة الدولية (4) IFRS هو أول معـيار مـحاسـبى دولى يتناول عقـــود التامين ، ولذلك يعـد خطوة أساسية فى مجال محاسبة شركات التامين.

11-2 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يجب أن تطبق المنشآت هذا المعيار بالنسبة لـ :

- عقود التـامين (شاملة عقود إعادة التامين التى يتم إصدارها) .
- عقود إعادة التأمين الواردة للمنشاة .
- الأدوات المالية التى تصدر لتقدير المشاركة المستقبلية .

ولا ينطبق هذا المعيـار على الأصول المالية والالتـزامات المالية التى يتـم معالجتـها فى إطار المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) .

ولا يتناول هذا المعيار ما يلى :

- الجوانب المحاسبية المتعلقة بالأصول والالتزامات لشركات التأمين .
- ضمانات المنتج .
- ضمان القيمة المتبقية المتعلقة بالتاجير التمويلى .
- الضمانات المالية .

11-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

11-3-1 – عقـــد التـأمـين : An Insurance Contract

هو عقـــد يقبل بمقتضاه طرف (شركة التامين) مخاطر تامين هامـة من طرف آخر (المؤمن عليه) .

11-3-2 – التزام التأمين : Insurance Liability

هى التزامات تعاقدية صافية على شركة التأمين بمقتضى عقد التأمين.

11-3-3 – مخـاطر التأمين: Insurance Risk

هى المخاطر – بخلاف المخاطر المالية – التى يتم تحويلها من المؤمن عليه إلى شركة التأمين.

11-3-4 – حدث للمـؤمن عليه: An Insured Event

هو حدث مستقبلى غير مؤكد مُغطى بعقد التأمين وينشىء مخاطر التأمين.

11-3-5 – شركة التأمين (المؤمن): An Insurer

الطرف الذى يقع عليه التزام وفقاً لعقد التـأمين ، مما يستلزم تعويض حامل بوليصة التامين فى حالة وقوع حدث معين (محدد فى العقد) للمؤمن عليه.

11-3-6 – حامل بوليـصة التأمين: A Policyholder

الطرف الذى له حق التعويض بمقتضى عقد التأمين فى حالة وقوع حدث للمؤمن عليه.

11-3-7 – حامل بوليصة: Acedant

بمقتضى عقد إعادة التأمين.

11-3-8 – مخاطر مـالية: Financial Risk

هى مخاطر حدوث تغيرات محتملة مستقبلية فى واحد أو أكثر من سعر فائدة محـددة ، سـعر أداة ماليـة (سـهم أو سند أو عـقد مشتق ..الخ) سعـر الصرف الأجنبى – مؤشر لأسعـار أو معدلات ترتيب ائتمانى ، مؤشر الائتمان أو متغيرات أخـرى.

11-3-9 – مزايا مضمونة : Guaranteed Benefits

مدفوعـات أو مزايا أخرى يكون لحامل البوليـصة أو المستثمـر المعين حقاً غير مشـروط غير خاضع للتقدير التعاقدى للمُصدر.

11-3-10 – بند مضمون: Guaranteed Element

التزام بدفع مزايا مضمونة تشمل تلك المزايا الداخلة فى عقد مع سمة المشاركة التقديرية.

11-3-11 – القيمة العادلة: Fair Value

هى القـيمـة التى يمكن بهـا تبادل أصل أو تسـوية التـزام بين طرفين على بينة بالمعلومـات المحيطة بها ومستقلين عن بعضهما وراغبين فى عقد الصفقة بينهما.

11-4 - المعالجة المحاسبية: **Accounting Treatment**

11-4-1 – الإعفاء المؤقت من بعض معايير التقارير المالية الدولية الأخرى:

يوفر مـعيار التـقارير الماليـة الدولية (4) IFRS إعفـاءً مؤقتاً من التـزامات المعيار المحـاسبى

الدولى رقم (8) المتعلق بالسياسات المحاسبية ، التغيرات فى التقديرات المحاسبية ومعالجة الأخطاء ، فهو يستثنى شركات التأمين من تطبيق تلك المعايير على سياساتها المحاسبية بالنسبة لـ :

- عقود التأمين التى تصدرها (شاملة تكاليف الحيازة ذات العلاقة والأصول غير الملموسة ذات العلاقة) و
- عقود إعادة التأمين التى لديها .

11-4-2 – **ومع هذا ينبغى على شركات التأمين :**

أ – عدم الاعتراف بالتزام لأى مخصصات متعلقة بمطالبات ممكنة مستقبلاً تنشأ عن عقود التأمين غير الموجودة فى تاريخ التقرير .

ب – ضرورة استبعاد التزام التأمين من ميزانيتها فقط عندما تؤدى أو تبرأ من هذا الالتزام .

11-4-3 – ينبغى على شركة التأمين أن تقُدر فى كل تاريخ تقرير ما إذا كانت أو لم تكن التزاماتها التامينية كافية ، وذلك باستخدام التقديرات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وفى ظل عقود التأمين التى أبرمتها .

11-4-4 – **اختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام:**

لاختبار مدى كفاية وملائمة الالتزام يجب على شركة التامين أن :

أ – تاخذ فى الاعتبار التقديرات الحالية لجميع تعاقداتها والتدفقات النقدية ذات الصلة بها .

ب – تعترف بكامل العجز أو النقص فى الربح أو الخسارة .

11-4-5 – **عندما لا يكون اختبار كفاية الالتزام Liability Adequacy Test مطلوباً وفق سياساتها المحاسبية، فإنه ينبغى على شركة التامين :**

أ – تحديد القيمة المعدلة لالتزامات التامين ذات العلاقة ناقص القيمة المعدلة لتكاليف الاستحواذ المؤجلة ذات العلاقة وكذلك الأصول غير الملموسة .

ب – تحديد ما إذا كان المبلغ أقل من القيمة الدفترية المعدلة المطلوبة إذا كانت التزامات التأمين ذات العلاقة فى حدود نطاق المعيار المحاسبى الدولى رقم (37) والمتعلق بالمخصصات ، الالتزامات المحتملة ، الأصول المحتملة، فإذا كان الوضع كذلك – يحسب الفرق فى الربح والخسارة .

• انخفاض قيمة أصول إعادة التأمين:

11-4-6 – إذا وجد انخفاض باصل إعادة التامين أو حامل بوليصة إعادة التامين فإنه يجب تخفيض القيمة المعدلة (القيمة الدفترية الجديدة) طبقاً لذلك وأن يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض فى الربح أو الخسارة ويحدث انخفاض القيمة فى أصل إعادة التأمين عندما :

أ – يوجد دليل موضوعى أن حامل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين Cedant قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام العقد .

ب – حدوث حدث له تأثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد إعادة التأمين من شركة التأمين .

11-4-7 – يمكن لشركة التامين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين – إذا كان هذا التغير سوف يجعل قوائمها المالية أكثر ملاءمة Relevant (ولكن ليس أقل موثوقية) لاحتياجات متخذى القرارات ومستخدمى القوائم المالية.

11-4-8 – عندما تغير شركة التأمين من سياستها المحاسبية بالنسبة لالتزامات التامين يمكنها أن تعيد تصنيف بعض أو كل أصولها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) .

• التغيير فى السياسات المحاسبية:

11-4-9 – **تنطبق المبادىء التالية عند حدوث تغير فى السياسات المحاسبية :**

– أسعار الفائدة السوقية الحالية : يسمح لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية للدرجة التى تعيد بها قياس التزامات التامين المعنية لتعكس أسعار الفائدة السوقية الحالية ، ويجب الاعتراف بهذه التغيرات فى الالتزامات وتسجيلها كربح أو خسارة ، وهذا يتيح لشركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية بالنسبة للالتزامات المعنية دون تطبيق أسعار الفائدة السوقية الحالية فى كل الفترات على هذه الالتزامات حتى تنتهى.

• استمرار الممارسات القائمة:

يمكن لشركة التامين الاستمرار فى الممارسات التالية ، ولكن دون السماح ببدء إحداها :

– قياس التزامات التامين على أساس غير مخصوم .

– قياس الحقوق التعاقدية لرسوم الاستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بالسوقية .

– استخدام السياسات المحاسبية غير الموحدة بالنسبة لعقود التأمين بالنسبة للشركات التابعة فيما عدا ما تسمح به معايير التقارير المالية الدولية .

• الحيطة والحذر: Prudence

لا تحتاج شركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين وذلك لاستبعاد مزيد من الحيطة والحذر – ومع هذا – إذا كانت شركة التامين تقيس فعلاً عقودها للتأمين بحذر كاف فلا ينبغى أن تدخل فى المزيد من الحيطة والحذر .

• **هوامش الاستثمار المستقبلى :**

لا يلزم لشركة التامين تغيير سياساتها المحاسبية لاستبعاد هوامش الاستثمار المستقبلى ، ومع هذا – يوجد افتراض مسبق بأن القوائم المالية لشركة التامين ستصبح أقل ملاءمة وأقل موثوقية إذا هى أخذت فى الحسبان سياسة محاسبية تعكس هوامش الاستثمار المستقبلى فى قياس عقود التامين ، ما لم تؤثر هذه الهوامش على مدفوعات التامين – وفيما يلى مثالان للسياسات المحاسبية التى تعكس هذه الهوامش .

- استخدام سعر خصم يعكس العائد المقدر على أصول شركة التامين .
- تخطيط العائدات على هذه الأصول بمعدل عائد تقديرى وخصم هذه العوائد المخططة بمعدل مختلف شاملاً النتيجة فى قياس الالتزام .

• **محاسبة الظل :** Shadow Accounting

يتاح لشركات التامين تغيير سياساتها المحاسبية للدرجة التى يمكن فيها الاعتراف بربح أو خسارة غير محققة على أصول تقاس فيها الأرباح والخسائر بنفس الطريقة .

والتسويات ذات العلاقة على التزامات التامين أو بنود الميزانية الأخرى سوف يتم الاعتراف بها فى حقوق الملكية إذا كانت المكاسب أو الخسائر غير المحققة سوف يتم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية ، ويطلق على هذه الممارسة عادة محاسبة الظل .

10-4-11 – لا تحتاج شركات التامين فصل وقياس المشتقات المدمجة لحامل البوليصة بالقيمة العادلة مثل خيار التنازل عن عقد تامين مقابل مبلغ ثابت أو سعر فائدة أو كليهما ، حتى إذا كان سعر الممارسة يختلف عن المبلغ المحمل لالتزام التامين ، وينطبق هنا معيار المحاسبة الدولى رقم (39) على بعض الخيارات الموضوعة .

11-4-11 – تحتوى بعض عقود التامين على كلاً من مكون تامين ومكون وديعة ، وفى بعض الحالات يكون مطلوباً من شركة التامين أو متاحاً لها عدم ربط مكون الوديعة هذا وعدم الربط ممنوع إذا لم تستطع شركة التامين قياس مكون الوديعة منفصلاً .

12-4-11 – ينبغى على شركة التامين فى تاريخ الاستحواذ أو اندماج الأعمال أن تقيس عقود التامين بالقيمة العادلة ، ويجب أن يكون القياس التالى لهذه الأصول متفقاً مع قياس التزامات التامين ذات العلاقة .

13-4-11 – يستمر المؤمن فى عقد التامين فى المشاركة التقديرية المستقبلية كبند مضمون يعترف بكل العلاوات المستلمة كإيراد بدون فصل الجزء المرتبط بمكون حقوق الملكية ، والتغير الناتج (فى البند المضمون وجزء المشاركة التقديرية المستقبلية المصنف كالتزام) سوف يعترف به فى الربح أو الخسارة .

5-11 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-11 – ينبغى على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين فى القوائم المالية .

* سياساتها المحاسبية لعقود التأمين والأصول والالتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها .
* أسس الاعتراف وتسجيل الأصول والالتزمات والإيرادات والمصروفات .
* التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة – اختيارى .

2-5-11 – **إذا كان المؤمن حامل بوليصة بمقتضى عقد إعادة التأمين Cedant ، فإنه يجب أن يفصح عن :**

* المكاسب أو الخسائر المعترف بها فى قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين.
* استهلاك المكاسب أو الخسائر المؤجلة عن الفترة .
* بيان المبالغ غير المستهلكة فى بداية ونهاية الفترة .
* العملية المستخدمة لتحديد الافتراضات المتعلقة بقياس الأرباح والخسائر المعترف بها .
* تاثير أى تغيير فى الافتراضات .
* تسويات التغيرات فى التزامات التأمين وأصول إعادة التأمين وتكاليف الاستحواذ المؤجلة ذات العلاقة .

3-5-11 – **ينبغى على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التى تساعد المستخدمين على تفهم :**

* مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية فى المستقبل من عقود التأمين .
* سياسات وأهداف إدارة المخاطر .
* الأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة على مقدار وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية لشركة التامين مستقبلاً .
* **مخاطر التامين شاملة :**
  – حساسية الربح والخسارة وحقوق الملكية للتغيير فى المتغيرات واجبة التطبيق .
  – تركز مخاطر التامين .
  – المطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرات السابقة حتى أقصى فترة العشر سنوات (تطور المطالبات) .
  – مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان تفصيلاً والمطلوبة بمقتضى المعيار المحاسبى الدولى رقم (32) .
  – التعرضات لمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السوق مع المشتقات المدمجة التى تحتويها عقود التامين حينما لا تكون المشتقات المدمجة مقاسة بالقيمة العادلة .

6-11 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-11 – تقليدياً – تفاوتت محاسبة التامين بين الدول لأنه عادة ما يتم تنظيم المعالجات المحاسبية فى شركات التامين بدرجة كبيرة من خلال المنظمين فى كل دولة ، وغالباً ما يكون هناك تركيز كبير على اتباع سياسة الحيطة والحذر لأن أصحاب المصلحة يطلبون التاكد من أن شركة التامين سوف تفى بالتزاماتها وسداد التعويضات المستحقة عليها عن عقود التامين عندما تستحق .

2-6-11 – من منظور المحلل المالى فإنه يجب قياس جميع الأدوات المالية والاعتراف بها وتقريرها بقيمتها العادلة ، ويحَسن أسلوب القيمة العادلة كثيراً من شفافية المعلومات المالية ، ويُمكن فى نفس الوقت المستخدمين للقوائم المالية من التنبؤ بشكل أكثر موثوقية بالمبلغ والتوقيت وعدم التاكد المحيط بالتدفقات النقدية المستقبلية حيث تتغلب القيم العادلة على نواحى قصور التكلفة التاريخية لعدم احتوائها على الحساسية للتعرضات للمخاطر المالية مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان .

3-6-11 – تدير الكثير من شركات التامين حالياً أصولها والتزاماتها المالية باستخدام القيمة العادلة لتحديد أى المنتجات تشطبها وأى استراتيجية استثمار تاخذ بها وكيف تحُسن إدارة المخاطر ، كذلك – تقوم تلك الشركات التى تضم نشاط منشآت تامين أو تكتل أعمال تامين بتحليل وتحديد القيمة العادلة لتلك الأهداف كجزء من عملية صنع القرارات – كذلك فإن المستثمرين الحاليين والمرتقبين لمنشآت التامين هذه يتتبعون معلومات مماثلة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

4-6-11 – تعكس محاسبة القيمة العادلة الواقع الاقتصادى بشكل أفضل بإظهار التقلب الملازم فى قيم الأدوات المالية مع التغيرات فى ظروف السوق وعمليات المنشاة – فى حين أن المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية لا تظهر هذه التقلبات وتؤدى إلى التعتيم على التقلبات السوقية ، وبالتالى فإن محاسبة القيمة العادلة لا تخفى التقلبات الفعلية وإن كانت لا تؤدى إلى إنشائها .

5-6-11 – يمكن أن نتوقع تحريفات أو تقلبات أقل للنتائج عند الاعتراف بكل الأدوات المالية بالقيمة العادلة – وبافتراض أن المنشاة تدير بفاعلية مخاطرها وتعرضاتها لهذه المخاطر وحالياً – لا يزال هناك وجود بعض التحريف فى الأداء المالى بالتقارير بسبب النموذج المحاسبى حيث أن بعض الأصول تقاس عن طريق مراقبة التحركات السوقية Marked- to - Market والبعض الآخر يقاس بطريقة أخرى ، وكذلك فإن الالتزامات لا تقاس بأساليب القيمة العادلة.

الفصل الثانى عشر

المخـــــــزون
المعيــار المحـاسبى الدولى رقم (2)

- المشاكل محل الدراسة .
- نطاق المعيــار.
- المفاهيم الأساسية .
- المعالجة المحاسبية .
- العرض والإفصاح .
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية .

الفصل الثانى عشر

المخــــزون Inventories

المعيــار المحاسبى الدولى رقم (2)

12-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يهدف المعيـار المحاسبى الدولى (IAS 2) إلى وصف المعالجة المحـاسبية للمـخزون، ويعالج هذا المعيار كـيفية حساب تكلفـة المخزون المعترف بها كـأصل ، كما يحدد هذه التكلفة المسـتنفذة من المخزون والتى يعترف بها كمصروف ، كما يتناول أى تخفيضات من القيمة القابلة للتحقق .

12-2 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يعالج هذا المعيار جميع أنواع المخزون التى تظهر ضمن الأصول والتى تشمل :

- المخزون المستحوذ عليه بغرض البيع فى المسار العادى لأعمال المنشاة .
- المخزون المستحوذ عليه بغرض الاستخدام فى عمليات الإنتاج لأغراض بيعه .
- المخزون فى شكل خامات أو توريدات تستهلك أثناء عملية الإنتاج .
- المخزون لأغراض استخدامه فى تقديم الخدمات .

وفى حالة تقـديم الخدمـة ، فإن المخزونات تشـمل تكاليف الخدمـة المرتبطة بالإيرادات التى لم يتم الاعتراف بها بعد (مثلاً حسب تقدم العمل من جانب المهنيين كالمراجعين والمهندسين المعماريين والمحامين) .

ولا ينطبق المعـيار المحاسـبى الدولى رقم (2) على قـياس المخزون لدى منـتجى المنتـجات الزراعيـة والناتج الزراعى بعد الحصاد والمعـادن والمنتجات المعـدنية إلى مدى قيـاسها بالقيـمة الصافـية المحـققة طـبقاً للمـمارسـات المستقـرة فى هذه الصناعات، كـذلك لا ينطبق المعـيار على النباتات والحيـوانات الحية والناتج الزراعى المشتق من تلك النباتات والحيـوانات ، انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم (41) فصل 27 .

12-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

12-3-1 – يجب قياس المخزون بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .

12-3-2 – تشمل تكاليف المخزون جميع تكاليف الشـراء وتكاليف التحويل والتكاليف الأخرى التى يتم تحملها بغرض وضع المخزون فى مكانه الحالى وحالته الراهنة.

12-3-3 – **صـافى القيمـة القابلة للتحقق : The Net Realizable Value (NRV)** تعرف القيمة القابـلة للتحـقق بأنها ثمن البـيع المقدر ناقـصاً التكاليف المقـدرة لاستكمـاله والتكاليف اللازمة للبيع .

4-3-12 – عند بيع المخزون ، فإن المبلغ المحمل للمصروفات يجب الاعتراف به كمصروف فى الفترة التى تم الاعتراف فيها بالإيراد المتعلق بها (انظر المعيار الخاص بالإيراد) .

5-3-12 – أى مبالغ يتم تخفيض المخزون بها إلى القيمة القابلة للتحقق ، وكذلك جميع الخسائر فى المخزون سوف يتم الاعتراف بها كمصروف فى الفترة التى حدث فيها التخفيض أو الخسارة .

4-12 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-12 – تشمل تكاليف المخزون :

أ – تكاليف الشراء مثل سعر الشراء وأعباء الاستيراد .

ب – تكاليف التحويل :

– العمل المباشر .

– التكاليف الإضافية (غير المباشرة) مثل التكاليف الإضافية المتغيرة والتكاليف الإضافية الثابتة المخصصة فى إطار طاقة الإنتاج العادية .

جـ– التكاليف الأخرى مثل تكاليف التصميم والاقتراض .

2-4-12 – يستبعد من تكاليف المخزون :

أ – المبالغ غير العادية للمواد والعمل والتكاليف الإضافية (غير المباشرة)

ب – تكاليف التخزين ما لم تكن ضرورية قبل تقدم عملية الإنتاج .

جـ– التكاليف الإدارية .

د – تكاليف البيع .

3-4-12 – تكلفة المخزون التى لا تخضع للتبادل بالشكل العادى وتلك المنتجة والمنفصلة لمشروعات محددة ، تسند بتحديد معين للتكاليف الفردية لها .

4-4-12 – تخصص تكاليف المخزون الآخر باستخدام أيا من تدفقات التكلفة التالية:

– تكلفة المتوسط المرجح .

– الوارد أولاً يصرف أولاً FIFO * .

5-4-12 – يمكن استخدام التقنيات التالية لقياس تكلفة المخزون إذا كانت نتائج التكلفة متقاربة :

أ – التكاليف المعيارية : Standard Cost

– يجب أخذ المستويات العادية للمواد والعمل والطاقة الحالية فى الحسبان.

– يجب مراجعة التكلفة المعيارية بانتظام لضمان أنها تقارب التكلفة الفعلية.

ب– طريقة التجزئة : Retail Method

– يجب تخفيض قيمة المبيعات بالهامش الإجمالى لحساب التكلفة .

---

* ولا يجيز المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) استخدام طريقة الوارد اخير يصرف أولاً LIFO .

- يجب استخدام نسبة متوسطة بالنسبة لكل مجموعة بنود متجانسة .
- يجب الأخذ فى الحسبان أسعار البيع المخفضة .

6-4-12 – صافى القيمة القابلة للتحقق :

تعرف صافى القيمة القابلة للتحقق بأنها سعر البيع المقدر ناقصاً التكاليف المقدر للإتمام والتكاليف اللازمة لإتمام البيع ، وتقوم هذه التقديرات على أساس الدليل الأكثر موثوقية وقت إجراء التقدير ، وكذلك الغرض الذى من أجله يتم الاحتفاظ بالمخزون والذى يجب أخذه فى الاعتبار فى وقت التقدير .

وعادة ما يتم تخفيض المخزون إلى صافى القيمة القابلة للتحقق على أساس المبادىء التالية :

- أصناف تعامل على أساس كل صنف على حدة .
- الأصناف المتماثلة تجمع معاً .
- كل خدمة تعالج كبند منفصل .

5-12 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

يجب أن تفصح القوائم المالية عن :

- السياسات المحاسبية ، شاملة معادلات التكلفة المستخدمة .
- المبلغ الإجمالى المحمل للمخزون والمبلغ لكل فئة :

* قيم المخزونات المعدلة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع .
* قيمة أى تخفيضات واستعادة هذه التخفيضات (إن وجدت) .
* الملابسات والأحداث التى أدت إلى استعادة التخفيضات .
* المخزون المرهون كتامين للالتزامات .
* مبلغ المخزون المعترف به كمصروف .

6-12 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-12 – يجب اختيار طريقة المحاسبة المستخدمة لتقييم المخزون على أساس ترتيب بيع المنتجات وبالنسبة لوصفها فى المخزون – لذلك – كلما كان ممكنا – تسند تكلفة المخزون على أساس طريقة التمييز المحدد Specific Identification للتكاليف الفردية ، فعلى سبيل المثال تم شراء عشرة بنود فإن تبقى كمخزون الوحدات الثالثة والسابعة والتاسعة ، فمعنى ذلك أن الوحدات التى استخدمت هى الأولى والثانية والرابعة والخامسة والسادسة والثامنة والعاشرة .

وتعتمد هذه الطريقة على ضرورة فصل كل كمية ترد للمخازن بسعر مختلفة عن الكميات الأخرى ، وتحديد أسعار كل كمية بسعر واحد وتمييزها فى مكان ما بالمخزن وعند صرفها للاستخدام أو البيع يجب معرفة أى مجموعة تم الصرف منها وبأى سعر .

وتعنى هذه الطريقة أن البنود المتبقية فى المخازن فى نهاية المدة يتم تسعيرها بنفس السعر الذى وردت به .

ومع هذا فإنه – فى حالات كثيرة – يكون من الضرورى صيغة أخرى لقياس تدفق التكلفة – مثل الوارد أولاً يصرف أولاً والتى تمثل التدفق الطبيعى أو المادى للوحدات الذى يجب أن يكون ، كما أن المعيار المحاسبى الدولى رقم (2) لا يسمح باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO لأنها لا تمثل بصدق تدفقات المخزون وقد ذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية (ASB) أن استخدام طريقة LIFO يكون غالباً لأغراض ضريبية ويخلص إلى أن الاعتبارات الضريبية لا توفر أساساً مفاهيمياً لاختيار معالجة محاسبية ، وهى لذلك غير مقبولة .

2-6-12 – يستخدم المحللون الماليون والمديرون غالباً تحليل النسب المالية لتقدير أداء الشركة وظروفها، ويمكن أن يؤثر تقييم المخزون فى الأداء والتدفق النقدى من خلال الأحداث أو المعالجة المستخدمة لتقييم المخزون وعرض القوائم المالية ، كما يتضح من الجدول التالى .

جدول(12-1) : يوضح تاثير تقييم المخزون على التحليل المالى

عنصر التقييم او التلاعب	التاثير على الشركة
مخزون أول المدة بتقدير أعلى 5000 $	ستكون الأرباح بأقل من قيمتها بـ5000 $
مخزون أخر المدة بتقدير اقل 2000 $	ستكون الأرباح بأقل من قيمتها بـ2000 $
تاثير اختيار طريقة المحاسبة عن المخزون على التدفق النقدى .	تتاثر الضرائب بالطريقة المحاسبية التى يتم اختيارها .
الاعتراف المبكر بإيراد البيع .	تقدير أقل للمخزون. تقدر أكثر للمدينين. تقدير أكبر للربح .

3-6-12 – رغم أن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO لم تعد مسموحاً بها فى القوائم المالية على أساس معايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وعند مقارنة المنشآت فى نفس الصناعة يجب تسوية المخزون باستخدام طريقة FIFO من أجل ضمان إجراء مقارنة سليمة ، (وذلك بطريقة مماثلة للمنشآت التى لا تتبع معايير التقارير المالية الدولية ، وتتم تسوية قوائمها قبل المقارنة مع المنشآت التى تلتزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية) .

4-6-12 – تشكل أرصدة المخزون فى ظل اتباع طريقة الوارد أولاً صادر أولاً انعكاسات أقرب للقيمة الاقتصادية لأن المخزون فى ظل هذه الطريقة يقيم بأسعار الشراء الأحدث.

ويبين الجدول (2-12) : تاثير LIFO مقابل FIFO على متغيرات القوائم المالية

متغيرات القوائم المالية	LIFO	FIFO
تكلفة البضاعة المباعة	أعلى – تستخدم أسعار أحدث	أدنى
الدخل	أدنى لأن تكلفة البضاعة المباعة تكون أعلى	أعلى
التدفق النقدى	أعلى لأن الضرائب أقل	أدنى
رأس المال العامل	أدنى لأن الأصول المتداولة تكون أقل	أعلى

5-6-12 – ولذلك يكون لاختيار طريقة المحاسبة تاثير على متغيرات القوائم المالية، وبالتالى على النسب المستخدمة لتحليل القوائم المالية ، ويعتبر بعض المحللين أن LIFO أكثر فائدة عند تحليل الربحية والتكاليف ، وذلك بافتراض أنها تؤدى إلى قيم أكثر قابلية للتحقق ، وهذا ليس صحيحاً حيث انه بصفة عامة فإن FIFO يوضح أكثر فائدة عندما يجرى التحليل لنسب الأصول (كفاءة الأداء) أو حقوق الملكية (الربحية) .

جدول(12-3) : القوائم المالية باستخدام FIFO ، LIFO والنسب المالية الأساسية التى تنتج عن كل منهما :

النسب والمؤشرات المالية	LIFO	FIFO
نقــديــة	34	70
المدينــون	100	100
المخـــزون	200	110
أصول ثابتة	300	300
إجمالى الأصول	634	580
قروض قصيرة الأجل	40	40
قروض طويلة الأجل	200	200
أسهم عادية	50	50
احتياطيات	100	100
أرباح محتجزة	190	244
إجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	634	580
هامش الربح الصافى	17.5%	15.5%
نسبة التداول	8.4%	7%
معدل دوران المخزون	3.9 مرة	2.1 مرة
القروض طويلة الأجل إلى حقوق الملكية	50.8%	58.8%
العائد على الأصول	16.6%	16%
العائد على حقوق الملكية	26.6%	27.4%

• أمثلــة:

- مثــال (12-1):

اشترت شركة رولا مخزون فى أول يناير 2001 بمبلغ 600000 $، وفى 31 ديسمبر 2001 كانت القيمــة الصافية القابلـة للتحقق 550000 دولار ، وخلال عام 2002 باعت الشركة المخزون بمبلغ 620000 دولار وفقاً لما سبق ، أى من البيانات التالية صحيحاً .

أ – قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية فى 31 ديسمبر 2001 هى 600000 دولار .

ب – قيمة المخزون الظاهرة فى الميزانية فى 31 ديسمبر 2001 هى 620000 دولار.

جـ– عـند بيع المخزون فى عام 2002 فإن ما يظهر فى قائمة الدخل لمكسب هو مبلغ 20000 دولار.

د – فى السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001 فإن الشركة اعترفت بخسارة قدرها 50000 دولار فى قائمة الدخل .

- **الشــرح:**

– **الخيار (د) هو الصحيح** ، لأن معايير التقارير المالية الدولية تتطلب أن يتم تقييم المخزون أخر المــدة بالتكلفــة أو القيـمة القابلة للتحقق أيهـما أقل ، وينبغى على الشركة الاعتـراف بخسارة قدرها 50000 دولار (عبارة عن 600000 – 550000) فى قائمـة الدخل عن سنة 2001 وعند بيع المخزون فى عام 2002 ينبغى الاعـتراف بربح قدره 70000 دولار (620000 – 550000) يعترف بها فى قائمة الدخل .

– **الخيار (أ) غير صحيح** ، لأنه يجب تخفيض المخزون إلى القيمة السوقية فى نهاية السنة 2001.

– **الخيارة (ب) غيـر صحيح** ، لأن واقع أن المخزون تم بيعه بمبلغ 620000 دولار فى عام 2002 ليس له أى تاثير على رصيد المخزون فى 31 ديسمبر 2001 .

– **الخيــار (ج) غير صــحيح** ، حيث أن بيع المخزون بمبلغ 620000 دولار يجب مقـارنتـه بقيـمة المخزون فى 31 ديسمبر 2001 والذى كان القيمة الأقل من التكلفـة أو القيمـة القابلة للتحقق أى النتيجة مكسـب قـدره 70000 عبارة عن (620000 – 550000) .

- **مثــال** (12-2):

تتضمن الواردات فى القوائم المالية لشركة Parra عن سنتى 2000 ، 2001 الأخطاء التالية :

بيـــــــان	2000	2001
مخزون نهاية المدة	$4000 بقيمة أكبر	$8000 بقيمة أقل
مصروف إيجار	$2400 بقيمة أقل	$1300 بقيمة أكبر

وأى مـبلغ يمثل الربح قبـل الضريبـة لسنتى 2000 ، 2001 بالزيادة أو النقص إذا لم يتم تصحيح تلك الأخطاء ؟

• الإيضاح:

2000 : لأن المخزون فى نهاية المدة بقيمة أكبر بالنسبة لسنة 2000 فإن تكلفة البضاعة المباعة COGO تكون أقل من قيمتها وهو ما يترتب عليه أن الأرباح قبل الضريبة تكون بقيمة أكبر بمقدار 4000 دولار ، كذلك لأن مصروف الإيجار أكبر من قيمته بمبلغ 2400 دولار

إذن تكون الأرباح قبل الضريبة أكبر من قيمتها بمبلغ 2400 دولار أيضاً ، وبالتالى تكون الأرباح بقيمة إجمالية 6400 دولار بالزيادة .

2001 : فمخزون أول المدة (والذى هو مخزون أخر المدة السابقة) كان أكبر من قيمته بمبلغ 4000 دولار لذلك فإن تكلفة البضاعة المباعة تكون بها زيادة 4000 دولار وهو ما يترتب عليه انخفاض قيمته بمبلغ 8000 دولار – فتاثير هذا الخطأ يكون تكلفة بضاعة مباعة COGO إضافى بقيمة أكبر 8000 دولار وينقص صافى الربح بنفس القيمة أى 8000 دولار ، وزيادة فى الإيجار بمبلغ 1300 دولار يترتب عليها نقص إضافى للربح، إذن إجمالى الربح قبل الضريبة ينقص بمقدار 13300 دولار (انظر أدناه) .

2001			
بيـــــان	صحيح $	خطأ $	عرض خاطىء $
مخزون أول المدة	6000	10000	4000
مشتريات	20000	20000	-
إجمالى	26000	30000	4000
مخزون نهاية المدة	18000	10000	8000
تكلفة البضاعة المباعة COS	8000	20000	12000
المبيعات	30000	30000	-
الإيجار	-	-	1300
الربح	22000	10000	13300

- **مثـال** (3-12):

فيما يلى بعض المعلومات المتعلقة بشركة الياسمين عن سنة 2005 :

مشتريات بغرض البيع	300000 دولار
مرتجعات للبائع	3000
فوائد على الحسابات الدائنة	6000
مصروفات شحن البضائع	7500

فإن تكلفة المخزون سوف تكون :

(أ) 297000$ (ب) 300000$ (جـ) 304500$ (د) 316500$

-الإيضاح :

- **الخيار (ج) هو الصحيح** ، والإجابة مستمدة من الحساب التالى :

مشتريات	300000
+ مصروفات الشحن	7500
(−) مرتجعات للبائع	(3000)
	$304500

- **الخيار (أ) غير صحيح** ، لأن مصروفات الشحن يجب أن تدخل كجزء من تكلفة المخزون .

- **الخيار (ب) غير صحيح** ، لأنه بالإضافة إلى مشتريات البضاعة فإن البضاعة المرتجعة ومصروفات الشحن يجب إدخالهما ضمن الحساب .

- **الخيار (د) غير صحيح** ، لأن تكلفة الفائدة على التمويل لا تدخل ضمن تكلفة المخزون (إلا فى ظل اشتراطات معينة كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم IAS 23)

- مثال (4-12) :

لدى إحدى الشركات نسبة تداول أكبر من 1 ، فإذا كان المخزون فى نهاية الفترة بأقل من قيمته بمبلغ 3000 دولار والمخزون أول المدة بقيمة أكبر بـ 5000 دولار فإن الأثر على صافى الدخل ونسبة التداول يكون :

صافى الدخل	نسبة التداول
أ – ينقص بمبلغ 2000 دولار .	أقل
ب – يزيد بمبلغ 2000 دولار .	أقل
جـ– ينقص بمبلغ 8000 دولار .	أقل
د – يزيد بمبلغ 8000 دولار .	أعلى

- الإيضاح :

- **الخيار (ج) هو الصحيح** ، وتستمد الإجابة من التحليل التالى :

Δ تكلفة البضاعة المباعة = Δ مخزون أول المدة + Δ المشتريات – Δ مخزون آخر المدة

Δ معناها التغير .

Δ تكلفة البضاعة المباعة = 5000 + Δ المشتريات – (3000)

بافتراض أن التغير فى المشتريات يساوى صفر .

= 5000 + **صفر** + 3000 = 8000

إذن الأثر على تكلفة البضاعة المباعة هو بالزيادة 8000 $ ، وبالتالى ينخفض صافى الدخل بنفس القيمة وتقل نسبة التداول . لأن مخزون أخر المدة (وهو الذى يظهر فى الميزانية) سوف يكون أقل بمقدار 3000 $.

- **مثـــال** (12-5) : (يقرأ مع المعيار المحاسبى الدولى رقم (39))

مدير محفظة بإحدى الشركات اشـترى وباع الأوراق المالية التالية على مدار أربعة أيام ، فى اليوم 5 يبيع المدير خمســة أوراق مالية بسعر 4 دولار للوحدة ، كذلك فإن معــايير التقارير المالية الدولية لا تسمح باستخدام LIFO كصيغة لتدفق التكلفة ورغم ذلك ، فالمطلوب تحديد :

1 – سعر تكلفة الأوراق المالية باستخدام FIFO ، LIFO المتوسط المرجح .

2 – الربح الذى يتم الإفصاح عنه فى ظل البدائل الثلاثة .

تحديد تكلفة الشراء المتعلقة بالبيع

اليوم	سعر الشراء	يبيع بسعر	FIFO	LIFO	المتوسط المرجح
1	10 بسعر 1 $		5 بسعر 1$		
2	15 بسعر 2 $				
3	20 بسعر 3 $			5 بسعر 3$	
4		5 بسعر 4$			
المتوسط	45 بسعر 2.22 $				5 بسعر 2.22$
(أ) تكلفة بيع			5 (20)	15 (20)	11 (20)
(ب) الربح			(15)	(5)	(9)

- **مثـــال** (12-6) :

شركة (س) تعمل فى صناعة الأغذية وفيما يلى بعض الأمور المتعلقة بالمخزون :

أ – استـخدمت الشركـة فى السنوات الأخيرة نظـام التكلفة المعيـارية لمساعدة الإدارة، وكـانت فروق التكلفة المعيارية غير ملحوظة فى تاريخه وخفضت مباشرة فى القوائم المالية السنوية المنشورة، ومع هذا واجهت الشركة المشاكل التالية خلال السنة المنتهية فى 31 مارس 2003 :

1 – الفروق كانت بحـجم أكبر بكثيـر كنتيجة لزيادة حادة فى تكاليـف المواد والعمل ، وكذلك النقص فى الإنتاج .

2 – عدد كبير من الوحدات المنتجة لم يتم بيعها فى نهاية السنة وهذا راجع جزئياً إلى الواقع بأن منتجات الشركة كانت مسعرة بأكبر مما يجب . تنوى الإدارة – كما فى الماضى – تخصيص هذه الفروق مباشرة كتكاليف زمنية ، وكذلك تخفيض جزء من التكلفة عبر المباع من المخزون .

ب – مخزون المواد الخام للشيكولاته فى نهاية السنة يمثل 8 شهور استخدام – وتمثل مستويات المخزون عادة شهرين استخدام فقط . وقيمة الإحلال الحالية للمخزون أقل من التكلفة الأولية .

-الإيضاح :

أ – كلا المعالجتين المفترضتين غير مقبولين لما يلى :

– خفض الفروق الكبيرة يترتب عليه قيم معيارية غير مقارنة للتكلفة طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (2) .

– يجب مراجعة التكاليف المعيارية بانتظام وتعديلها وفقاً للظروف الحالية ، وفروق العمل والمواد يجب شطبها للتكلفة المعيارية للمخزون ، وانحرافات التكاليف الإضافية الإنتاجية الناتجة من الطاقة البسيطة يجب الاعتراف بها كمصروف فى الفترة الحالية .

– تعبير Overpriced (بتسعير أعلى) تحكمى وأى تخفيض فى المخزون يجب أن يتم فقط إذا كانت القيمة القابلة للتحقق أقل من التكلفة .

ب – النسبة غير العادية للمادة الخام الموجودة (تمثل 6 شهور للإنتاج) يمكن أن تحتاج أن تُخفض إلى القيمة القابلة للتحقق والمواد الخام الأخرى(الممثلة لشهرى الإنتاج) يجب أيضاً تخفيضها إلى القيمة القابلة للتحقق إذا كانت التكلفة المقدرة للمنتجات تامة الصنع ستكون أكثر من القيمة القابلة للتحقق .

الفصل الثالث عشر

عقـــود الإنشـــاءات
المعيار المحاسبى الدولى رقم (11)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث عشر

عقـود الإنشـاءات

المعيار المحاسبى الدولى رقم (11)

Construction Contracts

13-1 - المشـاكل محل الدراسـة: Problems Addressed

يتناول هذا المعيار الاعـتراف بإيرادات وتكاليف عقود الإنشاءات (وهى عقود طويـلة الأجل) مع التركيز على كيفية تخصيص إيرادات وتكاليف العقد على الفترات المحاسبية التى تم فيها تنفيذ هذه الإنشاءات .

13-2 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

تشمل العـقـود فى هذا المعيار عقـود الإنشاءات حيث تقع تواريخ التـعاقد وإكمال العـقد فى فترات محاسبية مختلفة وهى تشمل عقود :

- تقديم خدمات .
- إنشاء وإصلاح الأصول وصيانة البيئة .

وينطبق هـذا المعـيار على المحـاسبة بالـنسبة لعـقـود الإنشاءات في القـوائم المالية للمـقاولين Contractors ، ويوجد نوعان من العقـود يمكن التمييز بينهما عادة :

1 – عقود ثابتة السعر **Fixed Price Contract**

هو عقــد إنشـاءات يتم فـيه تثبيت الإيـراد التعاقـدى إما بصورة مطلقة أو من خلال مـعدل وحدة المخرجـات ، وعادة هـذا العقــد الثابت يخضع بشروط زيادة التكلفة.

2 – عقد التكلفة زائد نسبة أو قيمة **Cost Plus Contracts**

وهو عقد يتحدد فيه السعر من خلال تكلفة العقد كلها زائد نسبة من هذه التكلفة أو أتعاب ثابتة .

13-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

13-3-1 – عقــد الإنشـاءات : **A Construction Contract**

هو عقد يعقد من أجل إنشاء أصل أو مجموعة أصـول مرتبطة ببعضها بشكل وثيق أو تعتمد على بعضها البـعض من حيث تصميمها أو التـقنية المستخدمة أو الوظيفـة التى تؤديها أو بالنسبة للغرض النهـائى منها أو اسـتخدامـها ، وتشمل هذه العـقود أيضاً تلك المـتعلقة بالإنشـاء وإصلاح الأصول وصيانة والمحافظة على البيئة.

13-3-2 – عندما يمكن تقدير ناتج عـقد الإنشاء بشكل يعتمد عليـه (موثوق) فإن الزيادة فى الإيرادات عن التكلفة (أى الربح) سوف يتم الاعـتراف بها على أساس مرحلة الإتمام (النسـبة المئوية لطريقة الإتمام) .

13-3-3 – عندمـا لا يمكن تقديـر ناتج العقـد بشكل يعـتمـد عليه (مـوثوق) فـإنه يجب الاعتـراف بالإيراد إلى المدى الذى يحتمل به أن يغطى تكلفة العقد .

13-3-4 – أى تجاوز متـوقع للتكاليف الإجمالية لـلعقد أكبر من الإيراد الكلـى (أى يمثل خسارة) ، فإنه يعترف به كمصروف مباشرة .

13-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

13-4-1 – تطبق مبادىء المعيار المحاسبى الدولى رقم (11) بشكل طبيعى ومنفصل لكل عقد مميز لعقود الإنشاءات :

- أصل (على سبيل المثال إنشاء كوبرى) .
- مجمـوع أصول مرتبطة ببعضهـا ارتباطاً وثيقاً أو تعتـمد على بعضها البـعض بالنسبة للتصميم أو التكنولوجيا أو الوظيفة أو الاستخدام (مثلاً: مصانع الإنتاج المتخصصة) .
- يتم التعامل مع مجموعة العقود التى يتم إبرامها معاً كحزمة واحدة .

13-4-2 – **يجب معالجة العقود التالية كعقود إنشاء منفصلة :**

- عقد لعدد من الأصول إذا قدمت عروض منفصلة لكل أصل .
- الأصل الإضـافى الذى ينشـا بناءً على رغبة العميل ولم يكـن جزءاً من العقد الأصلى .

13-4-3 – **يشـمل إيـراد العقـــد :**

- مبلغ العقد المتفق عليه بداية .
- الانحرافـات والمطالبات ومدفوعـات الحوافز إذا كان هناك احـتمال كبيـر لتحققـها وهناك قدرة على قياسها بشكل يعتمد عليه (موثوق) .

13-4-4 – **تشمل تكاليف العقد :**

- التكاليف المباشرة للعقد (مثلاً المواد) .
- التكاليف العامة للعقد (مثلاً التامين) .
- التكاليف التى تحمل على العميل بالنسبة للعقد (مثلاً التكاليف الإدارية).

13-4-5 – **مرحلة الإتمام (او الإنجاز) تتحدد بالرجوع إلى :**

- جزء التكاليف التى تحملها مقارنة بإجمالى التكاليف المقدرة لإتمام العقد.
- القيام بمسح وتحديد للأعمال التى تم إنجازها .
- المرحلة المادية لاتمام العقد .

5-13 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

13-5-1 – **تشمل السياسات المحاسبية التى يتم الإفصاح عنها :**

– الطرق المستخدمة للاعتراف بالإيراد .

– الطرق المستخدمة لتحديد مرحلة إتمام العقد .

13-5-2 – **تشمل قائمة الدخل :**

– مقدار إيراد العقد المعترف به (المحقق)

13-5-3 – **تشمل الميزانية والإيضاحات المتممة :**

– مقدار المقدمات المقبوضة .

– مقدار المبالغ المحتجزة .

– العقود تحت التشغيل وتكون (التكاليف حتى تاريخه زائد الأرباح) أو التكاليف حتى تاريخه ناقصاً الخسائر .

– المبلغ الإجمالى المستحق من العملاء (الأصول)

– المبلغ الإجمالى المستحق للعملاء (التزامات) و .

– الأصول المحتملة والالتزامات المحتملة (مثلاً المطالبات) .

6-13 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

13-6-1 – يتطلب استخدام طريقة نسبة الإتمام تقدير كلاً من إجمالى التكلفة وإجمالى الربح للمشروع فى تاريخ كل ميزانية ، ويتم الاعتراف بجزء نسبي من الربح المقدر فى كل فترة محاسبية حسب التقدم فى تنفيذ العقد ، ويقوم هذا الجزء النسبي على أساس مرحلة الإتمام فى نهاية الفترة ويعكس العمل المنفذ خلال الفترة من منظور هندسى (الإنتاج مثلاً حدث حاسم يؤدى إلى نشاة الدخل) .

13-6-2 – تطبيق طريقة نسبة الإتمام فى تاريخ كل ميزانية لتحديد تقديرات الإيرادات والتكاليف حتى تنعكس كل تسوية فى الفترة الحالية والفترات المستقبلية ولا تسوى المبالغ المعترف بها فى فترات سابقة .

13-6-3 – يلخص الجدول أدناه كيف تؤثر طريقة المحاسبة على أرقام الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية ، والنسب المالية الأساسية عند المحاسبة بالنسبة للمشروعات طويلة الأجل ، وهذه التاثيرات واردة بالنسبة للسنوات المبكرة فى حياة المشروع .

جدول (13-1) : يبين تأثير طريقة نسبة الإتمام على القوائم المالية

البند أو النسبة	طريقة نسبة الإتمام (النسبة المئوية للإنجاز) في ظل وضع يفترض أن الناتج من العقد لا يمكن تقديره بشكل موثوق
الميزانية	- الفواتير المسجلة ولكن لم يتم تحصيلها نقداً سوف تسجل كحسابات مدينة . - مصروفات المشروع المتراكمة زائد الدخل المتراكم الذى تم التقرير عنه ناقصاً الفواتير المتراكمة سوف يسجل كأصل متداول إذا كان موجباً وكخصوم متداولة إذا كان سالباً . - عند اكتمال المشروع فإن الأعمال تحت التنفيذ والفواتير المقدمة تصفى إلى الصفر ، أما الفواتير غير المحصلة فتعتبر حسابات مدينة .
قائمة الدخل	- يتم تسجيل تكاليف المشروع كما تحدث فعلاً . - يتم الاعتراف بالإيراد نسبياً بمقارنة التكاليف التى تحدث خلال الفترة ونسبتها إلى تكاليف المشروع الكلية المقدرة . - تعبر المكاسب التى يتم التقرير عنها عن تقديرات التدفقات النقدية من التشغيل المستقبلية . - تسجل الخسائر المقدرة فى المجموع كخسائر مقدرة .
قائمة التدفقات النقدية	- تعامل النقدية المحصلة من العملاء كتدفقات نقدية من التشغيل عند تحصيلها . - تقيد النقدية المنصرفة كتدفق نقدى خارج من التشغيل عند دفعها . - يكون حجم التدفق النقدى كما هو لأن الاختيارات بين الطرق المحاسبية ليس لها تأثير على التدفقات النقدية قبل الضرائب.
حجم الأصول المتداولة	يكون أعلى - إذا كانت الأعمال تحت التنفيذ المتراكمة (تكاليف المشروع المتراكمة ودخل المشروع المتراكم) يزيد عن الفواتير المتراكمة . يكون هو نفسه - إذا كانت الفواتير المتراكمة مساوية أو تتجاوز الأعمال تحت التنفيذ .
حجم الخصوم المتداولة	يكون أقل ، فقط عندما تتجاوز المقبوضات من الإيراد المبالغ المؤجلة كالتزامات .

البند أو النسبة	طريقة نسبة الإتمام (النسبة المئوية للإنجاز) فى ظل وضع يفترض أن الناتج من العقد لا يمكن تقديره بشكل موثوق
صافى الثروة	تكون أعلى ، عندما يتم الاعتراف بالمكاسب فى التقارير قبل أن يكون المشروع قد اكتمل .
هامش الربح	يكون أعلى ، لأن المكاسب يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع.
معدل دوران الأصول	يكون أعلى ، لأن المبيعات يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع.
الديون إلى حقوق الملكية	أقل ، لأن المكاسب والالتزامات تكون منخفضة وصافى الثروة أعلى .
العائد على حقوق الملكية	أعلى ، لأن المكاسب تكون بنسبة أعلى من زيادة حقوق الملكية .
التدفق النقدى	هو نفسه – لأن الاختيار بين الطرق المحاسبية ليس له تاثير على التدفق النقدى .

• أمثلة على عقود الإنشاءات :

- **مثال** (13-1):

تقوم شركة هبة بمشروع مدته 4 سنوات بسعر تعاقدى 100 مليون دولار يتم سدادها على أربعة أقساط سنوية متساوية كل منها 25 مليون دولار طوال حياة المشروع ، ومن المتوقع أن يتكلف المشروع 90 مليون دولار ، أى أن الناتج سوف يكون ربح قدره 10 مليون دولار ، وخلال فترة حياة المشروع فإن الفواتير والمقبوضات والمدفوعات النقدية كانت كما يلى :

بيـــــــان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الفواتير	25000	25000	25000	25000
النقدية المقبوضة	20000	27000	25000	28000
النقدية المدفوعة	18000	36000	27000	9000

وتوضح الجداول التالية بمقتضى طريقة نسبة الإتمام واكتمال العقد ما يلى :

أ – التدفقات النقدية من المشروع كل سنة .

ب – قائمة الدخل للمشروع كل سنة .

جـ – الميزانية كل سنة .

د – هامش الربح ومعدل دوران الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونسبة التداول .

- الإيضاحات :

أ - التدفق النقدى ببساطة هو الفرق بين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية كل سنة كما هو وارد في الجدول السابق ويتم تحديد الرصيد النقدى باخذ الصافى النقدى فى الفترة السابقة .

بيـــــــان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
متحصلات نقدية	20000	27000	25000	28000
مدفوعات نقدية	18000	36000	27000	9000
صافى التدفق النقدى (الفرق)	2000	(9000)	(2000)	19000
تدفقات نقدية متراكمة (تظهر فى الميزانية)	2000	(7000)	(9000)	10000

ب - تحسب الإيرادات المقيدة فى قائمة الدخل كل سنة كما يلى :

$$\text{إيرادات السنة} = \frac{\text{التكلفة المتكبدة فى السنة}}{\text{إجمالى تكلفة المشروع}} \times \text{سعر المشروع الإجمالى المقدر}$$

وبافتراض أن النقدية المـدفوعة كل سنة هى التكلفة المتكبدة فى السنة ومع التكلفـة الإجمالية للمشروع المقدر بـ 90 مليون دولار ، والربح المقدر للمشروع 10 مليون دولار والسعر المقدر 100 مليون دولار ، فعلى سبيل المثال :

$$\text{إيـراد السـنة الأولى} = \frac{18000000}{90000000} \times 100\,000\,000 = 20\,000\,000$$

$$\text{إيـراد السـنة الثانية} = \frac{36000000}{90000000} \times 100\,000\,000 = 40\,000\,000$$

وهكذا ، ويكون جدول قائمة الدخل كما يلى :

بيـــان بالألف دولار	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
الإيرادات	20000	40000	30000	10000
(-)				
التكاليف (النقدية المدفوعة)	18000	36000	27000	9000
الدخل	2000	4000	3000	1000
الدخل المتراكم (أرباح محتجزة)	2000	6000	9000	10000

جـ- عند إعداد الميزانية بشكل صحيح يكون مطلوباً :

- الفرق بين الفواتير المتراكمة (المستحقة على العملاء) والمقبوضات النقدية المتراكمة (من العملاء) تقيد فى الميزانية ضمن حسابات المدينين .

- مجموع المصروفات المتراكمة والدخل المتراكم المفصح عنه يعتبر منتجات تحت التشغيل «أصول متداولة» .

- الفواتير المتراكمة (للعملاء) تعد فواتير مقدمة «التزامات متداولة» .

- صافى الفرق بين الأصول المتداولة للأعمال تحت التشغيل والفواتير المدفوعة مقدماً كالتزامات متداولة فى الميزانية تعامل كأصل متداول إذا كانت موجبة وكصافى التزام متداول إذا كانت سالبة .

ويكون جدول هذه البنود كما يلى :

بيـــان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
فواتير متراكمة (مستحقة)	25000	50000	75000	100000
المتحصلات النقدية المتراكمة	20000	47000	72000	100000
حسابات المدينين (بالميزانية)	5000	3000	3000	0
المصروفات المتراكمة	18000	54000	81000	90000
الدخل المتراكم	2000	6000	9000	10000
منتجات تحت التشغيل	20000	60000	90000	100000
ناقصاً : فواتير متراكمة	25000	50000	75000	100000
صافى أصول (التزام) فى الميزانية	(5000)	10000	15000	0

- والنقدية التى تظهر فى الميزانية تساوى النقدية المتراكمة على أساس جدول التدفقات النقدية السابق إيضاحه .

- الدخل المتراكم يتم التقرير عنه كأرباح محتجزة في الميزانية ، **ويكون جدول الميزانية كما يلى :**

بيـــان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
نقدية (نقدية متراكمة من جدول التدفقات النقدية)	2000	(7000)	(9000)	10000
حسابات مدينة	5000	3000	3000	0
صافى الأصول (صفر فى السنة الأخيرة)	-	10000	15000	0
إجمالى الأصول	7000	6000	9000	10000
صافى الالتزامات(صفر فى السنة الأخيرة)	5000	-	-	-
مكاسب محتجزة (دخل متراكم من قائمة الدخل)	2000	6000	9000	10000
إجمالى الالتزامات ورأس المال	7000	6000	9000	10000

د – يصور الجدول التالى المؤشرات الأساسية والنسب المستخرجة (فى ضوء البيانات المتاحة فقط) .

النسب والمؤشرات الأساسية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
هامش الربح	10%	10%	10%	10%
معدل دوران الأصول	5.7 مرة	6.2 مرة	4 مرة	1.1 مرة
الدين إلى حقوق الملكية	2.5 مرة	. . مرة	. . مرة	. . مرة
العائد على الأصول	57.1%	61.5%	40%	10.5%
العائد على حقوق الملكية	200 %	100 %	40 %	10.5 %
نسبة التداول	1.4 مرة	–	–	–

- مثـال (2-13):

عند مقارنة استـخدام طريقـة النسبة المئـوية للإتمـام مع طريقة العقـد المكتمل خـلال حياة المشروع طـويل الأجل ، فإن طريقة النسبة المئوية للإتمام ينتج عنها كل ما يلى :

أ – الاعتراف المبكر بالتدفقات النقدية .

ب – عائد أعلى على الأصول .

جـ– نسبة ديون إلى حقوق ملكية أقل .

د – معدل دوران أعلى للأصول .

- الإيضاح:

– **الخيار (أ) صحيح** : فاختيار طريقة المحاسبة لا يؤثر على التدفقات النقدية .

– **الخيار (ب) غير صحيح** : لأن المكاسب الدورية تكون أعلى فى ظل طريقة النسبة المئوية للإتمام ونسبة العائد على الأصول تكون أعلى .

– **الخيــار (جـ) غير صــحيح :** لأن طريقة النســبة المئوية للإتمام تؤدى إلى التزامــات أقل وصافى ثروة أعلى ونسبة الديون إلى حقوق الملكية تكون أقل .

– **الخيــار (د) غير صــحيح :** لأن نسبــة معدل دوران الأصــول تكون أعلى فى ظل النسبــة المئوية للإتمام لأن المبيعات يتم التقرير عنها أثناء حياة المشروع .

-مثــال (3-13):

أبرمت شركة النورهان عـقد لإنشاء عقار يسـتغرق 4 سنوات وبدأت الأنشطة فى أول فبراير سنة 2003 ، وبلغ السعر الإجمالى للعقد 12 مليون دولار ، وكان من المقدر أن ينتهى العمل بتكلفة إجمالية 9.5 مليون دولار ، وفى إتفاقية الإنشاء وافق العميل على قبول زيادات فى تعـريفة الأجور إضافية لسعر العقد ، وتشير المعلومات التالية إلى انشطة العقد عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 :

1 – تكاليف السنة :

	بالألف دولار
مواد خام	1400
عمالة	800
تكاليف تشغيل غير مباشرة (إضافية)	150
مقاولوا باطن	180

2 – تشير التقديرات الحالية لتكاليف العقد إلى ما يلى :

– المواد ستكون 180000 $ أعلى من المتوقع .

– إجمــالى تكاليف العمــالة سوف تكون 300000 $ اعلى من المتــوقع ويتضمن هذا المبلغ ما مقداره 240000 $ فقط ناتجة عن زيادة تعريفة الأجور ، والباقى راجع إلي عدم الكفاءة .

– توفير 30000 دولار من تكاليف التشغيل غير المباشرة (الإضافية) .

3 – خلال السنة المالية الحالية طلب العميل عمـل تغيير فى العقد الأصلى ، واتفق على زيادة سعر العقد بمقدار 900000 دولار ، وتبلغ التكاليف المقدرة الإجمالية لهذه الزيادة 750000 دولار .

4 – فى نهاية سنة 2003 اصـدرت شهادة المهنـدس وأشارت إلى نسبة الإتمام تبلغ 25% .

5 – تحديد الربح فى تاريخه على أساس :

أ – الاختيار الأول : تكاليف العقد إلى تكاليف العقد المقدرة .

ب – الاختيار الثانى : النسبة المئوية لإنجاز العمل (الواردة بالشهادة)

الشرح: يتم الاعتراف بربح العقد عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2003 كما يلى :

بيـــــــان	الخيار الأول بالألف دولار	الخيار الثانى بالألف دولار
إيرادات العقد (ملاحظة د)	3107	3285
تكاليف العقد حتى تاريخه (ملاحظة أ)	(2530)	(2530)
	577	755

العمليات الحسابية	بالألف دولار
أ – تكاليف العقد حتى تاريخه	
مواد	1400
عمالة	800
تكاليف تشغيل غير مباشرة	150
مقاولوا باطن	180
	2530
ب – تكاليف العقد (تقديرات معدلة لإجمالى التكاليف)	
التقدير الأصلى	9500
مواد	180
عمالة	300
تكاليف تشغيل غير مباشرة	(30)
تغييرات	750
	10700
جـ- إيرادات العقد (تقدير معدل)	
المبلغ الأصلى	12000
العمالة (زيادة الأجور مضافة لسعر العقد)	240
تغييرات	900
	13140

د – مرحلة الاكتمال	خيار (1)	خيار (2)
على أساس تكلفة العقد نسبياً إلى تكاليف العقد الإجمالية المقدرة (2530 ÷ 10700 × 13140 مدورة)	3107	
مبنية على أساس العمل المنجز فى الشهادة (المستخلص) (13140 X 25%)		3285

الفصل الرابع عشر

ضرائب الدخل

المعيار المحاسبى الدولى رقم (12)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع عشر
ضرائب الدخل
Income Taxes
المعيار المحاسبى الدولى رقم (12)

1-14 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل والموضوعات الرئيسية التى يتناولها هذا المعيار هى :

- الوفورات المستقبلية فى الضرائب (أو التسويات) نتيجة القيم المعدلة Carrying Amount للأصول (الخصوم) الواردة فى الميزانية .
- الصفقات والأحداث الأخرى للفترة الحالية المعترف بها فى القوائم المالية للمنشاة.

2-14 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يتناول هذا المعيار كل ضرائب الدخل شاملاً : المحلية ، الأجنبية المحجوزة عند المنبع وكذلك ضريبة الدخل الناتجة عن توزيعات الأرباح المدفوعة .

3-14 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-14 - الربح المحاسبى : Accounting Profit

هو صافى الدخل (ربح أو خسارة) الناتج من تطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها وقبل خصم ضريبة الدخل .

2-3-14 - الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) : Taxable Profit (Tax Loss)

هو ربح أو خسارة الفترة المحدد عن الفترة وطبقاً للقواعد الموضوعة بمعرفة السلطات الضريبية ، والذى أساسه يتم سداد ضريبة الدخل أو الاسترداد منها .

3-3-14 - مصروف الضرائب (الدخل الضريبى) Tax Expense (Tax Income)

هو المبلغ المجمع الداخل فى تحديد صافى الربح أو الخسارة عن الفترة بالنسبة للضريبة الحالية والضريبة المؤجلة .

4-3-14 - الضريبة الحالية : Current Tax

هى مبلغ ضريبة الدخل الواجبة السداد (أو التى تسترد) بالنسبة للأرباح الخاضعة للضريبة (أو الخسارة الضريبية) عن الفترة * .

---

* فعلى سبيل المثال : إذا حققت المنشاة أرباح العام الحالى فإنها سوف تسدد عنها ضرائب الدخل ما لم يكن هناك إعفاء أو استرداد لميزة من سنوات سابقة . أما إذا حققت المنشاة خسائر فإن معظم التشريعات الضريبية تسمح بترحيل هذه الخسائر أو استرداد ضرائب عن فترات سابقة .

14-3-5 – التزامات ضريبية مؤجلة :

هى مبالغ ضريبة الدخل واجبة السداد فى الفترات المستقبلية بالنسبة للفروق المؤقتة ** .

14-3-6 – أصول ضريبية مؤجلة :

هى مبالغ ضرائب الدخل المتوقع استردادها فى الفترات المقبلة وذلك نتيجة :

– فروق مؤقتة واجب خصمها .

– ترحيل خسائر ضريبية لم تستنفذ بعد للأمام .

– ترحيل خصومات ضريبية للأمام لم تستنفذ بعد .

14-3-7 – الفروق المؤقتة : Temporary Differences

هى الفروق بين القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الالتزامات الظاهرة فى الميزانية والأساس الضريبى المستخدم لحسابها، وهذه الفروق المؤقتة يمكن أن تكون :

أ – فروق مؤقتة خاضعة للضريبة : Taxable Temporary Differences

وهى فروق مؤقتة سوف يترتب عليها مبالغ خاضعة للضريبة عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) للفترات المقبلة ، وذلك عند استرداد أو تسوية القيم الدفترية المعدلة للأصول أو الالتزامات .

ب– الفروق المؤقتة القابلة للخصم : Deductible Temporary Differences

وهى فروق مؤقتة سوف يترتب عليها مبالغ واجبة الخصم عند تحديد الربح الخاضع للضريبة (أو الخسارة الضريبية) للفترات المقبلة وذلك عند استرداد أو تسوية القيم الدفترية المعدلة للأصول والخصوم .

14-3-8 – أساس الضريبة لأصل أو التزام معين هو المبلغ المنسوب لهذا الأصل أو الالتزام لأغراض الضريبة .

14-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

14-4-1 – يجب الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام ومصروف فى الفترة المتعلقة بـ :

– التزام (أصل) لضرائب حالية لم تدفع (دفعت بالزيادة) واستحقت .

– وفورات ناتجة عن خسائر ضريبية ترحل للخلف لاسترداد ضريبة سددت فى فترات سابقة ويجب الاعتراف بها كأصل .

14-4-2 – الالتزام الضريبى المؤجل :

يجب الاعتراف بالالتزام الضريبي المؤجل بالنسبة لكل الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة فيما عدا الفروق المؤقتة التى تنشأ عن :

** على سبيل المثال : وجود حافز ضريبى كإهلاك معجل يؤدى إلى تخفيض الضريبة فى فترة معينة ، ولكنه سينعكس على سداد هذا الفرق فى فترة ضريبية تالية .

– الشهرة التى لا يجوز خصم استهلاكها للأغراض الضريبية أو .

– الاعتراف المبدئى بأصل أو التزام فى صفقة ليست ضمن اندماج منشآت الأعمال ، أو

– عندما لا يؤثر وقت حدوث الصفقة على المحاسبة أو الربح الخاضع للضريبة.

14-4-3 – **الأصل الضريبى المؤجل :**

يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل لكل الفروق المؤقتة واجبة الخصم إلى المدى الذي يكون فيها احتمال الاسترداد من الأرباح الخاضعة للضريبة واجباً ولا يعترف بالأصل الضريبي المؤجل عندما ينشأ من الاعتراف المبدئى بأصل أو التزام غير اندماج منشآت الأعمال ، وعندما لا يؤثر وقت حدوث الصفقة لا فى المحاسبة ولا فى الربح الخاضع للضريبة .

14-4-4 – يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المؤجل بالنسبة للخسائر الضريبية المرحلة المتبقية (أى التى لم ينتهى الحق فى ترحيلها بعد) أو أى خصومات ضريبية أخرى إلى المدى الذى يحتمل فيه أن تسترد فى المستقبل * .

14-4-5 – تنشأ فروق مؤقتة عندما تصبح القيمة الدفترية المعدلة للاستثمارات فى الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة مختلفة عن الأساس الضريبى المستخدم لها .

14-4-6 – **تقاس أرصدة الضريبة الحالية والمؤقتة باستخدام ما يلى :**

أ – أسعار الضريبة وقوانين الضرائب السارية فى تاريخ الميزانية .

ب – أسعار الضريبة التى تعكس كيف يمكن استرداد الأصل أو تسوية الالتزام (طريقة الالتزام) .

جـ – أسعار الضريبة المطبقة على الأرباح غير الموزعة عند وجود أسعار مختلفة .

14-4-7 – الآثار التبعية لضريبة الدخل على التوزيعات يعترف بها عندما يعترف الالتزام بدفع التوزيعات .

14-4-8 – ممنوع الخصم .

14-4-9 – ينبغى على الكيان إعادة تقدير إمكانية الاسترداد للأصول الضريبية المؤجلة وغير المعترف بها فى تاريخ كل ميزانية .

14-4-10 – يجب الاعتراف بالضريبة الحالية والمؤجلة كدخل أو مصروف وإدخالهما فى قائمة الدخل ماعدا الضريبة الناشئة عن :

– صفقة أو حدث يعترف به مباشرة فى حقوق الملكية .

– اندماج الأعمال الذى يأخذ شكل استحواذ (شراء) .

---

* فعلى سبيل المثال إذا كان لدى شركة ما خسارة متبقية لم ترحل بعد قدرها 8 مليون جنيه وينتهى الحق فى ترحيلها العام القادم فإذا كانت التوقعات شبه المؤكدة تشير إلى أن أرباح العام القادم والعام الحالى سوف تكون فى حدود 3 مليون جنيه فقط فى هذه الحالة لا يتم الاعتراف بالأصل الضريبى المرحل إلا فى حدود المدى المحتمل أى 3 مليون جنيه .

5-14 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-14 – يجب عرض الأرصدة الضريبية التالية :

- تظهر أرصدة الضريبة منفصلة عن الأصول والالتزامات الأخرى فى الميزانية.
- يتم التمييز بين أرصدة الضريبة المؤجلة وأرصدة الضريبة الحالية .
- أرصدة الضريبة المؤجلة ليست حالية .
- مصروف الضريبة (الدخل) يجب إظهاره ضمن الأنشطة العادية فى صلب قائمة الدخل .
- **أرصدة الضريبة الحالية يمكن تسويتها عندما :**
  * يوجد حق قانونى ملزم بالتسوية .
  * يوجد قصد بالتسوية على أساس الصافى .
- أرصدة الضريبة المؤجلة يمكن تسويتها عندما :
  * يوجد حق قانونى ملزم بالتسوية .
  * تتعلق المديونية والدائنية بنفس السلطة الضريبية :
    - بالنسبة لنفس الكيان الخاضع للضريبة .
    - بالنسبة لمختلف الكيانات الخاضعة للضريبة المقصود التسوية على أساس الصافى .

2-5-14 – السياسة المحاسبية :

يجب الإفصاح عن الطريقة المستخدمة بالنسبة للضريبة المؤجلة .

3-5-14 – يجب ان تحتوى قائمة الدخل والإيضاحات :

- **المكونات الرئيسية لمصروف (دخل) الضريبة – تظهر منفصلة – شاملة :**
  * مصروف (دخل) الضريبة الحالية .
  * مصروف (دخل) الضريبة المؤجلة .
  * الضريبة المؤجلة الناشئة عن تخفيض (أو استرداد انخفاض سابق) لأصل ضريبة مؤجلة .
  * مبلغ الضريبة المتعلق بالتغييرات المحاسبية والأخطاء الأساسية المعالجة طبقاً للبديل المسموح به وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (8) IAS .
- التسويات بين مقدار الضريبة والربح المحاسبى أو الخسارة – فى شكل نقدى أو تسوية رقمية للمعدل .
- إفصاح عن التغيرات فى معدلات الضريبة واجبة التطبيق مقارنة بالفترات السابقة .
- بالنسبة لكل نوع من الفرق المؤقت وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (لم ترحل بعد) والخصومات المتعلقة بمبالغ الضريبة المؤجلة المعترف بها فى قائمة الدخل .

4-5-14 – يجب ان تشمل الميزانية والايضاحات المتممة ما يلى :

- المبلغ المجمع للضريبة الحالية والمؤجلة سواء تمثل عبء أو دائنة لحقوق الملكية .

- المبلغ المجمع للفروق المؤقتة المقترنة بالاستثمارات في شركات تابعة وزميلة والمشروعات المشتركة التى لم يعترف بالنسبة لها بالالتزامات الضريبية المؤجلة بالنسبة لكل نوع من الفروق المؤقتة ، وبالنسبة لكل نوع من الخسائر الضريبية غير المستنفذة (خسائر مرحلة) وللخصومات - ومبلغ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يعترف فى الميزانية .

- مقدار أصل الضريبة المؤجل وطبيعة الدليل المؤيد للاعتراف بها عندما :

* يكون استخدام أصل الضريبة المؤجل معتمداً على الأرباح الخاضعة للضريبة مستقبلاً. (على سبيل المثال يتضمن التشريع الضريبى حق ترحيل الخسائر للامام لمدة 5 سنوات ، وبالتالى فإنه عند تحقق خسائر ضريبية كبيرة فى سنة ما فإن هناك احتمالات لتحقق وفورات ضريبية نتيجة خصم هذه الخسائر ، ولكن يعتمد مقدار هذه الوفورات على قدرة المنشأة على تحقيق أرباح مستقبلية لتغطية هذه الخسائر خلال الفترة المحددة لهذا الحق وهى خمس سنوات) .

* تكون المنشأة قد عانت خسارة فى أى من الفترة الحالية أو السابقة .

- مقدار النتائج التبعية لضريبة الدخل التى تنتج عن دفع توزيعات لمساهمى المشروعات - بمعنى المعالم الهامة لنظم ضريبة الدخل والعوامل التى ستؤثر على مقدار عواقب الضريبة المتحملة للتوزيعات .

- أن طبيعة ضرائب الدخل المحتملة اللاحقة والتى تنتج من توزيعات الأرباح على مساهمى الشركات ، تعتبر هامة مستقبلياً فى نظام ضرائب الدخل والعوامل التى سوف تؤثر على مقدار الضرائب المحتملة اللاحقة للتوزيعات .

6-14 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-14 - الخطوة الأولى :

فى تفهم كيفية حساب ضرائب الدخل فى القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS هى معرفة أن هناك معانى مختلفة للربح المحاسبى والربح الخاضع للضريبة ، ففى حين أن الربح المحاسبى يحسب باستخدام السياسات والمعايير المحاسبية المتفقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS * .

2-6-14 - عند تحديد الربح الخاضع للضريبة يمكن السماح للكيان أو يطلب منه بموجب التشريع

* فإن الربح الضريبى يتحدد باستخدام الإجراءات والقيود الواردة فى التشريع الضريبى واللائحة التنفيذية ، ورغم اتفاقهما فى الكثير من النقاط إلا أن هناك أيضاً بعض البنود التى يحدث فيها اختلاف ، وهو الأمر الذى ينتج عنه فروق مؤقتة أو دائمة ، وتحدث الفروق المؤقتة نتيجة اختلاف الفترة الزمنية التى يتم فيها الاعتراف ببنود إيرادات أو مصروفات أو خصومات بين المحاسبة والضرائب وينتج عن ذلك حدوث تعجيل أو تاجيل للاعتراف ببعض البنود عند تحديد الربح الضريبى بالمقارنة بما تتطلبه السياسات والمعايير المحاسبية المقررة .

الضريبى استخدام طرق محاسبية تختلف عن تلك المتفقة مع المعايير المحاسبية والفروق الناتجة يمكن أن تؤدى إلى زيادة أو نقص الأرباح : فمثلاً يمكن أن يسمح للمنشآت باستخدام إهلاك معجل عند شراء آلات ومعدات جديدة لحساب الربح الخاضع للضريبة ومن ثم إنقاص التزامه الضريبى ، بينما فى نفس الوقت يمكن أن يكون مطلوباً منها استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك فى تحديد الربح المحاسبى IFRS .

3-6-14 – الخطوة الثانية :

تفهم الفرق بين الضرائب الحالية والضرائب المؤجلة (الأصول والالتزامات الضريبية) ومصروف ضرائب الدخل حيث :

- تمثل الضريبة الحالية قيمة ضريبة الدخل المستحقة للجهة الحكومية المنوط بها تنفيذ قانون الضرائب وذلك طبقاً للتشريع الضريبى .
- تمثل الضريبة المؤجلة الآثار التبعي الأخرى للضريبة سواء لاسترداد أصول أو تسوية الالتزامات .
- يعرف مصروف ضريبة الدخل بأنه المصروف الوارد فى قائمة الدخل ويشمل كلا من مصروف الضريبة الحالية ومصروف الضريبة المؤجلة .

ومعنى هذا ، أن ضريبة الدخل المدفوعة أو الواجبة الدفع للحكومة تختلف عادة بشكل ملحوظ عن مصروف ضريبة الدخل المعترف بها فى قائمة الدخل .

4-6-14 – هل تعتبر الضرائب المؤجلة التزام أم حقوق الملكية لأغراض التحليل ؟

ج – التزام الضريبة للكيان يلبى تعريف الالتزام ومع هذا فإن التزامات الضريبة المؤجلة ليست التزامات قانونية حالية لأنها لا تمثل ضرائب واجبة الدفع للحكومة والضرائب التى للحكومة ولكنها لم تدفع تسمى التزامات ضريبية حالية وتصنف كالتزامات متداولة فى الميزانية، بينما الالتزامات الضريبية المؤجلة فتصنف كالتزامات غير متداولة .

5-6-14 – إذا كان أى كيان ينمو Growing ، فإن التزامات ضريبية مؤجلة جديدة يحتمل أن تنشأ على أساس مستمر (معتمدة على مصادر الفروق المؤقتة المحتملة) وهكذا فإن رصيد التزام الضريبة المؤجلة ربما لن ينقضى أبداً ، لذلك فإن التغيرات فى قوانين الضرائب أو عمليات الشركة يمكن أن يترتب عليها ضرائب مؤجلة لن تدفع أبداً ، ولهذا السبب فإن الكثير من المحللين يعالجون الالتزامات الضريبية المؤجلة كما لو كانت جزءاً من حقوق المساهمين .

6-6-14 – من الناحية الفنية – فإن معالجة الالتزامات الضريبية المؤجلة كما لو كانت جزءاً من حقوق المساهمين فى الشركة يجب أن تتم فقط إذا اقتنع المحلل المالى بأن التزامات الضريبة المؤجلة ستزيد أو تبقى ثابتة فى المستقبل المنظور ، وهذه هى الحالة عندما يتوقع أن تحصل الشركة على أصول جديدة على أساس منتظم (أو أصول أكثر تكلفة)

حـتى أن الفروق الزمنيـة المجمـعـة ستـزيد (أو تبقى ثابـتة) على مـر الوقت ، وفى ظل ظروف كهـذه والتى تعتـبر عادية بالنسـبة لمعظم المنشـآت ، فإن الالتزامـات الضريبـية المؤجلة يمكن اعتـبارها كقروض بفـائدة صفر من الحكومة - والتى فى المجـموع - تزيد دائماً دون أن تـسدد مطلقـاً ، والأساس المنطقى للمـعالجـة الدائمة لالتـزامات الضـريبة الثابتة أو المتزايدة كحصة حقوق مساهمين لأغراض التحليل هو أن القرض الدائم الذى لا يتطلب فائدة أو مدفوعات للأصل يعتبر من خصائص رأس المال الملكية الدائمة .

7-6-14 - إذا كان من المتوقع أن تنخـفض الالتزامات الضريبية المـؤجلة على مدار الوقت فإنه يجب أن تعالـج كالتزامات لأغراض التحليل ، وأحد الاعتبارات لهذا الأمر هو أن الالتزامات يجب أن تخصم بمعـدل خصم مناسب نظراً لانخفـاض القوة الشرائيـة للنقود - وعلى المحلل كـذلك أن يأخذ فى الاعـتبـار الأسـباب التى أدت إلى نشـأة الضـرائب المؤجلة وما مـدى احتمالات انعكاسها فى المستقبل .

8-6-14 - يتجـاهل المحللون - فى بعض الحـالات - الالتزامـات الضريبيـة المؤجلة عندما يكون من الصعب تحديد ما إذا كان سوف يتم التعامل معها وفقاً لخصائص الالتزامات الحقيقية أو معالجتها كحصـة حقوق ملكية على مدار الوقت - وفى النهاية يجب على المحلل أن يقرر ما إذا كـان ينبغى أن تـوصف التزامات الـضريبة المـؤجلة على أنها التـزامات أو حـقوق ملكية أو أنها غير واضحة بالنسبة للظروف الفريدة للوضع القائم .

9-6-14 - ينبـغى على المنشـآت إظهار عـوامل ضـريبة الدخـل فى الهوامش والتى تـفيـد المحللين لاستخدامها فى :

أ - تفهم سبب اخـتلاف سعر الضريبة الفـعال (أى مقدار الضريبة المدفـوعة ÷ صافى الربح قبل الضرائب) عن سعر الضريبة القانونى (الوارد فى قانون الضرائب)* .

ب - توقع أسعار ضريبة الدخل الفعالة (الفعلية) فى المستقبل وبهذا تتحسن توقعات الأرباح .

جـ- تحديد ضريبـة الدخل الفعلية المدفوعة بواسطة المنـشاة ومقارنتها بمصـروف ضريبة الدخل الوارد بالتقارير ليمكـن عمل تقديرات أفضل للتدفقات النقدية من التشغيل .

د - تقدير الدخل الخاضع للضريب الوارد بالتقارير إلى الجهات الحكومية ومقارنته بالدخل قبل الضريبة الوارد بالقوائم المالية .

---

* فعلى سبيل المثال قد تدفع المنشاة ما نسبته 25% من صافى الربح كضرائب دخل فى حين أن سعر الضريبة الوارد فى قانون الضـرائب على الدخل هو 40% ويطلق على نسبة 25% سعـر الضريبة الفـعال أما نسـبة 40% فهى سعـر الضريبة القـانونى ويرجع الاختـلاف بينهما إلى وجـود اختلافـات بين الربح المحاسبى والـربح الضريبى (إعفاءات وحوافز ضريبية مثلاً) .

- **أمثلـة: ضرائب الدخل:**

- **مثـال (14-1):**

شركة تمتلك ما يلي : عقارات وآلات ومعدات في 31 ديسمبر 2004 :

بيـــــــان	التكلفة بالألف جنيه	الإهلاك التراكمي بالألف جنيه	القيمة المعدلة بالألف جنيه	أساس الضريبة بالألف جنيه
آلات	900	180	720	450
أراضي	500	-	500	-
مباني	1500	300	1200	-

كـذلـــك :

- يتم إهلاك الآلات بطريقة القسط الثابت على مدار 5 سنوات وقد تم الاستحواذ عليها في أول يناير 2004.
- الأراضي لا تهلك .
- يتم إهلاك المباني على أساس القسط الثابت على مدى 25 سنة .
- لا يتم خصم إهلاك الأرض والمباني المكتبية للأغراض الضريبية وبالنسبة للآلات فإن إهلاك الضريبة يمنح على فترة 3 سنوات بنسبة (%) 20/30/50 من التكاليف على التوالي .
- بلغ الربح المحاسبي قبل الضريبة 300000 جنيه بالنسبة لسنة 2005 و 400000 جنيه بالنسبة لسنة 2006 ، وتشمل هذه الأرقام الإيراد غير الخاضع للضريبة 80000 جنيه في سنة 2005 و 100000 جنيه سنة 2006 .
- وللشركة خسارة ضريبية في 31 ديسمبر 2004 قدرها 250000 جنيه وسعر الضريبة سنة 2004 كان 35% ولسنتي 2005 و 2006 كان 30% .

الإيضاح:

تنعكس حركة رصيد الضريبة المؤجلة لسنة 2006 كتدفقات في سجلات المحاسبة للشركة .

التزام الضريبة المؤجلة	ألف دولار دائن (مدين)
رصيد أول يناير 2005	
آلات (حساب أ – 270 × 35%)	(94.5)
خسارة ضريبية مرحلة للأمام (250 × 35%)	87.5
	(7.0)
تغير السعر (7 × 35/5)	(1.0)
فروق مؤقتة :	
آلات (خسارة أ)	(27.0)
خسارة المستخدم (حساب ب ، 190 × 30%)	(57.0)
رصيد 31 ديسمبر 2005	(90.0)
فروق مؤقتة – آلات (حساب أ)	ـ
31 ديسمبر 2006 ، خسارة المستخدم (حساب ب) 60 × 30%	(18.0)
رصيد 31 ديسمبر 2006	(108.0)

الحسابات :

أ – الآلات : **بالألف جنيه**

بيـــــــان	القيمة الدفترية المعدلة	أســـاس الضريبة	فـروق مؤقــتة	الضريبة المؤجلة
1 يناير 2004 شراء	900	900		
إهلاك	(180)	(450)	270	94.5
31 ديسمبر 2004	720	450	270	94.5
تغير سعر الضريبة (5/35 X 94.5)				13.5
إهلاك	(180)	(270)	90	27.5
31 ديسمبر 2005	540	180	360	108.0
إهلاك	(180)	(180)	-	-
31 ديسمبر 2006	360	-	360	108.0

ب – مصروف ضريبة الدخل :

بيـــــــان	2006	2005
الربح المحاسبى قبل الضرائب	400	300
تأثير الضريبة للبنود غير القابلة للخصم/ أو الخاضعة للضريبة للأغراض الضريبية		
إيراد غير خاضع للضريبة	(100)	(80)
إهلاك المبانى (25/1500)	60	60
	360	280
فروق مؤقتة	-	(90)
إهلاك محاسبى	180	180
إهلاك ضريبى	180	270
الربح الخاضع للضريبة	360	190
الخسارة المقدرة المرحلة للمستقبل	(60)	(250)
الربح الخاضع للضريبة / الخسارة الضريبية	300	(60)
خسارة ضريبية مرحلة للمستقبل	-	(60)
ضريبة واجبة الدفع / وفر @30%	90	18

- **مثـــال** (2-14) :

شركة بها فروق مؤقتة صــافية خاضعة للضريبة بمبلغ 90 مليون دولار – نتج عنها التزام ضريبى مؤجل بمبلغ 30.6 مليون دولار – وزيادة سعر الضريبة يتــرتب عليها التأثير التالى على الضريبة المؤجلة وصافى الدخل .

الضرائب المؤجلة	صافى الدخل
أ – زيادة .	لا تأثير
ب – زيادة .	نقص
جـ– لا تأثير.	لا تأثير
د – لا تأثير .	نقص

والمطلوب : توضيح الإجابات الصحيحة والإجابات الخطأ .

الشـــرح

– الخيار (ب) الصحيح:

لأن الضريبة المؤجلة التى تعــالج كالتزام تنتج عندما يتجاوز مصــروف الضرائب فى قائمة الدخل الضــرائب واجبــة الدفع ، ومبلغ التــزام الضريــبة المؤجلة ســوف يرتفع إذا كان من المتــوقع ارتفاع سعــر الضريبة ، وكاثر ذلك فـإن المزيد من الضرائب سوف تدفع فى المستــقبل عند انعكاس الفروق الزمنية ، والزيادة فى التزام الضريبة المؤجل سوف يتدفق من خلال قائمة الدخل عن طريق زيادة مصروف ضريبة الدخل ، وهكذا فإن صافى الدخل سوف ينخفض .

– الخيار (أ) غير صحيح ، لأنه عندما تزيد الضريبة المؤجلة فإن الدخل سوف ينخفض .

– الخيار (ج) غير صحيح ، لأن السيناريو أعلاه يؤثر فى كلا من الضرائب المؤجلة وصافى الدخل .

– الخيار (د) غير صحيح ، فرغم أن صافى الدخل ينقص إلا أن الضرائب المؤجلة تزيد لأن أسعار الضريبة فى المستقبل تكون أعلى .

- **مثـــال** (3-14) :

هناك قواعد محاسبــية متباينة حول العالم تحكم كيفية التــقرير عن مصروف ضريبة الدخل فى قائــمة الدخل ، ويتطلب مــعيــار التقــارير المالية الدوليــة استــخدام طريقــة الالتزام Liability Method ، ولتصوير مشكلة المحاسبة الأساسية المطروحة عندما تستخدم طرق محاسبية مختلفة لوضع المعلومــات المالية لأغــراض الضرائب وأغــراض التقــارير المالية ، فــإنه يتــم توضيح مـــثال لإحدى شركات الأعمال الهندسية .

ففى السنة المنتهية فى 31/12/2005 كانت مكاسب الشركة من التشغيل قبل الإهلاك وضرائب الدخل 6000 دولار ، كذلك كسبت الشركة 100 دولار دخل فائدة أذون خزانة معفاة من الضريبة ، وأصول الشركة الخاضعة للإهلاك هى آليتين فقط إحداهما اشتريت فى بداية السنة الماضية بمبلغ 5000 دولار والأخرى اشتريت فى بداية هذه السنة بمبلغ 10000 دولار ، ويتم إهلاك الآليتين على مدى فترة 5 سنوات وتستخدم الشركة طريقة الإهلاك المعجل لحساب الإهلاك للأغراض الضريبية بقيمة 5200 دولار هذا العام وطريقة القسط الثابت لحساب الإهلاك لأغراض التقارير المالية (الدفترية) .

• الإيضاح:

1 – على أساس هذه المعلومات : وفقاً لضريبة الدخل وقائمة الدخل للسنة الحالية يكون كما يلى :

بيـــــــــان	وفقاً لضريبة الدخل	قائمة الدخل
الدخل من التشغيل قبل الفوائد والضريبة	6000	6000
دخل الفوائد المعفى من الضريبة	- (أ)	100
الإهلاك – المسموح الضريبى	5200	3000 (ب)
دخل خاضع للضريبة	800	دخل قبل الضريبة 3100
ضريبة الدخل واجبة السداد 35%	280	?

ملاحظات : (أ) دخل الفوائد المعفى من الضرائب يستبعد من الدخل الخاضع للضريبة

(ب) الإهلاك المحاسبى = 5/5000 للآلة الأولى + 5/10000 للآلة الثانية = 3000

2 – على أساس التسوية وفقاً لقانون ضريبة الدخل فإن ضريبة الدخل المستحقة للحكومة تكون 280 دولار ، والسؤال هو :

ما هو مصروف ضريبة الدخل الواجب ظهوره فى قائمة الدخل للشركة ؟

فهناك سببان فى أن الربح المحاسبى والربح الخاضع للضريبة يمكن أن يحدث بينهما اختلاف هما : فروق مؤقتة وفروق دائمة (ليس شرطاً مستخدماً بصفة خاصة فى المعيار (IFRS 12))

3 – الفروق المؤقتة : هى تلك الفروق بين الربح المحاسبى والربح الخاضع للضريبة لفترة محاسبية وتنشأة حينما يكون قياس الأصول والالتزامات لأغراض ضريبة الدخل يختلف عن قياس الأصول والالتزامات وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

فعلى سبيل المثال : إذا كانت المنشأة تستخدم طريقة القسط الثابت للإهلاك وفقاً لمعايير

التقارير المالية الدولية والإهلاك المتناقص لأغراض ضريبة الدخل، فإن المبلغ المحسوب كإهلاك للأصول يختلف عن الإهلاك المحمل للضريبة ، وبالنسبة لأغراض ضريبة الدخل فإن إهلاك الضريبة يكون أكبر من الإهلاك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية فى السنوات الأولى وأقل من الإهلاك وفقاً للتقارير المالية الدولية فى السنوات الأخيرة .

4 – الفروق الدائمة : هى تلك الفروق بين الربح المحاسبى (وفقاً لـ IFRS) والربح الخاضع للضريبة الناشىء عندما لا يكون الدخل خاضعاً للضريبة (معفى مثلاً) أو لا يتم خصم المصروفات ، وعلى سبيل المثال فإن فوائد أذون الخزانة تعفى من الضريبة ولذلك لا تدخل ضمن الربح الخاضع للضريبة فى حين أنها تمثل جزء من الربح المحاسبى .

5 – تؤثر الفروق الدائمة على سعر ضريبة الدخل الفعلى لفترة المحاسبة (نسبة مصروف ضريبة الدخل الواردة إلى الدخل قبل الضريبة) ولكن ليس لها أى تأثير على ضرائب الدخل فى المستقبل ، ومن جهة أخرى – فإن الفروق المؤقتة. تؤثر على ضرائب الدخل التى ستدفع فى السنوات المقبلة لأنها تمثل تأجيلاً للدخل الخاضع للضريبة عن فترات المحاسبة الحالية إلى الفترات القادمة أو تعجيلاً للدخل الخاضع للضريبة من فترات المحاسبة المستقبلية إلى الفترات الحالية .

6 – يعتبر الفرق البالغ 2200 دولار بين قيمة الإهلاك المعجل ووفقاً للأغراض الضريبية والفرق البالغ 5200 دولار ، ومبلغ 3000 دولار الإهلاك المحاسبى بطريقة القسط الثابت هو فرق مؤقت ، فعلى مدى حياة الآلات والمعدات فإن مصروف الإهلاك الإجمالى يكون هو نفس المبلغ بالنسبة لأغراض ضريبة الدخل والأغراض الدفترية (أى يتم إهلاك التكلفة التاريخية للاثنين سواء للأغراض الدفترية أو الأغراض الضريبية .

ويلخص الشكل التالى مدى انطباق هذا الفرق على هذه الشركة .

شكل (14-1) : الفروق الضريبية الدائمة والمؤقتة

صافى الدخل قبل الضرائب $ 3100 – الدخل الخاضع للضريبة $ 800 = فروق ضريبية قبل الضرائب $ 2300

دخل أذون خزانة معفى من الضريبة ويتم التقرير عنه فى القوائم المالية $ 100 – دخل فوائد معفى من الضريبة يتم التقرير عنه للحكومة 0 = فروق دائمة $ 100

الإهلاك للأغراض الضريبية $ 5200 – الإهلاك المحاسبى $ 3000 = فروق زمنية $2200

7 – يتكون الفرق الكلى من 2300 $ عبارة عن :

100$ دخل فائدة أذون خزانة معفى من الضرائب أى يستبعد عن تحديد الدخل الخاضع للضريبة ، ولكنه يظهر فى قائمة الدخل للأغراض المحاسبية . وهذا الفرق دائم لأنه يستبعد دائماً من الضرائب ، وبالنسبة لمثل هذا الدخل فإن مبلغ الضريبة الواجب دفعه الآن وفى المستقبل صفر أما باقى الفرق وهو 2200 $ وهو الفرق بين الإهلاك للأغراض الضريبية $ 5200 (إهلاك معجل) ومبلغ 3000 $ إهلاك محاسبى بطريقة القسط الثابت فهو فرق مؤقت لأن الضريبة التى ستؤجل عن هذه السنة فقط وتعتبر مؤجلة للمستقبل عندما تنعكس الفروق المؤقتة ، فعلى مدار حياة الآلات والمعدات سوف يكون إجمالى مصروف الإهلاك من الناحيتين المحاسبية والضريبية هو ذاته ومعنى أن الإهلاك الضريبى فى السنة الحالية $ 5200 بينما الإهلاك المحاسبى 3000 $ فى نفس السنة أن الوضع سينعكس فى المستقبل لتعويض هذا الفرق ، أى أن الإهلاك للأغراض الضريبية سوف يقل فى مقابل الإهلاك المحاسبى لتعويض هذا الفرق ذاته أى 2200 $ ، وبالتالى فإن مقدار الانخفاض فى الضريبة الواجبة السداد هذا العام نتيجة انخفاض الربح الخاضع للضريبة الناتج عن الإهلاك المعجل سوف يقابله زيادة فى الضرائب واجبة السداد فى المستقبل وبنفس القيمة إذا ظلت أسعار الضريبة كما هى أو بقيمة أكبر أو أقل حسب التغيرات في أسعار الضريبة .

الفصل الخامس عشر

الأصـــول الثـــابتـــة
(الممتلكات، التجهيزات، والمعدات)
المعيار المحاسبى الدولى رقم (16)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الخامس عشر

الأصـــول الثابتـــة

(الممتلكات، التجهيزات، والمعدات)

Property, Plant, and Equipment

المعيـــار المحاسبى الدولى رقم (16)

1-15 - المشـــاكل محل الدراســـة: Problems Addressed

يهدف المعيـار المحاسبى الدولى IAS (16) إلى وصف المعالجة المحـاسبية للأصـول الثابتة (العقارات ، الآلات والمعدات ، الأثاث ... الخ) ويشمل ذلك :

1 – توقيت الاعتراف بالأصول وتسجيلها فى الدفاتر .

2 – تحديد القيـم الدفترية المعـدلة للأصـل باستخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم .

3 – أعبـاء الإهـلاك وخسائر انخفاض قيمة الأصل التى يُعترف بها فيما يتعلق بتلك القيم .

4 – متطلبات الإفصاح .

2-15 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يتناول المعيار المعالجة المحـاسبية للعقارات والآلات والمعدات والتجهـيزات وغيرها من الأصول الثابتـة شاملاً مـا هو مستـحوذ عليه من أصـول مستـأجرة بمقـتضى عقـد إيجار تمويلى (IAS 17) والأملاك المنشاة أو مطورة للمستقبل فى استعمالها لملكية استثمار (IAS 40) .

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلى :

1 – الأصول غير المتداولة المصنفة على أنها محازة بغـرض البيع (لأنها تعالج وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية (IFRS 5) .

2 – الأصــول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعى (انظر معيار الزراعة رقم "IAS 41" .

3 – حقوق التعدين واحتياطى التعدين مثل الزيت والغاز الطبيعى .

4 – الموارد غير المتجددة المماثلة .

3-15 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-15 – التكلفة : Cost

هى مـقدار النقـود أو ما فى حكمـها المدفـوعة والقـيمـة العادلة لأى مـقابل آخـر يتم اعطاؤه للحصول على أصل ما فى وقت الاستحواذ أو الإنشاء .

2-3-15 – القيمة العادلة : Fair Value

هى القيـمة التى يمكن من خـلالها تبادل أصل بين أطراف مـستقلـة ولديها معـرفة بالصفـقة وراغبة فى عقدها فى صفقة تتم وفقاً لآلية السوق .

3-3-15 – القيمة الدفترية المعدلة : **Carrying Amount**

هى قيمة الأصل المعترف به فى الدفاتر بعد تخفيضه بمجمع الإهلاك المتراكم ومجمع خسائر انخفاض الأصول .

4-3-15 – الإهـــلاك : **Depreciation**

هو التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للإهلاك لأصل ما على مدار عمرها المفيد .

5-3-15 – خسارة انخفاض : **An Impairment Loss**

هى مقدار الزيادة فى القيمة الدفترية المعدلة لأصل معين عن قيمته القابلة الاسترداد (قيمة المنفعة المستقبلية المتوقعة منه) .

6-3-15 – الأملاك والمعدات والتجهيزات : **Property, Plant, and Equipment**

هى البنود الملموسة والتى تكون :

– محازة بغرض استخدامها فى الإنتاج أو توريد السلع والخدمات أو التاجير للآخرين أو للأغراض الإدارية ، و

– يتوقع أن يستمر استخدامها لأكثر من فترة مالية واحدة .

7-3-15 – القيمة القابلة استردادها : **Recoverable Amount**

هى القيمة الأكبر نتيجة المقارنة بين صافى سعر بيع أصل معين وقيمته الاستعمالية .

8-3-15 – القيمة المتبقية : **The Residual Value**

تعرف القيمة المتبقية لأصل ما بأنها القيمة المقدرة التى يمكن أن تحصل عليها منشاة من التصرف فى الأصل بعد خصم التكاليف المقدرة للتصرف (بافتراض أن الأصل كان فعلاً فى نهاية عمره والحالة المتوقعة فى نهاية عمره المفيد) .

9-3-15 – العمر المفيد : **Useful Life**

– هو الفترة التى على مدارها يتوقع أن يكون الأصل متاحاً للاستعمال .

– هو عدد وحدات الإنتاج أو ما يماثلها الممكن الحصول عليها من الأصل .

4-15 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

1-4-15 – تكلفة أى أصل ثابت يجب الاعتراف بها فقط كاصل فى حالة :

– يحتمل أن تتدفق للمنشاة منافع اقتصادية مستقبلة مرتبطة بالأصل .

– يمكن قياس تكلفة البند بشكل موثوق (يعتمد عليه)

2-4-15 – وهذا المبدأ أعلاه يتم تطبيقه على كل من تكلفة الحصول على أصل ثابت (عقارات ، آلات ،

معدات ، ..) وكذلك أى نفقات لاحقة يتم تكبدها فى سبيل إضافة أو إحلال جزء أو خدمة الأصل المعنى ، لذلك فإنه يجب على المنشاة :

- رسملة تكاليف الإحلال أو إضافة المكونات والتكاليف الأساسية للأصل .
- خفض المكونات التى لها إحلال أو تحديد تلك المتعلقة بمعاينة سابقة (دون اعتبار لما إذا كان قد تم تحديده عند الشراء أو الإنشاء) .
- معالجته كمصروف إذا كان بغرض تكاليف الخدمة اليومية .

15-4-3 – تعالج أصول السلامة والأصول البيئية كاصول ثابتة (ممتلكات وآلات ومعدات وتجهيزات) ، وذلك إذا كانت تُمكن المنشاة من زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول ذات العلاقة وبما يتجاوز ما يمكن أن يستمد من منافع من تلك الأصول إذا لم تكن قد تم الحصول عليها (مثلاً معدات الحماية الكيماوية) .

والأمثلة على ذلك هى :

- البنود غير الهامة (مثلاً القوالب واللقمات) يمكن تجميعها كبنود أصل مفرد .
- قطع الغيار المتخصصة ومعدات الخدمة وتعالج على أنها أصول ثابتة (ممتلكات ومعدات وتجهيزات).

15-4-4 – **تشمل تكلفة الأصول الثابتة ما يلى :**

* سعر شرائها والرسوم المدفوعة .
* أى تكلفة يمكن نسبتها مباشرة للحصول على الأصل ووضع فى الموقع والحالة اللازمة ليكون صالحاً للاستعمال وبالشكل المخصص لغرض استخدامه .
* التقدير المبدئى لتكاليف فك وإزالة الأصل وإعادة الموقع إلى ما كان عليه (انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم 37) .
* المواد والعمل والمدخلات الأخرى للأصول المنتجة ذاتياً .

15-4-5 – **يستبعد من تكلفة الأصول الثابتة :**

* المصروفات الإدارية والعمومية .
* تكلفة بدء التشغيل .

15-4-6 – **يمكن أن تشمل تكلفة الأصل الثابت آثار :**

* المنح الحكومية (المعيار المحاسبى الدولى رقم 20) المخصومة من التكاليف أو بدء التشغيل كدخل مؤجل .
* الأصول المنشاة ذاتياً (داخلياً) Self - Constructed Assets شاملة المواد والعمل والمدخلات الأخرى .

• **القياس اللاحق:**

15-4-7 – ينبغى على المنشأة اختيار التكلفة أو القيمة العادلة – بعد الاعتراف المبدئى – أى الاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية لتقييم بنود الأصول الثابتة ، ويجب تطبيق هذه السياسة على فئة كاملة من الأصول الثابتة .

15-4-8 – **نمـــوذج التكلفـــة :** **Cost Model**

وفقاً لهذا النموذج فإن القيمة الدفترية المعدلة The Carrying Amount التى تظهر لبند الأصول الثابتة هى :

التكلفة – مجمع الإهلاك وخسائر انخفاض القيمة .

أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع Assets Classified as Held for Sale فتظهر بالقيمة المعدلة Carrying Value أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .

15-4-9 – **نمـــوذج إعادة التقييم :** **Revaluation Model**

وفقاً لهذا النموذج فإن القيمة الدفترية المعدلة التى تظهر لبند الأصول الثابتة هى :

= القيمة العادلة للأصل – مجمع الإهلاك اللاحق وخسائر انخفاض القيمة.

أما الأصول المصنفة على انها محازة بغرض البيع فتظهر بالقيمة المعدلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .

15-4-10 – عندما تقاس الأصول الثابتة بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التقييم فإنه يتم الآتى:

أ – عند إعادة تقييم بند فيها ، فإن الفئة الكاملة التى ينتمى إليها الأصل يتم إعادة تقييمها : فعلى سبيل المثال ، عند إعادة تقييم آلة معينة فإنه يجب إعادة تقييم كل الآلات .. وهكذا .

ب – يجب إعادة تقييم الأصول بانتظام وللدرجة التى لا يحدث فيها اختلاف جوهرى بين القيمة الدفترية المعدلة (الظاهرة فى الدفاتر) والقيمة العادلة.

15-4-11 – **معالجة الأرباح والخسائر الناتجة من إعادة التقييم :**

تعالج تسويات القيمة الدفترية المعدلة كالآتى :

أ – يتم معالجة **الزيادة** كرصيد دائن مباشرة فى حقوق الملكية تحت عنوان: حساب فائض إعادة التقييم وفى حالة حدوث خسارة بعد ذلك لنفس الأصل (أى انعكاس الوضع من الزيادة إلى النقص) فإن هذه الخسارة تظهر فى قائمة الدخل .

ب – يتم معالجة النقص (مدين) فى حساب الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ، أما إذا حدث انعكاس للوضع وتحقيق ربح فيتم اظهاره ضمن حقوق الملكية .

12-4-15 – **الإهـــــلاك:**

يعترف بإهلاك الأصل كمـصروف ما لم يكن داخلاً ضمن القيمـة الدفترية المعدلة لأصل ذاتى الإنشاء ، وتطبق الأسس التالية :

- **يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم على الحياة المفيدة للأصل .**
- **تعكس الطريقة المتبـعة للإهـلاك نمط الاستهلاك المتوقع (متزايد ، متناقص ، ثابت نسبياً) .**
- **يتم معالجة أى جزء لأى بنـد من الأصول الثابتة تكون له تكلـفة كبيرة بالمقارنة بالتكلفة الإجمالية بشكل منفصل عند حساب الإهلاك وبمعدلات مختلفة بشكل ملائم .**
- **تعالج أجزاء المكون كبنود منفصلة إذا كانت الأصول ذات العلاقـة لها أعمال عملية مختلفة وتوفر منافع اقتـصادية فى نمط مختلف . على سبـيل المثال : لا يتم إهلاك الطائرة بمعدل واحد لأن جسم الطائرة ومحركاتها وغيرها من الأجـزاء يكون لها أعمار اقتصادية مختلفة ونمط مختلـف للإهلاك ، كذلك العقارات التى يمكن تقـسيمها إلى أراضـى ومبانى ، بل أن المبانى يمكن تقسيمها إلى مبانى المصنع ومبانى الإدارة ... الخ .**

13-4-15 – **يجب مراجعة طريقة الإهلاك المطبقـة لأصل ما – على الأقل – فى نهاية كل سنة مالية ، وإذا وجـدت تغـيرات هـامة فى الـنمط المتـوقع فى الاسـتهـلاك للمنافـع الاقتـصـادية المستقبلية التى تجد هذا الأصل ، فإن الطريقة المتـبعة يجب تغييرها لتعكس هذا النمط المتغيـر ، وهذا التغيير يجب مـعالجته كتغـير فى التقديرات المحاسـبية طبقاً للمـعيار المحاسبى الدولى رقم (8) .**

14-4-15 – **يبـدأ حـساب الإهلاك عـندما يكـون الأصل جاهزاً لـلاستـخـدام وينتـهى عندمـا يلغى الاعتراف به كاصل أو يصنف على أنه محاز بغرض البيع .**

15-4-15 – **عند استـبدال الأصول ويكون للصـفقة أهميـة تجارية ، فإن البنود تسـجل فى الدفاتر بالقـيمـة العـادلة للأصل الوارد (المستلـم) ، وفى حالات أخـرى تقيـد البنود بالقـيمـة الدفترية المعدلة للأصل المسلم (المعطى) .**

16-4-15 – **المبلـغ المتوقع اسـترداده من استخدام الأصل مسـتقبلاً (أو بيعه) شاملاً القيمة المتبقية عند التخلص يشـار إليه بالقيمة القـابلة للاسترداد** Recoverable Amount **، ويجب مقـارنة القيـمة الدفتـرية المعدلة (المسـجلة فى الدفاتر) مع القـيمـة القابلة للاسـترداد للتـعرف على مـدى وجـود خسـائر انخـفاض قـيمـة للأصل أم لا ، وإذا كانت القـيمـة الأخيرة اقـل فـإن الفرق يتم الاعتـراف به كمـصروف وفقاً للمعـيار المحاسـبى الدولى رقم (36) .**

15-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

15-5-1 – لكل فئة من فئات الأصول الثابتة (الممتلكات ، المصانع ، المعدات) يجب عرض ما يلى :

- أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالى القيمة الدفترية المعدلة .
- طرق الإهلاك المستخدمة .
- الحياة المفيدة للأصل ، أو معدلات الإهلاك المستخدمة .
- إجمالى القيمة الدفترية المسجلة ومجمع الإهلاك (مع خسائر انخفاض القيمة المتراكمة) فى بداية الفترة ونهايتها .
- تسوية القيمة الدفترية المعدلة فى بداية الفترة ونهايتها بما يوضح :
  * الإضافات والتصرفات فى الأصول – أو الإهلاك .
  * الاستحواذات من خلال اندماج منشآت الأعمال .
  * الزيادة أو النقص نتيجة إعادة التقييم وخسائر انخفاض قيمة الأصول المعترف بها أو استعادة القيمة المعترف بها مباشرة فى حقوق الملكية .
  * خسائر انخفاض القيمة المعترف بها كربح أو خسارة .
  * استعادة خسائر انخفاض القيمة فى الربح أو الخسارة .
  * صافى فروق التبادل الناشئة عن ترجمة القوائم المالية .
  * تغيرات أخرى .

15-5-2 – يجب كذلك الإفصاح فى القوائم المالية عن :

- القيود على الملكية والرهونات كتامين بالنسبة للالتزامات .
- التغيرات المعترف بها على القيمة الدفترية المعدلة فى سياق الإنشاء .
- الالتزامات التعاقدية للحصول على الأصول الثابتة .
- تعويض انخفاض القيمة المتضمن فى الربح أو الخسارة .

15-5-3 – إفصاحات عن طرق الإهلاك المطبقة والأعمار المفيدة المقدرة للأصول أو معدلات الإهلاك ويشمل ذلك :

- طرق الإهلاك المستخدمة والأعمار المفيدة المقدرة للأصل أو معدلات الإهلاك.
- الإهلاك سواء المعترف به فى الربح أو الخسارة أو كجزء من تكلفة الأصول الأخرى خلال الفترة.
- الإهلاك المتراكم فى نهاية الفترة .

15-5-4 – الإفصاح عن طبيعة وتاثير التغيير فى التقديرات المحاسبية بالنسبة لما يلى:

* قيمة التخلص من الأصل .
* التكلفة المقدرة لفك وإزالة موقع الأصل وإعادته إلي حالته الأولى .

* الحياة المفيدة للأصل .

* طرق الإهلاك .

5-5-15 – إذا كانت بنود الأصول الثابتة (الممتلكات ، المصنع ، الآلات والمعدات) واردة بالمبالغ المعاد تقييمها ، فإنه يجب الإفصاح عما يلى :

– التاريخ الفعلى لإعادة التقييم .

– مدى مشاركة خبير مثمن مستقل فى التقييم .

– الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة فى التقييم .

– الإشارة إلى الأسعار الملحوظة فى سوق نشطة أو صفقات حديثة مباشرة للبنود المماثلة .

– القيمة الدفترية المعدلة التى كان من المحتمل الاعتراف به لو أن الأصل قد تم تسجيلها على أساس نموذج التكلفة .

– فائض إعادة التقييم .

6-5-15 – يمكن أن يجد مستخدموا القوائم المالية أيضاً معلومات ملائمة لاحتياجاتهم ، ولذلك يتم التشجيع على تقديم الإفصاحات التالية :

– القيمة الدفترية المعدلة للممتلكات والمعدات والتجهيزات المؤقتة وقليلة القيمة .

– إجمالى القيم الدفترية المعدلة للبنود القابلة للإهلاك الكاملة التى مازالت فى الاستخدام .

– القيم الدفترية المعدلة للبنود التى سحبت من النشاط ومحتفظ بها بغرض التصرف فيها .

– القيم العادلة للمتلكات والمعدات والتجهيزات عندما تكون مختلفة بشكل جوهرى عن القيم الدفترية المعدلة وفقاً لنموذج التكلفة المستخدم .

6-15 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-15 – يتم الاعتراف بالتكلفة الأصلية للاستحواذ على الأصول الثابتة عادة على مر الوقت من خلال التوزيع المنتظم لقيمة الأصل الثابت الدفترية فى الميزانية والتقرير عن المصروف المناظر بقائمة الدخل ، والمصروف المنظم للتكاليف الأصلية المادية على مر الوقت يسمى إهلاك ، أما المصروف المنظم للتكاليف الأصلية للموارد الطبيعية على مر الوقت فيسمى نضوب أو نفاذ Depletion أما الاعتراف المنتظم بالتكلفة الأصلية للأصول غير الملموسة عبر الوقت فيسمى استهلاك Amortization .

وبصفة أساسية فإن هذه المفاهيم الثلاثة واحدة (إهلاك ، استهلاك ، نضوب) أما تكلفة الاستحواذ على الأرض فإنها لا تستنفذ، ولهذا فإن الأرض لا تنقص بالاستخدام على مر الوقت ، ومع ذلك فإنها إذا كانت ستنقص لأى سبب من الأسباب فإنها تخضع للإهلاك .

15-6-2 – الإهلاك هو طريقة لاستنفاذ تكلفة الشراء الأصلية للأصول المادية عبر الحياة المفيدة للأصل ، وهو ليس وسيلة لتسوية الأصل بقيمته السوقية العادلة ولا هو وسيلة لتدبير الأموال اللازمة لإحلال هذا الأصل الذى يتم إهلاكه .

15-6-3 – توجد عدة طرق لتحديد مصروف الإهلاك بالنسبة للأصول الثابتة فى القوائم المالية فى بعض الدول طرق الإهلاك تلك تشمل طريقة القسط الثابت ، وطريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات ، وطريقة الرصيد المتناقص ، وطريقة وحدات الإنتاج (أو ساعات الخدمة) ، ودون اعتبار للتعبير المستخدم فإن المبادىء الواجب تطبيقها فى القوائم المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS هى :

أ – يتم توزيع القيمة القابلة للإهلاك على أساس منتظم عبر الحياة المفيدة للأصل.

ب – يجب أن تعكس الطريقة المستخدمة نمط الاستهلاك المتوقع .

15-6-4 – تعتبر طريقة القسط الثابت للإهلاك بصفة عامة هى الطريقة المستخدمة على نحو واسع فى العالم كله لتحديد الإهلاك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. وكل من طريقة نسبة من مجموع أرقام السنوات والرصيد المتناقص تصنف على أنها طرق إهلاك معجل (أو طرق تقوم على نمط إهلاك معجل) وغالباً ما تستخدم للأغراض الضريبية ولا تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS إذا كانت لا تعكس نمط الاستهلاك المتوقع للأصول) .

15-6-5 – يسمح للإدارة فى بعض الدول بمرونة كبيرة اكثر مما هو مسموح به وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS ، وذلك عند تقرير معالجة بعض النفقات فقد يتاح للإدارة اعتبارها مصروف يحمل على الفترة التى حدث فيها أو يتم رسملة النفقة (أى اعتبارها أصل يظهر فى الميزانية) وهذا قد يؤدى إلى الاعتراف بمصروف فى حين أنه مؤهل للاعتراف به كاصل وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ، أو العكس مثل الاعتراف بأصل التقارير المالية الدولية ، أو العكس مثل الاعتراف بأصل وهو ليس مؤهلاً لذلك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية .

وتؤثر هذه المرونة على القوائم المالية الأساسية وكذلك بعض النسب المالية الأساسية وتصنيف التدفقات النقدية فى قائمة التدفقات النقدية وتبعاً لذلك ، يجب على المحلل المالى تفهم أثار معالجة النفقات كمصروف أو أصل على القوائم المالية .

15-6-6 – ويلخص الجدول التالى آثار اعتبار النفقة كمصروف أو كأصل كخيارين أمام الإدارة .

جدول (15-1) : يبين آثار الرسملة مقابل اعتبار النفقة مصروف

المتغيـــر	مـصـــروف	رســـملة
حقوق المساهمين	تقل حـقـوق المساهمين لأن المكاسب تكون أقل.	تزيد حـقـوق المساهمين لأن المكاسب تكون أعلى.
المكاسب	تقل لأن المصـروفـات تكون أعلى.	تزيد لأن المصـروفـات تكون أقل.
النقدية المولدة من أنشطة التشغيل قبل الضرائب.	تكون أقل لأن المصـروفـات أعلى.	تكـون أعلى لأن المصـروف سوف يكون أقل.
النقدية المولدة من أنشطة الاستثمار.	لا شيء لأنه لا يوجـد أصل طويلة الأجل قد تم تسـجيله في الميزانية	أقل لأن أصل طـويل الأجل تم الحصول عليه نقداً .
إجمالي التدفق النقدي من الضريبة.	نفـســه لأن الإهلاك لـيس مصروف نقدي .	نفـســه لأن الإهلاك لـيس مصروف نقدي .
هامش الربح.	أقل لأن المكاسب ستكون أقل.	أعلى لأن المكاسب أعلى.
معدل دوران الأصول.	أعلى لأن الأصول أقل .	أقل لأن الأصول أعلى .
نسبة التداول.	هي نفسـها على أسـاس قبل الضريبة لأن الأصول طويلة الأجل هي التي تتاثر فقط.	نفـسـه علـى أسـاس قـبل الضريبـة لأن الأصول طويلة الأجل هي فقط التي تتاثر .
نسبة الديون إلى حقوق الملكية.	أعلى لأن حقوق المساهمين أقل.	أقل لأن حقوق المساهمين أعلى.
العائد على الأصول .	أقل لأن المكاسب أقل كنسبة مئوية من الأصول الناقصة .	أعلى لأن المكاسب أكبر كنسبة مئوية من الأصول الزائدة .
العائد على حقوق الملكية	أقل لأن المكـاسب كنسـبـة مـئـوية من حـقـوق الملكيـة الناقصة	أعلى لأن المكاسب أكبر كنسبة مـئـوية من حـقـوق الملكيـة الزائدة
الثبات مع الوقت.	أقل ثبـاتاً للمكاسب والنسب لأن المصروفات الكبيرة يمكن أن تتشتت .	أكثر ثـباتاً للمكاسب والنسب لأن الاسـتـهـلاك يقلل تقلبـات المكاسب على مدار الوقت .

7-6-15 – ينبغى على الإدارة عمل ثلاثة خيارات عند تقريرها كيف يتم إهلاك الأصول ، فعليها تقرير :

أ – طريقة الإهلاك التى تستخدم (طريقة القسط الثابت، طرق الإهلاك المعجل، النضوب فى السنوات الأولى) .

ب – العمر المفيد للأصل وهو الفترة الزمنية التى يتم على مداها إهلاك الأصل .

جـ – قيمة التخلص من الأصل .

وفى القوائم المالية وفقاً لـ IFRS تتحدد هذه الخيارات بتطبيق مبادىء معيار المحاسبة الدولى رقم (16) ، وفى بعض الدول ، يكون للإدارة مرونة أكبر لهذه الخيارات تؤثر فى قيم الأصل الواردة فى الميزانية والدخل فى قائمة الدخل، كما أنها تؤثر فى نسب مالية أساسية عديدة .

8-6-15 – أسهل طريقة لفهم تأثير استخدام القسط الثابت مقابل الإهلاك المعجل كالآتى : طريقة الإهلاك المعجل تزيد من مصروف الإهلاك فى السنوات الأولى لحياة الأصل المفيد بالنسبة لما يمكن أن يكون عليه الأمر إذا استخدمت طريقة القسط الثابت ، وهذا يقلل الدخل كما يسبب نقص القيمة الدفترية للأصول طويلة الأجل فى الميزانية بشكل أسرع لما يمكن أن يرد فى ظل طريقة القسط الثابت ، ونتيجة هذا تكون حقوق المساهمين أقل فى السنوات الأولى لحياة الأصل إذا استخدمت أحد طرق الإهلاك المعجل بالمقارنة بطريقة القسط الثابت ، وتتأثر كذلك الكثير من النسب المالية الأساسية القائمة على أساس الدخل أو قيم الأصول أو قيم حقوق الملكية .

9-6-15 – لا يهم أى طرق إهلاك تختارها المنشاة – مع هذا – فإجمالى الإهلاك المتراكم يكون نفسه الرقم على مدى الحياة المفيدة للأصل ، وكما يتضح من الجدول (2) بالنسبة لطرق الإهلاك المعجل فإنه يزيد فى السنوات الأولى وينعكس الوضع فى السنوات الأخيرة ، وذلك بالمقارنة بطريقة القسط الثابت .

10-6-15 – يؤثر أيضاً فى قيمة الإهلاك اختيار الحياة المفيدة للأصل ، فمع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإنه كلما كانت الحياة المفيدة للأصل أقصر كلما كان إهلاكه أكبر على مدى حياته التى يتم إهلاكه فيها – وهذا يرفع مصروف الإهلاك – ويقلل الدخل الوارد بالتقرير ويقلل قيم الأصل ويقلل حقوق المساهمين بالمقارنة لما يحدث لو كان تم تقدير حياة أطول للأصل .

وبالنسبة للتدفقات النقدية الواردة فى التقارير لا تتأثر لأن الإهلاك ليس مصروفاً نقدياً، أما النسب المالية الأساسية التى تضم الدخل وقيم الأصل وحقوق المساهمين تتأثر مع هذا والحياة المفيدة الأقصر تميل إلى خفض هوامش الربح والعائد على حقوق الملكية ، بينما فى نفس الوقت ترفع معدل دوران الأصول ونسب الديون إلي حقوق الملكية .

11-6-15 – اختيار قيمة نفاية (تخلص) أكبر يكون له تأثير عكس اختيار حياة مفيدة أقصر ، ومع

افتراض بقاء كل العوامل الأخرى ثابتة ، فإن قيمة النفاية (الخردة) الكبيرة تؤدى إلى خفض مصروف الإهلاك وترفع الدخل بالتقارير وترفع القيم الدفترية للأصول وحقوق المساهمين نسبياً بالمقارنة لما يحدث لو أن قيمة النفاية (الخردة) كانت قدرت بأقل، ومع هذا فإن التدفق النقدى لا يتأثر لأن الإهلاك مصروف غير نقدى .

12-6-15 – عندما يتم حساب الإهلاك على أساس التكاليف التاريخية للأصول فإنه تظهر مشكلة خلال فترات التضخم ، عندما تزيد أسعار السلع الرأسمالية على مر الوقت فالإهلاك المتراكم على مدى حياة هذه الأصول سوف يقل عن المبلغ اللازم لإحلالها عند تخريدها .

ولفهم هذا المفهوم ننظر إلى معدات تكلفة 10000 دولار وعمرها المفيد 5 سنوات وبدون قيمة نفاية ، فإذا استخدمت طريقة القسط الثابت يكون إهلاك هذا الأصل بمعدل 2000 دولار فى السنة على مدى 5 سنوات وفي نهاية العمر المفيد يكون مجمع الإهلاك هو 10000 دولار ، وإذا لم يكن هناك تضخم فى الفترة فإن المعدات الأصلية يمكن حينئذ إحلالها بمبلغ 10000 دولار والإهلاك على أساس التكلفة التاريخية له معنى فى بيئة بلا تضخم لأن مبلغ الإهلاك المحمل يضاهي تكلفة الإحلال .

ومع هذا ، فبافتراض معدل تضخم على مدى حياة المعدات للإهلاك كان 10% فى السنة بدلاً من صفر ، حينئذ عندما يأتى وقت الإحلال سيكلف 16105 دولار ($10000 \text{ X } (1.10)^5$) ويكون مجمع الإهلاك 6105 أقل من المطلوب لإرجاع المنشأة لوضع الأصل الأصلى بمعنى أن التكلفة الفعلية للمعدات أعلى والتقارير محرفة .

ويصور هذا التحليل أنه فى فترات التضخم – فإن إهلاك الأصول المادية على أساس التكلفة التاريخية طبقاً لنظرية الحفاظ على رأس المال المادى للدخل تميل إلى أن تقل قيمته عن مصروف الإهلاك الفعلية ، وبهذا فإنها تزيد تقدير المكاسب الفعلية للكيان من وجهة نظر أصحاب نظرية الحفاظ على رأس المال المادى (تكلفة الإحلال) للأصل .

13-6-15 – يوضح الجدول رقم (15-2) فكرة عن تاثير التغيرات فى نمط الاستهلاك وحياة الأصل الذى يتم إهلاكه (فترة الاستهلاك) وقيم الخردة فى القوائم المالية والنسب ، ومقارنات الأداء المالى للشركة مع المنافسين يكون مماثلاً لتاثيرات التغيرات فى الجدول (15-2) بالنسبة للمتغيرات إذا كان المنافسون يستخدمون طرق إهلاك مختلفة – وحياة للأصل أعلى (أقل) وقيم خردة نسبياً أعلى (أقل) .

جدول (2-15) : تأثير التغييرات على القوائم المالية والنسب المالية

المتغيـــر	التغير من طريقة القسط الثابت إلى نمط الإهلاك المعجل فى السنوات الأولى	التغير من نمط الإهلاك المعجل فى السنوات الأولى إلى طريقة القسط الثابت	الزيادة (أو النقص) فى حياة الأصل القابلة للإهلاك (فترة الإهلاك)	الزيادة (أو النقص) فى قيمة الخردة
المكاسب	أقل بسبب مصروف الإهلاك الأعلى	أعلى بسبب أن مصروف الإهلاك مرتفع	أعلى (أقل) بسبب أن مصروف الإهلاك أقل(أعلى)	أعلى (أقل) بسبب أن مصروف الإهلاك أقل(أعلى)
صافي الثروة	أقل بسبب تخفيض أكبر للأصل	أعلى بسبب حدوث تخفيض أقل للأصل	أعلى (أقل) بسبب تخفيض أقل (أعلى) للأصل	أعلى (أقل) بسبب تخفيض أقل (أعلى) للأصل
التدفق النقدى	لا تأثير	لا تأثير	لا تأثير	لا تأثير
هامش الربح	أقل بسبب المكاسب الأقل	أعلى بسبب المكاسب الأقل	أعلى (أقل) بسبب المكاسب أعلى (أقل)	أعلى (أقل) بسبب المكاسب أعلى (أقل)
نسبة التداول	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل	لا تأثير : لأنها تتعلق بالأصول طويلة الأجل
معدل دوران الأصول	أعلى لأن الأصول أقل	أقل لأن الأصول أعلى	أقل (أعلى) لأن الأصول أعلى (أقل)	أقل (أعلى) لأن الأصول أعلى (أقل)
الديون إلى حقوق الملكية	أعلى لأن صافي القيمة أقل	أقل لأن صافي القيمة أعلى	أقل (أعلى) لأن صافي القيمة أعلى (أقل)	أقل (أعلى) لأن صافي القيمة أعلى (أقل)
العائد على الأصول	أقل بسبب أن النسب المئوية للخفض فى المكاسب أكبر مقابل الخفض في الأصل	أعلى بسبب أن النسب المئوية الأكبر للارتفاع فى المكاسب مقابل ارتفاع الأصل	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية للارتفاع فى المكاسب أعلى (أقل) مقابل ارتفاع الأصول	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع فى المكاسب مقابل ارتفاع الأصول
العائد على حقوق الملكية	أقل بسبب أن النسبة المئوية الأكبر فى انخفاض المكاسب مقابل انخفاض حقوق الملكية	أعلى بسبب أن النسبة المئوية الأعلى هى لارتفاع المكاسب مقابل ارتفاع حقوق الملكية	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع فى المكاسب مقابل ارتفاع حقوق الملكية	أعلى (أقل) بسبب أن النسب المئوية أكبر (أقل) للارتفاع فى المكاسب مقابل ارتفاع حقوق الملكية

• أمثلة وحالات عملية: «الممتلكات والمعدات والتجهيزات»

- **مثــال** (15-1):

بدأت منشأة سنة 2005 بأصـول قيـمتـها 8500 دولار عبـارة عن 500 دولار نقداً ، 8000 دولار أصول ثابتة ، وقد تم تمويل هذه الأصول عن طريق 200 للالتزامات المتداولة ، 2000 دولار قروض طويلة الأجل 7% ، 6300 دولار أسهم عادية ، وخـلال السنة حققت المنشأة مبيـعات قدرها 10000 دولار وتحملت 7000 دولار مصروفـات تشغيل (باستـبعاد الإهلاك) ، 1000 دولار تكاليف إنشـاء مصنع جديد ومـعدات و140 دولار مصـروف فوائد وتقوم المنشـأة بإهلاك المصنع والمعدات على مدار 10 سنوات (دون قيمة تخلص) مع تجاهل تأثير ضرائب الدخل .

والمطلوب:

وضع مشروع مـقترح لقائمـة الدخل والميزانية لعمليـات المنشأة إذا صرفت 1000 دولار تكلفة إنشاء وإذا رسملت هذه التكاليف .

وكذلك بيان تأثير المصروف أو رسملة التكلفـة في قرار الشركة على حصة المساهمين والدخل قبل الضريبة والتدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والنسب المالية الأساسية .

وذلك بفـرض أن تكاليف الإنشاء يتم إهلاكـها علـى مدار 4 سنوات وأن الأصل الناتج كان فعلاً للاستخدام من أول يوم في السنة الأولى .

الإيضاح:

بيـــــان	اعتبار تكلفة الإنشاء مصروفا بداية السنة 2005	اعتبار تكلفة الإنشاء مصروفا نهاية السنة 2005	رسملة تكلفة الإنشاء بداية السنة 2005	رسملة تكلفة الإنشاء نهاية السنة 2005
المبيعات		10000		10000
مصروفات التشغيل		7000		7000
تكاليف الإنشاء		1000		-
مصروف إهلاك (8000 - 0)/10		800		800
مصروف استهلاك 4/1000		-		250
مصروف الفوائد		140		140
الدخل قبل الضريبة		1060		1810
نقدية	500	2360	500	2360
الممتلكات والمصانع والمعدات (8000 - 800)	8000	7200	8000	7200
تكلفة إنشاءات (1000 - 250)	-	-	-	750
إجمالى الأصول	8500	9560	8500	10310
خصوم متداولة	200	200	200	200
قروض طويلة الأجل	2000	2000	2000	2000
أسهم عادية	6300	6300	6300	6300
أرباح محتجزة	-	1060	-	1810
	8500	9560	8500	10310
حقوق المساهمين		7360		8110
مكاسب قبل الضريبة		1060		1810
تدفق نقدى تشغيلى (قبل الضريبة + إهلاك واستهلاك)		1860		(2860)
تدفق نقدى من الاستثمار		-		(1000)
صافى التدفق النقدى	**1860**		**1860**	

هامش ربح قبل الضريبة	10.6%	18.1%
معدل دوران الأصول (مبيعات / متوسط الأصول)	1.11 مرة	1.06 مرة
نسبة التداول	11.8 مرة	11.8 مرة
القروض طويلة الأجل إلي حقوق الملكية	27.2%	24.7 مرة
العائد على حقوق الملكية قبل الضريبة (الدخل/متوسط حقوق الملكية)	15.5%	25.1%

- **مثـال** (2-15) :

في أول يناير سنة 2001 حصلت شـركة رولا على معـدات إنتاج بمبلغ 250000 دولار كما تحملت التكاليف التالية :

تكاليف تسليم	18000 دولار
تكاليف تركيب	24500 دولار
تكاليف إدارة عامة ذات طبيعة غير مباشرة	3000 دولار

وقـد احتاج الأمـر إلى فترة تركـيب وتجهيز للإنتاج لمدة 3 شهور ومبلغ آخـر بلغ 21000 دولار صرفت على تـكاليف تتعلق مـباشرة بالحـصول على الأصل ووضـعه في حالتـه الراهنـة ، وكانت المعـــدات جاهزة للاستعمال فى أول أبريل عام 2005 .

وقد أشارت تقارير الإدارة الشهرية أنه بالنسبة للشهور الخمسة الأولى كانت كميات الإنتاج من هـذه المعـدات متدنيـة وترتب عليهـا خسـارة تشغـيل متدنـية بـ 15000 دولار بسبب صـغر الكميات المنتجة أما الشهور التالية فقد أظهرت نتائج أكثر إيجابية .

وقد قـدر العمر الإنتـاجي المفيد للمـعدات بأنه 14 سنة وقيـمة النفـاية أو التخلص 18000 دولار وتكاليف الفك والإزالة مقدرة بمبلغ 12500 دولار .

والمطلوب:

حسـاب تكلفة الأصل والأعـباء السنوية الـتى تظهر فى قـائمة الدخل وتتـعلق باستـهلاك المزايا الاقتصادية المجسدة فى الأصول ؟

الإيضاح: تحديد التكلفة التاريخية للمعدات :

سعر الفاتورة	250000
تكاليف التسليم	18000
تكاليف التركيب	24500
تكاليف أخرى متعلقة بتهيئة وإعداد الأصل للتشغيل	21000
التقدير المبدئي لتكاليف الفك والإزالة	12500
	326000

الأعباء السنوية المتعلقة بالمعدات :	
التكلفة التاريخية	326000
قيمة التخلص (النفاية) المقدرة	(18000)
القيمة القابلة للإهلاك	308000

ويكون عبء الإهلاك السنوى بطريقة القسط الثابت للإهلاك هو 22000 دولار عبارة عن (308000 ÷ 14 سنة) ولكن يلاحظ أنه يحسب لمدة 9 شهور فى السنة الأولى فقط أى 16500 دولار وهو عبارة عن (22000 × 12/9) لأن المعدات كانت جاهزة للاستخدام فى أول أبريل 2001 .

- **مثال** (15-3):

شركة هبة الصناعية حصلت على مبانيها وآلات فى أول يناير سنة 2001 بمبلغ 2 مليون دولار وقيدتها بالتكلفة التاريخية للشراء ، وخلال عام 2003 اتخذ المديرون قراراً بحساب الآلات بالقيمة العادلة فى المستقبل لتوفر أساس للحفاظ على رأس المال للمنشاة بصفة إجمالية .

فهل القياس بالقيمة العادلة يحقق هدف الحفاظ على رأس المال ؟

وكيف يتم تحديد القيمة العادلة ؟ وما هى مضامين الضريبة المؤجلة ؟

الإيضاح:

- **الحفاظ على رأس المال:**

الطريقة المقترحة للمعالجة المحاسبية لن تكون ناجحة تماماً للحفاظ على رأس المال بسبب ما يلى :

– ليس هناك مخصص للمحافظة على التكلفة الحالية للمخزون والمنتج تحت التشغيل والأصول الأخرى غير النقدية .

- ليس هناك مخصص لتكلفة الاحتفاظ بالأصول النقدية .

- ليس هناك مخصص كافى لإهلاك الفترة السابقة .

- القيمة العادلة :

تعرف القيمة العادلة لبنود المصنع والمعدات بانها القيمة السوقية التى تتحدد بالتقييم ، وعندما لا يوجد دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة التخصصية للمصنع والمعدات ، ولأن هذه البنود نادراً ما تباع (فيما عدا أن تكون كجزء من كيان مستمر) ، حينئذ فإن هذه البنود يتم تقييمها بالتكلفة الصافية للإحلال .

- مضامين الضريبة المؤجلة لإعادة التقييم :

الضريبة المؤجلة واردة بمبلغ إعادة التقييم لأن :

1 - القيمة الدفترية المعدلة المعاد تقييمها تسترد حينئذ من خلال الاستخدام ويتم الحصول على المنافع الاقتصادية الخاضعة للضريبة التى مقابلها لا يوجد خصم إهلاك للأغراض الضريبية وتكون مسموحاً بها ، ولذلك فإن الضرائب واجبة الدفع على هذه المنافع الاقتصادية يجب أن تتوفر .

2 - الضرائب المؤجلة - كنتيجة لإعادة التقييم - تحمل مباشرة فى فائض إعادة التقييم (حقوق الملكية) .

الفصل السادس عشر

الإيجـــارات
المعيـار المحاسبى الدولى رقم (17)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس عشر

الإيجـــــارات Leases

المعيـار المحاسبى الدولى رقم (17)

1-16 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يتناول هذا المعيـار وصف السياسات المحـاسبية المناسـبة لعمليات التـاجير سواء بالنسبة للمؤجر أو المستاجر والإفـصاحات اللازمة لمختلف أنواع ومعاملات الإيجارات ، كما يتناول التمييز بين كل من الإيجارات التمويلية Finance Leases والإيجارات التشـغيلية Operating Leases ، وكذلك الاعتراف والقياس للأصول والالتزامات الناتجة والإفصاحات المطلوبة .

2-16 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

ينبغى تطبيق هذا المعيار فى المحاسبة بالنسبة للإيجارات ما عدا :

* الإيجارات لاسـتكشاف أو استـخدام المناجم أو البتـرول أو الغاز الطبـيعى والموارد المماثلة غـير المتجددة .
* اتفاقيات التراخيص للبنود مثل أفلام الصور المتحركة وتسجيلات الفيديو والروايات والنصوص المسجلة وبراءات الاختراع وحقوق الطبع .

ومع هذا ، لا ينبغى تطبيق هذا المعيار على أساس القياس بالنسبة لـ :

- الملكيـة ا لتى يحوزها المستـأجر التى تحـاسب على أنها ممتلكات اسـتثـمارية (انظر المعـيار المحاسبى الدولى رقم IAS 40) .
- الممتلكات الاستثمارية الموفرة بواسطة المؤجر كإيجار تشغيلى (انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم IAS 40) .
- الأصول البيـولوجية التى يحوزها المستاجـر بمقتضى إيجار تمويلى (انظر المعيـار المحاسبى الدولى رقم IAS 41) .
- الأصـول البيولوجية الموفـرة بواسطة المؤجر فى ظل إيجارات تشغيلية (انظر IAS 41)

وينطبق هذا المعيـار على جميع اتفاقيـات التاجير والتى يخـول فيها المؤجر حق اسـتخدام الأصل للمستاجر مقابل ما يدفعه له أو سلسلة المدفوعات لفترة زمنية متفق عليها .

3-16 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-16 – التاجير : A Lease

هو اتفاقية بمقتضـاها يخول المؤجر للمستاجر حق استخدام أصل لفتـرة زمنية معينة متفق عليها مقابل سداد مبلغ معين أو سلسلة من المدفوعات .

2-3-16 – الإيجارات التمويلية : Finance Lease

هى عملية تحويل أساسية لكل المخاطر والعوائد المرتبطة بملكية أصل ما ، بغض النظر إذا ما كانت الملكية القانونية سوف تُنقل فى النهاية للمستاجر أم لا .

3-3-16 – تشمل خصائص الإيجارات التمويلية على ما يلى :

* يتم نقل ملكية الأصل إلى المستاجر فى نهاية مدة الإيجار فى حالة وجود نص فى عقد الإيجار يقضى بذلك إذا استمرت العلاقة بين المؤجر والمستاجر إلى النهاية .
* يكون للمستاجر خيار شراء الأصل باقل من قيمته العادلة بشكل جوهرى وهناك تاكيد معقول بان المستاجر سوف يمارس هذا الحق .
* تغطى مدة الإيجار الجزء الأساسى للحياة الاقتصادية للأصل .
* القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات الإيجار تقترب من القيمة العادلة للأصل المؤجر .
* الأصول المؤجرة لها طبيعة متخصصة ومناسبة فقط للمستاجر .
* يتحمل المستاجر خسائر إلغاء العقد .
* مكاسب أو خسائر التقلبات فى قيمة التخلص (النفاية) سوف تكون للمستاجر.
* الإيجار لفترة ثانوية ممكن إيجار أساسى أدنى من السوق .

4-3-16 – إيجارات تشغيلية : Operating Leases

هى عقود الإيجارات التى لا تمثل إيجارات تمويلية .

5-3-16 – مدفوعات الإيجار الدنيا : Minimum Lease Payments

هى المدفوعات التى تتم على مدار مدة العقد والتى يكون مطلوب من المستاجر تقديمها لطرف ثالث مع استبعاد بعض البنود العارضة وغيرها ، ومع هذا – إذا كان للمستاجر خيار شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أدنى كثيراً من القيمة العادلة فى تاريخ ممارسة الخيار ، وتشمل مدفوعات الإيجار كحد أدنى المدفوعات الدنيا التى تدفع على مدى مدة التاجير حتى التاريخ المتوقع كخيار الشراء هذا والمدفوعات المطلوبة لممارسته .

6-3-16 – القيمة العادلة : Fair Value

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله استبدال الأصل أو تسوية الالتزام بين طرفين مستقلين ومطلعين ولهما رغبة فى عقد الصفقة .

4-16 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

أولاً : المحاسبة فى دفاتر المستاجر :

1-4-16 – يتم تبويب عقد الإيجار (تمويلى أو تشغيلى) عند بدء التاجير ، والجوهر الاقتصادى

للمعاملة وليس شكلها القانونى هى المرشد لتبويب عقد الإيجار ، ويقوم التبويب على أساس مدى المخاطر والمنافع بالنسبة لملكية الأصل المستاجر وهل هى للمؤجر أو للمستأجر :

- تشمل المخاطر الخسائر الممكنة من الطاقة العاطلة والتقادم التكنولوجى والتفاوت فى العائد بسبب تغير الظروف الاقتصادية .
- تشمل العوائد توقعات الربحية من التشغيل عبر الحياة الاقتصادية للأصل والمكاسب من تقدير قيمة أو تحقق قيمة النفاية (القيمة التخريدية للأصل) .

2-4-16 – الأصل الذى يتم الاستحواذ عليه فى ظل عقد إيجار تمويلى والتزامه الذى يعترف به يتم معالجتهما وفقاً لمبدأ «الجوهر أكثر أهمية من الشكل القانونى» "Substance Over Form" وتكون المعالجة المحاسبية كما يلى:

- فى البداية : فإن الأصل (المعترف به كآلات أو معدات أو ممتلكات أو تجهيزات) والالتزام المقابل له عن المدفوعات المستقبلية للإيجار ، يتم الاعتراف بهما بنفس المبلغ .
- التكاليف المباشرة المبدئية فيما يتصل بانشطة الإيجار يتم رسملتها مع الأصل.
- مدفوعات الإيجار : تتكون من عبء التمويل وتخفيض الالتزام القائم وعبء التمويل يكون على أساس سعر دورى ثابت للفائدة على الرصيد الباقى للالتزام عن كل فترة .
- يتم الاعتراف بالإهلاك وانخفاض قيمة الأصل المستاجر وفقاً لما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) والمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) .

3-4-16 – مدفوعات الإيجار التشغيلية (ماعدا تكاليف الخدمات مثل التامين) يتم الاعتراف بها كمصروف فى قائمة الدخل على أساس القسط الثابت أو أساس منتظم يعبر عن النمط الزمنى لمنفعة المستخدم حتى إذا لم تكن المدفوعات على هذا الأساس .

ثانياً : المحاسبة فى دفاتر المؤجر :

4-4-16 – بالنسبة للأصل الذى يتم حيازته بموجب عقد إيجار تمويلى فإنه يتم عرضه كحساب مدين Receivable وتتم المحاسبة عنه كما يلى :

- يسجل الحساب المدين بمبلغ الاستثمار الصافى .
- الاعتراف بدخل التمويل على أساس النمط الذى يعكس سعر دورى ثابت للعائد على صافى الاستثمار .
- تخصم التكاليف المباشرة المبدئية من الحسابات المدينة (فيما عدا ما يتعلق بالمصانع أو المؤجرين)

5-4-16 – بالنسبة لأصول الإيجارات التشغيلية فإنها تبوب كذلك وفقاً لطبيعتها وتتم المحاسبة عليها كما يلى :

- الاعتراف بالإهلاك على أساس المعيار المحاسبى الدولى رقم 16 ، والمعيار IAS 36 .
- يعترف بدخل الإيجار على أساس القسط الثابت (القسط المتساوى) عبر أجل التأجير ما لم يوجد هناك أساس اخر أكثر تعبيراً عن نمط الإيجار .
- يتم الاعتراف بالتكاليف المباشرة المبدئية إما باستنفاذها فوراً أو بتوزيعها على أساس دخل الإيجار عبر فترة الإيجار .

• عمليات البيع وإعادة الإيجار:

16-4-6 – إذا كان إعادة الإيجار تمثل إيجار تمويلى ، فإن أى زيادة فى عوائد البيع عن القيمة الدفترية المعدلة فى الدفاتر للمستاجر (البائع) يجب تاجيلها واستهلاكها على مدار مدة الإيجار ، وتعنى الصفقة أن المؤجر يوفر التمويل للمستاجر وأن المؤجر يحتفظ بالمخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية.

16-4-7 – يعترف بالربح أو الخسارة من إيجار التشغيل المعقود بالقيمة العادلة فوراً ، والمعاملات التى تزيد أو تقل عن القيمة العادلة تسجل كما يلى :

أ – إذا كانت القيمة العادلة أقل من القيمة الدفترية المعدلة للأصل ، فإن خسارة مساوية للفرق يعترف بها فوراً .

ب – إذا كان سعر البيع أعلى من القيمة العادلة ، فإن الزيادة عن القيمة العادلة يتم تاجيلها واستهلاكها على مدة الإيجار .

جـ – إذا كان سعر البيع أقل من القيمة العادلة ، فإن أى ربح أو خسارة يعترف به فوراً ما لم تكن الخسارة سوف يتم تعويضها من خلال مدفوعات إيجار مستقبلية أقل من سعر السوق ، وفى هذه الحالة فإن الخسارة يجب تاجيلها واستهلاكها نسبياً لمدفوعات الإيجار .

16-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

16-5-1 – بالنسبة للمستاجر : الإيجار التمويلى :

الأصـــل : القيمة الدفترية المعدلة لكل فئة من الأصول .

الالتـــزام : إجمالى الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار بعد تسويتها بالقيمة الحالية لالتزام الإيجار بثلاث قيود فترية هى :

1 – ليست بعد سنة واحدة .

أو 2 – ليست بعد خمس سنوات .

أو 3 – بعد خمس سنوات .

- متطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) للممتلكات والمعدات والتجهيزات المستاجرة .

- الوصف العام لترتيبات الإيجار الهامة .
- التمييز بين التزامات الإيجار المتداولة وغير المتداولة .
- مدفوعات إعادة التأجير الدنيا فى المستقبل المتـوقع قبضها بمقتضى إيجارة تأجير غير قابل للإلغاء فى تاريخ الميزانية .
- الإيجارات المحتملة المعترف بها فى الدخل عن الفترة .

- المستأجر : إيجارات تشغيلية :

- الوصف العام لترتيبات التأجير الهامة (نفس المعلومات مثل التأجير التمويلى أعلاه) .
- مدفـوعات الإيجار وإعـادة التأجير يعـترف بها فى دخل الـفترة الحاليـة مع فصل مدفـوعات الإيجار الدنيا والإيجارات العارضة ومدفوعات إعادة التأجير.
- مدفوعات الإيجار غير القابل للإلغاء الأولى للمستقبل فى قيود الفترات الثلاث.
- مدفوعات إعادة التأجـير الدنيا المستقبلية المتوقع تحصيلها فى ظل إعـادة تأجير غير ملغاة فى تاريخ الميزانية .

2-5-16 - بالنسبة للمؤجر : إيجارات التمويل :

- إجمـالى مجموع الاسـتثمار بعـد تسويته بالقـيمة الحالـية للحد الأدنى لمدفوعـات الإيجار المستلمة فى الفترات الدورية الثلاث .
- الدخل التمويلى غير المكتسب .
- المسموحات المتراكمة بالنسبة للمقبوضات غير المحصلة .
- الإيجارات العرضية المعترف بها فى الدخل .
- الوصف العام لترتيبات الإيجار الهامة .
- قيم النفايات غير المضمونة .

- بالنسبة للمؤجر : إيجارات تشغيلية :

- كل الافصـاحات ذات الصلـة بمقتضى المعـايير المحاسـبية الدولية أرقام 16 , 36 , 38 , 40 .
- وصف عام لترتيبات التأجير الهامة .
- إجمالى مدفوعات الإيجـار الدنيا فى المستقبل بمقتضى إيجارات تشغيلـية غير قابلة للإلغاء فى الفترات الدورية الثلاثة .
- إجمالى الإيجارات المحتملة المعترف بها فى الدخل .

3-5-16 - إجمالى الإيجارات العرضية المعترف بها فى الدخل :

نفس الإفصاحات بالنسبة للمستاجرين والمؤجرين تنطبق ، وبعض البنود هذه تفصح عنها منفصلة على أساس المعيار المحاسبى الدولى (8) IAS .

6-16 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-16 – إن تاثيرات محاسبة عقد إيجارى ما فى القوائم المالية لمستأجر ما محقق إيجارى تشغيلى مقابل عقد إيجارى تمويلى يمكن تلخيصها كما يلى :

* محاسبة العقود الإيجارية التشغيلية تثبت المدفوعات الإيجارية كنفقة إيجارية فى قائمة الدخل.
* تتأثر الميزانية العمومية بصورة غير مباشرة فقط عندما تتدفق النفقة الإيجارية إلي الأرباح المحتجزة عبر الدخل الصافى .
* يتم إثبات النفقة الإيجارية كتدفق نقدى تشغيلى إلى الخارج (كجزء من الدخل الصافى للكيان) عند بيان التدفقات النقدية .
* ينبغى عادةً أن يكون إجمالى النفقة المثبتة على مدى أجل العقد الإيجارى هو نفسه بالنسبة للعقد الإيجارى هو نفسه بالنسبة للعقد الإيجارى التمويلى حيث أن إجمالى النفقة المثبتة على مدى أجل العقد الإيجارى سيكون طبقاً لطريقة العقد الإيجاري التشغيلى ، ومع ذلك التكاليف تكون أعلى فى السنوات المبكرة طبقاً لطريقة العقد الإيجارى التمويلي ، مما يتسبب فى ارتفاع الإيرادات على مدى أجل العقد الإيجارى .
* طريقة العقد الإيجارى التمويلى تضع كلاً من الأصل والمبلغ الصافى للدين فى الميزانية العمومية ، على حين لا يتم إثبات مثل هذا الأصل أو الدين وفقاً لطريقة العقد الإيجارى التشغيلى .
* وفقاً لمحاسبة العقد الإيجارى التمويلى ، يتم تقسيم الدفعة الإيجارية الكلية إلى مكون فائدة وسداد أصل الدين ، وينشأ مكون إهلاك أيضاً عند إهلاك أصل الدين (جزء رأس المال) من منظور IAS 16 ووفقاً للطريقة التشغيلية ، تكون الدفعة نفقة إيجارية ببساطة .
* وفقاً للطريقة التشغيلية ، يتم إثبات المدفوعات الإيجارية كتدفقات نقدية تشغيلية إلى الخارج (يمكن تصنيف الفائدة كتدفق نقدى تمويلي أيضاً) على حين أنه وفقاً لطريقة العقد الإيجارى التمويلى ، يتم توزيع التدفق النقدى إلى الخارج بين التشغيلى والتمويلى عادةً .
* جزء الفائدة فى دفعة الإيجار التمويلى يتم عادةً إثباتها كتدفق نقدى تشغيلي إلى الخارج ، على حين يعالج سداد جزء الالتزام الإيجارى كتدفق نقدى تمويلى إلى الخارج ، ومع ذلك فالتأثير الصافى على النقدية الإجمالية واحد فى كلتا الطريقتين .
* ذلك الجزء من الالتزام الإيجارى الذى يتم دفعه أو إلغاؤه خلال عام واحد أو دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول ، يصنف كالتزام متداول (جارى) ، وتصنيف الباقى كالتزام طويل الأجل .

2-6-16 – لماذا تستأجر الشركات الأصول فى ظل أى ظروف تفضل العقود الإيجارية التشغيلية أو التمويلية ؟ إن من الممكن إعفاء عدة إجابات محتملة عن هذا السؤال ، ولكن يجب دراستها

ضمن سيــاق موقف محدد بعبــارة أخرى : برغم أن الحجج ستكون سليمــة غالباً ، إلا أن من الممكن أن تنشأ ظروف تبطل الافتراضات التي تقوم عليها :

* الشركات ذات نسب الضريبة الحــدية المنخفضة أو الطاقة المنخفضة الخــاضعة للضريبة تفضل عمــوماً الاستئجار ، لأنهــا لا تحتاج أو لا تستطيع الحصول على المزايا الضــريبية (الإهلاك) المقتــرنة بملكية الأصول ، وفى هــذه الحالة يكون أى من نوعى عقــود الإيجار مناسباً ، أما الشــركات ذات نسب الضريبة المرتفعة فـتفضل عقود التأجـير التمويلى لأن النفقات تكون مرتفعة عادة فى الفترات المبكرة .

* تكون العقود الإيجارية التشغيلية مناسـبة عندما يعتمد تعويض الإدارة على العائد على الأصول أو رأس المال المستثمر .

* يكون العقد الإيجـاري التشغيلى مناسباً عـندما يريد الكيان إبقاء الدين خارج ميـزانيته العمومـية ، ومن الممكن أن يساعده ذلك إذا كـان طرفاً فى اتفاقات تجاريــة تشترط نسب دين إلى حقوق الملكية منخفضة أو نسب تغطية فائدة مرتفعة .

* تفضل عقود التأجير التمويلى إذا كان الكيان يريد إظهار تدفق نقدى مرتفع من العمليات.

* يكون لعقود التأجير التمويلى مزايا عندما تكون هناك ميزة مقارنة لإعادة بيع الملك .

جدول (16-1) : تاثير العقود الإيجـارية التشغيلية والتمويليـة على القوائم المالية والنسب المالية الرئيسية :

البند أو النسبة	العقـد التشغيلى	العقـد التمويلى
الميزانية العمومية	لا تاثير بسبب عدم إنشاء أصول أو التزامات وفقاً للطريقة التشغيلية	يتم إنشاء أصل مستأجر (معدات) والتزام إيجارى عند تسجيل العقد الإيجارى ، وعبر أجل العقد الإيجارى ، يتم شطب الاثنين ، إلا أن الأصل يتم خفض قيمته بشكل أسرع عادة ، مما ينشئ .
قائمة الدخل	تسجل الدفعة الإيجارية كنفقة، وتكون هذه المدفوعات ثابتة غالباً على مدى أجل العقد الإيجارى .	يتم خلق نفقة فائدة ونفقة إهلاك معاً ، وفى السنوات المبكرة من عمر العقد الإيجارى ، تندمجان معاً لتكونان نفقة أعلى من المثبت وفقاً للطريقة التشغيلية ومع ذلك على مدى عمر العقد الإيجارى ، تتراجع نفقة الفائدة مسببة اتجاه النفقة الكلية إلي الهبوط ، وينتج ذلك إتجاهاً إيجابياً فى الإيرادات ، وفى السنوات المتأخرة ، تكون الإيرادات أعلى وفقاً لطريقة التأخير التمويلى منها وفقاً للطريقة التشغيلية ، وعبر كامل أجل العقد الإيجارى ، تكون النفقات الإيجارية الكلية واحدة فى ظل كلتا الطريقتين .
قائمة التدفقات النقدية	يتم تسجيل كامل التدفق النقدى إلى الخارج المدفوع على العقد الإيجارى كتدفق نقدى تشغيلى إلى الخارج .	التدفق النقدى إلي الخارج من المدفوعات الإيجارية يوزع جزء منه على تدفق نقدى تشغيلى أو تمويلى إلى الخارج (نفقة فائدة) وجزء منه لتدفق نقدى تمويلى

البند أو النسبة	العقـد التشغيلي	العقـد التمويلي
		إلى الخـارج (سداد أصل مبلغ الالتـزام الإيجارى) وإهلاك الأصل المستـأجر ليس نفقة نقدية ولذلك ليس بند تدفق نقدى .
هامش الربح	يكون أعلى فـى السنوات الأولى لأن النفقة الإيجارية تكون عادةً أقل من النفقة الكلية المثبتة وفقاً لطريقة التأجير التمويلي ، ومع ذلك فـفى السنوات المتـأخـرة سـيكون أقل منه وفـقاً لطريقـة التأجير التمويلى.	أقل فى السنوات المبكرة لأن النفـقة الكلـية المثبتة وفق طريقة التأجير التمويلى تكون عادة أعلى من الدفعة الإيجارية ، ومع ذلك فهامش الـربح سوف يتخذ إتجـاهاً صاعداً بمرور الوقت ، ولذلك فـسوف يتـجاوز فى السنوات المتـأخـرة هامش الربح وفـقـاً للطريقة التشغيلية .
دوران الأصول	أعلى لأنـه لا توجـد أصـــول مـسـتـأجـرة مـسجلة وفـقـاً للطريقة التشغيلية .	أقل بسبب الأصل المستأجر (المعدات) المنشا وفقـاً لطريقة التاجـير التمـويلى ، وترتفع النسبة بمرور الوقت مع إهلاك الأصل .
نسبة التداول	أعلى بسـبـب عـدم إضـافـة دين قـصـيـر الآجل إلى الميـزانيـة العـمـومـيـة بواسـطة الطريقـة التشغيلية .	أقل لأن الجزء الحالى من الالتزام الإيجارى المنشأ وفقاً لطريقة التأجير التمويلى التزام مـتـداول (أو جـارى) . وتـهـبـط النسـبـة الجـارية أكثـر بمرور الوقت بينمـا يرتفع الجزء الجارى من الالتزام الإيجارى .
نسـبـة الـدين إلى حقوق الملكية	أقل لأن الطريقـة التـشـغـيليـة لا تخلق ديناً .	أعلى لأن طريقـة التـأجـيـر التـمـويلى تخلق التزاماً إيجارياً (وهو أعلى من الأصل المستأجر فى السنوات المبـكرة) ومع ذلك فنسـبـة الدين إلى حـقوق المـلكية تتـناقص بمرور الوقت مع تناقص الالتزام الإيجارى .

البند أو النسبة	العقد التشغيلي	العقد التمويلي
العائد على الأصول	أعلى فى السنوات المبكرة لأن الأرباح أعلى والأصول أدنى .	أدنى فى السنوات المبكرة لأن الإيرادات أدنى والأصول أعلى، ومع ذلك فإن نسبة العائد على الأصول ترتفع بمرور الوقت لأن اتجاه الإيرادات إيجابى والأصول تتراجع مع إهلاكها .
العائد على حقوق الملكية	أعلى فى السنوات المبكرة لأن المكاسب تكون أعلى	أدنى فى السنوات المبكرة لأن الإيرادات أدنى ، ومع ذلك فالعائد على حقوق الملكية يرتفع بمرور الوقت بسبب إيجابية اتجاه الإيرادات .
تغطية الفائدة	أعلى لأن لا نفقة فائدة تحدث وفق الطريقة التشغيلية .	أدنى لأن نفقة فائدة تنشأ وفق طريقة التأجير التمويلى ، ومع ذلك ترتفع نسبة تغطية الفائدة بمرور الوقت لأن نفقة الفائدة تتراجع بمرور الوقت .

جدول (2-16) : تاثيرات الطرق الإيجارية المستخدمة بواسطة المؤجرين على القوائم والنسب المالية :

البند أو النسبة	التاجير التشغيلي	التاجير التمويلي مع نمط المبيعات (Sals - Type)	التاجير التمويلي المباشر
حجم الأصول	الأدنى بسبب عدم حدوث رفع استثمارى	الأعلى وذلك بسبب بيع الأصل المؤجر وتميل قيمة الأصل المرتفعة إلى خفض دوران الأصول .	متوسط لأنه يوجد رفع . استثمارى ولكن دون بيع الأصل المستاجر .
حجم حقوق المساهمين	الأدنى بسبب عدم حدوث رفع . وتميل حقوق المساهمين المنخفضة إلى رفع العوائد على حقوق الملكية والدين أو نسب حقوق الملكية .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل المؤجر ، وتميل حقوق الملكية المرتفعة إلي خفض العوائد على حقوق الملكية والدين أو نسب حقوق الملكية .	متوسط لأن الرفع الاستثمارى يزيد حقوق الملكية ولكن لايوجد بيع للأصل المؤجر .
حجم الدخل سنة بدء العقد الإيجارى (السنة صفر)	لا تاثير على الدخل عند بدء العقد .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل المؤجر ، الدخل المرتفع يميل إلى رفع هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .	لا تاثير على الدخل عند بدء الإيجار .
حجم الدخل أثناء عمر العقد الإيجاري (سنة ١ : ٣)	متوسط بناء على شروط العقد وطريقة الإهلاك الدخل يميل إلى الثبات بمرور الوقت إذا كانت المقبوضات الإيجارية ثابتة وتم استخدام طريقة الإهلاك بالقسط الثابت .	الأدنى بسبب الانخفاض النسبى لسعر الفائدة السائد، ويميل دخل الفائدة إلى التراجع بمرور الوقت، الدخل المنخفض يميل إلى خفض هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .	الأعلى بسبب العائد المرتفع الفعلى على العقد الإيجارى يميل دخل الفائدة إلى التراجع بمرور الوقت، الدخل المرتفع يميل إلى رفع هوامش الربح والعوائد على الأصول وحقوق الملكية .
التدفق النقدى التشغيلى وقت بدء العقد .	لا تاثير لأنه لا يحدث تدفق نقدى عند بدء العقد .	الأعلى بسبب المكسب على بيع الأصل المؤجر .	لا تاثير لأنه لايحدث تدفق نقدى عند توقيع العقد .
التدفق النقدى التشغيلى عبر أجل العقد (السنوات ١ إلى ٣).	الأعلى بسبب شروط العقد وطريقة الإهلاك.	الأدنى لأن دخل الفائدة منخفض .	متوسط لأن دخل الفائدة مرتفع بسبب ارتقاع العائد على العقد الإيجارى .

• أمثلـة العقـود الإيجاريـة :

- مثـال (16 -1) :

يتم إقتناء آلة تـصنيع بسعر نقـدى قدره 330 ألف دولار عن طريق اتفـاقية تاجـير تمويلى وفقاً للشروط التالية :

- تاريخ بدء السريان : 1 يناير 2002 .
- مدة العقد : 3 سنوات .
- اقساط بمبلغ 72500 ألف دولار مستحقة السداد نصف سنوياً كمتأخرات.
- سعر الفائدة الفعلى هو 235468% سنوياً .
- مبلغ تامين قدره 30 الف دولار يستحق الدفع فوراً .

• الشـرح :

جـدول اسـتهلاك المعامـلـة سـيكون كالتالى :

بيـــــــان	القسط	الفائـــدة	راس المال	الرصيد
الثمن النقدى				330000
التامين	30000		30000	300000
قسط (1)	72500	35320	37180	262820
قسط (2)	72500	30943	41557	221263
المجموع الفرعى	175000	66263	108737	
قسط (3)	72500	26050	46450	174813
قسط (4)	72500	20581	51919	122894
قسط (5)	72500	14469	58031	64863
قسط (6)	72500	7637	64863	-
المجموع	465000	135000	330000	

وسوف يتم الاعتراف بالعقد الإيجاري وعرضه فى القوائم المالية كالتالى :

- دفاتر المستأجر :

سيـتم تسـجـيل أصـل بمبلغ 330 ألف دولار وتكوين الـتـزام منـاظـر (أو مقـابـل) فـــى 1 يناير 2002 .

وإذا افترض أن الآلـة يتم إهلاكها على أساس القسط الثابت عبر فـترة 6 سنوات، فسوف يتم الاعتراف بالمصروفات التالية فى قائمة الدخل عن السنة الأولى :

الإهلاك (330000 ÷ 6)	55000 دولار
أجور عقد التأجير التمويلى (35,320 ÷ 30,943)	66263 دولار

سوف تعكس الميزانية العمومية فى 31 ديسمبر 2002 الأرصدة التالية :

الآلة (330000 - 55000)	275000 مدين
التزام إيجارى تمويلى طويل	221263 دائن

- دفاتر المؤجر :

المبلغ الإجمالى البالغ 465000 الواجب السداد بواسطة المستـأجر سوف يتم تسجيله كـقيد مدين فى بداية العقد أى مـبلغ التأمين (الوديعة) البالغ 30 ألف دولار زائد 6 أقساط قيـمة كل منها 72500 دولار ، ويتم تسـجيـل دخل التمـويل غـير المكتـسب البـالـغ 135000 دولار كدخل مـؤجل (رصيد دائن) وعندئذ سيكون المبلغ الصافى المعروض 330000 (465000 - 135000) .

ويتم إضافة مبلغ التأمين والقسطين الأولين إلى الحـساب المدين الذى سيعكس عندئذ رصيداً مديناً بمبلغ 290000 دولار فى 31 ديسمبر 2002 .

وقد تم اكتساب دخل تمويلى غير مكتـسب بقيمة إجمالية 66263 دولار (35320 دولار + 30943 دولار) فى السنة الأولى ، وهو ما يجعل رصيد هذا الحساب 68737 دولار فى 31 ديسمبر 2002 .

وسوف تعكس قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2002 دخلاً تمويلياً مكتسباً فى السنة الأولى بمبلغ 66263 دولار .

وسوف تعكس الميـزانية العمومـية فى 31 ديسمبر 2002 الاستـثـمار الصافى كذمـة مدينة طويلة الآجـل بمبلـغ 221263 دولار (290000 - 68737) مما يتـوافق مع الالتـزام المســجل فى دفاتر المؤجر فى تلك المرحلة .

- مثـــال (16 -2) :

ما هو القـيد وقت توقيع العقـد الإيجارى لتسجـيل الأصول الجارى استـئجارها باسـتخدام المعلومات التالية :

الأصل(1) :

دفعـة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خـيار شراء بالقـيمـة السوقـية العادلة بمبلـغ 20 ألف دولار فى نهاية السنة الثـامنة (يضمن المستاجـر أنها ستكون القيـمة الدنيا

للمعدة) ، عمر اقتصادى تقديرى قدره 10 سنوات القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر هى 105 ألف دولار ، وسعر الفائدة الضمنى على العقد الإيجاري هو 10% .

الأصل(2):

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خيار شراء بالقيمة السوقية العادلة بمبلغ 35 ألف دولار فى نهاية السنة الثامنة (يضمن المستاجر أنها القيمة الدنيا المعدة) ، عمر اقتصادى تقديرى مدته 12 سنة ، القيمة السوقية العادلة للأصل المؤجر هى 105 ألف دولار ، وسعر الفائدة الضمنى على العقد الإيجارى % 10 ، ومعدل الاقتراض المتزايد للشركة هو 11% .

- الخيارات:

أ - لا قيد .

ب- زيادة قدرها 89345 فى الأصول والالتزامات .

جـ- زيادة قدرها 192703 فى الأصول والالتزامات .

د - لا شيء مما سبق .

• الشرح :

القضية (1) : قرر ما إذا كانت العقود الإيجارية تمويلية أم تشغيلية .

القضية (2) : قرر القيود المحاسبية المطلوبة .

أصل(1):

يغطي الآجل الإيجارى جزءاً رئيسياً من عمر الأصل بنسبة 80% (10/8) ، ولا يلزم إجراء أي عمل إضافى فيما يتعلق بالمعايير ، لأن معياراً واحداً فقط (أو مجموعة من المعايير) يجب الوفاء به لينتج عن ذلك تسجيل العقد الإيجارى كعقد تاجير تمويلى (انظر IAS 17 فقرة 10) والمبلغ الواجب تسجيله هو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية خلال 8 سنوات وهى 15 ألف دولار زائد القيمة الحالية لخيار الشراء ومبلغه 20 ألف دولار ومعدل الخصم الواجب استخدامه هو 10% ، وهو معدل الاقتراض المتزايد أو معدل العقد الضمنى أيهما أقل ، والقيمة الحالية هى 89354 دولار ، وسوف يتم تسجيل هذا المبلغ كأصل وكالتزام فى الميزانية العمومية .

- الاختيار (ب) صحيح : فالقيد المطلوب هو تسجيل أصل والتزام بمبلغ 89354 دولار .

أصل (2) :

آجل العقد الإيجارى أقل من جزء رئيسى من عمر الأصل بنسبة 67% (12/8) ، ولا توجد مؤشرات على وجود خيار شراء مساومة والملك لا ينتقل إلى المستاجر فى نهاية مدة العقد الإيجاري (مالم يقرر دفع 35 ألف دولار) والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية ، بما فى ذلك خيار الشراء هى

96351 دولار ، والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا لاتقارب القيمة السوقية العادلة البالغة 125 ألف دولار ، ولا يفى الأصل (2) بأي من شروط عقد التاجير التمويلى ويحاسب باستخدام الطريقة التشغيلية .

- **الاختيار (د) صحيح** : فلا توجد قيود مطلوبة وفقاً للطريقة التشغيلية عند الدخول فى عقد إيجارى.

- **مثال** (16 -3) :

أي من الأصول التالية سيكون له تدفق نقدى أعلى من العمليات فى السنة الأولى من مدة العقد؟ (افترض الإهلاك على أساس القسط الثابت إذا كان ذلك ممكناً) .

أ – أصل (1) .

ب– أصل (2) .

جـ– كلاً الأصلين سيكون لهما نفس التدفق النقدى الإجمالى من العمليات .

د – المعلومات المعطاة غير كافية .

أصل (1) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات خيار شراء بقيمة سوقية عادلة بمبلغ 20 ألف دولار فى نهاية السنة الثامنة (يضمن المستاجر أنها القيمة الدنيا المعدة) ، عمر اقتصادى تقديرى مدته 10 سنوات ، القيمة السوقية العادلة للأصل المستاجر هى 105 ألف دولار وسعر الفائدة الضمنى على العقد هو 10% .

أصل (2) :

دفعة إيجارية بمبلغ 15 ألف دولار سنوياً لمدة 8 سنوات ، خيار شراء بقيمة سوقية عادلة قدرها 35 ألف دولار فى نهاية السنة الثامنة (يضمن المستاجر أنها القيمة الدنيا المعدة) . العمر الاقتصادى التقديرى هو 12 سنة ، القيمة السوقية العادلة للأصل المستاجر هى 105 ألف دولار وسعر الفائدة المتضمن فى العقد الإيجارى هو 10% ومعدل اقتراض الشركة المتزايد هو 11% .

● **الشرح :**

أصل (1) :

يغطي آجل العقد الإيجارى جزءاً رئيسياً من عمر الاصل بنسبة 80% (10/8) ، ولا يلزم إجراء أي عمل آخر فيما يتعلق بالمعايير ، لأن معياراً واحداً فقط (أو مجموعة من المعايير) يجب الوفاء به لينتج عن ذلك تسجيل العقد الإيجارى كعقد تاجير تمويلى (انظر IAS 17 فقرة 10) والمبلغ المطلوب تسجيله هو القيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية على مدى 8 سنوات بمبلغ 15 ألف

دولار زائد القيمة الحالية لخيار الشراء البالغ 20 ألف دولار ومعدل الخصم الواجب استخدامه هو 10% ، وهو معدل الاقتراض المتزايد أو معدل العقد الضمنى أيهما أقل ، والقيمة الحالية هى 89354 دولار ، وسوف يتم تسجيل هذا المبلغ كأصل وكالتزام فى الميزانية العمومية ، وسوف تتكون التدفقات النقدية فى السنة الأولى من دفعة الـ 15 ألف دولار الموزعة بين التدفق النقدي التشغيلى (تدفق نقدى إلى الخارج بالنسبة لجزء الفائدة فى الدفعة) وتدفق نقدى تمويلى (تدفق نقدى إلى الخارج بالنسبة لجزء أصل الدين فى الدفعة) :

الدفعة الإجمالى	15000 =
جزء الفائدة = 10% × 89354 دولار	8935 =
جزء أصل الدين	6065 =

أصل (2) :

آجل العقد الإيجارى بنسبة 67% (12/8) أقل من جزء رئيسى من عمر الأصل ، ولا توجد دلائل على وجود خيار شراء مساومة والملك لا ينتقل إلى المستأجر فى نهاية العقد (مالم يقرر دفع 35 ألف دولار) والقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية هى 96351 دولار ، ولذلك فالقيمة الحالية للمدفوعات الإيجارية الدنيا لاتقارب القيمة السوقية العادلة البالغة 125 ألف دولار ، ولا يفى الأصل (2) باي من شروط عقد التأجير التمويلي ويحاسب باستخدام الطريقة التشغيلية ، والدفعة الإيجارية السنوية البالغة 15 ألف دولار تدفق نقدى تشغيلى إلى الخارج .

- **الاختيار (أ) صحيح :** فهناك موضوع يتعلق بتحديد ما إذا كانت العقود الإيجارية تمويلية أم تشغيلية ، وما أن يتم حسم هذا الموضوع حتى يمكن تحديد مبلغ وتصنيف التدفقات النقدية ومثلما يوضح الشرح أعلاه ، فإن التدفقات النقدية الكلية واحدة 15 ألف دولار بالسالب ، وينتج عن الأصل (1) لكونه عقد إيجار تمويلي اعتبار جزء من هذا التدفق إلى الخارج تدفق نقدى تمويلى ، وبذلك فهو يظهر تدفقاً نقدياً تشغيلياً أدنى إلى الخارج ، مما يعنى تدفقاً نقدياً أعلى من العمليات.
- **اختيار (ب) خاطئ :** فعلى افتراض تماثل العقود الإيجارية من حيث الحجم ، سوف يعكس عقد التأجير التمويلى تدفقاً نقدياً تشغيلياً أعلى من العقد الإيجارى التشغيلى ، وينطبق ذلك على كل سنة فى مدة العقد ، لأن جزء من الدفعة الإيجارية يتحول فى ظل عقد التأجير التمويلى إلى تدفق نقدى تمويلى إلى الخارج .
- **اختيار (جـ) خاطئ :** والطريقة الوحيدة لكى يكون لكل منهما نفس التدفقات النقدية التشغيلية فى هذا السيناريو هى معاملة الاثنين على أنهما عقدان إيجاريان تشغيليان ، إلا أن المطلوب هو محاسبة أصل (1) كعقد إيجاري رأسمالى .
- **اختيار (د) خاطئ :** فقد تم إعطاء معلومات كافية .

- **مثـــال** (16 -4) :

من شان قيام مستاجر «برسملة» عقد تاجير تمويلي أن يزيد :

أ – نسبة الدين إلى حقوق الملكية .

ب– معدل العائد على الأصول .

جـ– النسبة الجارية .

د – دوران الأصول .

● **الشـــرح :**

– **اختيار (أ) صحيح** : فلأن «رسملة» عقد تاجيـر تمويلي ما بواسطة المستاجر تزيد التزام الدين وتقلل الدخل الصافى (حقوق الملكية) ، فسوف تزداد الرافعة المالية للكيان مع ازدياد نسبة الدين إلى حقوق الملكية .

– **اختيـــار (ب) خاطئ** : فبـالنظر إلى تراجع الدخل الصافى وازدياد الأصول الإجـمالية بموجب عـقد التأجير التمويلي ، سوف يتناقص معدل العائد على الأصول.

– **اختيار (جـ) خاطئ** : فلأن الالتزام الجاري لعـقد التاجير التمويلـى يزيد الالتزامات الجارية مع عدم تاثر الأصول الجارية ، تتراجع النسبة الجارية .

– **اختيار (د) خاطئ** : مفقود التاجير التمويلى تزيد قاعدة أصول الشركة مما يقلل نسبة دوران الأصول .

- **مثـــال** (16 -5) :

كل العبارات الأتية صـحيحة فيما يخص تاثيـر عقد إيجارى ما على قائمة التـدفقات النقدية بغض النظر عن اتباع طريقة العقد الإيجارى التمويلى أو العقد الإيجارى التشغيلى ، باستثناء :

أ – التأثير الإجمالى للتدفق النقدى على عمر العقد الإيجارى واحد في ظل الطريقتين.

ب– جزء الفائدة فى الدفعة فى ظل عقد إيجارى تمويلى سوف يؤثر على الأنشطة التشغيلية ، على حين أن جزء خفض أصل الدين فى دفعة العقد الإيجارى التمويلى سوف يؤثر على الأنشطة التمويلية.

جـ– بمرور الوقت ، سـوف تتسـبب الدفعة الـنقدية بموجب العـقد الإيجارى الـتمويلى فـى هبوط التدفق النقدى التشغيلى ، على حين سوف تميل التدفقات النقدية التمويلية إلى الارتفاع .

د – المدفوعات النقدية المسددة بمقتضى عقد إيجارى تشغيلى سوف تؤثر على الأنشطة التشغيلية فقط .

● **الشـــرح :**

– **اختيار (جـ) صحيح** : لأن العبارة خاطئة عند استخدام عقـد التاجير التمويلى ، سوف يزداد التدفق النقدى التشغـيلى بمرور الوقت مع تراجع مستوى نفقة الفائدة وتخصـيص المزيد من الدفعة لسداد أصل الدين ، وهو ما سينتج عنه تراجع فى التدفقات النقدية التمويلية بمرور الوقت .

- **اختيار (أ) خاطئ :** هذه عبارة صحيحة لأن التدفقات النقدية الإجمالية عبر عمر العقد الإيجاري تكون واحدة فى ظل الطريقتين .

- **اختيار (ب) خاطئ :** هذه العبارة سليمة لأن دفعة الإيجار التمويلى تؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية والتدفقات النقدية التمويلية .

- **اختيار (د) خاطئ :** دفعة الإيجار التشغيلى تتكون من النفقة الإيجارية ، مما يؤثر على التدفق النقدى التشغيلى فقط .

- **مثـــال** (16 -6) :

فى 1 يناير 2001 تدخل شركة ABC (المستأجر) فى عقد إيجار تشغيلى لمعدات جديدة بقيمة 1,5 مليون دولار ، وتشمل شروط اتفاقية الإيجار 5 دفعات إيجارية سنوية بمبلغ 125 ألف دولار واجبة السداد بواسطة شركة ABC إلي الشركة المؤجرة .

وأثناء السنة الأولى فى العقد ، سوف تسجل شركة ABC أيا من التالى :

أ - فى البداية زيادة (مدين) فى المعدات المستأجرة بمبلغ 625000 دولار وزيادة (دائن) فى المبالغ المستحقة السداد عن المعدات بمبلغ 625 ألف دولار ، وفى نهاية السنة نقص (مدين) فى الذمة الدائنة للمعدات بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) فى النقدية بمبلغ 125 ألف دولار .

ب- زيادة (مدين) فى نفقة الإيجار بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) فى النقدية بمبلغ 125 ألف دولار .

جـ- لا يتم تسجيل قيد فى القوائم المالية .

د - زيادة (مدين) فى المعدات المستأجرة بمبلغ 125 ألف دولار ونقص (دائن) فى النقدية بمبلغ 125 ألف دولار ولا قيد فى قائمة الدخل .

• الشـــرح :

- **اختيار (ب) صحيح :** فلأن المعاملة السابقة عقد إيجارى تشغيلى ، يتم فقط تسجيل النفقة الإيجارية فى قائمة الدخل مع خفض مناظر فى النقدية فى الميزانية العمومية لعكس الدفعة .

- **اختيار (أ) خاطئ :** عقود الإيجار التشغيلى لا تشمل القيمة الحالية للأصل في الميزانية العمومية .

- **اختيار (جـ) خاطئ :** تسجل النفقة الإيجارية فى قائمة الدخل بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلى .

- **اختيار (د) خاطئ :** الأصل المستأجر لا يسجل فى الميزانية العمومية فى حالة العقود الإيجارية التشغيلية .

الفصل السابع عشر

الإيـــــراد
المعيــار المحـاسبى الدولى رقم (18)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيــار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع عشر

الإيـــــراد

Revenue

المعيـار المحـاسبى الدولى رقم (18)

1-17 - المشـاكل محل الدراسـة : Problems Addressed

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيراد ويعالج الجوانب التالية :

– التفرقة بين الإيراد والدخل (حيث الدخل يشمل الإيراد والمكاسب).

– تحديد معايير الاعتراف بالإيراد .

– عرض لإرشاد عملى عن :

* وقت الاعتراف بالإيراد .

* المبلغ الذى يعترف به كإيراد .

* متطلبات الإفصاح .

2-17 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يتناول هذا المعيار المعالجة المحاسبية للإيراد الناشىء عن :

* بيع البضاعة .

* تقديم الخدمات .

* استخدام آخرين لأصول المنشأة الأمر الذى يترتب عليه تدفق عائد .

* الأتاوات .

* التوزيعات (انظر معيار رقم 39) .

ولا يدخل ضمن الإيراد :

– المبالغ المحصلة نيـابة عن أطراف ثالثة مثلاً ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المـبيعات التى يتم تحصيلهـا من ثمن بيع السلعة أو قيمة الخـدمة لحساب مصلحة الضـرائب ، فالمنشاة فى هذه الحالة مجرد وسيط لتحصيل الضريبة ثم إعادة توريدها لحساب المصلحة .

– دخل الإيجار (معيار المحاسبة الدولى رقم 17) .

– الاستثمارات بطريقة حقوق الملكية (المعيار المحاسبى الدولي رقم 28) .

– عقود التامين (يعالجها معيار التقارير المالية الدولية رقم 4 (IFRS 4)) .

– التغيرات فى القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية (انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) .

– الاعـتـراف المبـدئى والتغـيرات فى القـيمـة العادلـة عن الأصول البـيولوجيـة (انظر المعيـار المحاسبى الدولى رقم 41) .

17-3 - المفاهيم الأساسية : Key Concepts

17-3-1 – الإيــــراد : Revenue

يعرف الإيراد بأنه إجمالى التدفق الداخل فى المنافع الاقتصادية :

– أثناء الفترة .

– الناشىء من الأنشطة العادية للمنشاة .

– الناتج عن زيادة فى حقوق الملكية غير المرتبطة بمعاملات الملاك .

17-3-2 – **يحدث الاعتراف بالإيراد من بيع البضائع عند :**

– نقل المخاطرة والعوائد الهامة المتعلقة بملكية السلع إلى المشترى .

– عدم احتفاظ المنشاة بالمشاركة المستمرة فى الإدارة ولا بالرقابة الفعلية على البضاعة المباعة .

– يمكن قياس مقدار الإيراد بشكل موثوق .

– يحتمل أن المنافع الاقتصادية للمعاملة سوف تتدفق للمنشاة .

– يمكن قياس تكلفة المعاملة بموثوقية .

17-3-3 – **يحدث الاعتـراف بإيراد تقديم الخدمات كالآتى (مـثلما جاء فى المعيـار المحاسبى الدولى رقم 11 عقود الإنشاءات) :**

– عندما يمكن تقدير ناتج الصفقة بشكل مـوثوق ويعترف بالتكاليف والإيراد طبقاً لمرحلة الإتمام (الإكمال) فى تاريخ الميزانية .

– عندما لا يمكن تقدير ناتج المعاملة بشكل يعتمد عليه فإن تكاليف العقد الممكن استعادتها تحدد درجة الاعتراف بالإيراد .

17-3-4 – لا يمكن الاعتـراف بالإيراد عندما لا يمكن قيـاس المصروفات بشكل مـوثوق به ، ويعالج مقابل البيع الذى يتم تسلمه كالتزام حتى يمكن الاعتراف به كإيراد .

17-3-5 – **القيمة العادلة :**

هى المقـدار الذى يمكن مـن خلالـه تبـادل أصل مـا أو تسـوية التـزام بين أطراف مسـتـقلة ولديهاFair Value معرفة بالمعلومات اللازمة وراغبة فى عقد الصفقة .

17-3-6 – **العائد الفعال (الفعلى) :** Effective Yield

يعرف العائد الفـعال على أصل بأنه معدل الفائدة المطلوب لخصم سلسلة نقدية مستـقبلية متوقعة على مدى حياة الأصل ليتساوى مع القيمة الدفترية المعدلة المبدئية للأصل .

17-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

17-4-1 – يجب قيـاس الإيراد بالقيـمـة العادلة للمـقابل المقـبوض ، وعند تحديد القـيمـة العادلة يلاحظ ما يلى :

- يتم خصم الخصم التجارى وخصم الكمية (تخفيضات الحجم) وذلك للوصول إلى القيمة العادلة أما الخصم النقدى أو خصم تعجيل الدفع فلا يتم خصمه .
- عندما يؤجل التدفق النقدى الداخل (مثلاً : وجود ائتمان بدون فائدة) وهو يشكل بشكل فعال معاملة مالية ، وسعر الفائدة الضمنى يجب أن يتحدد وتحسب القيمة الحالية للتدفقات الداخلة ، والفرق بين القيمة العادلة والمبلغ الأسمى للمقابل يعترف به بشكل منفصل ويفصح عنه كفائدة .
- عند تبادل البضاعة أو الخدمات مقابل ما هو من نفس الطبيعة والقيمة ، فإنه لا يتم الاعتراف بإيراد (حيث يحكم العملية الجوهر التجارى للعملية) .
- عندما تقدم سلع أو خدمات فى عملية مبادلة لسلع أو خدمات غير مماثلة فإن الإيراد يقاس بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المماثلة .

2-4-17 - تشير المبيعات زائد الخدمة إلى عمليات البيع التى يتضمن فيها سعر البيع قيمة للخدمات اللاحقة ، ويؤجل الجزء الذى يخص الخدمات اللاحقة من إيراد البيع إلى الفترات التى تؤدى فيها هذه الخدمات .

3-4-17 - **تعرف رسوم الخدمات المالية كما يلى :**

- رسوم الخدمة المالية التى تمثل جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعال (الفعلى) على الأداة المالية المحملة كتكلفة مستهلكة (مثلاً : قرض) يعترف بها كإيراد على مدى حياة الأصل كجزء من تطبيق طريقة سعر الفائدة الفعال (الفعلى).
- رسوم الخدمة المالية التى تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العائد الفعال (الفعلى) على أداة مالية (مثل استثمارات حقوق الملكية) والمحملة بالقيمة العادلة يعترف بها فوراً كإيراد .
- رسوم الإنشاء عن إيجاد أو الحصول على أدوات مالية محملة كتكلفة مستهلكة ، مثل القروض تؤجل ويعترف بها كتسويات لمعدل الفائدة الفعال (الفعلى) .
- معظم رسوم التعهدات لإنشاء أو إصدار قرض تؤجل ويعترف بها كتسويات لمعدل الفائدة الفعال (الفعلى) أو يعترف بها كإيراد عند الانقضاء المبكر للتعهدات .

4-4-17 - **دخل الفائدة :** Interest Income

يجب الاعتراف بدخل الفائدة على أساس نسبى للوقت المستغرق فى حساب العائد الفعال (طريقة سعر الفائدة الفعال «الفعلى» Effective Interest - كما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) :

- يشمل الاستهلاك لأى خصم أو علاوة أو تكاليف المعاملة ، أو أى فروق بين القيمة الدفترية المبدئية وقيمة الاستحقاق .

– بعد إلغاء انخفاض القيمة – يتم استخدام سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية لتحديد خسارة انخفاض القيمة .

17-4-5 – الأتاوات : Royalties

يعترف بها على أساس الاستحقاق (أساس الاتفاقات ذات العلاقة) .

17-4-6 – توزيعات الأرباح على المساهمين : Dividends

يتم الاعتراف بها كإيراد عند تقرير حق تلقى هذه التوزيعات (أى عندما توضع التوزيعات تحت تصرف المستفيدين ويحق لهم صرفها) .

17-4-7 – اتفاقات إعادة الشراء : Repurchase Agreements

تنشأ اتفاقات إعادة الشراء عندما تبيع المنشأة بضاعة وتقوم فوراً وقتها بعقد اتفاق لإعادة شرائها فى تاريخ لاحق ، والتأثير الأساسى لهذه الصفقة هو النفى أى يعتبر أن الصفقتين وكأنهما واحد .

17-4-8 – عدم التأكد : Uncertainty

عندما ينشأ عدم تأكد بخصوص إمكانية تحصيل مبلغ داخل بالفعل ضمن الإيرادات فإنه يعامل على أنه مصروف بدلاً من القيام بتسوية الإيراد .

17-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

17-5-1 – يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية كما يلى :

أ – أسس قياس الإيراد المستخدمة .

ب – طرق الاعتراف بالإيراد المستخدمة .

جـ – طريقة مرحلة الإتمام بالنسبة للخدمات .

17-5-2 – يجب أن تشمل قائمة الدخل والإيضاحات المتممة ما يلى :

أ – مبالغ فئات الإيرادات الهامة مثل :

* بيع البضاعة .
* تقديم الخدمات .
* الفوائد .
* الأتاوات .
* توزيعات الأرباح .
* مبلغ الإيراد المعترف به من تداول البضائع والخدمات .

ب – السياسات المحاسبية المطبقة للاعتراف بالإيراد .

جـ – الطرق المطبقة لتحديد مرحلة الإتمام للعمليات المتضمنة تقديم خدمات .

د – مبلغ كل فئـة هامـة من الإيراد المعترف به أثناء الفترة شاملة الإيراد الناشيء من :

* بيع البضاعة .
* تقديم الخدمة .

6-17 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-17 – يتولد الدخل المحـاسبى نتيجـة المقابلة بين الإيرادات والمصروفات فى قـائمة الدخل وهذا الاعتـراف ومبادىء المقـابلة بين الإيرادات والمصروفـات تحدد متى يـحدث ذلك ، ويضع المعيار المحاسبى الدولى رقم (18) المعايير الواجب توافـرها قبل كسب الإيراد (ومن ثم يتم الاعتراف به) فى القوائم المالية التى يتم إعدادها وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الحديثة (IFRS) .

2-6-17 – تقوم بعض المنشآت بتحريف النتائج المالية أو الموقف المالى بشكل متعمد أو كلاهما وهو ما يطلق عليه التلاعب أو الفـساد المالى ، وبصفة عامة تقوم المنشآت بهـذا الفعل لإخفاء بعض المشكلات المتـعلقة بالأداء ، وعندما يتم اكـتشاف ذلك فـإن المنشآت تواجـه نتائج مـثل فقـدان ثقـة المسـتثـمـرين وما يتـرتب عليـها من هبـوط أسـعار الأوراق الماليـة ، والاستراتيجيتان الأساسيتان للفساد المحاسبى هما :

* محـاولة تضخـيم مكاسب الفتـرة الحالية مـن خلال المبالغـة فى الإيرادات والمكاسب أو تخفيض المصروفات .
* خفض مكاسب الفـترة الحالية لتقلـيل الإيرادات أو المبالغة فى المصروفـات لأغراض مثل خفض الضرائب أو تاجـيل المكاسب لفترة لاحقة عند الحـاجة إليها مثل تخـفيف تقلبات الأرباح لتخفيض المخاطر .

3-6-17 – الفساد المالى المتعلق بالإيرادات :

يمكن أن تندرج الألاعيب المالية المتعلقة بالإيرادات تحت أربعة عناوين أساسية هى :

أولاً : قيد إيرادات محل شك أو إيرادات لم تستحق بعد :

- قيد إيرادات عن خدمات لم يتم تقديمها بعد .
- قيد الإيراد قبل الشحن أو قبل حصول المشترى على السيطرة على المنتجات.
- قيد إيرادات لعملاء غير مطلوب منهم السداد .
- قيد إيرادات بالنسبة لمبيعات وهمية لأطراف تابعة .
- الارتباط فى صفقات تفويضية مع العملاء .

ثانياً : قيد إيرادات وهمية :

- قيد إيرادات عن مبيعات ينقصها الجوهر الاقتصادى .

- قيد إيراد هو فى جوهره قرض .
- قيد دخل استثمار كإيراد .
- قيد تخفيضات أو خصومات الموردين المرتبطة بعمليات شراء مستقبلية كإيرادات .
- تقرير إيراد كان محتجزاً بشكل غير صحيح قبل الدمج .

ثالثاً : قيد مكاسب مرة واحدة لزيادة الدخل :

- التحايل من خلال تخفيض قيمة الأصول مما يترتب عليه قيد مكاسب عند بيعها .
- قيد مكاسب استثمار كإيراد .
- قيد دخل أو مكاسب استثمار كتخفيض فى المصروفات .
- إعادة تصنيف حسابات الميزانية لإظهار دخل غير حقيقي.

رابعاً : نقل الإيرادات إلى فترات مستقبلية :

- خلق احتياطيات فى فترات معينة لتنعكس فى فترات لاحقة كدخل .
- حجز إيرادات قبل الاستحواذ وبعدئذ إظهارها كإيرادات فى فترات لاحقة .

4-6-17 - وليست كل أنواع التلاعب المحاسبى متساوية فى درجة أهميتها النسبية للمستثمرين ، فعلى سبيل المثال ، فإن تضخيم الإيرادات أكثر خطورة من التلاعب المؤثر فى المصروفات ، وتقوم الشركات بإظهار نمو الإيرادات وهذا النمو يؤخذ فى الاعتبار كشىء هام للمستثمرين فى تقدير توقعات الشركة ، لذلك فإن الإيرادات لها أهمية حاسمة ، وتتراوح التحريفات التى تتم على الإيرادات ما بين معتدلة نسبياً إلى خطيرة جداً .

5-6-17 - **الإشارات التى تمثل إنذار مبكر لمساعدة المحللين على التعرف على الشركات ذات المشكلات :**

- لا يوجد فى مجلس إدارة أى عضو مستقل أو يوجد عدد قليل جداً .
- المراجع الخارجى غير كفء أو يوجد عوامل تقلل من استقلاله.
- وجود ضغوط تنافسية عالية على الإدارة .
- وجود شكوك أو تساؤلات حول الإدارة .

6-6-17 - كذلك فإنه من الحكمة مراقبة الشركات ذات النمو السريع والشركات الضعيفة مالياً ، فمن المحتمل أن الشركات سريعة النمو هى فى الحقيقة بطيئة النمو وأن الإدارة تحاول استخدام الحيل المحاسبية Accounting Trickery لخلق انطباع مخادع Illusion عن وجود نمو سريع ، وبالمثل فإن الشركات الضعيفة مالياً قد تستخدم التلاعب المحاسبى Accounting Manipulations لجعل المستثمرين يعتقدون بأن مشكلات الشركة أقل خطورة من الحقيقة .

7-6-17 – من الحكمة أيضاً مراقبة الشركات غير المقيدة فى البورصة أو التى لا تطرح أسهمها فى اكتتاب عام أو تلك التى تقوم بعرض أسهمها للاكتتاب العام لأول مرة، لأن مثل هذه الشركات قد لا تستخدم مراجعين خارجيين بما يفتح لها المجال للارتباط بشكل أكبر مع الحيل والتلاعب المحاسبى من خلال استخدام مراجعين أو مستشارين قد يكونون أقل موضوعية .

• أمثلة:

- مثال(17-1) :

قامت شركة Sykes and Anson فى سنة ضعيفة جداً (إيرادات قليلة) بسبب ضعف الطلب فى أسواق التكنولوجيا ، وحدد مراقب الشركة أن كثيراً من المخزون القائم يقل كثيراً فى قيمته عند المقيد فى الدفاتر ، وقد قرر شطب هذه المبالغ الزائدة التى تصل إلى 10 مليون دولار ، كذلك هو قلق من أن المخزون سوف تهبط قيمته فى السنة التالية ، ولذلك قرر أخذ المزيد من الحيطة بتخفيض 5 مليون دولار أخرى ، وهكذا تم تخفيض كل من الرقمين خلال العام الحالى .

اى العبارات التالية هو الصحيح ؟

أ – ارتبطت الشركة بأسلوب فنى معروف بانه قيد إيراد وهمى Sham .

ب – الشركة بالغت فى دخلها فى الفترة الحالية .

جـ– ارتبطت الشركة بأسلوب فنى ينقل المصروفات المستقبلية إلى الفترة الحالية .

د – يجب أن نقوم بتحية الشركة لأنها تتبع سياسة الحيطة والحذر عند محاسبة المخزون .

الشـــرح

* **الخيار (ج) هو الصحيح** : لأن الشركة ضخمت مبلغ العبء الحالى بزيادته بمقدار 5 مليون دولار، وهذا الخفض المتوقع فى القيمة لا ينبغى تحميله كعبء إضافى لأن الشركة خفضت المخزون فعلاً بمقدار 10 مليون دولار ، ولا يوجد مبرر موضوعى لخفضه أيضاً بـ 5 مليون دولار ، وحدوث ذلك معناه أن الشركة قد عجلت بمصروفات مستقبلية محتملة للفترة الحالية ، والتحفظ المناسب هو تخفيض 10 مليون دولار فقط .

* **الخيار (أ) غير صحيح** : فالواقع لا يؤيد اى أمور خاصة بوجود إيرادات وهمية .

* **الخيار (ب) غير صحيح** : لأن دخل الشركة الوارد أقل من قيمته نتيجة زيادة المبالغ المحملة على الإيرادات ، وبالتالى فهو أقل وليس مبالغاً فيه فى الفترة الحالية نتيجة شطب 5 مليون دولار .

* **الخيار (د) غير صحيح** : لأن اتباع سياسة الحيطة والحذر مرغوب ولكن ليس إلى هذه الدرجة المتطرفة ، لأنه سينتج عن هذه المبالغة الشديدة فى سياسة الحيطة والحذر نتائج غير صحيحة .

- **مثال(17-2):**

المعلومات الواردة أدناه تمثل بيانات مستخرجة من القوائم المالية للشركتين (س) ، (ص) لسنة 2000 :

بيـــان	شركة (س)	شركة (ص)
المحاسبة عن الاستحواذ (الإندماج)	الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن صافي القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها تحمل على الشهرة وتستهلك على مدار 10 سنوات .	الزيادة في تكلفة الاستحواذ عن صافي القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها تسجل كشهرة وتستهلك على مدار 20 سنة .
تكاليف البرامجيات Soft Costs	يتوقع أو يأمل من ورائها إيرادات في المستقبل ، تؤجل الشركة بشكل غير صحيح مثل هذه التكاليف المستحقة وتقابلها مع الإيرادات المستقبلية المتوقعة .	تستنفذ الشركة كل التكاليف عند وقوعها ما عدا التكاليف التي لم تدفع والتي يتم مقابلتها مباشرة مع الإيرادات المستقبلية .

أياً من الشركتين ذات جودة اعلى للمكاسب نتيجة المحاسبة عن تكاليف البرامجيات ؟

أ - الشركة س . **ب - الشركة ص .**

جـ- الاثنان متساويتان في سياسة التحفظ . **د - لا يمكن التحديد .**

الشـــرح

* **الخيار (ب) هو الصحيح :** لأن الشركة (ص) أكثر تحفظاً بالنسبة لتقرير تكلفة البرامجيات لأنها تستنفذ كل تكاليف البرامجيات ما لم تكن مرتبطة مباشرة بإيرادات مستقبلة .

* **الخيار (أ) غير صحيح :** لأن الشركة (س) أقل محافظة من الشركة (ص) بالنسبة لمعالجة تكاليف البرامجيات لأنها تؤجل التكاليف نتيجة توقع مقابلتها مع إيرادات مستقبلية .

* **الخيار (جـ) غير صحيح :** لأن معالجة الشركة (ص) لاستنفاذ كل تكاليف البرامجيات ما لم تكن متعلقة مباشرة بإيرادات مستقبلية ، واضح أنها طريقة أكثر تحفظاً .

* **الخيار (د) غير صحيح :** مثل الشرح في الخيار (ج) .

وبالنسبة للمعالجة ، فكل من الشركتين غير متطابق مع ما تقضى به معايير التقارير المالية الدولية الحديثة IFRS ، فالشهرة يتم تخفيضها بناءً على القيام باختبار انخفاض القيمة والذى يجرى على أساس سنوى .

- مثال (3-17) :

قدمت شركة منحة لشركة أخرى فى صورة مواد خام ليستخدمها فى عملياته الإنتاجية ، وقد كلفت تلك المواد الشركة المانحة 20000 دولار ولها قيمة سوقية عادلة 30000 دولار وقت المنح ، ولا زالت المواد الخام الممنوحة فى مخازن الشركة التى تلقت المنحة ، ولم يتم إجراء أى قيود فى الدفاتر .

والسؤال : هل يتم الاعتراف بالمنحة كإيراد فى دفاتر المنشاة التى تلقت المنحة؟ وبأى قيمة ؟

الإيضاح

المعالجة المحاسبية للحالة المعروضة اعلاه تكون كما يلى :

بداية فإن المعيار المحاسبى الدولى الخاص بالمخزون (IAS 2) لا يتضمن أى توجيه أو إرشاد متعلق بالحصول على مخزون كمنحة – ومع هذا فإن المنحة المقدمة يتوافر فيها تعريف الإيراد وفقاً للمعيار المحاسبي الدولى رقم (18) (نتيجة وجود تدفق مستقبلى للداخل لمنافع اقتصادية خلال الفترة وهو ناتج فى سياق الأنشطة العادية ، وينتج عنها زيادة فى حقوق الملكية ليست ناشئة عن معاملات مع الملاك .

ومع ذلك ، فإن البعض قد يذكر أن تلقى المنح ليس جزءاً من المسار العادى لأنشطة الأعمال ، وفى هذه الحالة فإن المنح تعتبر كسب رأسمالى Capital Gain ، ولأغراض دراسة هذه الحالة سوف نعتبر أن المنح تعتبر إيراد ويجب قيد المنحة كإيراد وقياسها بالقيمة العادلة أى 30000 دولار من المواد الخام الممنوحة (لأن هذه القيمة تعبر عن المنفعة الاقتصادية المقدرة) .

والمواد الخام الواردة كمنحة تعالج كاصل لأنها تستوفى تعريف الأصل لأن المواد الخام تعتبر مورد (Resource) تم امتلاكه الآن وهو تحت سيطرة (Controlled) المنشاة كنتيجة للمنحة وهى حدث ماضى (Past Event) ، وهى التى تُمكن من تحقيق ربح فى المستقبل (أى منفعة اقتصادية مستقبلية) Future Economic Benefits ومعايير الاعتراف الأخرى بالأصول الواردة فى الإطار متوافرة أيضاً فى هذه الحالة والتى تشمل إمكانية ا لقياس واحتمال تدفق المنافع .

ولأن المواد الخام الممنوحة تتعلق ببنود تجارية ، إذن يجب الإفصاح عنها كمخزون – بالقيمة العادلة (30000 $) فى تاريخ الحصول عليها وتعالج بتكلفتها .

الفصل الثامن عشر

منافع التقاعد

المعيار المحاسبى الدولى رقم (19)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثامن عشر

منافع التقاعد

المعيار المحاسبى الدولى رقم (19)

Employee Benefits (IAS 19)

1-18 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار توقيت الاعتراف (الإثبات) المحاسبى ومبادئ القياس وكذلك متطلبات الإفصاح فى الأجل القصير ومنافع العاملين بعد التقاعد .

2-18 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على كل منافع العاملين بما فى ذلك تلك المقدمة وفقاً لترتيبات رسمية وممارسات غير رسمية ، ويوجد خمسة أنواع من منافع العاملين محددة كما يلى :

1 – مزايا العاملين قصيرة الأجل (مثل البونص ، الأجور ، والتامينات الاجتماعية).

2 – مزايا العاملين بعد التقاعد (مثلاً : المعاشات ، ومزايا التقاعد الاخرى) .

3 – مزايا العاملين طويلة الأجل الأخرى (مثلاً : اجازة خدمة طويلة وإذا لم تكن مستحقة خلال 12 شهراً – مشاركة فى الأرباح أو مكافاة (بونص) وحوافز مؤجلة) .

4 – منافع إنهاء الخدمة .

5 – منافع فى صورة حوافز حقوق ملكية (مثل خيارات الأسهم التى تمنح للعاملين كما هو موضح فى معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 2) .

3-18 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-18 – منافع العاملين : Employee Benefits

هى كل أشكال المقابل الذى تمنحه المنشاة للعاملين مقابل خدمة قدمها العاملون للمنشاة .

2-3-18 – مزايا ما بعد التقاعد : Post Employee Benefits

هى مزايا العاملين (غير مزايا إنهاء الخدمة ومزايا التعويض بحقوق ملكية) والتى تكون واجبة الدفع بعد اكتمال الخدمة (أى بعد الوصول إلى سن الستين) .

3-3-18 – خطط تعويض بحقوق الملكية : Equity Compensation Plans

هى ترتيات رسمية أو غير رسمية بمقتضاها تقوم المنشاة بتقديم مزايا تعويض فى صورة حقوق الملكية لواحد أو أكثر من العاملين .

4-3-18 – منافع العاملين المستوفاة : Vested Employee Benefits

وهى منافع العاملين التى لا تكون مشروطة باستخدام مستقبلى .

18-3-5 – عائد على أصول الخطة : Return on Plan Assets

تتضمن الفوائد ، توزيعات الأرباح ، والإيرادات الأخرى المستمدة من أصول الخطة مع المكاسب أو الخسائر المحققة أو غير المحققة على أصول الخطة ناقصاً أى تكاليف لإدارة الخطة وناقص أى ضريبة واجبة الدفع بواسطة الخطة ذاتها .

18-3-6 – مكاسب أو خسائر اكتوارية : Actuarial Gains and Losses

تتضمن آثار الفروق بين الافتراضات الاكتوارية السابقة وماحدث فعلاً وكذلك آثار التغيرات فى الافتراضات الاكتوارية .

18-3-7 – بالنسبة لخطة المشاركة المحددة فإن التزام المنشاة القانونى أو الاستدلالى محدد بمبلغ يتفق أن يسهم فى الصندوق – والمخاطر الاكتوارية (التى لا يكون الصندوق قادراً على تلبية المزايا المتوقعة) ومخاطر الاستثمار الواقعة على المستخدم .

18-3-8 – بالنسبة لخطة المزايا المحددة فإن التزام المنشاة بأن تقدم المزايا المتفق عليها إلى العاملين الحاليين السابقين والمخاطر الاكتوارية (التى تكون تكلفة المزايا أكثر من المتوقع) ومخاطر الاستثمار تقع على المنشاة .

18-3-9 – يمكن أن تقدم مزايا العاملين على أساس كل من الآتى :

• التزامات قانونية : Legal Obligations

تنشأ من أعمال قانونية (على سبيل المثال : مثلا اتفاقيات وخطط بين المنشاة والعاملين أو ممثليهم).

• التزامات استدلالية : Constructive Obligations

تنشأ من الشواهد والمعاملات السابقة والأمور المنطقية (أى أنها ناتجة عن ممارسات غير رسمية موثقة) والتى يترتب عليها التزام لا يكون أمام المنشاة بديل واقعى وملائم سواه وتؤدى إلى سداد مزايا للعاملين (مثلاً المنشاة لها تاريخ طويل فى منح منافع إضافية للعمال السابقين يتناسب مع التضخم رغم عدم وجود التزام قانونى بذلك) .

18-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

18-4-1 – **المزايا قصيرة الأجل المقدمة للعاملين :** يتم الاعتراف بها وإثباتها كمصروف عندما يكون العامل قد قدم الخدمات التى يحصل مقابلها على هذه المزايا أو عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى على المنشأة بتقديم هذه المدفوعات كنتيجة لأحداث ماضية مثلاًخطط المشاركة فى الأرباح .

18-4-2 – **المزايا بعد انتهاء الخدمة :** بالنسبة لخطط المشاركة المحددة يعترف المنشاة بالمساهمات فى خطة مشاركة محددة كمصروف عندما يكون العامل قد قدم الخدمات المقابلة لهذه

المشاركات وعندما لا تحدث المشاركات المستحقة خلال اثنى عشر شهراً بعد فترة المحاسبة التى قدمت فيها الخدمات فإنه يجب خصمها .

3-4-18 - **خطط المنافع المحددة :** بالنسبة لخطط المنافع المحددة تطبق القواعد التالية:

- تحدد المنشأة القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة والقيمة العادلة لأى أصول للخطة بانتظام كاف .
- يجب على المنشأة استخدام طريقة ائتمان الوحدة المخططة لقياس القيمة الحالية لالتزاماتها للمزايا المحددة والتكاليف المتعلقة بالخدمات الحالية والسابقة ، وتعتبر هذه الطريقة كل فترة خدمة تزيد وحدة إضافية من استحقاق المزايا وتقيس كل وحدة منفصلة لتكوين الالتزام النهائى .

* يجب استخدام الالتزامات المتطابقة غير المتحيزة الاكتوارية عن المتغيرات السكانية (مثلاً تغيرات العاملين والوفيات) والمتغيرات المالية (مثلاً زيادة فى المستقبل للمرتبات وتغيرات معينة فى المزايا) .
* يعترف بالفرق بين القيمة العادلة لأى أصول خطة والمبلغ المحمل لالتزام المزايا المحددة كالتزام أو أصل عندما يكون مؤكداً بحق أن طرفاً آخر سوف يدفع بعض أو كل النفقة المطلوبة لتسوية التزام المزايا المحددة وينبغى على المنشأة الاعتراف بحقها فى الاسترداد كأصل منفصل .
* غير مسموح بعمل مقاصة بين الأصول والالتزامات لمختلف الخطط .

يجب الاعتراف بالبنود التالية كمصروف أو دخل :

- صافى إجمالى تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الفائدة .
- العائد المتوقع على أصول الخطة وعند استعادة دفع أى حقوق .
- المكاسب أو الخسائر الاكتوارية وتكلفة الخدمات السابقة وتأثير أى تخفيضات للخطة أو تسويات .

* الاعتراف بتكلفة الخدمة الماضية على أساس قسط ثابت على مدار متوسط الفترة حتى تصير المزايا المعدلة مستحقة .
* الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر على التخفيضات أو التسويات لخطة المزايا المحددة عندما تحدث التخفيضات أو التسويات .
* الاعتراف بجزء محدد من صافى المكاسب أو الخسائر المتراكمة الاكتوارية التى تتجاوز القيمة الأكبر من :
  - 10 % من القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة (قبل خصم أصول الخطة).
  - 10 % من القيمة العادلة لأى أصول الخطة .

والجزء الأدنى الذى يعترف به بالنسبة لكل خطة مزايا محددة هو الزيادة التى تقع خارج نطاق 10% فى تاريخ التقارير السابقة مقسوماً على المتوسط المتوقع للحياة العملية للعاملين المشاركين فى هذه الخطة ، والاعتراف المبكر بهذه المكاسب أو الخسائر مسموح به .

18-4-4 – **المزايا طويلة الآجل الأخرى :** تطبق نفس القواعد السابق إيضاحها مثل خطط المزايا المحددة – ومع هذا – فإن طريقة مبسطة للمحاسبة تكون مطلوبة لحساب المكاسب والخسائر الاكتوارية ، وكذلك تكلفة الخدمات الماضية التى يعترف بها مباشرة .

18-4-5 – **مزايا إنهاء الخدمة :** الحدث الذى يترتب عليه التزام على المنشاة هو إنهاء خدمة العامل قبل الموعد الطبيعى مثل المعاش المبكر رغم إرادة العامل ، ولذلك فإنه ينبغى على المنشاة أن تعترف بالمنافع والمزايا التى تقدمها للعامل فقط عندما يثبت الالتزام من خلال خطة رسمية تفصيلية أما لـ :

- إنهاء خدمة العامل أو مجموعة من العاملين قبل موعد التقاعد العادى .
- تقديم مزايا إنهاء الخدمة كنتيجة لعرض مقدم من المنشاة لتشجيع العاملين على الإنهاء الطوعى نظراً لزيادة العدد .

ومزايا الإنهاء التى تكون مستحقة خلال أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ الميزانية يجب خصمها .

18-4-6 – **مزايا تعويض العاملين بحقوق الملكية :** يحدد معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 2) متطلبات الاعتراف والقياس لهذه الحالة (وكما سبق إيضاحه) .

18-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

18-5-1 – **السياسات المحاسبية : ينبغى بيان السياسات المحاسبية المتعلقة بما يلى :**

- الطرق المطبقة بالنسبة للاعتراف بمختلف أنواع منافع العاملين .
- وصف خطط المنافع بعد التقاعد .
- وصف خطط الحوافز باداة حقوق الملكية .
- الطرق الاكتوارية المستخدمة للتقييم .
- الافتراضات الاكتوارية الأساسية .

18-5-2 – **قائمة الدخل والإيضاحات :**

- المصروف المعترف به بالنسبة لخطط المشاركات (المساهمات) .
- المصروف المعترف به لخطط المنافع والبنود السطرية التى تقع فيها .
- المصروف المعترف به بالنسبة لخطط الحوافز بادوات حقوق ملكية .

18-5-3 – **الميزانية والإيضاحات :**

- تفاصيل عن الأصول والالتزامات للمزايا المعترف بها المحددة .

- تفاصيل التغيرات لما سبق ذكره .
- المبالغ الداخلة فى القيمة العادلة لأصول الخطة بالنسبة لـ :
  * الأدوات المالية الخاصة بالمنشاة .
  * الأملاك المشغولة أو الأصول المستخدمة بواسطة المنشاة .
- العائد الفعلى على أصول الخطة .
- الالتزام الناشئ بالنسبة لخطط تعويضات أدوات حقوق الملكية .
- الأدوات المالية المصدرة والمملوكة لخطط التعويضات بحقوق الملكية وكذلك القيمة العادلة لها .
- خيارات الأسهم القائمة وتلك التى مورست بمقتضى خطط تعويضات حقوق الملكية .

6-18 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-18 - إن تعقيد معايير المحاسبة السارية على المعاشات ومزايا التعاقد الاخرى ينتج عنه مجموعة كبيرة من الفروق بين الشركات التى تقدم هذه الخطط ، ونتيجة لهذا التعقيد والفروق الجوهرية فى نوعى الخطط المذكورين أدناه ، يجد المحللون صعوبة فى تمييز المضمون الاقتصادى الأساسى للمعاش المثبت للشركة ومزايا التقاعد الأخرى .

- **خطط المساهمة المحددة :** وفيها يوافق رب العمل على المساهمة بمبلغ محدد فى خطة معاشات كل سنة ويتحدد دخل تقاعد الموظف بدرجة كبيرة فى ضوء أداء المحفظة التى قدمت لها المساهمات .
- **خطط المزايا المحددة :** وهى تلزم رب العمل بدفع مزايا معاش محددة إلى الموظفين المتقاعدين ، ويتحمل رب العمل مخاطرة الاستثمار .

2-6-18 - بالنسبة لخطط المساهمات المحددة ، تكون نفقة المعاشات السنوية على رب العمل هى المبلغ الذى يجب أن تسهم به خطة الشركة فى الخطة كل سنة وفقاً لصيغة المساهمة ، ونفقة المعاش والتدفق النقدى إلى الخارج شئ واحد ولا توجد أصول أو التزامات مسجلة بواسطة رب العمل ، وخطة المساهمة فى المعاش المحددة تلزم فقط رب العمل بتقديم مساهمات سنوية فى خطة المعاشات بناءً على صيغة مقررة ، وعند تقديم المساهمات ، لا يكون على الشركة أي التزام آخر فى ذلك العام .

3-6-18 - بالنسبة لخطط المزايا المحددة ، يتم تقرير نفقة المعاش السنوية والتزام رب العمل عن طريق احتساب القيمة الحالية للمنافع المستقبلية المطلوب دفعها للموظفين المتقاعدين ، ويتضمن التنبؤ بالمزايا المستقبلية إجراء دراسات وافتراضات أكتوارية بشأن الأحداث المستقبلية، بما فى ذلك متوسطات العمر المتوقع للمشاركين فى الخطة ، معدلات دوران

العمـالة ، مستويات الأجـور المستقـبلية ، معدلات الخـصم ، معدلات العـائد على أصول الخطة ... إلخ ، والمزايا الموعودة للـمشاركين تحدد بواسطة صـيغة مـحددة تعكس هذه الأحداث المستـقبلية التقـديرية ، ويتم توزيع المزايا التقديرية على سنوات الخـدمة التى عملـها الموظف لإيجاد نـفقة المعـاش السنوية ، والشـركات ذات خطط المزايا والمعـاشات يكون عليهـا التزامات بدفع المزايا ، طبقـاً لصيغة المزايا مع قيـام الموظف مع أداء العمل ، ومع ذلك فإن هذه الالتزامات لا يتم أداؤها إلا بعد أن يتقاعد الموظف .

4-6-18 – نظراً لأن صـيـغ مزايـا المعـاش تتـصل بالمزايا المستـقبـلية إلى إجـمالى العـمل المؤدي بواسطة الموظفين من أجل الـشركـة إلى أن يتقـاعـدوا ، فإن هناك أسـاليب عـديدة بديلة لتقرير حجم الالتزامات المستقبلية وقيمها الحالية ، وهى :

– التقـديرات الاكتـوارية وصيغ المزايا المحددة ، تـستخـدم الشركات الخـبراء الإكـتواريين لإجراء حسـابات معقدة من أجل تـقدير حجم الالتزامـات المستقبليـة ، وقيمهـا الحالية ، ويندرج ضـمن الحسـابات تقديرات لنمـو مرتبـات الموظفين والوفاة ودوران العـاملين ، وتواريخ التقاعـد ، ويتم دمج هذه التقديرات مع صيغة خـطة المزايا لإيجاد تنبؤ بالمزايا المطلوب دفعها فى المستقبل ، ويتم خصم سلسلة المزايا المستقبلية هذه من القيمة الحالية التى هى التزام المعاش .

– **مقاييس التزام مزايا المعاش المحدد وهى :**

* التزام المـزايا المتراكـمة (ABO) القـيمـة الحاليـة لمزايا المعاش المكتـسبـة بناءً على المرتبات الحالية .

* التـزام المزايا التقـديرية (PBO) القـيمـة الحالة لمزايا المعـاش المكتـسبـة بما فى ذلك زيادات المرتب المتوقعة .

* التزام المـزايا المكتسبة (VBO) الجزء فـى التزام المنافع الذى لا يتـوقف على خدمـة الموظف فى المستقبل ، أو بدلاً من ذلك هو الجزء المكتسب من ABO .

5-6-18 – فيما يتعلق بالتـأثير المالى للإفتـراضات ، فإنه بالنسـبة للخطط المربوطة بالأجـور سيكون PBO أعلى من ABO نتـيجـة إدراج الزيادات المستـقبليـة فى المرتبات ، وسـيكون PBO و ABO متطابقين بالنسـبة للخطط غيـر المربوطة بالأجور لأن الزيادات فى المرتبـات ليس لها تأثير على الحسابات ، ومع ذلك فإنه بالنسـبة للخطط غير المرتبطة بالأجور ، إذا وجدت أدلة كافية علـى أن الزيادات الماضية فى المزايا سوف تمتد إلى المستـقبل ، سيكون PBO أعلى من ABO بعد تعديل الحسابات ، وبالنسبـة لكل خطط المزايا المحددة ، يجب أن تشمل حسابات PBO و ABO و VBO الزيادات الأتوماتيكية فى المزايا مثل تعديلات تكلفة المعيشة .

18-6-6 – تفترض معاييرالمحاسبة أن المعاشات أشكال لتعويض مؤجل عن العمل المؤدى حالياً ، وبذلك يتم الاعتراف بمصروفات المعاش على أساس الاستحقاق عند اكتسابها بواسطة الموظفين .

18-6-7 – وتوجد افتراضات إكتوارية كثيرة تؤثر على التزامات المعاش ، ونفقة المعاش ومتطلبات التمويل للشركة الراعية :

– افتراض معدل الخصم .
– افتراض معدل نمو الأجور .
– افتراض العائد المتوقع على أصول الخطة .
– التوزيع العمرى للعمالة .
– متوسط مدة خدمة الموظفين .

18-6-8 – عند تحليل الافتراضات الإكتوارية ، يحتاج الإكتواريون إلى تقرير ما إذا كانت الافتراضات مناسبة ، وخاصة بالمقارنة بمنافس الكيان ، بالإضافة إلى ذلك ، إذا كانت الافتراضات قد تغيرت ، يحتاج المحللون إلى تقرير تاثير تغيير ما في البارامترات التالية على القوائم المالية :

– **افتراض معدل الخصم :** إذا زاد معدل الخصم ، سوف يقل التزام المعاش ، وينتج عن ذلك مكسب إكتوارى عن السنة ، أما إذا انخفض معدل الخصم، فإن التزام المعاش سيزيد ، وينتج عن ذلك خسارة إكتوارية عن السنة.

– **افتراض معدل نمو الأجور :** يؤثر افتراض معدل نمو الأجور تاثيراً مباشراً على التزامات المعاش ومكون تكلفة الخدمة فى نفقة المعاش المثبتة ، ولذلك فافتراض معدل نمو الأجور الأعلى (الأدنى) سوف ينتج عنه التزام معاش أعلى (أدنى) ومكون خدمة أكبر (أصغر) فى معاشها المثبت .

• معدل العائد المتوقع على أصول الخطة :

نظراً لأن كل الأموال يجب أن تكتسب نفس العائد المضبوط بالمخاطرة على المدى الطويل (إذا كانت السوق كفء) فإن الإنحرافات فى هذا الافتراض عن القاعدة ، وغير المتصلة بالتغييرات فى مزيج أصول محفظة معاش ما ، يمكن أن توحى بأن نفقة المعاش مبالغ فى بيانها أو مسجلة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبوجه عام إذا كان العائد المتوقع على أصول الخطة أعلى من اللازم ، تكون نفقة المعاش مثبتة بأقل من قيمتها الحقيقية وهو ما يعزز ويضخم الأرباح المثبتة فى التقارير ، أما إذا كان العائد المتوقع على أصول الخطة أقل من اللازم يكون نفقة المعاش فعال فى بيانها ، وهو ما يقلل الأرباح المثبتة في القوائم المالية ، ومرة أخرى نقول أن التلاعب فى العائد المتوقع على أصول الخطة سوف يؤدى إلى حدوث تلاعب في الأرباح المثبتة في القوائم ويمكن أن يستخدم فى تسوية الأرباح للسهم الواحد .

جدول (18-1) ملخص الافتراضات وتاثيرها :

بيــــــان	معدل خصم أعلى (أدنى)	زيادة أعلى (أدنى) فى معدل التعويض	معدل عائد متوقع أعلى (أدنى) على أصول الخطة
PBO	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)	لا تأثير
ABO	أدنى (أعلى)	لا تأثير	لا تأثير
VBO	أدنى (أعلى)	لا تأثير	لا تأثير
نفقة المعاش	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)	أدنى (أعلى)
الأرباح	أعلى (أدنى)	أدنى (أعلى)	أعلى (أدنى)

• **مثــال: مزايــا العامليــن:**

- **مثــال**(18-1):

فى 31/12/2000 تتضمن الميزانيـة العمومية لأحد الكيـانات التزام معاش بمبلغ 12 مليون دولار ، وقد اتخذت الإدارة قراراً بتبنى IAS 19 اعتباراً من 1 يناير 2001 بغرض محاسـبة مزايا العاملين ، وفـى ذلك التاريخ ، تحتـسب القيـمة الحاليـة للالتزام طبـقاً لـ IAS 19 بـ 146 مليون دولار ويتم تحديد القـيمة العـادلة لأصول الخطة بـ 110 مليون دولار ، وفى 1 يناير 1996 ، كان الكيان قد حسن مزايا المعاش (تكلفة المزايا غير المكتـسبة بلغت 16 مليون دولار ومتـوسط الفترة الباقية فى ذلك التاريخ حتي الاكتساب كان 8 سنوات) .

• **الإيضـاح :** يتم احتساب الالتزام الانتقالى كالتالى :

بيــــــان	بآلاف الدولارات
القيمة الحالية للالتزام	146000
القيمة العادلة لأصول الخطة	(110000)
تكلفة الخدمة الماضية المطلوب الاعتراف بها فى فترات لاحقة (8/3 × 16)	6000
الالتزام الانتقالى	30000
الالتزام المعترف به فعلاً	12000
الزيادة فى الالتزام	18000

وقد يختار الكيان (من منظور الأحكام الانتقالية فى IAS 19) الاعتراف بالالتزام الانتقالى البالغ قيمته 18 مليون دولار إما فوراً أو الاعتراف به كنفقة على أساس القسط الثابت حتى 5 سنوات ، والاختيار لا يمكن الرجوع فيه ، وفى المستقبل يتم تناول مثل هذه الترتيبات الانتقالية من خلال IFRS (1) .

- مثال (18-2) :

يحلل سميث 3 شركات فى صناعة المرافق : نورثرن لاتيس وساوث إيست باور وباور جريد، وبعد مراجعة هوامش معاش كل شركة ، سجل سميث الملاحظات التالية :

بيـــــــان	نورثرن لايتس		ساوث إيست باور		باور جريد	
الافتراضى	2000	2001	2000	2001	2000	2001
معدل الخصم	6.0%	5.5%	6.5%	6.5%	6.2%	6.0%
المعدل المفترض للنمو التعويض	3.5%	3.5%	2.5%	3.0%	3.3%	3.0%
العائد المتوقع على الاصول	7.0%	7.0%	.7.5%	7.2%	8.0%	8.5%

- مثال (18-2-1) :

لو أن باور جريد تركت معدل عائدها المتوقع على أصول الخطة عند 8% بدلاً من رفعه إلى 8,5% لأثبتت الشركة فى 2001 :

أ – التزام مزايا متراكمة أدنى (ABO) . ب– التزام مزايا متوقعة أعلى (PBO) .

جـ– حالة تمويلية أدنى . د – نفقة معاش أعلى .

• الإيضاح :

– **الاختيار (د) صحيح** ، فمعدل العائد المتوقع على أصول الخطة مكون مباشر (سلبى) فى احتساب نفقة المعاش ، وبذلك سوف ينتج عن المعدل الأدنى نفقة معاش أعلى ، ومع ذلك فى ABO و PBO والحالة التمويلية لم تتأثر بالعائد المتوقع على أصول الخطة .

– **الاختيار (أ) غير صحيح** ، فنفقة المعاش فقط هى التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير فى التزام المزايا المتراكمة (ABO) .

– **الاختيار (ب) غير صحيح** ، فنفقة المعاش فقط هى التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير في التزام المزايا المقدرة (PBO) .

– **الاختيار (جـ) غير صحيح** ، فنفقة المعاش فقط هى التى تتأثر بالتغيرات فى معدل العائد المتوقع على أصول الخطة ، ولذلك لن يكون هناك تغيير في التزام الحالة التمويلية .

- **مثـال**(18-2-2):

بناءً على الإحصائيات والافتراضات المطروحة ، يتم إجراء محاسبة المعاش الأكثر تحفظاً (أى المحاسبة التى تنتج أعلى مستوى لـ PBO و ABO ونفقة المعاش) بواسطة :

أ – نورثرن لايتس . ب– ساوث إيست باور .

جـ– باور جريد . د – لا يمكن التقرير .

•الإيضـاح :

– **الاختيار (أ) صحيح** ، فشركة نورثرن لايتس لديها افتراضات خطة المعاش الأكثر محافظة بما فى ذلك معدل الخصم الأدنى ونمو التعويضات الأعلى والعائد المتـوقع الأدنى على أصول الخطة وهذه الافتراضات ينتج عنها ABO و PBO أعلى وكذلك نفقة معاش أعلى من ساوث إيست باور وباور جريد .

– **الاختيار (ب) غير صحيح** ، فكل افتراضات شركة ساوث إيست باور أكـثر جموحاً من افتراضات نورثرن لايتس .

– **الاختيار (جـ) خاطئ** ، لأن كل افتراضات باور جريد أكثر جموحاً من افتراضات نورثرن لايتس .

– **الاختيـار (د) خاطئ** ، فقـد تم توفيـر معلومـات كافيـة فى الجدول أعـلاه بما يسمح بتـقرير أن افتراضـات نورثرن لايتس هى الأكثر مـحافظة ، وينتج عن ذلك ABO و PBO و نفقـة معاش أعلى من ساوث إيست باور أو باور جريد .

- **مثـال**(18-2-3):

عندما تخفض بـاور جريد معدل خصـمها فى 2001 إلى 6% من 6.2% فى 2000 ، سيكون تاثير ذلك على PBO و ABO كالتالى :

	PBO	ABO
أ –	زيادة	زيادة
ب–	نقص	زيادة
جـ–	نقص	نقص
د –	زيادة	نقص

•الإيضـاح :

– **الاختيار (أ) صحيح** ، فمعدل الخصم مسـتخدم لاحتساب القيمة الحالية للمـزايا المستقبلية التى تدين بها الشركة ، ولذلك فإن نقصان معدل الخصم سوف يزيد كلاً من ABO , PBO .

– **الاختيار (ب) خاطئ** ، لأن PBO لن ينقص عندما يقل معدل الخصم لأن معـدل الخصم مستخدم فى احتساب القيمة الحالية للمنافع المستقبلية .

– **الاختيار (جـ) خاطئ** ، معدل الخصم مـستخدم فى احتساب القـيمة الحالية للمزايا المسـتقبلية ، ولذلك فإن النقص فى معدل الخصم لن يقلل PBO أو ABO .

– **الاختـيار (د) خـاطئ** ، فى ABO لن يقل عندمـا يتناقص معـدل الخصم ، لأن مـعدل الخـصم مستخدم فى احتساب القيمة الحالية للمزايا المستقبلية .

الفصل التاسع عشر

المحاسبة عن المنح الحكومية
والإفصاح عن المساعدات الحكومية
المعيار المحاسبى الدولى رقم (20)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل التاسع عشر
المحاسبة عن المنح الحكومية
والإفصاح عن المساعدات الحكومية
المعيار المحاسبى الدولى رقم (20)
Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance (IAS 20)

19-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يعالج هذا المعيار جوانب المحاسبة المتعلقة بالمنح الحكومية والأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية ويشمل :

- المعالجة المحاسبية .
- الإفصاح عن المدى من المنافع (المزايا) المعترف بها أو المستلمة فى كل فترة محاسبية .
- الإفصاح عن الأشكال الأخرى من المساعدات الحكومية .

19-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينبغى تطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن :

– المنح الحكومية : Government Grants

تعرف المنح الحكومية بانها نقل موارد إلى منشاة ما بواسطة جهة حكومية مقابل التزام سابق أو مستقبلى من جانب المنشاة لبعض الشروط المتعلقة بانشطتها التشغيلية .

– المساعدات الحكومية : Government Assistance

هى عمل من أعمال الحكومة يهدف إلى تقديم منفعة اقتصادية إلى منشاة مؤهلة لتلقى المساعدة وفقاً لمعايير معينة ، ولا يدخل ضمن المساعدات الحكومية المنافع المقدمة بطريق غير مباشر من خلال عمل يؤثر على الظروف العامة للتجارة (مثلاً القيام باعمال بنية تحتية) .

ويتناول المعيار المحاسبى الدولى رقم (41) (انظر الفصل رقم 27) المنح الحكومية للأصول البيولوچية .

19-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

19-3-1 – الحكومة : Government

يشير مصطلح الحكومة إلى الحكومة والأجهزة الحكومية والجهات المماثلة سواء محلية أو قومية أو دولية .

19-3-2 – المنح الحكومية : Government Grants

هى شكل من أشكال المساعدة الحكومية وتاخذ صورة تحويلات موارد ويتم التمييز بين نوعين من المنح الحكومية :

أ – منح متعلقة بأصول :

وهى المنح الحكومية التى يكون شرطها الأساسى هو أن تقوم المنشأة المؤهلة لتلقى المساعدة بشراء أو تصنيع أو الحصول على أصول طويلة الأجل* .

ب – المنح المتعلقة بالدخل :

وهى المنــح الحكومية التى لا ترتبط بالأصول ولذلك ينظر إليها على أنها مرتبطة بالدخل .

3-3-19 – المساعدات الحكومية : Government Assistance

تشمل المساعدات الحكومية أمور مثل :

– مشورة فنية أو تسويقية مجانية .

– تقديم ضمانات .

– سياسة مشتريات حكومية تكون مسئولة عن استيعاب جزء من مبيعات المنشأة .

– منح قروض بدون فوائد أو بفوائد منخفضة (المنافع غير محددة كمياً بنسبة الفائدة) .

4-19 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

1-4-19 – يجب الاعـتراف بالمنح الحكومـية شـاملاً المنح غـيـر النقدية بالقـيمـة العادلة فـقط فى الحالات التى يوجد فيها تأكيد معقول بأن :

أ – المنشأة سوف تلتزم بالشروط المتعلقة بالمنحة .

ب – المنحة سوف يتم تسليمها للمنشأة .

وكلاً من الشـرطين السابقين لهـما نفس الأهمـية ، وينبـغى أن يكون لدى المنشأة تأكـيد معـقول بالنسبـة للشرطين معـاً قبل الاعتـراف بالمنحة وتتم المحـاسبة بالمثل بالنسـبة للمنحـة المقدمة نقداً أو كتخفيض من الالتزامات على المنشأة .

2-4-19 – تعالج القـروض المعرضة للإعفـاء من السداد (حيث يتـعهد المقرض بالتـخلى عن سداد القروض وفـقاً لشـروط محددة) كـمنحة عندمـا يكون هناك تأكيد مـعقـول بأن شروط الإعفاء من سداد القرض سوف تتحقق ، وهذا يتعارض مع المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) ولكن ليس معالجاً حالياً فى معايير التقارير المالية الدولية IFRS .

3-4-19 – يجب الاعـتراف بالمنح الحكومـية كدخل علـى أساس منتظم على مـدى الفتـرات اللازمة لمقابلتها مع النفقات ذات العلاقة .

ومن أمثلة ذلك :

– المنح المتعلقة بالأصول القابلة للإهلاك يعترف بهـا كدخل على مدى الفترات وبالنسبة التى يحمل بها الإهلاك (سواء تخفيض التكاليف أو تأجيلها) .

* أى أن المنحة مـعلقة على شرط شـراء أو تصنيع أصل طويل الأجل . وقد تشـترط بعض الأمور الإضـافية المتـعلقة بالمنحة مثل تحديد نوعية الأصول أو موقعها أو الفترة الزمنية التى يتم خلالها تملك الأصل أو الاستحواذ عليه .

– المنح فى صورة أرض التى يمكن أن ييسر البناء على الموقع ، ويعترف حينئذ بالدخل على مدى حياة المبنى .

19-4-4 – بالنسبة للمنحة الحكومية التى يتم تسلمها كتعويض عن مصاريف أو خسائر تحملتها الجهة بالفعل أو لغرض إعطاء دعم مالى فورى إلى المنشاة بدون ارتباط بتكلفة سابقة ، فإنه يعترف بها كدخل فى الفترة التى تكون فيها قابلة للتسليم .

19-4-5 – لا يتم تقديم المنح الحكومية دائماً فى شكل نقدية أو ما فى حكمها ، فاحياناً تقدم الحكومة المنح فى شكل تحويل أصول غير نقدية كمنحة فى صورة قطعة أرض أو مبنى ، وفى هذه الأحوال فإن المعيار يحدد المعاملة المحاسبية على أساس الاختيار بين بديلين :

البديل الأول : المحاسبة لكل من المنحة والأصل على أساس القيمة العادلة للأصل غير النقدى ، أو

البديل الثانى : قيد كلاً من الأصل والمنحة بالقيمة الأسمية .

19-4-6 – إعادة رد منحة حكومية لعدم استيفاء شروط المنحة ، يتم المحاسبة عنها كمراجعة لتقدير محاسبى (يتم الرجوع إلي معيار المحاسبة الدولى رقم (8) كالآتى :

* يتم إجراء عكسى أولاً لأى دخل مؤجل غير مستهلك (دائن) ووضعه بالنسبة للمنحة .
* رد المنحة فيما يزيد عن الدخل المؤجل غير المستهلك (الدائن) أو إذا كان لا يوجد رصيد دائن مؤجل ، فإن إعادة الرد فى هذه الحالة يجب الاعتراف بها فوراً كمصروف .

*** أما بالنسبة لإعادة رد المنحة المتعلقة بالأصل ، فإنه ينبغى :**

أ – تسجيل الرد بزيادة المبلغ المحمل للأصل أو تخفيض رصيد الدخل المؤجل بمقدار المبلغ المطلوب سداده .

ب – الإهلاك الإضافى المتراكم الذى كان يعترف به حتى تاريخه كمصروف فى غياب المنحة يجب الاعتراف به فوراً كمصروف .

19-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

19-5-1 – **العرض :**

– المنح المتعلقة باصول : يتم عرضها فى الميزانية إما :

* بوضع المنحة كدخل مؤجل Deferred Income . أو
* خصمها من القيمة الدفترية المعدلة للأصل .

– المنح المتعلقة بالدخل : تعرض فى قائمة الدخل إما :

* كبند خصم منفصل .
* أو بتخفيض المصروف ذو العلاقة .

2-5-19 – **الإفصاح :**

– السياسات المحاسبية :

* طريقة العرض .
* طريقة الاعتراف والتسجيل .

– **قائمة الدخل والإيضاحات :**

– المنح الحكومية :

* طبيعتها .
* مداها .
* مقدارها .

– المساعدات الحكومية :

* طبيعتها .
* مداها .
* مقدارها .

– الشروط غير المستوفاة .

– الاحتمالات والشروط الملحقة بالمساعدة .

• **مثـال (1-19) : محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية :**

حصلت شركة الياسمين على منحة قدرها عشرة مليون دولار من جهة حكومية مقابل الاستثمار في مشروع إنشاء مصنع يحتاج على الأقل إلى إنفاق 88 مليون دولار ، والشرط الأساسى هو أن دفع المنحة يتعلق بمستوى الإنفاق الرأسمالى أما الاهتمام الثانوى للمنحة فيتعلق بتوفير 500 فرصة عمل (وظيفة) ، وستدفع المنحة بالتناسب مع الإنفاق الرأسمالى ، ويتم رد 20% من المنحة إذا لم يتم تأمين الوظائف المحددة خلال 18 شهراً بعد تاريخ أخر شراء للأصل .

وقد أكمل المصنع فى أول يناير سنة 2004 بتكلفة إجمالية 90 مليون دولار ، ويتوقع أن الحياة المفيدة لأصول المصنع هى 20 سنة ويتم الإهلاك على أساس طريقة القسط الثابت ولا توجد قيمة نفاية (تخلص) .

الإيضاح :

يجب الاعتراف بالمنحة كدخل على أساس منتظم على مدى الفترات التى يتم مقابلتها مع التكاليف ذات العلاقة التى يقصد تعويضها .

ويمكن أن تنشا صعوبات عندما تكون شروط المنح غير محددة بدقة والمنح يمكن أن يتم تسلمها لتغطية بعض التكاليف شاملة كلاً من رأس المال وإنفاق الإيراد وهذا يتطلب تحليلاً تفصيلياً لشروط المنح .

وشرط الاستخدام للعمالة يجب أن يعتبر كشرط إضافى لمنع إحلال العمالة برأس المال بدلاً من أن يعتبر سبب المنح ، وهذا المنح لذلك يجب اعتباره متعلق بأصل ، ويتيح المعيار المحاسبى الدولى رقم (20) طريقتين مقبولتين لعرض هذه المنح ، وتطبيق أى من الطريقتين موضح بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى للتشغيل .

(أ) وضع المنحة كدخل مؤجل :

ينعكس وضع المصنع كما يلى فى الميزانية فى 31 ديسمبر من السنوات الثلاثة

(بالألف دولار)

بيـــــــان	2006	2005	2004
المصنع			
التكلفة التاريخية	90000	90000	90000
مجمع الإهلاك	(13500)	(9000)	(4500)
القيمة المعدلة	76500	81000	85500
الدخل المؤجل	10000	10000	10000
	500	1000	1500

المبالغ التالية يعترف بها فى قوائم الدخل للسنوات الخاصة بكل منها .

(بالألف دولار)

بيـــــــان	2006	2005	2004
الإهلاك (مصروف) (20 ÷ 90000)	4500	4500	4500
المنح الحكومية (دخل) (20 ÷ 10000000)	(500)	(500)	(500)

وتعالج المبالغ أعلاه كبنود مستقلة بقائمة الدخل ولا ينبغى مقاصتها بمقتضى هذه الطريقة للعرض .

(ب) خصم المنحة للوصول إلى القيمة الدفترية المعدلة للأصل :

سوف تكون التكلفة التاريخية المعدلة للمصنع 80 مليون دولار ، والتى تمثل التكلفة

الإجمالية 90 مليون دولار ناقصاً 10 مليون دولار منحة . وتنعكس قيمة المصنع كالآتى فى الميزانية المقابلة .

(بالألف دولار)

بيـــــان	2006	2005	2004
المصنع			
تكلفة تاريخية	80000	80000	80000
مجمع الإهلاك	(12000)	(8000)	(4000)
	68000	72000	76000

سوف تعكس قوائم الدخل عبء الإهلاك السنوى بمبلغ 4 مليون دولار (80 مليون ÷ 20)، ويتفق ذلك مع صافى نتيجة المبالغ السنوية المعترف بها فى قائمة الدخل وفقاً للبديل الأول .

الفصل العشرون

آثار التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي
المعيار المحاسبي الدولي رقم (21)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل العشرون

آثار التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates

المعيار المحاسبى الدولى رقم (21)

1-20 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمعاملات بعملة أجنبية والعمليات الأجنبية ، ولذلك فإن المعيار يتناول بصفة أساسية كما يلى :

* تحديد أسعار الصرف التى يجب استخدامها لقياس وعرض المعاملات بعملة أجنبية .
* كيفية الاعتراف بالآثر المالى لفروق سعر الصرف فى القوائم المالية .

2-20 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يجب تطبيق هذا المعيار على ما يلى :

- فروق الصرف .
- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية (عندما يتم العرض بعملة تختلف عن عملة التعامل Functional Currency) .

ولا ينطبق المعيار على ترجمة المشتقات (لأنها واردة فى أحكام المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) ومع ذلك ، فإن المعيار ينطبق على قياس المبالغ المتعلقة بالأصول بعملات أجنبية والالتزامات والمشتقات بعملة التعامل وترجمة الأصول بعملات أجنبية والالتزامات والدخول والمصروفات إلى عملة العرض .

3-20 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-20 – تستخدم عملة التعامل The Functional Currency لقياس البنود الواردة فى القوائم المالية والتى لا تتطلب أن تكون بالعملة المحلية للمنشاة .

2-3-20 – **وتعرف عملة التعامل بانها عملة البيئة الاقتصادية الأساسية التى تعمل فيها المنشاة، على سبيل المثال :**

- العملة التى تؤثر بشكل أساسى على أسعار المبيعات – أو .
- عملة الدولة التى تحدد قواها التنافسية ونظمها أسعار بيع السلع أو الخدمات – أو.
- العملة التى تؤثر على تكلفة العمل والمواد والتكاليف الآخرى .
- فروق الصرف التى تنشأ على معاملات بعملة آخرى بخلاف عملة التعامل وتحدد كالفرق الناتج عن تحويل عدد معين من وحدات عملة إلى عملة آخرى بأسعار صرف مختلفة .

20-3-3 – تتحدد المعالجة المحاسبية بحسب ما إذا كانت المنشأة :

– تعمل وحدها A Stand-Alone أو

– منشأة ذات عمليات خارجية (شركة أم) أو

– عملية خارجية (كيان تابع – أو فرع) .

20-3-4 – تكون عملة التعامل لعملية خارجية هى :

أ – ذاتها كعملة التعامل للمنشأة عندما :

– تكون العمليات الخارجية (الأجنبية) إمتداداً للمنشأة صاحبة التقارير.

– صفقات العمليات الخارجية (الأجنبية) مع المنشأة صاحبة التقارير عالية .

– تؤثر التدفقات الأجنبية للعمليات الخارجية تأثيراً مباشراً على التدفقات النقدية للمنشأة صاحبة التقارير .

– التدفقات النقدية للعمليات الخارجية متاحة للتحويل إلى المنشأة صاحبة التقارير .

– التدفقات النقدية للعمليات الخارجية (الأجنبية) غير كافية لوجود الخدمة والالتزامات العادية للدين .

ب– تكون مختلفة عن عملة التعامل للمنشأة مصدرة التقارير عندما تكون العمليات الخارجية الأجنبية :

– تقوم بتنفيذ أنشطتها بقدر كبير من الاستقلالية .

– المعاملات مع المنشأة مصدرة التقارير منخفضة .

– لا تؤثر التدفقات النقدية مباشرة على التدفقات النقدية للمنشأة مصدرة التقارير .

– التدفقات النقدية غير متاحة بشكل جاهز للتحويل إلى منشأة مصدرة التقارير .

– التدفقات النقدية كافية لوجود الخدمة والالتزامات العادية للدين .

20-3-5 – عملة العرض : Presentation Currency

* هى العملة المستخدمة لعرض القوائم المالية .

* يمكن أن تكون أي عملة رغم أن كثيراً من التشريعات تتطلب العملة المحلية (على سبيل المثال قد تعرض شركة مساهمة مصرية قوائمها المالية بالدولار الأمريكى) .

* تكون عادة هى عملة التعامل للشركة الأم أو عملة الدولة التى يوجد بها المركز الرئيسى .

* فروق الصرف الناشئة عن ترجمة القوائم المالية المقيسة باستخدام عملة التعامل مختلفة عن عملة العرض .

20-3-6 – العملية الخارجية (الأجنبية) : A Foreign Operation

هى وحدة تابعة، أو شقيقة ، أو مشروع مشترك أو فرع تكون أنشطتها مبنية على أساس

أو تجرى فى دولة آخرى غير الدولة التى فيها منشأة لتقارير (وتتحدد عملة التعامل حسب درجة الاستقلالية التى تتمتع بها) .

7-3-20 – البنود النقدية : **Monetary Items**

هى وحدات من العملة محتفظ بها والأصول والالتزامات المطلوب استلامها أو دفعها بمبالغ ثابتة أو محددة بعدد من وحدات العملة ، والسمة الأساسية للبند النقدى هى حق تلقى (أو التزام بتسليم) عدد محدد أو ممكن تحديده من وحدات العملة ، وتشمل البنود النقدية النقد ، المدينون ، القروض والدائنون والقروض طويلة الآجل والمخصصات ، التزامات منافع العاملين وأصول والتزامات الضرائب المؤجلة .

8-3-20 – البنود غير النقدية : **Nonmonetary Items**

تشمل الأوراق المالية المتعلقة بحقوق الملكية ، المخزونات ، المصروفات المدفوعة مقدماً والأصول الثابتة وما يتعلق بها والشهرة والأصول غير الملموسة.

4-20 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

أ – العملة الأجنبية – المعاملات – القياس :

1-4-20 – المعاملات بعملة أجنبية :

هى معاملات تتم بعملة بخلاف عملة التعامل ، وتشمل :

– شراء أو بيع سلع وخدمات .
– إقراض أو إقتراض أموال .
– عقد عقود صرف أجنبى غير نافذة .
– الاستحواذ على أصول أو بيعها .
– تحمل أو تسوية التزامات .

2-4-20 – يتم التقرير عن المعاملات بعملة أجنبية ، عند الاعتراف المبدئى ، بعملة التعامل ، بالتطبيق على مبالغ العملة الأجنبية بسعر الصرف الفورى بين عملة التعامل والعملة الأجنبية فى تاريخ المعاملة .

3-4-20 – فى تاريخ إعداد كل ميزانية :

– يتم ترجمة البنود النقدية بعملة أجنبية المتبقية دون تسوية باستخدام سعر الإقفال .
– يتم التعامل مع البنود غير النقدية على أساس :

* يتم التقرير عن البنود الواردة بالتكاليف التاريخية على أساس سعر الصرف فى تاريخ المعاملة .
* يتم التقرير عن البنود الواردة بالقيمة العادلة باستخدام سعر الصرف فى تاريخ تحديد القيمة العادلة .

20-4-4 – تعالج فروق الصرف التالية فى الربح أو الخسارة :

– الفروق الناشئة عن تسوية البنود النقدية .

– تلك الناشئة عن ترجمة البنود النقدية بأسعار مختلفة عن تلك التى ترجمت بها عند الاعتراف المبدئى (الإثبات المبدئى) .

20-4-5 – فروق الصرف المتعلقة بمكاسب أو خسائر عن بنود غير نقدية المعترف بها مباشرة فى حقوق الملكية : على سبيل المثال مكاسب أو خسائر إعادة التقييم الناشئة من إعادة تقييم الأصول الثابتة .

20-4-6 – تدخل فروق الصرف التالية فى حقوق الملكية ، إلى أن يتم التصرف فى الأصول أو الالتزامات المرتبطة بها ، وحينئذ يتم تحويلها إلى حساب الربح أو الخسارة :

– تلك المتعلقة بمكاسب أو خسائر مراقبة تحركات السوق Mark-to-Market .

– البنود النقدية بين المجموعة التى تشكل جزءاً من صافى استثمار المنشأة فى منشأة أخرى .

– الالتزام الأجنبى الذى تتم المحاسبة عنه كتغطية مخاطر Hedge لصافى استثمار المنشأة فى كيان أجنبى (معيار المحاسبة الدولى رقم 39).

ب – القوائم المالية للعمليات الخارجية (الأجنبية) – الترجمة من عملة التعامل إلى عملة العرض:

20-4-7 – يجب ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالى للمنشأة التى تكون عملة التعامل لها مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض باستخدام :

– سعر الإقفال فى تاريخ الميزانية بالنسبة لكل الأصول والالتزامات .

– أسعار الصرف فى تواريخ المعاملات للدخل والمصروفات . والأسعار التقريبية أو المتوسطة يمكن استخدامها لأسباب عملية .

20-4-8 – جميع الفروق الناتجة من الصرف تدخل كمكون منفصل فى حقوق الملكية وحتى يتم التصرف فى العمليات الأجنبية ، حينئذ يتم إدخالها كربح أو خسارة .

20-4-9 – يجب معالجة تسويات الشهرة والقيمة العادلة الناشئة عن العملية الأجنبية كأصول والتزامات للعملية الأجنبية ويعبر عنها بعملة التعامل للعملية الأجنبية . وترجمة تسويات الشهرة والقيمة العادلة تكون لذلك بسعر الإقفال .

20-4-10 – عندما تكون عملة التعامل لعملية خارجية (أجنبية) هى عملة اقتصاد تضخم جامح فإنه :

– يعاد صياغة القوائم المالية بالنسبة لتغيرات السعر طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (29) .

– يتم ترجمة المبالغ المعاد صياغتها بالنسبة لكل من الميزانية وقوائم الدخل إلى عملة العرض باستخدام سعر الإقفال .

5-20 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-20 – ينبغى على الكيان الإفصاح :

– فى قائمة دخله عن مبلغ فروق الصرف المعترف بها فى الربح أو الخسارة باستثناء تلك الناشئة على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة خلال الربح أو الخسارة طبقاً لـ IAS 39 .

– في ميزانيته العمومية عن فروق الصرف الصافية المصنفة فى مكون منفصل من حقوق الملكية ، وتسوية (مطابقة) مبلغ فروق الصرف هذه فى بداية ونهاية الفترة .

2-5-20 – الفرق بين عملة العرض وعملة التعامل يجب بيانه ، بالإضافة إلى الإفصاح عن عملة التعامل وسبب استخدام عملة عرض مختلفة .

3-5-20 – أي تغيير فى عملة التعامل للكيان ينبغي الإفصاح عنه وكذا سبب التغيير .

4-5-20 – العرض بعملة آخرى غير عملة التعامل عندما يعرض كيان قوائمه المالية بعملة مختلفة عن عملة التعامل ، ينبغى أن يصف الكيان القوائم المالية بأنها مطابقة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقط إذا كانت مطابقة لكل متطلبات كل معيار وتفسيره .

6-20 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-20 – عن طريق تسجيل المكسب (أو الخسارة) من معاملات العملة الفردية فى قائمة الدخل ، تثبت محاسبة العمليات الأجنبية التقلب الناجم عن التغيرات فى أسعار الصرف فى الربح أو الخسارة ومن ثم الأرباح للسهم الواحد ،مما يعكس بوضوح الواقع الفعلى ، ويجب فهم طبيعة هذا المكسب أو الخسارة من خلال بحث السبب الجذرى للمكسب أو الخسارة .

2-6-20 – عندما تحتفظ الكيانات بأصول نقدية مقومة بعملة أجنبية مثل النقدية ، تتكبد مكسباً عندما ترتفع قيمة تلك العملة فى مقابل عملة التعامل ، وتتكبد خسارة عندما تهبط قيمة تلك العملة .

وعندما تحتفظ الكيانات بالتزامات بعملة أجنبية ، تتكبد خسارة عندما ترتفع قيمة العملة الأجنبية ومكسباً عندما تهبط تلك القيمة .

3-6-20 – نظراً لأن الكيانات تحتفظ فى العادة بأصول نقدية والتزامات نقدية بعملات أجنبية ، فإن مسألة ما إذا كان حدوث ارتفاع (أو هبوط) فى قيمة العملة الأجنبية سوف ينتج عنه مكسب أو خسارة تتوقف على ما إذا كان المركز النقدى الصافى بهذه العملات إيجابياً (أى إذا تجاوزت الأصول الالتزامات) أم سلبياً (أى إذا تجاوزت الالتزامات الأصول) وبوجه عام فإن المكسب أو الخسارة من ترجمة العملات هو نتاج متوسط المركز النقدى للكيان والتغيير فى معدل الصرف بين العملات المحلية وعملة التعامل ،

ويتطلب ذلك تحليلاً للتغييرات الحادثة فى المركز النقدي الصافى للشركة لاحظ أن الدخل الصافى المثبت من العمليات الأجنبية لكيان ماتتكون من 3 أجزاء :

- التاثيرات التشغيلية ، وهى الدخل الصافى الذى كان الكيان سيثبته بعملة التقارير المالية لو أن أسعار الصرف لم تتغير عن مستوياتها المتوسطة المرجحة للسنوات السابقة .
- تاثيرات التدفق التى لها تاثير على مبلغ الإيرادات والمصروفات المثبتة فى قائمة الدخل ، ولكن تم قبضها أو تكبدها بعملات أجنبية وهذه يمكن احتسابها بانها قيمة متخلفة .
- تاثيرات الاحتفاظ بالمكسب (الخسارة) التى لها تاثير على قيم الأصول والخصوم المثبتة فى الميزانية العمومية ، ولكنها فعلياً محتفظ بها أو مدينة بعملات أجنبية .

4-6-20 – تاثير الترجمة من عملة التعامل إلى عملة العرض يقع على جزء حقوق الملكية من الميزانية العمومية وليس فى قائمة الدخل ، ويعنى هذا أن الدخل الصافى وأرباح السهم الواحد المقومة بعملة العرض لن تكون متقلبة مثلاً عند ترجمة المعاملات الفردية (على سبيل المثال بالأسعار الفورية أو أسعار الإقفال مع انتشار فروق الصرف خلال قائمة الدخل) ، ومع ذلك فالقيمة (أو حقوق الملكية) الصافية المبينة فى الميزانية العمومية تصبح أكثر تقلباً لأن تعديل الترجمة مدرج فى الميزانية العمومية .

5-6-20 – سيجد المحلل سهولة أكبر فى التنبؤ بالمكاسب إذا لم يكن هناك حاجة إلى التنبؤ باى مكسب أو خسارة من مكون ترجمة العملات الأجنبية إلى الدخل الصافى ، وكما ذكرنا سابقاً ، فإن طبيعة المكسب أو الخسارة من ترجمة العملات الأجنبية يمكن فهمها بملاحظة السبب الجذرى لوجودها، وعند ترجمة القوائم المالية ، يكون مركز الأصل أو الالتزام الصافى عنصراً جوهرياً (بالمقارنة بالمركز النقدى الصافى للمعاملات الفردية) وإذا كان لدى كيان ما مركز أصول صافى فى عملية أجنبية تتكبد مكسباً عندما يرتفع سعر العملة الأجنبية وخسارة عندما يهبط سعرها ، وعندما يكون المركز الصافى التزاما، بتكبد مكسباً عندما يهبط سعر العملة الأجنبية وخسارة عندما ترتفع قيمة العملة .

• مثـال: تأثيرات التغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى:

- **مثــال** (20-1) :

اشترت شركة Bark Incorporated (التى عملة تعاملها هـى الدولار الأمريكى) معدات تصنيع من المملكة المتحدة ، وقد تم تمويل المعاملة بواسطة قرض من أحد البنوك التجارية فى إنجلترا .

وقد تم شراء معدات فى 2 يناير 2007 بتكلفة 400 ألف جنيه استرلينى ودفع الثمن بواسطة البنك إلي المورد فى نفس اليوم ، ويجب سداد قيمة القرض فى 31 ديسمبر 2008 والفائدة مستحقة الدفع بنسبة 10% نصف سنوية كمتاخرات ، وتاريخ الميزانية العمومية هو 31 ديسمبر .

وتسرى اسعار الصرف التالية :

1 جنيه استرليني	= دولار امريكى
2 ينـايـر 2007	1.67
30 يونيــو 2007	1.71
31 ديسمبر 2007	1.75
30 يونيــو 2008	1.73
31 ديسمبر 2008	1.70

● **الإيضاح:**

سيتم تسجيل مدفوعـات الفائـدة بالأسعار الفورية السارية فى تواريخ الدفع بالطريقة التالية :

بالدولار	
30 يونيو 2007 (20000 جنيه × 1.71)	34.200
31 ديسمبر 2007 (20000 جنيه × 1.75)	35.000
إجمالى الفائدة عن 2007	69.200
30 يونيو 2008 (20000 جنيه × 1.73)	34.600
31 ديسمبر 2008 (20000 جنيه × 1.70)	34.000
إجمالى الفائدة عن 2008	68.600

ويسجل القـرض مبـدئياً فى 2 يناير 2007 ويعاد بيـانه بالسعـر الفورى فى 31 ديسمـبر 2007 وكذلك 31 ديسمبر 2008 وبعده يسدد بالسـعر الفورى ، والحركات فى رصـيد القرض هى كالتالى :

المسجل فى 2 يناير 2007 (400 الف جنيه × 1.67)	668000
خسارة العملة الأجنبية على إعادة بيان القرض	32000
إعادة البيان فى 31/12/2007 (400000 جنيه × 1.75)	700000
ربح العملة الأجنبية على إعادة بيان القرض	(20000)
إعادة البيان والدفع فى 31/12/2008 (400000 جنيه × 1.70)	680000

وسوف يتم بيـــان القرض بمبلغ 700 الف دولار فى الميـزانية العـموميـة فى 31 ديسمـبر 2007 ، وتظل معدات التصنيع بسعرها الفورى التاريخى البالـغ 668 الف دولار .

وسوف يتم الاعتراف بالمبالـغ التالية فى قائمة الدخل :

بيـــــــان	2008	2007
الفـائـــــدة	68600	69200
خسارة (ربح) العملة الأجنبية	(20000)	32000

الفصل الحادى والعشرون

تكاليف الاقتراض
المعيار المحاسبى الدولى رقم (23)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الحادى والعشرون

تكاليف الاقتراض

المعيار المحاسبى الدولى رقم (23)

Borrowing Cost

1-21 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يمكن أن يستغرق إنشاء أو إنتاج أو الاستحواذ على بعض الأصول وقتاً طويلاً ، فإذا أسهمت بعض القروض فى تكوين أو إنشاء الأصل خلال فترة زمنية معينة فإن تكلفة هذه القروض يمكن من الناحية المنطقية اعتبارها جزءاً من تكلفة الحصول على هذه الأصول وإعدادها للإستخدام المستهدف أو البيع ، ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجات المحاسبية البديلة لتكاليف الاقتراض .

2-21 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يجب تطبيق هذا المعيار على المعالجة المحاسبية لتكاليف الاقتراض والتى تتمثل بصفة أساسية فى الفوائد وأى تكاليف أخرى تتحملها المنشاة لخدمة الدين .

3-21 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-21 – مبررات رسملة تكلفة الاقتراض :

- تمثل تكلفة الاقتراض جزءاً من تكاليف الاستحواذ على الأصل مثلها مثل أى عنصر آخر من عناصر التكاليف .
- تؤدى الرسملة إلى توزيع تكلفة الاقتراض على عدة فترات مالية ومقابلتها مع إيرادات مستقبلية .
- ينتج عن الرسملة مقارنة جيدة بين الأصول المشتراه والأصول التى يتم إنشاؤها .

2-3-21 – الأراء المعارضة لرسملة تكلفة الاقتراض :

- تستخدم القروض لأغراض أعمال المنشأة ككل ولذلك فإن أى محاولة لربط تكلفة الاقتراض بأصل محددة سوف تكون محاولة تحكيمية .
- وجود طرق تمويل مختلفة يمكن أن يترتب عليها مبالغ مختلفة لرسملة نفس الأصل .
- يمكن التوصل إلى مقابلة أفضل بين الإيرادات والمصروفات إذا تم اعتبار تكلفة الاقتراض ضمن المصروفات .

3-3-21 – الأصول المؤهلة :

هى تلك الأصول التى تتطلب بالضرورة فترة طويلة لإعدادها للاستخدام فى الأغراض المعدة لها أو للبيع ومن أمثلتها :

– البضائع التى تتطلب فترة طويلة لجعلها قابلة للبيع .

– الأصول الأخرى مثل معدات المصانع ، تجهيزات إنتاج الطاقة والاستثمارات العقارية .

4-21 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

أولاً : طرق المحاسبة عن تكلفة الاقتراض :

1-4-21 – هناك طريقتان للمحاسبة عن تكلفة الاقتراض مسموح بها :

- الطريقة الأولى :

الاعتراف بتكاليف الاقتراض كمصروف فى الفترة التي حدثت فيها * .

- الطريقة الثانية :

رسملة تكاليف الاقتراض التى يمكن ربطها مباشرة بعملية إنشاء أو إنتاج أو الاستحواذ على الأصل المؤهل لذلك مع توافر الشروط التالية :

– يحتمل أن ينتج عنها منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق إلى المنشأة .

– يمكن قياس هذه التكاليف بشكل موثوق (بالرجوع إلى طريقة سعر الفائدة الفعال الموصوف فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 39) .

ثانياً : متى تبدأ عملية الرسملة ؟

2-4-21 – تبدأ عملية الرسملة عندما :

– حدوث انفاق على أصل مؤهل للرسملة والأصل المؤهل للرسملة هو أصل يتطلب بالضرورة فترة طويلة لإعداده للاستخدام فى الأغراض المعد لها أو لبيعه .

– حدوث تكاليف الاقتراض فى تلك الفترات .

– أن تكون الأنشطة الضرورية لإعداد الأصل للاستخدام أو البيع جارية .

ثالثاً : متى تتوقف عملية الرسملة ؟

3-4-21 – يتم إيقاف عملية الرسملة عندما :

– يصبح الأصل جاهزاً للاستخدام المعد من أجله أو للبيع (إذا كان مخزون) .

– توقف التطوير النشط على امتداد هذه الفترة .

– استكمال الإنشاء فى جزء والجزء الكامل يمكن استخدامه مستقلاً (مثلاً مركز أعمال) .

4-4-21 – **لا ينبغى إيقاف الرسملة فى الحالات التالية :**

– عندما تحتاج كل المكونات إكمالها قبل أى جزء من الأصل (مثلاً مصنع) حتى يمكن استخدامه فى الغرض الذى تم تكوينه من أجله أو حتى يمكن بيعه .

---

* وتتصف هذه الطريقة بالبساطة وعدم التعقيد وفى نفس الوقت لا تؤدى إلى اختلاف تكلفة الأصول المتماثلة حسب طريقة تمويله .

- خلال فترات يتم فيها إجراء أعمال جوهرية فنية .
- التأثيرات المقترنة بعملية الحصول على الأصل .
- عند حدوث تأخيرات ملازمة لعملية الاستحواذ على الأصل (على سبيل المثال ، الخمور التى تحتاج إلى فترات طويلة حتى تنضج) .

5-4-21 - **المبلغ الذى يتم رسملته:**

- يتم رسملة تكاليف الاقتراض التى كان من الممكن تجنبها لو أنه لم يتم الانفاق على الأصل المؤهل للرسملة :

أ - إذا كانت الأموال مقترضة خصيصاً للحصول على أصل معين فإن مبلغ القرض المؤهل للرسملة هو التكلفة الفعلية التى حدثت خلال الفترة ناقصاً الدخل المكتسب على الاستثمار المؤقت لهذه القروض (إن وجد) .

ب- إذا كانت الأصول مقترضة بصفة عامة لتمويل أعمال المنشاة وتستخدم للحصول على الأصل ، فإنه يجب أن يتحدد مبلغ تكاليف الاقتراض الذى يتم رسملته بتطبيق متوسط مرجح لتكاليف الاقتراض للإنفاق على الأصل ، والمبلغ المرسمل أثناء الفترة يجب ألا يتجاوز مقدار تكاليف الاقتراض التى حدثت أثناء الفترة .

6-4-21 - عندما تكون القيمة الدفترية المرحلة للأصل متضمنة الفائدة المرسملة متجاوزة لصافى القيمة الممكن تحقيقها (أى قيمة الأصل الاستعمالية أو صافى سعر بيعه) ، فإنه يجب تخفيض الأصل إلى تلك القيمة الممكن تحقيقها * .

5-21 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

يجب الإفصاح عن الأمور التالية :

* السياسة المحاسبية المتبعة لمعالجة تكاليف الاقتراض .
* سعر الرسملة المستخدم لحساب تكاليف الاقتراض المرسملة .
* إجمالى تكاليف الاقتراض المدفوعة مع التمييز بين :"
  - المبلغ المعترف به كمصروف .
  - المبلغ المرسمل .

6-21 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-21 - أصبحت رسملة الفوائد جزءاً من التكلفة التاريخية للأصل ويدخل فى الفائدة المرسملة التكلفة الواضحة للفائدة والفائدة المتعلقة بالإيجار التمويلى ، ولا تنطبق متطلبات رسملة الفائدة على ما يلى :

---

* فوفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) فإن القيمة الدفترية للأصل يجب الا تزيد عن قيمته القابلة للتحقيق .

- المخزون المنتج روتينياً أو المشترى بغرض البيع أو الاستخدام .
- الأصول التى ليست جاهزة للاستعمال .
- الأصول الممكن استخدامها فوراً سواء أكانت أو لم تكن فعلاً تستخدم.

21-6-2 – مبلغ تكلفة الفائدة الذى يتم رسملته هو ذلك الجزء من مصروف الفائدة الذى يحدث خلال فترة إنشاء الأصل ، والذى يمكن أن تتجنبه المنشاة نظرياً إذا كان قد تم الحصول على الأصل جاهزاً للاستخدام ، ويشمل هذا الفائدة على القروض التى تحدث خصيصاً لتمويل إنشاء الأصل وأي فائدة على الدين العام للشركة – حتى المبلغ المستثمر فى المشروع – وتكلفة الفائدة المرسملة لا يمكن أن تتجاوز إجمالى مصروف الفوائد التي دفعتها المنشاة خلال الفترة .

21-6-3 – قبل أن يدخل الأصل مرحلة التشغيل ، فإن جزء الفائدة يجب إدخاله وتسجيله فى الميزانية كاصل فى دور الإنشاء (مشروعات تحت التنفيذ) ، وتعتبر هذه الفائدة المرسلة بعد ذلك مصروفاً على مدار حياة الأصل من خلال حساب إهلاك الأصل .

21-6-4 – رسملة مصروف الفائدة الذى حدث خلال فترة إنشاء أصل ما تعنى فى المقابل تخفيض مصروف الفائدة خلال الفترة التى دفعت فيها الفوائد ، ونتيجة لذلك فإن رسملة الفائدة تؤدى إلى أن يكون الربح المحاسبى أكبر من التدفق النقدى ، ولأغراض التحليل فإن المحللين غالباً ما يستبعدون مصروف الفائدة المرسملة من جزء الأصل فى الميزانية ويعالجون هذه الفائدة المرسلة كمصروف فائدة ، فإذا لم تتم هذه التسوية فإن نسب هامة مثل نسبة تغطية الفوائد سوف تكون أعلى من تلك الخاصة بالشركات المقارنة .

• أمثلة على تكلفة الاقتراض:

- مثال(21 -1) :

شركة Morskoy تنشئ مستودعاً يستغرق إنشاؤه نحو ثمانية عشر شهراً لكى يتم استكماله ، وقد بدأت فى إنشائه فى أول يناير 2002 ، وتحت المدفوعات التالية خلال سنة 2002 :

	بالألف دولار
31 يناير	200
31 مارس	450
30 يونيو	100
31 أكتوبر	200
30 نوفمبر	250

وكانت الدفعة الأولى فى 31 يناير ممولة من مجمع ديون المنشأة (Pool of Debt) ومع هذا فقد نجحت المنشأة فى الحصول على قرض متوسط الآجل مقداره 800000 دولار فى 31 مارس 2002 بفائدة بسيطة 9% سنوياً ، تحسب وتدفع شهرياً ومؤخراً وقد استخدمت هذه الأموال بصفة خاصة لإنشاء المستودع ، كما أن المزيد من الأموال قد استثمر بصفة مؤقتة بسعر فائدة 6% سنوياً وتدفع نقداً ومؤخراً شهرياً ، واستخدم مجمع الديون مرة آخرى بمبلغ 200000 دولار للسداد فى 30 نوفمبر ، وهو الجزء الذى لم يمكن تمويله من القرض متوسط الآجل .

وتم إيقاف مشروع الإنشاء بصفة مؤقتة لمدة 3 اسابيع فى مايو عندما كانت تؤدى بعض الأعمال الجوهرية الإدارية والفنية .

وقد طبقت الشركة السياسة المحاسبية المتعلقة برسملة تكلفة الاقتراض وكانت أرصدة الديون الظاهرة في الميزانية العمومية فى 31 ديسمبر 2002 كما يلى :

	بالألف دولار
– قروض متوسطة الأجل (انظر الوصف أعلاه)	800
– سحب على المكشوف من البنوك (المتوسط المرجح للمنافع المتداولة خلال العام كان 750000 دولار وإجمالى عبء الفوائد المحسوب بواسطة البنك بلغ 33800 دولار عن السنة)	1200
– 10% – سند لمدة 7 سنوات مؤرخ فى 31 أكتوبر سنة 1997 بفائدة بسيطة تدفع سنوياً فى 31 ديسمبر .	9000

• الإيضاح:

يمكن حساب المبلغ الذى يتم رسملته لسعر تكلفة المستودع فى عام 2002 كما يلى :

	$
– القرض الخاص (بالإنشاء)	
12/9 X 9% X 800000	54000
– الفائدة المكتسبة على الجزء غير المستخدم من القرض المتاح خلال السنة :	
* من أول أبريل إلى 30 يونيو $[6\% \times \frac{3}{12} \times (450000 - 800000)]$	(5250)
* من أول يوليو إلى 31 أكتوبر $[6\% \times \frac{4}{12} \times (550000 - 800000)]$	(5000)
* من أول نوفمبر إلى 30 نوفمبر $[6\% \times \frac{1}{12} \times (750000 - 800000)]$	(250)
	43500
المجمع العام للأموال :سعر الرسملة 9.58% (انظر كيفية الحساب فى بند A)	
* المدفــوع فى 31 ينايـر $(9.58\% \times \frac{11}{12} \times 200000)$	17563
* المدفـوع فى 30 نوفمبر $(9.58\% \times \frac{1}{12} \times 200000)$	1597
	19160
إجمالى المبلغ الذى يتم رسملته	62660

– ملحوظة : رغم أن الأنشطة توقـفت بسـبب أعمـال فنيـة وإدارية خلال مـايو سنة 2002 ، فإن الرسملة لم تتوقف عن هذه الفترة طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم IAS 23 .

طريقة الحساب	$
a – معدل الرسملة على مجمع الديون	
– إجمالى الفائدة المدفوعة عن هذه القروض :	
* سحب على المكشوف	33800
* سندات 7 سنوات (10% X 9000000)	900000
	933800
– المتوسط المرجح لإجمالى القروض :	
* سحب على المكشوف	750000
* سندات 7 سنوات	9000000
	9750000
– معدل الرسمة = 933800 ÷ 9750000 = 9.58% **(مقربة)**	

- **مثـــال** (21 -2) :

شركة لها مبنى تحت الإنشاء تم تمويله بمبلغ 8 مليون دولار منها 6 مليون دولار قرض إنشاء يتعلق مباشرة بالمبنى ، والباقى ممول عن طريق القروض العامة للشركة ، وتستخدم الشركة المبنى عند استكماله وهيكل الدين لهذه الشركة كالآتى :

	بالألف دولار
– قرض إنشاء بسعر 11% .	6000
– سندات طويلة الأجل بسعر 9% .	9000
– سندات إضافية طويلة الأجل بسعر 10% .	3000

وكانت السندات والسندات الإضافية مصدرة فى نفس الوقت .

- **مثـــال** (21 -2-1) :

ما هى الفائدة المستحقة الدفع خلال السنة .

أ – 660000 دولار .

ب– 1800000 دولار .

جـ– 1770000 دولار .

د – 1140000 دولار .

• الإيضـاح :

الاختيار جـ هو الصحيح لما يلى :

= 11% (6000000 دولار) + 9% (9000000 دولار) + 10% (3000000 دولار)

= 1770000 دولار

- **مثـــال** (21 -2-2) :

تكلفة الفائدة المرسـملة التى تسجل كاصل فى الميزانيـة طبقاً للمعيـار المحاسبى الدولى رقم IAS 23 هى :

أ – 660000 دولار .

ب– 850000 دولار .

جـ– 845000 دولار .

د – 1770000 دولار .

• الإيضاح:

الاختيار (جـ) هو الصحيح ، وذلك لما يلي :

– معدل الفائدة الفعال لقرض الإنشاء هو 11% .

– معدل الفائدة المتوسط الفعال على قروض الشركة الآخرى هو :

$$9.25\% = 10\% \times \frac{3000000}{12000000} + 9\% \times \frac{9000000}{12000000}$$

ولذلك فإن معدلين الفائدة المستخدمين لحساب معدل الرسملة هما :

معدل الرسملة = 6000000 (.11) + 2000000 (.0925)

= 660000 + 185000 = 845000 **دولار**

- مثال(21 -2-3)**:**

ما هو مقدار مصروف الفوائد الذى يتم التقرير عنه فى قائمة الدخل؟

أ – 920000 **دولار .**

ب– 1140000 **دولار .**

جـ– 925000 **دولار .**

د – 1770000 **دولار .**

• الإيضاح:

الاختيار (ج) هو الصحيح .

= 1770000 + 845000 = 925000 **دولار**

الفصل الثانى والعشرون

انخفاض قيمة الأصول
المعيار المحاسبى الدولى رقم (36)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثانى والعشرون
انخفاض قيمـــة الأصــول
المعيار المحاسبى الدولى رقم (36)
Impairment of Assets

1-22 - المشـاكل محل الدراســة: Problems Addressed

يهدف هذا المعيـار إلى وصف الإجراءات التى ينـبغى أن تطبـقهـا المنشاة لضـمان أن القـيم الدفتـرية المرحلة لأصولها لا تزيد عن القيـمة التى يمكن تحقـيقها وهذا المعـيار الذى يطبق فى ظل نموذج القيمة العادلة يماثل سياسة الحيطة والحذر التى تطبق فى ظل نظام التكاليف التاريخية .

ويصـف هــذا المعيــــار :

– الظروف التى ينبغى فيـها على المنشاة حساب القيـمة القابلة للتحقق من أصولهـا ويتضمن ذلك المؤشرات الداخلية والخارجية أو الانخفاض .

– قياس القيم القابلة للتحقق للأصول الفردية أو وحدات توليد النقدية .

– الاعتراف والاثبـات لخسائر انخفاض القيمة والحالات التى يحدث فيها استعادة القيمة .

2-22 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يـغطى هذا المعـيار مـعظم الاصول غـير المـتداولة باسـتثناء الأصـول المالية والأصـول غيـر المتداولة المصنفة على أنها محتفظ بها لغرض البيع .

3-22 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-22 –خسارة انخفاض القيمة: An Impairment Loss

هى مقـدار الزيادة فى القيـمة الدفتـرية المسجلة لأصل مـا أو وحدة توليد نقـدية عن القيـمة القابلة للتحقق (سواء من بيع الأصل أو استخدامه أيهما أكبر) .

2-3-22 – القيمة القابلة للتحقق: The Recoverable Amount

القيمــة القابلة للتحقق لأصل ما او وحـدة توليد نقدية هى القيـمة الأكبر نتيـجة المقارنة بين القيـمة المستمـدة من استخـدام الأصل أو صافى قيمـته العادلة (عـبارة عن قيـمته العادلة ناقـصاً تكاليف البيع) ، وفى الحـالات التى يكون فيها صافى سعر بيع الأصل أو قيمته الاستعمالية أكبر من القيمة الدفتـرية المرحلة فإنه لا توجد خسارة انخفاض فى قيـمة الأصل، ويرجع ذلك إلى أن القيمة القابلة للاسترداد من الأصل أكبر من قيمته الدفترية المسجلة .

3-3-22 –القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع: Fair Value Less Costs to Sell

هى المبلغ الذى يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو وحدة مولدة للنقدية فى صفقة مباشرة

تتم وفقاً لآليات السوق وبين طرفين على بينة بالحقائق المرتبطة بالصفقة وراغبين فى عقدها وذلك بعد خصم تكاليف البيع .

22-3-4 - **القيمة الاستعمالية:** **Value in Use**

هى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقع أن تنتج من الاستخدام المستمر لأصل أو وحدة توليد نقدية بالإضافة إلى القيمة الحالية للتصرف فيه فى نهاية العمر الإنتاجى .

22-3-5 - ويلاحظ أنه عند تحديد القيمة الاستعمالية للأصل فإنه ينبغى على المنشأة استخدام تقدير احتمالات التدفقات النقدية (قبل ضرائب الدخل وتكاليف التمويل) بالنسبة للأصل أو وحدة توليد النقدية فى ظل الظروف الحالية وعلى أساس افتراضات معقولة يمكن تأييدها من واقع وظروف الحالة المحيطة وبحيث :

* تعكس أفضل تقدير للإدارة عن اتجاه الحالة الاقتصادية التى ستوجد على مدى العمر الافتراضى المتبقى للأصل أو وحدة توليد النقدية .
* أن تكون قائمة على أحدث الموازنات المالية والتوقعات التى وافقت عليها الإدارة عن مدة أقصاها خمس سنوات .
* أن تكون مبنية على اتجاهات أبعد من الفترة التى تغطيها معظم الموازنة الأخيرة وتوقعات هذه الموازنة ، وأن تتم التوقعات باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص مالم يكن استخدام معدل متزايد له ما يبرره .

• **سعر الخصم قبل الضريبة:** **A Pretax Discount Rate**

هو سعر الخصم الذى يعكس تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بصفة خاصة بنوعية الأصل أو وحدة توليد النقدية ، ويجب ألا يعكس سعر الخصم المخاطر التى تمت بها تسويات التدفقات النقدية فى المستقبل .

22-4 - **المعالجة المحاسبية:** **Accounting Treatment**

22-4-1 - ينبغى على المنشأة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل ما إذا وجدت مؤشرات فى تاريخ الميزانية بأن الأصل يمكن أن يكون قد لحق به انخفاض فى القيمة - وينبغى على المنشأة لتقدير ذلك أن تأخذ فى الحسبان - كحد أدنى - ما يلى :

أ - **المصادر الخارجية للمعلومات : مثلاً :**

انخفاض القيمة السوقية للأصل والتغيرات الملحوظة التى لها تأثير عكسى على المنشأة وزيادة سعر الفائدة السوقية وما إلى ذلك .

ب- المصادر الداخلية للمعلومات : مثلاً :

دليل على حدوث ركود أو تلف مادى أو تغيرات ملحوظة فى مستوى استخدام الأصل أو توقع استخدامه أو وجود أدلة صادرة عن تقارير داخلية تشير إلى أن الأداء المستمد من الأصل أصبح سيئاً وأقل من المتوقع .

2-4-22 - يجب تقدير القيمة القابلة للاسترداد بالنسبة لـ :

- الأصول غيرالملموسة ذات العمر المفيد غير المحدود .
- الأصول غير الملموسة التى لم تصبح جاهزة للاستخدام بعد .
- الشهرة .

3-4-22 - يجب الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة فى الربح أو الخسارة مالم يكن الأصل مسجلاً بقيمة دفترية معدلة على أساس إعادة التقييم وفقاً للبديل المسموح به فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) الخاص بالأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والتجهيزات) أو أى معيار أخر من معايير التقارير المالية الدولية IFRS وفى هذه الحالة يجب التعامل معه كنقص إعادة تقييم .

وبعد الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة فإن عبء الإهلاك فى الفترات اللاحقة سيبنى على القيم الدفترية المرحلة المعاد تقييمها .

4-4-22 - يجب تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل مفرد ، وإذا لم يكن ممكناً للمنشأة تحديد المبلغ الممكن استرداده فإنه يتم اللجوء إلى تقدير الوحدة المولدة للنقدية التى ينتمى إليها الأصل ، وهذه الوحدة هى المجموعة الأصغر من الأصول الممكن تحديدها التى تولد تدفقات نقدية من استمرار استخدامها والتى تعتمد كثيراً على التدفقات النقدية من أصول أو مجموعات أصول أخرى .

5-4-22- يتحدد المبلغ الممكن استرداده للوحدة المولدة للنقدية بنفس الطريقة كالأصل الفردى وعلى المنشأة تحديد كل أصول الشركة التي تتعلق بوحدة توليد النقدية محل الفحص ، وعندما لا تتمكن الشركة من توزيع أصول الشركة على وحدات توليد النقدية على أساس معقول ومتماسك ، فإنه يجب على المنشأة أن تحدد مجموعة الوحدات التى يمكن أن تخصص لها الأصول على أساس معقول ومتماسك وإجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه المجموعة من الوحدات .

6-4-22 - لأغراض اختبار انخفاض قيمة الشهرة فإنه يجب تخصيصها لكل من وحدات المولدة للنقدية المستحوذ عليها أو مجموعات وحدات توليد النقدية التى يتوقع أن تنتفع من الاندماج (اندماج منشآت الأعمال) ، ودون الأخذ فى الاعتبار ما إذا كانت أصول أو التزامات آخرى للكيان المندمج قد خصصت لنفس الوحدة أو وحدات أخرى .

22-4-7 – يجب توزيع (تخصيص) خسارة الانخفاض لوحدة توليد النقدية لتخفيض القيمة الدفترية للأصول فى الوحدة بالترتيب التالى :

أ – الشهرة .

ب– الأصول الأخرى على أساس نسبى Pro Rate .

ولا ينبغى تخفيض القيمة الدفترية المرحلة لأى أصل إلى أقل من القيمة الأكبر من المقارنة بين القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع وقيمته الاستعمالية وصفر .

22-4-8 – ينبغى على المنشاة إجراء عملية إعادة التقييم عند كل تاريخ لإعداد الميزانية سواء كان هناك مؤشر لأن خسارة الانخفاض فى القيمة المعترف بها فى فترة سابقة لم تعد موجودة أو انخفضت أكثر ، وإذا وجدت مؤشرات على ذلك فإنه يجب على المنشاة تقدير القيمة القبالة للإسترداد للأصل ، ويجب عكس Reversed خسارة الانخفاض فى القيمة فى فترات سابقة إذا حدث تغير فى التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ الخسارة الأخيرة للانخفاض المعترف به ، وفى حالة استعادة الأصل لقيمته (ارتفاع فى قيمته) فإن القيمة الدفترية المرحلة للأصل (القيمة الصافية بعد الإهلاك والاستهلاك) يتم زيادتها ولكن فقط إلى الدرجة التى لا تزيد عن القيمة الدفترية للأصل لو لم يكن قد تم الاعتراف فى السنوات السابقة بخسارة الانخفاض فى القيمة .

22-4-9 – يجب الاعتراف بزيادة القيمة التالية المقابلة لانخفاض القيمة فى فترات سابقة فى الأرباح أو الخسائر ما لم يكن الأصل مرحلاً بمبلغ معاد تقييمه طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (16) أو أى معيار أخر من معايير التقارير المالية الدولية ، وذلك عند معالجة الانعكاس كزيادة فى إعادة التقييم طبقاً لذلك المعيار .

22-4-10 – لا ينبغى زيادة قيمة الشهرة المقابلة انخفاض سابق فى قيمتها (أى لا يتم تطبيق الانعكاس على الشهرة) .

22-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

22-5-1 – ينبغى الإفصاح عن المعلومات التالية لكل فئة من الأصول ، ولكل قطاع من القطاعات القابلة للتقرير القطاعى على أساس النموذج الأصلى للمنشاة (حينما يكون المعيار المحاسبى الدولى رقم (14) المتعلق بالتقارير القطاعية مطبقاً) .

– المبلغ المعترف به فى قائمة الدخل بالنسبة لما يلى :

* خسائر انخفاض القيمة .

* استعادة أو زيادة القيمة اللاحقة لحدوث خسارة انخفاض القيمة (أى انعكاسات خسائر انخفاض القيمة) .

2-5-22 – إذا كانت خسائر انخفاض القيمة عن أصل مفرد أو وحدة توليد نقدية معترف بها أو تم استعادة القيمة وتكون جوهرية للقوائم المالية ، فإن المعلومات التالية يتم الإفصاح عنها:

– الملابسات والأحداث التى أدت إلى الخسارة التى اعترف بها أو انعكاسها (زيادة القيمة اللاحقة) .
– المبلغ المعترف به أو المنعكس .
– تفاصيل حول طبيعة الأصل أو الوحدة المولدة للنقدية والقطاع الخاص بالتقرير المعنى .
– ما إذا كان المبلغ الممكن استرداده هو صافى سعر البيع أو القيمة الاستعمالية .
– الأساس المستخدم فى تحديد صافى سعر البيع أو سعر الخصم المستخدم فى تحديد القيمة الاستعمالية وأى قيمة استعمالية سابقة .

6-22 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-22 – الأصل المنخفضة قيمته هو أصل سيتم الاحتفاظ به من جانب الكيان ولا يتوقع استرجاع قيمته الدفترية من العمليات المستقبلية ، ويستدل على عدم إمكانية الاسترجاع من بعض العوامل مثل :

– انخفاض كبير فى القيمة السوقية ، تغيير مادى أو استخدام الأصل .
– تغييرات معاكسة فى المناخ القانونى أو مناخ الأعمال .
– تجاوزات كبيرة للتكاليف .
– خسائر جارية وتاريخية ومحتملة تشغيلية أو متعلقة بالتدفق النقدى بسبب الأصل .

2-6-22 – تتخذ الإدارة القرارات بشأن ما إذا كانت قيمة أصل ما قد انخفضت أم لا بالرجوع إلى مصادر داخلية وخارجية للمعلومات وتستخدم تقديرات تدفق نقدى مبنية على افتراضات معقولة وممكن تأييدها وكذلك ميزانياتها وتنبؤاتها الأحدث زمنياً وفى قوائم IFRS المالية ، يتم تقرير الحاجة إلى إجراء خفض فى القيمة وحجم الخفض فى القيمة وتوقيته بواسطة أدلة موضوعية ويمكن تأييدها وليس وفقاً لما تراه الإدارة ، ولذلك لا يمكن استخدام خسائر الانخفاض فى القيمة فى القوائم المالية المعدة وفقاً لـ IFRS لتسوية أو التلاعب في الأرباح بأي طريقة آخرى ومعدل الخصم المستخدم لتقرير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للأصل فى اختيار إمكانية الاسترجاع الخاص بها يجب تقريرها بشكل موضوعى وهو قائم على ظروف السوق .

3-6-22 – من منظور المحلل الخارجي ، من الصعب التنبؤ بخسائر الانخفاض فى القيمة ، ومع ذلك فخسائر الانخفاض في القيمة ذاتها والإفصاحات المتصلة بها تزود المحلل بمعلومات مفيدة عن تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية فى المستقبل .

22-4-6 – عنـد الاعتراف بخسائـر الانخفاض فى القيمة تتاثر القوائم المالية من عدة نواحى :

- المبلغ المرحل للأصل ينخـفض بمقدار خسـارة الانخفـاض فى القيمـة ، ويقلل ذلك المبلغ المرحل لإجمالى أصول الكيان .
- ينفخض التزام الضـريبة المؤجلة ويتم الاعتراف بدخل الضريـبة المؤجلة إذا لم يستطيع الكيان الحـصول على خصم (أو استـقطاع) ضريبى عن خسـارة الانخفاض فى القيـمة حتى بيع الأصل أو استخدامه بالكامل .
- الأرباح المحتجـزة ومن ثم حقوق المساهمين تنخـفض بمقدار الفرق بين خسـارة الانخفاض فى القيمة وأي انخفاض ذى صلة فى التزام الضريبة المؤجلة .
- الربح قبـل خصم الضريبة ينخفض بمقـدار مبلغ خسـارة الانخفاض فى القيمة .
- يتم تخفيض الربح بمقدار الفرق بين خسـارة الانخفاض فى القيمة وأي خفض ذى صلة فى نفقة الضريبة المؤجلة .

22-5-6 – بالإضافة إلى ما سبق ، تؤثر خسارة الانخفاض فى القيمة على النسب المالية التالية :

- نسب دوران الأصول تزداد بسبب قاعدة الأصول الأقل .
- نسب الدين إلي حقوق الملكية ترتفع بسبب قاعدة حقوق الملكية الأدنى .
- تعانى هوامش الربح انخفاضاً لمرة واحدة بسبب الاعتراف بخسارة الانخفاض فى القيمة .
- القيمة الدفترية (حقوق المساهمين) للكيان تنخفض بسبب الانخفاض فى حقوق الملكية .
- نفقات أو أعباء الإهلاك المستقبلية تنخفض بسبب انخفاض المبلغ المرحل للأصل .
- تميل نفقات الإهلاك المستقبلية الأدنى إلى التسبـب فى زيادة الربحية المستقبلية للشركة (لأن الخسائر تؤخذ فى السنة الجارية) .
- الربحية المستقبلية الأعلى وقيم الأصول الأدنى تميلان إلى زيادة العوائد المستقبلية على الأصول .
- الربحية المستقبلية الأعلى وقيم حقوق الملكية الأدنى تميلان إلي زيادة العوائد المستقبلية على حقوق الملكية .

22-6-6 – لا تؤثر خسائر الانخفاض فى القيمة مباشرة على التدفقات النقدية لأن التدفقات النقدية إلى الخارج عـن الأصل قد حدثت فـعلاً والاسـتقطاعـات الضريبـية ومن ثم المدفـوعات الضريبية قد لا تتـأثر ، ومع ذلك فخسارة الانخفاض في القيمة مـؤشر على أن التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية يمكن أن تكون أعلى مما تم التنبؤ به سابقاً .

• مثـــال : الانخفاض فى قيمة الأصول :

- **مثـــال** (22-1) :

تتصل المعلومات التالية ببنود معدات فردية لأحد الكيانات فى تاريخ الميزانية العمومية :

بيـــــــان	القيمة الدفترية المعدلة	القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع بالدولار	القيمة الاستعمالية بالدولار
بند # 1	119000	121000	114000
بند # 2 (هامش 1)	237000	207000	205000
بند # 3 (هامش 1)	115000	117000	123000
بند # 4	83000	75000	79000
بند # 5 (هامش 2)	31000	26000	-

معلومات اخرى :

1 - البندان 2 و 3 مرحلان بمبالغ معاد تقييمها ، وفوائض إعادة التقييم التراكمية المدرجة فى حقوق الملكية عن البنود هى 12000 دولار و 6000 دولار على التوالى ، وكلا البندين معدات تصنيع .

2 - البند (5) عبارة عن حافلة (اتوبيس) مستخدمة فى نقل الموظفين فى الصباح والمساء ، وليس ممكناً تقرير القيمة الاستعمالية للحافلة بشكل منفصل لأن الحافلة لا تولد تدفقات نقدية للداخل من الاستعمال المتواصل ، مستقلة عن التدفقات النقدية من الأصول الأخرى .

• الإيضاح :

يمكن تحليل القضايا الرئيسية المتصلة بالانخفاض المحتمل فى قيمة البنود سالفة الذكر كالتالى :

- **بنـــد** (1) :

المبلغ القابل للاسترجاع معرف بانه سعر البيع الصافى لأصل ما أو قيمته الاستعمالية أيهما أكبر ، ولا يتم الاعتراف بخسارة انخفاض فى القيمة لأن المبلغ القابل للاسترجاع وهو 121000 دولار أعلى من القيمة الدفترية المعدلة وهى 119000 دولار .

- **بنـــد** (2) :

البند (2) انخفضت قيمته لأن مبلغه القابل للاسترجاع (وهو 207000 دولار) أقل من قيمته الدفترية المعدلة (237000) وهو ما ينشئ خسارة انخفاض فى القيمة بمبلغ 30 ألف دولار ، ووفقاً

لـ IAS 36 (فقرة 60) ينبغي معاملة الخسارة على أنها نقص إعادة تقييم ولذلك يتم خصم 12000 دولار من الخسارة من فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية ويتم الاعتراف برصيد الخسارة (18000 دولار) في الربح أو الخسارة .

- **بند**(3) :

لا يوجد انخفاض في قيمة بند (3) .

- **بند**(4) :

يوجد انخفاض في قيمة بند (4) لأن مبلغه القابل للاسترجاع (79000 دولار) أقل من قيمته الدفترية المعدلة (83000 دولار) ، مما ينشئ خسارة انخفاض في القيمة بمبلغ 4000 دولار يتم الاعتراف بها كنفقة في الربح أو الخسارة .

- **بند**(5) :

المبلغ القابل للاسترجاع للحافلة لا يمكن تحديدها لأن القيمة الاستعمالية للأصل لا يمكن تقديرها لتكون قريبة من سعر بيعه الصافي ولا تولد (أي الحافلة) تدفقات نقدية إلي الداخل من الاستعمال المتواصل ، مستقلة بدرجة كبيرة عن تلك المتولدة من الأصول الآخرى، ولذلك يجب أن تقرر الإدارة الوحدة المولدة للنقدية التي تنتمي لها الحافلة وأن تقدر المبلغ القابل للاسترجاع لهذه الوحدة ككل ، وإذا كانت هذه الوحدة تتكون من البنود من (1) إلى (5) ، يكون المبلغ المرحل للوحدة المولدة للنقدية (بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة على البندين (2) و (4)) هو 551,000 دولار ، وتكون القيمة العادلة ناقص تكاليف بيع الوحدة المولدة للنقدية 546,000 دولار (بافتراض أن الأصول لم يمكن بيعها مقابل أكثر من إجمالي قيمها الاستعمالية الفردية) والقيمة الاستعمالية للوحدة المولدة للنقدية هي 521,000 دولار (على افتراض من جديد – أن الأصول لا تنتج في مجموعها تدفقات نقدية أعلى من تلك المستخدمة في تقرير قيمها الاستعمالية الفردية) ولذلك فالمبلغ القابل للاسترجاع للوحدة المولدة للنقدية هو 546,000 دولار ، مما يؤدى إلى نشوء خسارة انخفاض في القيمة آخرى بمبلغ 5000 دولار ، ويجب توزيع الخسارة على أساس مسبق Pro Rate على البنود (1) و (3) و (5) شريطة الا يتم خفض المبلغ المرحل لكل بند إلى ما دون القيمة العادلة له ناقص تكاليف البيع أو القيمة الاستعمالية أيهما أعلى ، ويعنى ذلك عملياً أن الخسارة باكملها تخصص للبند (5) أى الحافلة .

الفصل الثالث والعشرون

المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (37)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث والعشرون

المخصصات، الالتزامات المحتملة، الأصول المحتملة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (37)

Provisions , Contingent Liabilities and Contingent Assets IAS (37)

23-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يهدف المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية الملائمة والإفصاحات المطلوبة لكل من المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ، وواضح أنه يجمعها جميعاً عدم التاكد ، فالصفة الأساسية لها جميعاً هو أنها محتملة ، وإيضاح هذه البنود المحتملة ضرورى لتمكين المستخدمين من تفهم طبيعة تلك البنود ومبالغها وتوقيتاتها .

كما يوضح مجموعة الظروف التى تؤدى إلى الاعتراف بالمخصصات وإثباتها فى الدفاتر ويقدم المعيار المحاسبى الدولى رقم (37) الإرشادات اللازمة لإعداد القوائم المالية لتقرير مدى الاعتراف بالتزام معين على النحو التالى :

- توافر ظروف الاعتراف به وإثباته فى الدفاتر أو .
- الإفصاح عن معلومات عنه فقط أو.
- عدم عمل أى شئ .

23-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يطبق هذا المعيار على جميع المنشآت عند المحاسبة عن المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة فيما عدا تلك الناشئة عن :

* الأدوات المالية المرحلة بالقيمة العادلة .
* العقود التنفيذية (مثلاً العقود التى يقوم الطرفان بموجبها بتنفيذ التزاماتهما جزئياً بحد متساوى) .
* عقود التامين مع حملة البوالص .
* الأحداث والمعاملات المغطاة بواسطة معايير محاسبية دولية أخرى (على سبيل المثال ضرائب الدخل ، التزامات الإيجارات) .

23-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

23-3-1 – المخصص: A Provision

هو التزام غير مؤكد من ناحية توقيت حدوثه أو مبلغه ، ويمكن تمييز المخصصات عن الالتزامات الأخرى مثل المبالغ الناتجة عن معاملات تجارية يتم سدادها فيما بعد وكذا المستحقات

وذلك لأن المخصصات تكون بسبب وجود عدم تأكد بشأن التوقيت/المبلغ للنفقات المستقبلية المطلوبة عند التسوية .

23-3-2 – التـزام : A Liability

يعرف الالتزام فى إطار العمل بأنه التزام حالى على المنشأة ناشىء من أحداث سابقة ويتوقع عن تسويته تدفق إلى الخارج من موارد المنشأة التى تُمثل منافع اقتصادية .

23-3-3 – التـزام محتمل : A Contingent Liability

هو التزام يكون إما :

– **التزام محتمل :**

وهو التزام لا يتأكد وقوعه ليصبح التزام حالى ويمكن أن يؤدى إلى تدفق موارد للخارج تُمثل منافع اقتصادية .

– **التزام حالى :** A Present Obligation

ولكنه لا يلبى معايير الاعتراف (الإثبات) إما بسبب :

* أنه من غير المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الالتزام حدوث تدفق فى الموارد إلى الخارج .

* أو لأنه لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية .

23-3-4 – لا يتم الاعتراف (الإثبات) بالالتزامات المحتملة لما يلى :

– وجودها لا يتأكد إلا بحدوث أحداث مستقبلية غير مؤكدة أو يصعب التحكم فيها (أى أنها ليست التزامات).

– أنها لا تستوفى معايير الاعتراف والإثبات .

23-3-5 – أصل محتمل : A Contingent Asset

هو أصل محتمل ينشأ من أحداث ماضية ولا يتأكد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلى غير مؤكد واحد أو أكثر ولا يقع تماماً تحت سيطرة المنشأة (مثلاً : مطالبة تأمينية تقوم المنشأة بمتابعتها وليست لها نتيجة مؤكدة) .

23-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

أ - المخصصات : Provisions

23-4-1 – يتم الاعتراف بالمخصصات فقط عندما :

– يكون لدى المنشأة التزام حالى (قانونى أو استدلالى) كنتيجة لحدث سابق (حدث التزام) .

– يكون من المحتمل (أى أن احتمال الحدوث أكبر من احتمال عدم الحدوث) أن يتم تسوية هذا الالتزام من خلال تدفق خارج لموارد المنشأة المتضمنة لمنافع اقتصادية .

- يكون من الممكن إجراء تقديم موثوق به لمبلغ الالتزام ، ويشير المعيار إلى أنه فقط فى حالات نادرة جداً لا يكون ممكنا إجراء تقدير موثوق به.

23-4-2 - يعتبر اى حدث ماضى مسبباً لأى التزام حالى إذا كان احتمال الحدوث أكبر من احتمال عدم الحدوث بالمقارنة بالالتزامات الحالية الموجودة فى تاريخ الميزانية .

23-4-3 - تنشأ الالتزامات القانونية عادة من اى عقد أو تشريع ، أما الالتزامات الاستدلالية فتنشأ فقط عند توافر الشرطين التاليين :

الشرط الأول : أن المؤشرات الصادرة من المنشأة للأطراف الأخرى فى ضوء السلوك المستقر للممارسات السابقة التى قامت بها المنشأة والسياسات المنشورة أو البيانات الحالية المحددة بصورة كافية أنها سوف تقوم بمسئوليات معينة (أى حدوث استنتاجات لدى الأطراف الأخرى بأن المنشأة سوف تقوم بالتزامات معينة يترتب عليها تدفق لموارد ومنافع اقتصادية فى المستقبل لتسوية هذا الالتزام وذلك فى ضوء الخبرة السابقة للتعامل مع المنشأة) .

الشرط الثانى : نتيجة لذلك - فإن المنشأة تكون قد أوجدت انطباع وتوقع صحيح من جانب الأطراف الآخرى أنها سوف تضطلع بهذه المسئوليات .

23-4-4 - يجب أن يبنى المبلغ المعترف به للمخصص على أساس أفضل تقدير للنفقة المطلوبة لتسوية الالتزام الحالى فى تاريخ إعداد الميزانية .

23-4-5 - يمكن توقع أن بعض أو كل من النفقات المطلوبة لتسوية المخصص سوف تسدد عن طريق طرف أخر (مثلا عن طريق مطالبات تامينية ، تعويضات ، أو ضمانات موردين)، ويتم معالجة عمليات إعادة السداد كما يلى :

- الاعتراف باى دفعات يتم تلقيها من الطرف الآخر عندما يكون مؤكداً بصورة فعالة أنه سيتم استلام الدفعة إذا قامت المنشأة بتسوية الالتزام .
- معاملة الدفعة كأصل منفصل .
- يمكن عرض المصروف المرتبط بالمخصص بصافى المبلغ بعد خصم الدفعة من الطرف الثالث وذلك فى قائمة الدخل .

23-4-6 - يجب عمل مراجعة مستمرة لمبالغ المخصصات فى كل تاريخ لإعداد الميزانية ويتم تسوية مبلغ المخصص (بالزيادة أو النقص) لتعكس أفضل تقدير حالى فى كل تاريخ لإعداد الميزانية .

23-4-7 - يجب استخدام أى مخصص فى تسوية الالتزامات المتعلقة بالنفقة التى تم تكوين

المخصصات لهـا والتى تم الاعتراف بها فى الأصل (أى أنه لا يجوز استخـدام المخصصات التى تم تكوينها لتسوية التزامات غير النفقة التى تم تكوين المخصص لها) .

8-4-23 - **يتم تطبيق مبادئ الاعتراف والقياس للبنود التالية :**

- خسائر التشغيل المستقبلية .
- العقود المفروضة (الملزمة) .
- إعادة الهيكلة .

وذلك على النحو التالى :

1 - يجب ألا يتم الاعتراف بمخصصات لخسائر التشغيل المستقبلية حيث أن أى توقع لها يعتبر دليلاً على أن أصول معينة متعلقة بالتشغيل سوف تنخـفض قيمتها وبالتالى فإن المعـيار المحاسبى الدولى رقم (36) هو الذى يطبق حينئذ.

2- الالتـزامات الحـالية بموجب عـقود ملزمـة Onerous Contract يجب أن يتم الاعـتراف بهـا واعتبارها كأي مخصص ، والعقود الملزمـة هى تلك العقود التى تكون فيها التكاليف الالزامية للوفاء بالتزامات العقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع الحصول عليها منه .

3- **إعادة الهيكلة :**

تعرف إعادة الهيكلة بأنها برامج مخططة ومراقبة عن طريق الإدارة والتى تؤدى إلى حدوث تغيير جوهرى فى مجال منشأة الأعمال أو الطريقة التى يتم من خلالها أداء أنشطة الأعمال ، ويتم الاعتراف بمخصصــات إعادة الهيكلة عند الوفاء بمعايير الاعتراف العادية للمـخصصات ، والالتزام الناشئ لإعادة الهيكلة ينشأ فقط عندما تكون المنشأة :

- لديها خطة رسمية مفصلة لإعادة الهيكلة و
- قد آثارت توقعـاً فعلياً أنها سوف تنفـذ عملية إعادة الهيكلة عن طريق البـدء فى تنفيذ تلك الخطة أو الاعلان عن خصائصها الأساسية لتلك المتأثرة بها .

وعندما تتضمن أى عملية لإعادة الهيكلة بيع شــئ من التشغيل، فلن ينشأ التزام للبيع حتى تلتزم المنشأة بعقد بيع ملزم .

• الالتزامات المحتملة : **Contingent Liabilities**

9-4-23 - يتعين على أى منشأة ألا تعـترف باى التزام محتـمل (أى لا يتم إثباته فى الدفاتر) ومع ذلك فإن المنشــأة يجب أن تقوم بالإفـصاح عن الالتزامــات المحتملـة مالم يكن احتـمال تدفق الموارد الاقـتصـادية والمنافع للخارج بعـيد الاحـتمـال ، ففى حـالات الالتـزامات المحتملة بعيدة الاحتمال لا يتم عمل شئ .

10-4-23 – يتم تقييم الالتزامات المحتملة بصفة مستمرة لتحديد ما إذا كانت المزايا الاقتصادية للتدفق الخارج محتملة بدرجة أكبر Probable وعندما يصبح أى تدفق للموارد للخارج محتملاً Probable لبند تم التعامل معه مسبقاً على أنه التزام ممكن Contingent Liability فإنه يمكن الاعتراف به كمخصص .

• الأصول المحتملة : Contingent Assets

11-4-23 – يجب على المنشأة عدم الاعتراف بأى أصول محتملة (أى لا يتم إثبات أى أصول محتملة فى الدفاتر) .

12-4-23 – يجب على المنشأة الإفصاح عن أى تدفقات لمنافع اقتصادية للداخل إذا كانت محتملة ، وعندما يصبح تحقق الدخل الناتج من الأصل المحتمل مؤكداً بصورة فعلية ، فإن الأصل المتعلق به لا يكون هنا أصلاً محتملاً ويصبح الاعتراف به ملائماً فيما يتعلق بالإطار الخاص به .

5-23 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-23 – **المخصصات :** يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .

- التسويات التفصيلية مرتبة حسب البنود للقيمة الدفترية المعدلة فى بداية ونهاية فترة المحاسبة ، ولا تكون المقارنات مطلوبة .
- وصف مختصر لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأي تدفقات خارجة للمنافع الاقتصادية تنشأ .
- بيان حالات عدم التاكد بشان المبالغ أو التوقيت لهذه التدفقات الخارجة.
- المبلغ المتعلق باى حالات إعادة سداد متوقعة ، بذكر المبلغ الخاص باى أصل تم الاعتراف به لهذه الدفعة المتوقعة .

2-5-23 – **الالتزامات المحتملة :** يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .

- وصف مختص لطبيعة الفئة .
- تقييم الأثر المالى .
- بيان حالات عدم التاكد المتعلقة بالمبلغ أو التوقيت لأي تدفق .
- إمكانية وجود دفعات مالية .

3-5-23 – **الأصول المحتملة :** يتم الإفصاح عما يلى (لكل فئة بشكل منفصل) .

- وصف مختصر لطبيعة الفئة .
- تقدير الآثر المالى .

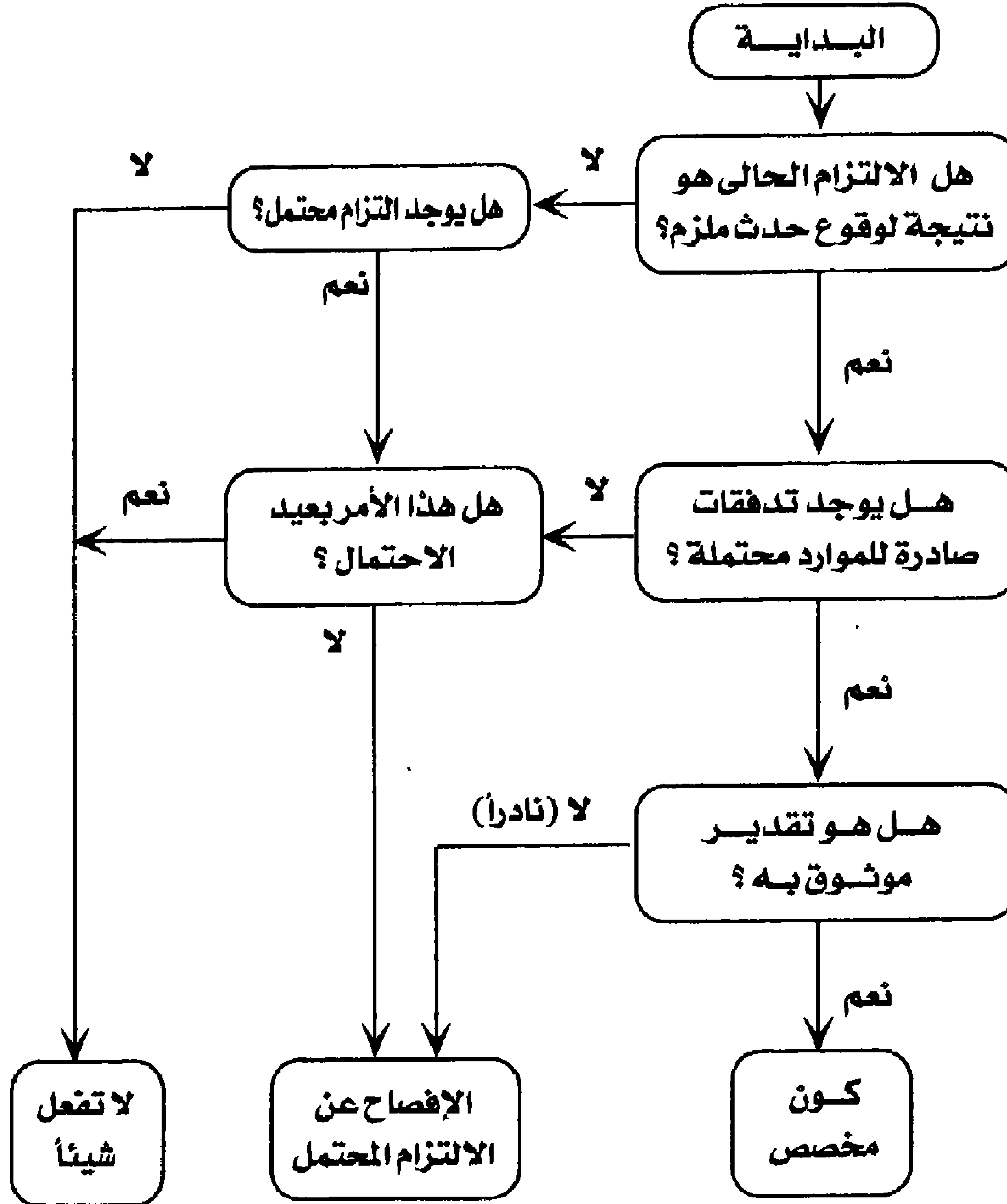
4-5-23 – تكون الاستثناءات المسموح بها كما يلى :

- حينما يكون من غير العملى الإفصاح عن المعلومات المطلوبة للالتزامات أو الأصول المحتملة فإنه يجب ذكر ذلك .
- وفى حالات استثنائية نادرة جداً فإن الإفصاح عن بعض أو كل المعلومات المطلوبة يمكن توقع أنه قد يمثل فائدة خطيرة للمنافسين وضد مكانة المنشأة فى أى نزاع مع أطراف آخرى ، بخصوص المخصصات أو الأصول المحتملة أو الالتزامات المحتملة ، وفى هذه الحالات لا يتطلب الإفصاح عن أى معلومات ومع ذلك فإن الطبيعة العامة للنزاع يجب أن يتم الإفصاح عنها مع تفسير عن سبب عدم الإفصاح عن أى معلومات .

• شكل (23-1) **: شجرة القـــــرار:**

الغرض مـن هذه الخريطة هو تلخـيص متطلبـات الاعتراف الرئـيسيـة للمعـايير الخـاصة بالمخصصات والالتزامات المحتملة .

23-5-5 – **يلخص الشكل** (23-1) **المتطلبات الرئيسية فى المعيار:**



• مثـــال: المخصصات والالتزامات العرضية والأصول العرضية.

- **مثـال** (23-1) **:**

تتصل السيناريوهات التالية بالمخصصات والالتزامات والأصول العرضية :

أ – بدأت شـركة ذا مـايتى مـاوس تراب لتوها فى تصـدير فـخاخ الفـئـران إلى الولايات المتحـدة ، والشـعـار الإعلانى لفخاخ الفئران هو : أفضل صديقـة للفتاة وتطالب حركة تحرير كاليفورنيا الشركة بدفع 800 ألف دولار على اعتـبار أن الشعـار الإعلانى يحط من كـرامة المراة ، ويري

الممثلون القانونيون للشركة أن نجاح المطالبة سوف يتوقف على القاضى الذى ينظر فى القضية ، ومع ذلك فهم يقدرون أن هناك احتمالاً بنسبة 70% أن يتم رفض الدعوى واحتمال نجاح بنسبة 30% .

ب- شركة بوس المحدودة متخصصة فى تصميم وتصنيع سيارة رياضية فاخرة ، وأثناء السنة المالية الجارية تم الانتهاء من تصنيع وبيع 90 سيارة رياضية ، وأثناء اختبار السيارات الرياضية ، تم اكتشاف عيب خطير فى آلية القيادة .

وقد تم إبلاغ جميع العملاء الـ 90 بالبريد بالعيب الموجود وطلب منهم إحضار سيارتهم لإصلاح العيب مجاناً ، وقد أشار كل العملاء إلى أن هذا هو الترتيب الوحيد الذى يطلبونه ، وسوف تبلغ التكلفة التقديرية لسحب السيارات 900 ألف دولار .

وقد قبلت الشركة الصانعة لآلية القيادة وهى شركة مقيدة فى البورصة وتملك أموالاً كافية تحمل مسئولية العيب وتعهدت بتعويض شركة بوسى المحدودة عن كل التكاليف التى قد تتكبدها بهذا الشأن .

• الإيضاح:

سوف تتم معالجة الأمور المذكورة اعلاه كالتالى لأغراض المحاسبة :

أ – التزام حالى نتيجة لحدث ماضى : تشير الأدلة المتاحة الموفرة بواسطة الخبراء إلى أن الاحتمال الأكبر هو عدم وجود التزام حالى فى تاريخ الميزانية العمومية ، وأن هناك احتمال بنسبة 70% أن المطالبة سيتم رفضها ولم يقع حدث ملزم .

– الاستنتاج : لا يتم الاعتراف بمخصص ، ويتم الإفصاح عن المسألة كالتزام محتمل ما لم يتم اعتبار احتمال الـ 30% بعيد الحدوث .

ب – التزام حالى نتيجة لحدث ماضى فى الالتزام التقديرى أو الاستدلالى ناشىء من بيع سيارات معيبة .

– الاستنتاج : تدفق المنافع الاقتصادية إلى الخارج يتجاوز حدود أى شك معقول ، ولذلك يتم الاعتراف بمخصص ومع ذلك حيث أن من المؤكد فعلاً أن كل المصروفات سيتم تعويضها بواسطة صانع آلية القيادة ، يتم الاعتراف بأصل منفصل فى الميزانية العمومية ، وفى قائمة الدخل ، يمكن بيان النفقة المتصلة بالمخصص صافية من المبلغ المعترف به للتعويض .

الفصل الرابع والعشرون

الأصـــول غيـر الملمـوســة
المعيـار المحـاسبى الدولى رقم (38)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع والعشرون

الأصول غير الملموسة

Intangible Assets (IAS 38)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (38)

1-24 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة ، وفي سبيل ذلك فإنه يشمل النقاط التالية :

- تعريف الأصول غير الملموسة .
- الاعتراف بالأصل غير الملموس .
- تحديد القيمة الدفترية المعدلة .
- تحديد ومعالجة خسائر الانخفاض في قيمة الأصل .
- متطلبات الإفصاح .

2-24 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) على جميع الأصول غير الملموسة والتي لم يتم التعامل معها بصفة خاصة بمقتضى معايير دولية أخرى ، ومن أمثلتها العلامة التجارية والاسم التجاري – برامج الحاسبات – الترخيص – حق الامتياز والأصول غير الملموسة تحت التطوير .

3-24 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-24 – يعتبر الأصل غير الملموس أنه أصل غير نقدي قابل للتحديد :

- ليس له مضمون مادي .
- يمكن فصله .
- ينشأ نتيجة حقوق تعاقدية أو حقوق قانونية أخرى بصرف النظر عما إذا كانت هذه الحقوق قابلة للتحويل أو الانفصال عن المنشأة أو الحقوق والالتزامات الأخرى .
- يمكن فصلها عن المنشأة وبيعها أو تحويلها ، أو ترخيصها أو تأجيرها أو تبادلها إما منفردة أو مع عقود مرتبطة أخرى ، أو التزام .
- يمكن تمييزها بصورة واضحة ومراقبتها بشكل منفصل عن الشهرة .

4-24 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-24 – يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس على أنه أصل (كما جاء في الإطار العام) إذا:

- كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالأصل إلى المنشأة ، و
- يمكن قياس تكلفة الأصل بدرجة موثوقة Reliably .

2-4-24 – جميع المصروفات الأخرى المتعلقة بالأنواع التالية يتم استنفاذها فوراً وتشمل:

– الماركات المولدة داخلياً ، البيانات الإدارية ، أسماء الإعلانات ، قوائم العملاء ، وما إلى ذلك .

– تكاليف بدء التشغيل Start -Up Costs

– تكاليف التدريب Training Costs

– الإعلان والترويج Advertising and Promotion

– مصاريف تغيير الموقع وإعادة التنظيم Relocation and Reorganization Expenses

– تكاليف الإسراف والإنهاء Redundancy and Other Termination Costs

3-4-24 – في حالة اندماج المنشآت ، فإن الإنفاق على اى بند غير ملموس لا يفي بمعايير التعريف والاعتراف بالأصل غير الملموس فإنها يجب أن تكون جزءاً من قيمة الشهرة .

4-4-24 – عند الاعتراف المبدئي ، فإن الأصل غير الملموس يقاس بالتكلفة سواء تم الاستحواذ عليه من طرف خارجي أو تم توليده داخلياً .

5-4-24 – عقب الاعتراف المبدئي ، فإنه ينبغي على المنشاة أن تختار إما استخدام نموذج التكلفة Cost Model أو نموذج إعادة التقييم Revaluation Model ويعتبر النموذج الذى تختاره المنشاة هو سياستها المحاسبية لمعالجة الأصول غير الملموسة ويجب أن تطبق نفس السياسة على جميع أنواع الأصول غير الملموسة.

- نموذج التكلفة: Cost Model

تكون القيمة الدفترية المعدلة The Carrying Amount لأصل غير ملموس عبارة عن تكلفته ناقصاً مجمع استهلاك الأصل ، أما الأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فإنه يتم إظهارها بالقيمة الأقل من القيمة المعادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الدفترية المعدلة .

- نموذج إعادة التقييم: Revaluation Model

تكون القيمة الدفترية المعدلة لبند أصل غير متداولة هي قيمته العادلة ناقصاً مجمع الاستهلاك اللاحق وخسائر الانخفاض في قيمة الأصول ، وبالنسبة للأصول المصنفة على أنها محازة بغرض البيع فإنه يتم إظهارها بالقيمة الأقل من القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الدفترية المعدلة .

6-4-24 – عند عمل مشروع داخلي لإنشاء أصل غير ملموس ، فإنه يجب التمييز بين مرحلتي البحث والتطوير ، حيث يتم معاملة مصاريف البحث كمصروفات، ويتم الإقرار بنفقات التطوير Development Expenditure كاصل غير ملموس إذا أمكن إثبات ما يلي :

1 – وجود إمكانية فنية لاستكمال الأصل غير الملموس ليكون متاح للاستخدام أو البيع .

2 – توافر الأساليب الملائمة والتمويل والموارد الأخرى لاستكمال التطوير حتى يكون صالحاً للاستخدام أو لبيع الأصل غير الملموس .

3 – توافر النية لاستكمال الأصل غير الملموس وإعداده للاستخدام أو للبيع .

4 – وجود القدرة على استخدام أو بيع الأصل غير الملموس .

5 – توقع أن الأصل غير الملموس سوف ينشأ عنه منافع اقتصادية مستقبلية.

6 – القدرة على قياس النفقة .

7-4-24 – ينبغى على المنشـأة أن تقوم بتقييم الحـياة الاقتصـادية المفيدة Useful Life للأصل غير الملموس وتحديد ما إذا كانت محددة بمدة أو غيـر محددة بمدة (مستمرة)، وفى حالة إذا ما كانت محـددة بمدة فإنه يجب تحديد الأجل المحدد لها ، أو عدد وحـدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التى تشكل حياة الأصل المفيدة .

ويتم تطبيق الاستهلاك وخسائر انخفاض الأصول على النحو التالى :

– أى أصل غيـر ملموس له حـياة نافـعة محـددة يتم استـهلاكـه على أساس منتظم وفـقاً لأفضل تقييم لحياته المفيدة .

– أى أصل غير ملموس ليس له حياة مفيدة محددة بمدة معينة سوف يتم إجراء اختبار انخفاض القيمة له سنوياً ، ويتم الاعتراف بخسائر أى انخفاض فى القيمة ، ولكنه لا يستهلك .

8-4-24 – لتقيـيم ما إذا كان الأصل غير الملمـوس يتعرض لخسـارة انخفاض القيمـة ، فإن المنشأة سوف تطبق قواعد المعـيار المحاسبى الدولى رقم (36) المتعلق بانخفـاض قيمة الأصل ، ويتطلب هذا المعيار أيضاً أن تقوم المنشأة بهذا التقدير مرة واحدة على الأقل سنوياً .

5-24 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-24 – يجب تمييز كل مجموعة من الأصول غير الملموسة إلى أصول غير ملموسة مولدة داخلياً وأصول غير ملموسة أخرى .

2-5-24 – **يجب أن تحدد السياسة المحاسبية ما يلى :**

– أسس القياس .

– طرق الاستهلاك ، و

– معدلات الاستهلاك أو الحياة المفيدة .

3-5-24 – **يجب أن تفصح قائمة الدخل والإيضاحات المتممة عن الآتى :**

– عبء الاستهلاك لكل فئة من الأصول موضحاً البند الذى يتضمنه .

– إجمالى مبالغ البحوث والتطوير المعترف بها كمصروف .

4-5-24 -يجب ان تفصح الميزانية والإيضاحات المتممة عن الآتى:

- إجمالى القيمة المعدلة (القيمة الدفترية) ناقصاً مجمع الإهلاك لكل فئة من الأصول فى بداية ونهاية الفترة.
- التسوية المفصلة حسب البنود لتحركات القيمة الدفترية أثناء الفترة ، إجراء المقارنات غير مطلوب.
- إذا تم استهلاك أى أصل غير ملموس على مدى يزيد عن 20 سنة، فإن الدليل الذى يدفع هذا الافتراض هو أن العمر المفيد لن يزيد عن عشرين عاماً.
- القيمة الدفترية المعدلة للأصول غير الملموسة المضمونة والتى تعتبر كضمان.
- القيمة الدفترية للبنود غير الملموسة التى يتم تغيير مسماها.
- التعهدات الرأسمالية للحصول على البنود غير الملموسة.
- الوصف ، القيمة الدفترية المعدلة وفترة الاستهلاك المتبقية لأى أصل غير ملموس تكون هامة فى القوائم المالية للمنشاة ككل.
- لكل أصل غير ملموس مستحوذ عليه عن طريق منحة حكومية ويعترف به مبدئياً بالقيمة العادلة:
  * القيمة العادلة المبدئية المعترف بها لهذه الأصول،
  * القيمة الدفترية المعدلة لها، و
  * ما إذا كان القياس يتم على أساس المعالجة الأساسية أم المعالجة البديلة المسموح بها.

5-5-24 - الإفصاحات الإضافية المطلوبة لقيم إعادة التقييم تكون كما يلى:

- التاريخ الفعلى لإعادة التقييم.
- القيمة الدفترية المعدلة لكل مجموعة من الأصول غير الملموسة والتاكد من ترحيلها فى القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية.
- المبلغ وأيضاً التسوية التفصيلية للرصيد الخاص بفائض إعادة التقييم.
- أى قيود على التوزيعات الخاصة بفائض إعادة التقييم.

6-24 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-24 - تحدد معايير التقارير المالية الدولية IFRS أن التقرير عن الأصول غير الملموسة فى الميزانية يكون فقط للبنود غير الملموسة التى تم شراؤها أو تصنيعها (فى حالات محددة)، ومع ذلك فإن الشركات التى تمتلك أصول غير ملموسة لم تسجل فى ميزانيتها تتضمن المهارة الإدارية Management Skill، الأسماء والعلامات التجارية Valuable Trademarks، والأسم التجارى والسمعة الحسنة AGood Reputation، حقوق الإنتاج

Proprietary Products وما إلى ذلك، وعندما توجد هذه الأصول ويتعين البحث عن اهميتها وقيمتها إذا تقرر بيع المنشاة .

2-6-24 – يجب على المحللين الماليين محاولة تقدير القيمة الخاصة بهذه الأصول مبنية على قدرة المنشاة على كسب أرباح اقتصادية أو إيجارات منها ، حتى لو كان من الصعب حدوث ذلك .

3-6-24 – ينظر المحللون الماليون – بصورة تقليدية – بشيء من الشك للأصول غير الملموسة ، وبناء على ذلك فإنهم قد يحاولون عمل تسويات للقوائم المالية غالباً ما تتضمن استبعاد القيمة الدفترية المتعلقة بتلك الأصول (وذلك بتخفيض صافى حقوق الملكية بما يساوى هذه القيمة وكذلك زيادة صافى الدخل قبل الضريبة بما يخص تكلفة الاستهلاك المرتبطة بتلك الأصول) .

4-6-24 – بصفة عامة – لا يعتبر مناسباً – استخدام أسلوب استبعاد كل الأصول غير الملموسة وتوصيلها لمستوى الصفر ، حيث ينبغى على المحلل أن يقرر إذا كان يوجد أى قدرة كسبية إضافية يمكن نسبتها إلى الشهرة أو أى أصل غير ملموس آخر ، وعندما يوجد مثل هذا الأمر فإنه يجب اعتباره أصل ذو قيمة .

5-6-24 – أى قضية يتعين دراستها عند مقارنة العوائد على حقوق الملكية أو العوائد على الأصول للشركات المختلفة وأصول مختلف الشركات وهو درجة الأصول غير الملموسة المعترف بها ، وأى منشاة حصلت على الكثير من أصولها غير الملموسة فى عمليات الدمج والاستحواذ سيكون لها بصورة مماثلة قيمة أعلى بشكل كبير لهذه الأصول فى ميزانياتها (وبالتالى عائدات أقل على حقوق الملكية والأصول) أكثر من المنشآت المماثلة التى قامت بتطوير أغلب أصولها غير الملموسة تجارياً.

• أمثلة: الأصول غير الملموسة:

- **مثـــال** (24-1):

شركة ألفا هى شركة مصنعة للسيارات ، يوجد بها قسم أبحاث ، قام بالعمل فى المشروعات التالية خلال العام :

المشروع (1) : تصميم آلية التوجيه بحيث تعمل بطريقة مختلفة عن عجلة القيادة التقليدية عن طريق التفاعل مع النبض الناتج من أصابع السائق .

المشروع (2) : تصميم جهاز لحام يتم التحكم فيه إلكترونياً بدلاً من الميكانيكا.

وفيما يلى موجز بالمصروفات الخاصة بهذا القسم .

بيـــــــــان	مصروفات عامة بالألف دولار	مشروع (1) بالألف دولار	مشروع (2) بالألف دولار
مواد وخامات :	128	935	620
العمالة			
عمالة مباشرة	-	620	320
مرتبات عامة	400	-	-
موظفين إداريين	725	-	-
المصروفات العامة			
مباشرة	-	340	410
غير مباشرة	270	110	60

وعلماً بان :

انفق مدير الإدارة العامة 15% من وقته على المشروع (1) 10% من وقته على المشروع الثانى .

الشــرح

تحسب تكاليف التطوير لهذه السنة على النحو التالى :

$ 000

- المشروع (1) :

يتم تصنيف النشاط كبحث ويتم الإعتراف بكافة التكاليف كمصروفات .

- المشروع (2) :

1450 = (60 + 410 + 400 X 10% + 320 + 620)

1450

الفصل الخامس والعشرون

الأدوات المالية: الاعتراف والقياس
المعيار المحاسبى الدولى رقم (39)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الخامس والعشرون
الأدوات المـاليــة : الاعتـراف والقيـاس
Financial Instruments : Recognition and Measurement
المعيار المحاسبى الدولى رقم (39)

• **مقدمــة:**

تناول المعيار المحاسبى الدولى رقم (32): الأدوات المالية : العرض والإفصاح وجاء المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) لاستكمال العملية المحاسبية بإيضاح توقيت إثبات الأدوات المالية فى الدفاتر وكيفية قياسها، ويمثل المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) ثورة فى الفكر المحاسبى لأنه بدأ فى استخدام القيمة العادلة كأساس للإثبات والقياس المحاسبى.

25-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يقوم المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) بوضع أسس الإثبات والقياس والتحليل المتعلقة بالأدوات المالية فى القوائم المالية ، ويمثل الأخذ بالقيمـة العادلة للأدوات المالية السمة الأساسية للمعيار المحاسبى الدولى رقم (39) . وبصفة خاصة فى جانب الأصول فى الميزانية.

25-2 - نطـاق المعيـار: Scope of the Standards

ينبغى تطبيق المعيار الدولى رقم (39) على كافة الأدوات المالية، كـما يأتى فى الفقرة 25-4-6، فيما عدا استثناء البنود التالية من متطلبات المعيار(39) IAS:

* الشركات التابعة والزميلة والمشروعات المشتركة.
* حقوق والتزامات عقود الإيجارات.
* خطط الأصول والالتزامات المتعلقة بخطط منافع العاملين.
* الخطط والالتزامات فى ظل عقود التامين.
* حقوق الملكية المصدرة بواسطة منشاة التقارير.
* عقود الضمان المالى المرتبطة بفشل المدين فى الدفع إلى حين السداد.
* عقود الأمور المحتملة فى اندماجات منشآت الأعمال.
* العقود المبنية على متغيرات طبيعية على سبيل المثال: المطالبات.

25-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

25-3-1 – الأداة المـاليـة: Financial Instruments

هى عقد ينشا بين طرفين وينتج عنه:

– أصل مالى لمنشاة ما، و

– التزام مالى لمنشاة آخرى.

25-3-2 - المشـــــتق : A Derivative

هو أداة مالية أو عقد آخر ، يستخدم من أجل:

الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغير أسعار فائدة أصلية أو تغير أسعار صرف، أو أسعار سلع، أو أسعار أوراق مالية أو ترتيب إئتمانى وما إلى ذلك:

- لا يتطلب استثمارات مبدئية أو تكون قليلة، و
- يتم تسويته فى تاريخ مستقبلى.

25-3-3 - المشـتق المدمـج: An Embedded Derivative

هو مكون لأداة مدمجة والتى تتضمن أيضاً عقد مضيف غير مشتق والتى تؤثر على بعض التدفقات النقدية للأداة المندمجة تتنوع على نحو مشابه للمشتق المتفرد، والمشتق الملحق بالأداة المالى ولكنه غير قابل للتحويل التعاقدى بصورة مستقلة لهذه الأداة، أو له طرف مضاد مختلف عن تلك الأداة ليس مشتقاً مدمجاً ولكنه يعامل كأداة مالية منفصلة.

25-3-4 - القيمـة العادلـة: Fair Value

هى القيمة التى يتم من خلالها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة فى عقد صفقة تتم وفقاً لآلية السوق.

25-3-5 - مراقبة تحركات السوق: Mark -to-Market

(تسويات القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية)

هى عملية يتم بمقتضاها تسوية قيم الأصول بغرض المتاجرة (على سبيل المثال ، تلك المحتفظ بها بغرض المتاجرة وتلك المتاحة للبيع) وكذلك الالتزامات التجارية والتى يتم تسويتها لتعكس القيم العادلة الحالية وتجرى مثل هذه التسويات غالباً على أساس يومى ، وتنعكس الأرصدة المتراكمة على اليوم التالى، من خلال إعادة الحساب السابق ليعكس أحدث الأرصدة المتراكمة نتيجة مراقبة تحركات السوق.

25-3-6 -التكلفة المستهلكة : A mortized Cost

هى القيمة التى تقاس بها الأصول المالية والالتزامات المالية عند الاعتراف والإثبات المبدئى.

- ناقصاً أى إعادة سداد للمبلغ الأصلى.
- زائداً أو ناقصاً : أى استهلاك متراكم لعلاوة الإصدار أو خصم على الأداة، و
- ناقصاً أى تخفيض ناتج عن انخفاض القيمة أوعدم التحصيل.

سوف يتم حساب الاستهلاك باستخدام سعر الفائدة الفعلى (الفعال) (وليس سعر الفائدة الأسمى).

25-3-7 - لن تستطيع أى منشاة تصنيف أصول مالية كمحتفظ بها حتى الاستحقاق Held -to-Maturity

إذا قامت خلال العام الحالى أو عامين سابقين ببيع أو إعادة تصنيف جزء أكبر من قيمة غير

جوهرية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك قبل تاريخ الاستحقاق (أو كنتيجة لحدث غير متكرر، أو منفرد ، أو غير متوقع وخارج السيطرة)، وسوء الاستعمال هذا في الفئة سوف يؤدى إلى عدم إمكانة التصنيف فى هذه الفئة لمدة 3 سنوات.

25-3-8 – محاسبة تاريخ التعامل أو التسوية : Trade or Settlement Date Accounting

تنشأ عندما تختار منشأة ما الاعتراف والإثبات لمشترياتها من الأدوات المالية فى قوائمها المالية عندما يتم النظر إلى نشأة العملية، أو إلى التاريخ الذى يتم فيه تسوية الالتزام ، ويفضل معظم محاسبى الخزانة محاسبة تاريخ التعامل لأنه التاريخ الذى يتم فيه تحويل عوائد ومخاطر الملكية.

25-3-9 – العائد الإجمالي: Total Return

هو العائد الحقيقى المحقق على الأصل المالى والقيمة المستخدمة لتقييم أداء المحفظة ، أى المبلغ المتضمن فى الدخل والمصروفات المسجل فى حساب الأرباح والخسائر (على سبيل المثال الفوائد المحصلة والمستحقة) والمكاسب والخسائر غير المحققة المسجلة كربح أو خسارة أو حقوق الملكية (على سبيل المثال تسوية القيمة العادلة للأوراق المالية المتاحة للبيع).

25-3-10 – تغطية مخاطر القيمة العادلة: A Fair Value Hedge

هى تغطية مخاطر التعرض لتغيرات فى القيمة العادلة عند الاعتراف باصل أو التزام (على سبيل المثال: التغيرات فى القيمة العادلة لسندات بمعدل فائدة ثابت نتيجة التغيرات فى معدلات الفائدة السوقية).

25-3-11 – تغطية مخاطر التدفق النقدى: A Cash Flow Hedge

هى تغطية مخاطر التعرض لخسائر التدفقات النقدية المرتبطة بالاعتراف باصل أو التزام (على سبيل المثال : مدفوعات الفائدة المستقبلية على سندات ذات معدل متغير)، واحتمال المعاملة مرتفعة (على سبيل المثال : الشراء أو البيع المتوقع للمخزون) أو تاثيرات مخاطر العملة الأجنبية على التزام الشركة (على سبيل المثال العقد المبرم لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت وفقاً لعملة التقرير للمنشاة).

25-3-12 – تغطية مخاطر صافى الاستثمار فى كيان أجنبى:

The Hedge of a Net Investment in a Foreign Entity

تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بتغيرات فى معدلات الصرف الأجنبى.

25-4 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

25-4-1 – يتم الاعتراف بجميع الأصول المالية والالتزامات المالية (بما فى ذلك المشتقات المالية) عندما تصبح المنشاة طرفاً فى اشتراطات تعاقدية لأداة ما من أجل شراء أو بيع أصول مالية حيث تحدد اتفاقية السوق مدة ثابتة بين تواريخ التعامل والتسوية ، ويمكن استخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والتسجيل فى الدفاتر ولا تستحق الحصة

عادة بين تواريخ التعامل والتسوية ولكن يتم عمل تسويات حسب ظروف السوق سواء استخدمت المنشاة تاريخ التعامل Trade Date أو تاريخ التسوية Settlement Date ومع أن المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) يسمح باستخدام أيا من التاريخين إلا أن المحاسبين يفضلون استخدام تاريخ التعامل فى معظم الحالات .

25-4-2 – يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالى أو جزء منه عندما تفقد المنشاة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التى تتدفق من الأصل المالى من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق .

25-4-3 – عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالى فإن الفروق بين العوائد Proceeds والقيمة الدفترية المسجلة Carrying Amount يتم إدراجها فى الربح أو الخسارة عن الفترة ، كذلك يتم التعامل مع أى فائض أو عجز ناتج عن إعادة التقييم فى فترات سابقة تم الاعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية بإدراجه أيضاً فى الربح أو الخسارة عن الفترة، وعندما يلغى الاعتراف بجزء من الأصل المالى ، فإن القيمة الدفترية المسجلة سوف يتم توزيعها تناسبياً وتحديد ما يخص الجزء المباع باستخدام القيمة العادلة فى تاريخ البيع وترحيل المكاسب أو الخسائر الناتجة فى الربح أوالخسارة عن الفترة.

25-4-4 – يتم إلغاء الالتزامات النقدية عندما يتم سداده Extinguished بمعنى عندما يتم سداده أو إلغاؤه أو التنازل عنه .

25-4-5 – يتم الاعتراف المبدئى بالأصول المالية والالتزامات المالية بتكلفتها والتى تتحدد عن طريق القيم العادلة للأصل المعطى أو المستلم .

25-4-6 – **ويمكن تلخيص القياس اللاحق للاصول المالية او الالتزامات المالية فى الميزانية على النحو التالى :**

أولاً: الأصول المالية:

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المستهلكة
1 – الأصول المالية بغرض المتاجرة شاملاً جميع المشتقات .	1 – أدوات حقوق الملكية التى لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.
2 – الأصول المالية المتاحة للبيع .	2 – الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
3 – الأدوات غير المشتقة (شاملة الأصول المالية) التى تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات.	3 – القروض والحسابات المدينة .

ثانياً: الالتزامات المالية:

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المستهلكة
1 – الالتزامات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة شاملة كل المشتقات.	جميع الالتزامات الأخرى
2 – الأدوات غير المشتقة (متضمنة الالتزامات المالية) والتى تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات (إذا كانت كل التغيرات فى القيمة العادلة خاضعة لتحوط كامل).	

25-4-7 – يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة القياس بالقيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية فى صافى الربح أو الخسارة للفترة ومع ذلك يوجد استثناءان من هذه القاعدة هما :

أ – المكاسب أو الخسائر الناتجة عن فئة الأصول المالية المتاحة للبيع (ليست بغرض المتاجرة) وهذه المكاسب أو الخسائر يجب الاعتراف بها فى حقوق الملكية حتى يتم بيعها أو تنخفض قيمتها ، ففى هذا الوقت يتم تحويل المبلغ المتراكم إلى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .

ب – عندما تغطى الأصول المالية والالتزامات المالية (المرحلة بالتكلفة المستهلكة) بأداة تحوط فإنه يتم تطبيق قواعد التحوط الخاصة الواردة فى المعيار 39 .

25-4-8 – يجب أن تقدر المنشأة عند أى تاريخ لإعداد الميزانية ما إذا كانت أصولها المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة .

25-4-9 – يتم إدراج جميع خسائر انخفاض القيمة فى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة بغض النظر عن الفئة التى ينتمى إليها الأصل المالى (سواء بغرض المتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى الاستحقاق ، ولذلك عندما تحدث خسائر انخفاض فى القيمة للأصول المالية المتاحة للبيع (حيث يتم إعادة القياس بالقيمة العادلة ويعترف بالفروق فى حقوق الملكية) ، فإن هذه المبالغ سوف يتم تحويلها من حقوق الملكية إلى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .

25-4-10 – يمكن أن يحدث انعكاس لانخفاض القيمة فى فترات مستقبلية (أى زيادة فى القيمة) ولكن هذا الانعكاس لا يتجاوز التكلفة المستهلكة لهذه الأصول والتى لا يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة (على سبيل المثال الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق) .

• قواعد محاسبة تغطية المخاطر (محاسبة التحوط) : Hedge Accounting

11-4-25 – تتغاير تغطية المخاطر مع محاسبة تغطية المخاطر كما يلى :

أ – تقوم تغطيـة المخاطر بتحويل المخـاطر بينما تقوم محـاسبة تغطية المخاطـر بتحويل المحاسبة عن المكاسب والخسائر .

ب– كلا من تغطية المخـاطر ومحاسبة تغطـية المخاطر أنشطة اختيـارية (حتى فى حالات تغطية المخاطر ، فإنه يمكن ألا تسـتخدم المنشأة محاسبة تغطية المخـاطر للمحاسبة عن العملية) .

جـ– تغطية المخاطر Hedging هو قرار لإدارة الأعـمال بينمـا محاسـبة تغطيـة المخاطر Hedge Accounting هى قرار محاسبى .

د – يتم السماح بمحاسبة تغطية المخاطر فقط عندما تكون أداة التحوط :

– مشتق (وليس خيار محرر) .

– خيار محرر عندما يستخدم لتغطية خيار شراء أو .

– عندما يتم استخدام أصـل أو التـزام غير مشـتق لتغطية مخاطر عملة أجنبية .

هـ– لا يتم تصميم أداة التحوط فقط كجزء من الفترة الزمنية عندما تكون الأداة متداولة .

12-4-25 – يقصد بتغطـية المخاطر (التحوط الدخول فى أداة مشـتقة أو غير مشـتقة لمقابلة أى تغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقـات النقدية يتعرض لها بند تحوط (مثلاً سند قد يتعـرض لانخفـاض قيمـته نتيـجة لارتفـاع أسعار الفـائدة في المستـقبل) ، وتكون علاقات تغطية المخاطر (التحوط) مؤهلة لقواعد محاسبة تغطية المخاطر الخاصة إذا طبقت المعايير التالية :

أ – أن تقوم المنشـأة فى بداية فترة تغطـية المخاطر بعمل توثيق رسمي وإعداد تفـاصيل عملية تغطية المخاطر .

ب– يتوقع أن تكون عملية تـغطية المخاطر فعالة بدرجة كبـيرة (بمعنى إذا وجدت فروق تكون طفيفة) .

جـ– فى حالة المعاملات التقديرية ، فإن المعاملة يجب أن تكون محتملة بدرجة كبيرة .

د – يمكن قياس فاعلية تغطية المخاطر بفعالية .

هـ– أن تـغطية المخاطر كانت فعالة طوال هذه الفترة .

13-4-25 – تعترف مـحاسبة تغطية المخـاطر بالآثار التعويضية المتـماثلة على صافي الربح أو الخسـارة للتغـيـرات فى القـيم العادلة لأداة التـحـوط وبنـد التحـوط المرتبط به ، وتأخذ علاقات تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) ثلاثة أشكال :

الشكل الأول : تغطية مخاطر القيمة العادلة : Fair Value Hedge

تغطية مخاطر التعرض المعترف بها لأصل أو التزام (على سبيل المثال التغيرات فى القيمة العادلة لأسعار فائدة ثابتة للسندات كنتيجة للتغيرات فى أسعار الفائدة السوقية).

الشكل الثانى : تغطية مخاطر تدفق نقدى: Cash Flow Hedge

هى مخاطر التعرض لتقلبات فى التدفقات النقدية المتعلقة بـ :

- الاعتراف بأصل أو التزام (على سبيل المثال المدفوعات النقدية المستقبلية على السندات).
- المعاملات المتوقعة (على سبيل المثال : تحديد شراء أو بيع مخزونات).
- علاقة مباشرة بمخاطر العملة الأجنبية (مثلاً : العقد الداخل لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت لعملة التقرير للمنشأة).

الشكل الثالث : تغطية مخاطر استثمار صافى فى كيان أجنبى:

Hedge of Net Investment in a Forign Entity

تغطية مخاطر التعرض المرتبطة بالتغيرات فى أسعار الصرف الأجنبى.

14-4-25 – يجب الاعتراف بالمكاسب (الأرباح) أو الخسائر الناتجة من إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة فى صافى الربح أو الخسارة، وكذلك الخسارة أو المكاسب الناتجة من تسويات القيمة الدفترية المرحلة لبنود التحوط يتم الاعتراف بها أيضاً فى صافى الربح أو الخسارة، وتطبق هذه المعالجة حتى لو كانت المحاسبة عن بند التحوط تتم بالتكلفة.

15-4-25 – **بالنسبة للأرباح والخسائر الناشئة عن تغطية مخاطر التدفق النقدى ، فإنها تعالج على النحو التالى:**

- الجزء من المكاسب أو الخسائر على أداة التحوط الحكمية والتى تعتبر تحوط فعال Effective Hedge يتم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية من خلال التغيرات فى قائمة حقوق الملكية أما الجزء غير الفعال فيتم التقرير عنه فى صافى الربح أو الخسارة.
- بالنسبة لارتباط التحوط الثابت أو الصفقة التقديرية الناتجة عنها الاعتراف بأصل أو التزام مالى، فإن المكاسب أو الخسائر المرتبطة بها والمعترف بها سابقاً فى حقوق الملكية فإنها سوف تستبعد وتدخل ضمن القياس المبدئى لتكلفة الاستحواذ على الأصل أو الالتزام.
- وبالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية التى لا ينتج عنها أصل أو التزام فإن المكاسب أو الخسائر فى حقوق الملكية سوف تؤخذ إلى الربح أو الخسارة عند حدوث العملية.

16-4-25 – بالنسبة للجزء الذى يخص الأرباح والخسائر على تحوط صافى الاستثمار فى

كيان أجبنى على أداة تحوط حكمية تمثل تحوط فعال ، فإنه يتم الاعتراف بها مباشرة فى حقوق الملكية من خلال التغيرات فى قائمة حقوق الملكية والجزء غير الفعال يتم التقرير عنه فى صافى الربح أو الخسارة .

25-4-17 – قواعد المحاسبة المتعلقة بمحاسبة تغطية المخاطر يتم تلخيصها فى الجدول رقم (25-1) .

25-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

25-5-1 – عند التطبيق لأول مرة فإن التسويات الرئيسية المطلوبة وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (32) : الأدوات المالية : الإفصاح والمعيار المحاسبى الدولى رقم (39): الأدوات المالية : الاعتراف والقياس سوف يتم الإفصاح عنها ، ولكن لا توجد حاجة إلى إعادة بيان الأشكال المقارنة .

25-5-2 – يتم الإفصاح عما يلى (بالإضافة إلى الإفصاحات المطلوبة بواسطة المعيار المحاسبى الدولى رقم 32) :

- سياسات وأهداف إدارة المخاطر .
- السياسات والطرق المحاسبية المتبعة .
- التعرض لمخاطر سعر الفائدة .
- التعرض لمخاطر الإئتمان .
- القيمة العادلة .

25-5-3 – مقاصة الأصل المالى والالتزام المالى فقط عندما :

- يوجد حق قانونى لإجراء هذه المقاصة .
- وجود نية للتسوية على أساس الصافى أو تحقق الأصل والالتزام فى وقت واحد Simultaneously .

جدول (25-1) قواعد محاسبة التحوط (محاسبة تغطية المخاطر)

	الاعتراف فى قائمة الدخل	الاعتراف (الإثبات) مباشرة فى حقوق الملكية	إثبات القياس الأولى كأصل/أو التزام
تحوط القيمة العادلة	جميع التسويات فى بندَ التحوط و أداة التحوط		
تحوط التدفق النقدى	المكاسب والخسائر على الجزء غير الفعال لأداة التحوط [2] المكاسب / الخسائر السابق الاعتراف بها فى حقوق الملكية عندما لا ينتج التحوط عن أصل / التزام	المكاسب/الخسائر على الجزء الفعال [1] من أداة التحوط .	المكاسب/الخسائر السابق الاعتراف بها فى حقوق الملكية
تحوط صافى الاستثمار فى منشأة أجنبية	المكاسب/الخسائر على الجزء غير الفعال [2] لأداة التحوط	المكاسب/الخسائر على الجزء الفعال [1] من أداة التحوط	

25-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

25-6-1 – يجب أن يتوفر للمحلل المالى فهم لأسباب ومبادئ الإدارة المتبعة لمعالجة الأوراق المالية كأوراق مالية بغرض البيع أو متاحة للبيع .

25-6-2 – يتم تقييم كلا من الأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة والمتاحة للبيع بالقيمة العادلة ، ومع ذلك فإن الأرباح والخسائر الناتجة من الأوراق المالية بغرض المتاجرة هى فقط التى تتدفق مباشرة إلى قائمة الدخل ، وهذه النتائج تبدو واضحة عند تقييم الأداء وفقاً لمفهوم العائد الإجمالى .

---

1 – يكون التحوط فعالاً بدرجة كبيرة إذا تمكنت المنشاة طوال فترة التغطية من جعل التغيرات فى القيم العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بالبند الذى يتم تغطية مخاطره فى حدها الأدنى أى يتم تغطية المخاطر بشكل شبه كامل وتتراوح النتائج بين 80% إلى 125% .

2 – تكون تغطية المخاطر غير فعالة إذا كانت الفروق خارج نطاق 80% إلى 125% .

25-6- 3 – يتم أيضاً مراقبة أسعار السوق للأوراق المالية المتاحة للبيع ، وترحل الأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة إلى حقوق الملكية (وليس إلى قائمة الدخل) ، والأوراق المالية التى لا تصنف على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وأيضاً لا تصنف على أنها بغرض المتاجرة فإنها تصنف على أنها متاحة للبيع . وهذه الأوراق المالية يتم تقييمها بنفس طريقة الأوراق المالية بغرض المتاجرة ، ويتم ترحيلها بالقيمة العادلة ، ومع ذلك فإن المكاسب (الخسائر) المحققة فقط (عند حدوث بيع فعلى) والناشئة من البيع أو إعادة التصنيف للاستثمارات هى التى تسجل فى قائمة الدخل ، اما المكاسب أو الخسائر غير المحققة (لم تباع ، ولكن حدثت تغيرات فى القيمة) فإنه يتم إظهارها كمكون منفصل فى حقوق المساهمين فى الميزانية.

25-6-4 – إذا قررت الإدارة معالجة الأوراق المالية ضمن فئة «المتاحة للبيع» وليست أوراق مالية بغرض المتاجرة ، فإن هذا القرار قد يكون له أثر سلبى على الشفافية لحساب العائد الإجمالى ، وكذلك إمكانية تراكم الخسائر فى حقوق الملكية (إذا لم تكن أنظمة تكنولوجيا المعلومات غير معقدة بدرجة كافية لربط الأوراق المالية بالأرباح والخسائر المتراكمة) .

25-6-5 – هناك اسباب منطقية عن أسباب تفضيل ترحيل المكاسب أوالخسائر غير المحققة إلى قائمة الدخل ، فإجمالى العائد على المحفظة يشمل كلا من دخل الكوبون والتغيرات فى السعر ، وهى بمثابة انعكاس دقيق لأداء المحفظة ، عندما توجد معاملة منتظمة للمكاسب أو الخسائر الرأسمالية ودخل الكوبون .

25-6-6 – **الأوراق المالية المحتفظة بها حتى الاستحقاق :**

وغالباً ما تكون أوراق مالية متعلقة بالديون تتجه نية الإدارة وايضاً تكون قادرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق ، وهذه الأوراق المالية تسجل مبدئياً بالتكلفة ويتم تقييمها فى الميزانية بالقيمة المستهلكة ، والقيمة الدفترية للورقة المالية القابلة للتسوق يتم التقرير عنها فى الميزانية ودخل الفائدة وكذلك أى مكاسب أوخسائر مستهلكة وخسائر انخفاض القيمة يتم التقرير عنها فى قائمة الدخل ، وفائدة الكوبون يتم تسجيلها كتدفق نقدى تشغيلى .

25-6-7 – أحد الأغراض الرئيسية للمشتقات هو تعديل التدفقات النقدية المستقبلية بتحجيم تعرض المنشأة للمخاطر وذلك بزيادة التعرض للمخاطر أو باشتقاق منافع من هذه الأدوات ، يمكن للمنشأة أن تكون مستعدة لتعديل أوضاعها فى الأدوات المالية ليقف فى صف واحد أنشطتها المالية وأنشطتها التشغيلية وبذلك تحسين تخصيصها لرأس المال لمواجهة التغيرات فى بيئة الأعمال ، كل هذه الأنشطة أو حدوثها المحتمل يجب أن يعرض بشفافية لمستخدمى القوائم المالية ، فمثلاً عدم تقرير سعر فائدة ملحوظ أو صفقات تبادل عملة أجنبية ، يكون من غير الملائم عدم تجميع شركة تابعة هامة .

25-6-8 – **تحليل الحساسية :**

هو عنصر أساسى لازم لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية هذه التقديرات لازمة فى حساب تقييم المنشأة ، لذلك فإن تحليل الحساسية تكون جزءاً لا يتجزأ وأساسى من محاسبة وتقارير القيمة العادلة ، فمثلاً : كثير من الأدوات المشتقة لها انحراف إحصائى معنوى عن المعيار المتوقع بما يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية ، وما لم تكن هذه الآثار المحملة معروضة بشفافية فى الإفصاحات والتحليلات (مثلاً فى تحليلات الحساسية أو اختبارات الخطورة) فإن تمثيل الميزانية للقيم العادلة بالنسبة للأدوات المالية يكون ناقصاً ولا يمكن استخدامه بشكل صحيح لتقدير علاقات العائد والمخاطر ولتحليل أداء الإدارة

- **أمثلة: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:**

- **مثـــال** (25-1) :

تستثمر منشأة 100 مليون دولار فى محفظة أوراق مالية ذات دخل ثابت كوبون 5% ، وبعد 6 أشهر حصلت المنشأة على أول مدفوعات كوبون وقدرها 25 مليون دولار ، وقد زادت القيمة السوقية بمبلغ 2 مليون دولار بتجاهل أثر الاستهلاك المتسبب نتيجة الاختلاف بين سعر الفائدة الفعال وسعر الفائدة الأسمى بالنظر إلى أن الأوراق المالية محتفظ بها حتى الاستحقاق ، ولم تخضع الأوراق المالية لانخفاض القيمة ولم يتم رد الأصل .

- **إصدارات:**

25-1-A – يتم إيضاح كيفية تمثيل هذا الموقف فى أصول الميزانية وحقوق الملكية وكذلك قائمة الدخل للمنشأة ، وتحت أى من الفئات الثلاث للسياسة المحاسبية للأوراق المالية القابلة للتسويق سوف تندرج :

– أصول محتفظة بها بغرض المتاجرة .

– أصول متاحة للبيع .

– أصول محتفظ بها حتى الاستحقاق .

25-1-B – ناقش كيفية معالجة الخصم أو العلاوة على الأوراق المالية المشتراه فى القوائم المالية للمنشأة .

25-1-C – إذا كانت هذه الأوراق المالية قد تمت بعملة أجنبية كيف يتم ترجمة المكاسب والخسائر ومعالجتها في القوائم المالية للمنشأة ؟

: A-1-25

الميزانية كما في 30/6/2001	محفظة المتاجرة	محفظة متاحة للبيع	محتفظ بها حتى الاستحقاق
الأصول :			
- ودائع	2500000	2500000	2500000
- تكلفة الأوراق المالية	100000000	100000000	100000000
- مكاسب (خسائر) غير محققة على الأوراق المالية	2000000	2000000	
	104500000	104500000	102500000
الإلتزامات :			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	100000000	100000000	100000000
مكاسب	4500000	2500000	2500000
مكاسب (خسائر) التقييم	-	2000000	-
	104500000	104500000	102500000
قائمة الدخل :			
عن الفترة من 1/1/2001 حتى 30/6/2001 :			
دخل الفوائد	2500000	2500000	2500000
مكاسب (خسائر) غير محققة	2000000	-	-
	4500000	2500000	2500000

25-1- B- يتم استهلاك الخصومات والعلاوات في قائمة الدخل ، ويتم تسوية الاستهلاك المدين أو الدائن لفائدة الكوبون المقبوضة إلى سعر فائدة يعكس أسعار الفائدة بالسوق في تاريخ الصفقة .

25-1- C- جميع تسويات ترجمة العملة الأجنبية على الأوراق المالية التي لا تمثل حقوق الملكية (انظر المعيار المحاسبي الدولي رقم 21) يجب أن تنعكس في قائمة الدخل ، وفي حالة الأوراق المالية المتاحة للبيع فإن جزء التسوية الراجع إلى مراقبة التغيرات السوقية (Mark - to - Market) لترجمة العملة الأجنبية يجب أن يتم عكسه في حقوق الملكية متوازياً مع المعالجة العادية لتعديلات القيمة العادلة بالنسبة للأوراق المالية المتاحة للبيع، ويلزم أن نلاحظ أن تسوية العملة الأجنبية المتعلقة بالمبلغ الأصلي للأوراق المالية المتاحة للبيع ترحل مباشرة إلى قائمة الدخل .

- **مثـــال** (2-25):

يصور هذا المثال المعالجة المحاسبية لتغطية مخاطر Hedge التعرض للتقلبات فى التدفقات النقدية (تغطية مخاطر التدفق النقدى) والتى يمكن إرجاعها لمعاملة متوقعة .

شركة Milling تقوم بمراجعـة مشترياتها من الذرة للموسم القـادم وتتوقع شراء الف طن ذرة بعد شهرين وحالياً يباع 2 طن ذرة بعد شهرين مستـقبلياً بسعر 600 دولار للطن ، والشركة تقبل بشراء مخزونها من الذرة بهذا السعر فى نهاية شهر مايو .

وحينما يتجدد الجفاف يكون المزارعون فى خوف أن يزيد سعر الذرة ، لذلك فهم يلجأون إلى تغطيــة مخاطر مـشتـرياتهم المتوقعـة مقـابل هذه الزيادة المحتـملة فى سعر الذرة وذلـك بالشراء المستقبل للذرة لشهرين بسعر 600 دولار للطن – لألف طن ، وتتطلب الصفقة من الشركة أن تدفع بداية 30000 دولار فى حساب للهامش (تامين) ، ويتم تحديث حسابات الهامش مرتين كل شهر .

وتطبق اسعار السوق كما يلي :

تاريخ	السعر المستقبلى (للطن)
1 إبريل	600 دولار
15 إبريل	590 دولار
30 إبريل	585 دولار
15 مايو	605 دولار
31 مايو	620 دولار (فورى)

وسعر الذرة فى الواقع فى تزايد بسبب الجفاف (القحط) Drought وتشترى الشركة الألف طن المخططة بسعر السوق الفورى Spot وهو 620 دولار للطن فى 31 مايو .

الإيضاح: حساب فروق الهامش:

15 إبريل (600 - 590) × 1000 طن = 10000 $ تُدفـع

30 إبريل (590 - 585) × 1000 طن = 5000 $ تُدفـع

15 مايو (605 - 585) × 1000 طن = 20000 $ تُحصل

31 مايو (620 - 605) × 1000 طن = 15000 $ تُحصل

وتكون قيود اليومية كما يلى :

مدين	دائن	بيـــــــــــــان	تاريخ
30000	30000	حـ/ هامـش مبـدئـــى حـ/ نقـــديـــة **(تسوية الهامش المبدئى)**	1 إبريل
10000	10000	حـ/ احتياطى تغطية المخاطر (أحد حسابات حقوق الملكية) حـ/ نقدية (مدفوعات نقدية لسداد فروق الهامش) **(حساب للخسارة عن عقود مستقبلية – تغطية مخاطر تدفق نقدى)**	15 إبريل
5000	5000	حـ/ احتياطى تغطية مخاطر (حقوق ملكية) حـ/ نقدية (مدفوعات نقدية لسداد فروق الهامش) **(حساب للخسارة عن عقود مستقبلية – تغطية مخاطر تدفق نقدى)**	30 إبريل
20000	20000	حـ/ نقدية (متحصلات نقدية فروق هامش) حـ/ احتياطى تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية) **(حساب الربح عن عقد مستقبلى – تغطية مخاطر تدفق نقدى)**	15 مايو
15000	15000	حـ/ نقدية (متحصلات نقدية ناتجة عن فروق هامش) حـ/ احتياطى تغطية مخاطر (حساب حقوق ملكية) **(حساب الربح عن عقد مستقبلى – تغطية مخاطر تدفق نقدى)**	31 مايو
620000	620000	حـ/ المخزون حـ/ النقـــديـــة **(شراء المخزون بسعر فورى 1000 طن × 620 دولار للطن)**	31 مايو
30000	30000	حـ/ نقـــديـــة حـ/ هـــامـــش **(تحصيل قيمة الهامش المبدئى المودع)**	31 مايو
20000	20000	حـ/ احتياطى تغطية مخاطر حـ/ المخزون	31 مايو

الإيضاح :

المكسب أو الخسارة الناتجة من تغطية مخاطر التدفق النقدى يجب استبعادها من حقوق الملكية وقيمة الأصل الأساسى المعترف به أيضاً يجب تعديلها.

واضح من هذا المثـال أنه تم تعديل قـيمـة المخزون بالمـكسب الناتج عن أداة تغطية المخـاطر الناتج عنها ، والنـاتجة عن محـاسبة المخـزون بسعر تغطيـة المخاطر Hedged Price أو السعر المستقبلى Futures Price .

وإذا حدث أنه لم ينـقضى العقـد المستـقبلى أو لم يتم اقـفاله فى 31 مايو ، فـإن المكاسب أو الخسائر المحسوبة على العقد المستقبلى بعدئذ سوف تتم المحاسبة عنها فى قائمة الدخل لأن علاقة تغطية مخاطر التدفق النقدى لم تعد قائمة .

- **مثـــال** (25-3) :

يتطلق هذا المثـال بادوات السوق النقـدية قصـيرة الآجل والتى لا تـخضع لمراقـبة تحـركات السوق (أقل من 6 شهور) .

شركة تشترى أذون خزانة 120 يوم قيمتها الإسمية مليون دولار وتم الشراء بمبـلغ 996742 دولار وعند الشراء كانت القيمة الدفترية المقيدة للأذون هى التكلفة الأصلية .

- **الإيضاح :**

هذه الأدوات تقيد عادة وتقيم فى الميزانية بالتكلفة معدلة بآثار الفائدة (أو الخصم المكتسب)، ويتم التقرير عن القيـمة الدفترية للورقة المالية بغرض الاتـجار فى الميـزانية ويتم التقرير عن دخل الفائدة فى قائمة الدخل ، ويتم تسجيل الخصم المكتسب كتدفق نقدى من التشغيل .

ويكون قيد شراء أذون الخزانة كما يلى :

مدين	دائن	بـــيـــــــان	تاريخ
996742		حـ/ استثمارات مالية قصيرة الآجل	
	996742	حـ/ نقـــديـــة	

وإذا قامت الشركة بعد 60 يوماً بإعداد قـوائمها المالية فيـجب أن تزيد الأذون فى السعر إلى تكلفتها المستهلكة باستخدام قيد التسوية التالى :

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
1629		حـ/ استثمارات مالية قصيرة الآجل	
	1629	حـ/ دخل الفوائد	

حيــث :

$$\text{دخل الفوائد} = (Po - Pm) \times \left(\frac{t}{tm}\right)$$

$$= (996742 - \$1000000) \times \left(\frac{60}{120}\right) = \$1629$$

حيــث :

Pm : قيمة الأذون عند الاستحقاق .

Po : قيمة الأذون عند الشراء .

t : عدد الأيام التى تم فيها الاحتفاظ بالأذون .

tm : عدد الأيام اللازمة لاستحقاق الأذون من تاريخ الشراء .

وتقيد أذون الخزانة فى الميزانية كاستثمار قصير الآجل بقيمة تكلفته المعدلة وهى 998371 وعبارة عن (996742 + $1629) حيث مبلغ 1629 عبارة عن الخصم المكتسب الذى سوف يتم التقرير عنه كدخل فوائد فى قائمة الدخل .

وعند حلول ميعاد استحقاق الأذون ، يجرى القيد التالى :

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
1000000		حـ/ نقدية	
	998371	حـ/ استثمارات مالية قصيرة الآجل	
	1629	حـ/ دخل فوائد (خصم مكتسب)	
ومبلغ 1629 قائم على افتراض 60 يوماً فائدة على أساس القسط الثابت .			

- مثـــال (4-25) :

أوراق مالية بغرض المتاجرة – مراقبة تحركات السوق وأرباح غير محققة ترحل إلى قائمة الدخل :

يوم 30 نوفمبر 2003 اشترت الشركة 100 سهم من أسهم شركـة أمازون بسعر 90 دولار للسهم الواحـد ، وأيضاً 100 سهـم من أسهم شـركة IBM بسـعر 75 دولار للسهم الواحـد ، وقد

صنفت الأوراق المالية على أنها أوراق مالية بغرض المتاجرة (أصول متداولة) وتقيم بالقيمة العادلة (القيمة السوقية) .

-الإيضاح :

أى زيادة أو نقص فى القيمة ترحل إلى صافى الدخل فى السنة التى حدثت فيها ، كذلك أى دخل يتم تحصيله منها يسجل ضمن صافى الدخل لتسجيل عملية الشراء المبدئى .

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
16500		حـ/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة	
	16500	حـ/ نقـــديـــة	

مبلغ 16500 عبارة عن 100 × 90 + 100 × 75 .

فإذا كانت الشركة تعد قوائمها المالية بعد شهر واحد من الشراء (فى نهاية السنة) فى 31 ديسمبر 2003 وكان سعر إقفال شركة امازون فى جداول البورصة 70 دولار للسهم وسعر IBM 80 دولار للسهم ، وبهذا فإن استثمار الشركة فى هاتين المنشآتين هبط إلى 15000 (100 × 70 + 100 × 80) ويعدل حساب الاستثمارات قصيرة الأجل كما يلى :

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
1500		حـ/ مكاسب/خسائر غير محققة على الاستثمارات	
	1500	حـ/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة	

يلاحظ أن خسارة شركة أمازون والمكسب من IBM يؤدى إلى خسارة صافية والتى تؤدى إلى نقص دخل المنشاة ، ورغم أن هذه خسارة لم تتحقق بعد وذلك لأن الأسهم لم يتم بيعها ، لذلك فإن المنشاة لم تحقق فعلاً خسارة ورغم ذلك فإنها تستمر فى قيدها فى قائمة الدخل .

وفى منتصف يناير 2004 ، حصلت المنشاة توزيعات أرباح قدرها 0.16 دولار لكل سهم من أسهم IBM ، لذلك يجرى القيد التالى :

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
16		حـ/ نقديـــــة	
	16	حـ/ دخل الاستثمارات	

مبلغ 16 $ عبارة عن 0.16 × 100 سهم

وأخيراً فى 23 يناير سنة 2004 باعت الشركة كل الأوراق المالية وبلغت المتحصلات 80 دولار للسهم من أمازون ، 85 دولار للسهم من شركة IBM ، ولذلك يجرى القيد التالى :

مدين	دائن	بيـــــــــــان	تاريخ
16500		حـ/ نقـــديـــة	23 يناير
	15000	حـ/ استثمارات ملكية بغرض المتاجرة	
	1500	حـ/ مكاسب / خسائر غير محققة على الاستثمارات	

ويبلغ مقدار المكسب (الذى تحقق) والمقيد مساوياً للعائد المحسوب كما يلى : 16500 (100 × 80 $ + 100 × 85 $) ناقصاً رصيد حساب الاستثمارات قصيرة الآجل (والتى تكون 15000 $ بعد تسوية القيد الموضح أعلاه) وبالقيد المتوفق مع تسويات القيمة العادلة لحساب المكاسب / الخسائر غير المحققة ، فإن الحساب يصفى عند بيع الأوراق المالية .

الفصل السادس والعشرون

الاستثمارات العقارية

المعيار المحاسبي الدولي رقم (40)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس والعشرون

الاستثمارات العقارية IAS 40

Investement Property

26-1 - المشاكل محل الدراسة : Problems Addressed

الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية والإفصاحات المطلوبة المتعلقة بها ، وبالتالى فإن الجوانب المختلفة للمحاسبة عن الاستثمارات العقارية يتم مناقشتها من خلال :

* تبويب الاستثمارات العقارية .
* الاعتراف بها كأصل .
* **تحديد القيمة الدفترية المعدلة عند :**
  - القياس المبدئى .
  - القياس اللاحق .
* متطلبات الإفصاح .

26-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يطبق المعيار المحاسبى الدولي رقم 40 على الاستثمار العقارى ويسمح هذا المعيار للمنشآت بان تختار إما :

- نموذج القيمة العادلة: A Fair Value Model

وفى ظل هذا النموذج يتم قياس الاستثمار العقارى بعد القياس المبدئى من خلال استخدام القيمة العادلة ، ويتم الاعتراف بالتغيرات فى القيمة العادلة فى الربح أو الخسارة ، أو .

- نموذج التكلفة : A Cost Model

وفى ظل هذا النموذج فإن الاستثمارات العقارية تقاس بعد القياس المبدئى بالتكلفة المستهلكة (ناقصاً أي خسائر انخفاض قيمة متراكمة) وأي منشاة تختار نموذج التكلفة ينبغى أن تفصح عن القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية .

26-3 - المفاهيم الأساسية : Key Concepts

26-3-1 - الاستثمار العقارى : Investment Property

هى العقارات التى يتم الاستحواذ عليها بواسطة المالك أو المؤجر فى ظل إيجار تمويلى لكسب إيجارات أو بغرض زيادة القيمة الرأسمالية أو كلاهما ، وأى استثمار عقارى يولد تدفقات نقدية تكون مستقلة بشكل كبير عن الأصول الأخرى المستحوذ عليها بواسطة المنشاة .

26-3-2 – **تتضمن الاستثمارات العقارية الأراضى والمبانى أو جزء من مبنى أو كليهما ، فيما عدا :**

- العقارات المملوكة لأغراض العمل (PPE المعيار المحاسبى الدولى رقم 16).
- العقارات المستحوذ عليها لأغراض البيع (المخزون – المعيار المحاسبى الدولي رقم 2) .
- العقارات الجاري إنشاؤها أو تطويرها (عقود الإنشاءات – المعيار المحاسبى الدولى 11).
- العقارات المستحوذ عليها بغرض التاجير فى ظل إيجار تشغيلى (انظر قسم 26 - 3 - 3)
- الأصول البيولوجية (المعيار المحاسبى الدولى رقم 41)
- حقوق البحث عن المعادن والموارد المعدنية (ED 6) .

26-3-3 – الحصة العقارية المستحوذ عليها من خلال الإيجارات فى ظل إيجارات تشغيلية ولا تستوفى تعريف الاستثمارات العقارية سوف يتم تصنيفها ومحاسبتها على أساس استثمار عقارى بشرط :

- استيفاء باقى معايير تعريف الاستثمار العقارى .
- الايجار التشغيلى يتم محاسبته على أساس أنه عقد إيجار تمويلي بموجب IAS 17 .
- يستخدم المؤجر نموذج القيمة العادلة الموضحة فى هذا المعيار للاعتراف بالأصل .

26-4 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

26-4-1 – **يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى كاصل إذا :**

- كان من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالاستثمار العقارى إلى المنشاة .
- كان بالإمكان قياس تكلفة الاستثمار العقارى بشكل موثوق .

26-4-2 – عند القياس المبدئى يتم الاعتراف بالاستثمار العقارى بالتكلفة والذى يتضمن سعر الشراء وتكاليف العملية المرتبطة بها مباشرة (على سبيل المثال الخدمات القانونية ، ضرائب تحويل الملكية ، وتكاليف المعاملة الأخري) ومع ذلك يتم استبعاد المصاريف الإدارية العامة بالإضافة إلى تكاليف التشغيل الأولية ويتم تحديد التكلفة بنفس الطريقة مثل الأنواع الآخرى للملكية (انظر المعيار المحاسبى الدولي رقم 16 الفصل 15) .

26-4-3 – يحق لأي منشأة عند القياس اللاحق أن تختار لكل استثماراتها العقارية باستخدام أيا من الآتى:

- **نموذج التكلفة :** ويقاس الاستثمار العقارى بالتكلفة ناقصاً متجمع الإهلاك وأى خسائر انخفاض فى القيمة .
- **نموذج القيمة العادلة :** ويقاس الاستثمار العقارى بالقيمة العادلة وبالنسبة للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل

عند نشاتها ، وتعرف القيمة العادلة بأنها القيمة التى يمكن من خلالها تبادل أصل بين طرفين مطلعين وراغبين فى صفقة تتم وفقاً لآليات السوق .

4-4-26 – يتم تطبيق المبادئ التالية لتحديد القيمة العادلة الخاصة بالاستثمار العقارى :

– حينما يوجد سوق نشطة على استثمارات عقارية مماثلة ، فإن هذا قد يكون دليل ملائم على القيمة العادلة مع دراسة وتعديل الفروق حسب طبيعة وحالة وموقع العقارات عند الضرورة .

– يتم السماح بعمل أساليب تقييم آخرى أكثر واقعية عندما لايتوافر سوق نشطة (انظر أيضاً معايير التقييم الدولى فى موقع www.ivsc.org).

– فى ظروف استثنائية ، حينما يكون من الواضح أنه قد تم الاستحواذ علي الاستثمار العقاري ، وأن المنشاة لن يكون بمقدورها تحديد القيمة العادلة فإن هذا الاستثمار يتم قياسه باستخدام المعالجة القياسية الأساسية الواردة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (16) حتى تاريخ التصرف ، وتقوم المنشاة بقياس كافة استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة.

5-4-26 – التحويلات من وإلى الاستثمارات العقارية يجب أن تتم عندما يوجد تغيير ما فى الاستخدام، ويتم عمل مخصصات خاصة لتحديد القيمة الدفترية المعدلة فى تاريخ هذا التحويل .

6-4-26 – يتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة بعد الاستحواذ على الاستثمار العقارى كمصروفات إذا استوفت معيار الأداء ، ويتم رسملة هذه النفقات إذا كان من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية وفقاً للمعيار الأصلى للأداء بالتدفق إلى المنشاة .

5-26 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-26 – **يجب تحديد السياسات المحاسبية المتبعة كما يلى :**

– يجب التمييز الواضح بين الاستثمار العقارى والعقارات المشغولة بواسطة المالك .
– الطرق والافتراضات الهامة المطبقة لتحديد القيمة العادلة .
– المدى الذى يمكن بموجبه تحديد القيمة العادلة باستخدام مكون خارجى مستقل .
– أسس القياس ، طرق الإهلاك ، ومعدلات الاستثمارات العقارية المقدرة وفقاً لنموذج التكلفة .
– وجود كميات القيود على الاستثمارات العقارية .
– الالتزامات التعاقدية الهامة للشراء ، التكوين ، تطوير ملكية الاستثمار أو من أجل الإصلاحات أو التدعيم للعقارات .

2-5-26 – **يجب أن تتضمن قائمة الدخل والايضاحات ما يلى :**

– الدخل الإيجارى .

- مصاريف التشغيل المباشرة الناشئة عن الاستثمار العقارى والمولدة كدخل إيجارى
- مصاريف التشغيل المباشرة الناشئة من الاستثمار العقارى التى لم ينتج عنها دخل إيجارى.

3-5-26 - **يجب ان تتضمن الميزانية والإيضاحات ما يلى :**

- عندما تطبق المنشاة نموذج القيمة العادلة :

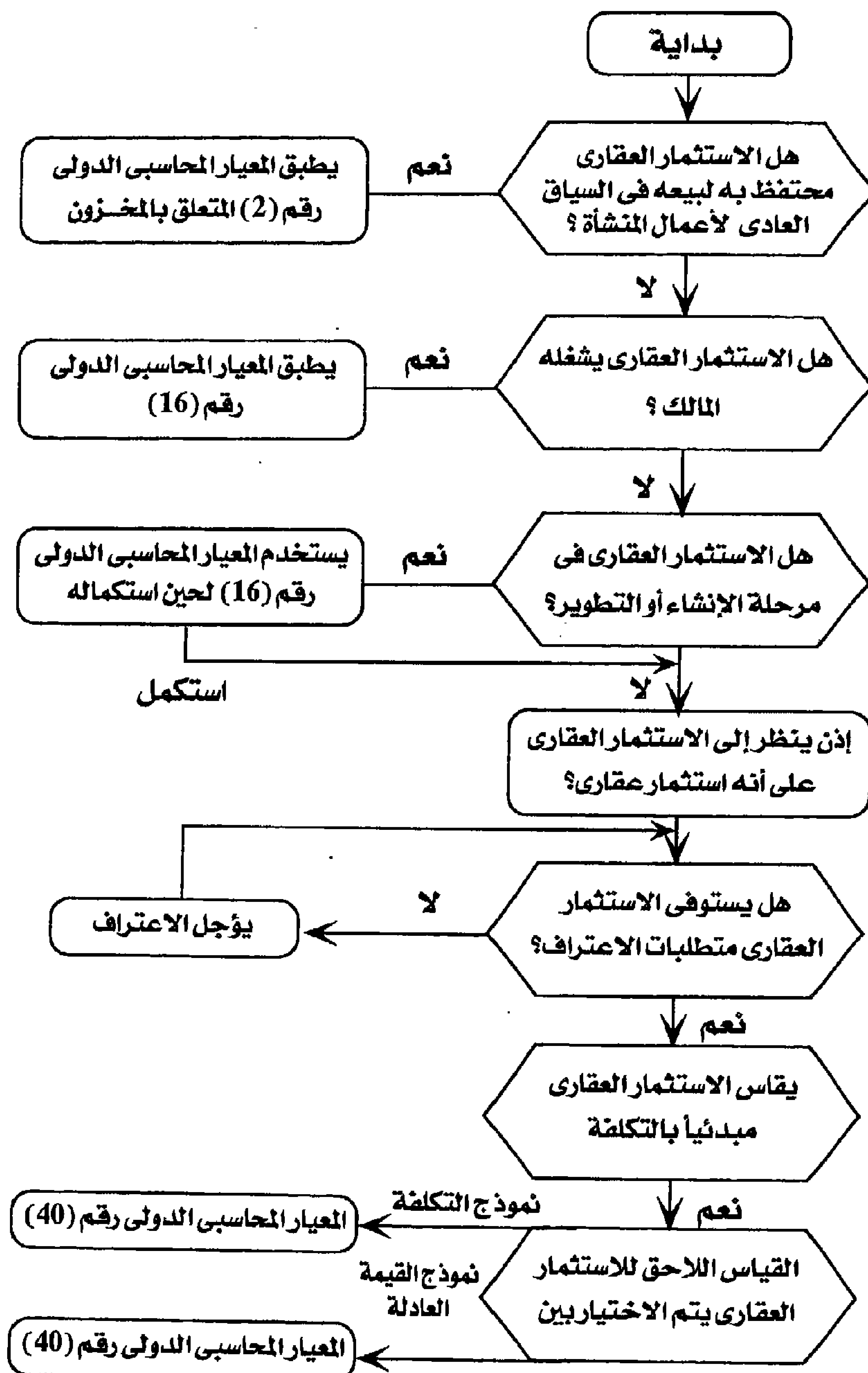
* التسوية التفصيلية للتحركات فى القيمة الدفترية المعدلة أثناء الفترة يجب أن يتم توفيرها.
* فى حالات استثنائيـة عندما يصعب قياس الاستـثمار العقارى بالقيـمة العادلة (بسبب حدوث نقص فى القـيمة العـادلة) فإن التسوية الموضـحة أعلاه يجب أن يتم الإفـصاح عنها بشكل منفصل عن باقى الاستثمارات العقارية المبينة على أساس القيمة العادلة.

- **عندما تطبق المنشاة نموذج التكلفة فإنه :**

* يجب توفير كافة متطلبات الإفصاح الواردة فى المعيار المحاسبى الدولي رقم (16) .
* يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بأي طريقة فى الإيضاحات .

• **شجرة القرار:**

يلخص الشكل (26-1) تبويب ، الاعتراف ، القياس المتعلقة بالاستثمار العقارى ، وهذا الشكل مبنى على شجرة القرار الموضحة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (40) :



• أمثلة: الاستثمارات العقارية:

- مثال (1-26):

شركة Matchbox هي شركة مصنعة للعب الأطفال وفيما يلي المعلومات المتعلقة بالأصول الثابتة العقارية المملوكة بواسطة المنشأة :

	بالألف دولار
– أراضي في EFR 181 Hatfield	800
– مباني عليها (استحواذ عليها في 30 يونيو 2000)	2100
– تحسينات في المبنى لتمديد سعة الأدوار المؤجرة	400
– إصلاحات وصيانة للاستثمارات العقارية عن السنة	50
– الإيجارات المحصلة عن السنة	160

- تستخدم العقارات كمركز رئيسي إداري للشركة (حوالي 6% من مساحة الدور) ويمكن فقط بيع الملكية كوحدة متكاملة – وبقية المبنى يتم تأجيره بموجب إيجارات فعلية – وتقدم الشركة للمستاجرين خدمات ضمان .
- وتقوم المنشاة بتقييم الاستثمار العقاري باستخدام نموذج القيمة العادلة وفي 31 ديسمبر 2000 تاريخ الميزانية قام السيد Proper (خبير مثمن مستقل) بتقدير العقار بمبلغ 3.6 مليون دولار .

• الشرح:

لحساب قيمة العقار في القوائم المالية في شركة Matchbox في 31 ديسمبر 2000 ، فإن العقار سوف يصنف أولاً إما كاستثمار عقاري او عقار تشغله المنشاة في أعمالها ، ويتم تصنيفه كاستثمار عقاري ويتم محاسبته وفقاً لشروط نموذج القيمة العادلة في المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 ، والدافع لذلك هو أن الجزء المشغول بواسطة الشركة لأغراض إدارية يعتبر غير ذي قيمة 6% وأجزاء العقار الآخرى لا يمكن بيعها بصفة مستقلة ، بالإضافة إلي ذلك ، فإن غالبية مساحة الدور في العقار تستخدم لتوليد دخل إيجارات وخدمات تامين مقدمة للمستاجر وتكون غير ذات أهمية وتكون المعالجة المحاسبية والإفصاحات عن الاستثمار العقاري في القوائم المالية لشركة Matchbox كما يلي :

الميزانية فى 31 ديسمبر 2000		
	ملاحظات	بالألف دولار
الأصول :		
أصول غير متداولة		
الممتلكات ، الآلات ، التجهيزات		XXX
الاستثمار العقارى (حساب A)	4	3600

- **السياسات المحاسبية :**

يعد الاستثمار العقارى بمثابة عقار محتفظ به لكسب إيجارات ، وتقدر الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ، وذلك فى تاريخ الميزانية وبواسطة خبير مثمن مستقل والأرقام مبنية على الدليل السوقى لأغلب الأسعار الأحدث المحققة فى المعاملات التي تتم وفقاً لآلية السوق والمماثلة فى نفس المجال .

- **إيضاحات القوائم المالية :**

الاستثمار العقارى	
	بالألف دولار
الرصيد الافتتاحي	-
إضافات	2900
تحسينات من إنفاق لاحق	400
صافى المكسب من تسويات القيمة العادلة	300
الرصيد النهائى بالقيمة العادية	3600

- حساب :

القيمة الدفترية المعدلة للاستثمار العقارى	
	بالألف دولار
أراضى	800
مبانى	2100
تحسينات فى المبانى	400
	3300
القيمة العادلة	(3600)
الزيادة فى القيمة الظاهرة فى قائمة الدخل	(300)

الفصل السابع والعشرون

الــــزراعــــة

المعيــار المحــاسبى الدولى رقم (41)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيــار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع والعشرون

الزراعـــة (IAS (41

Agriculture

27-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف المعيار المحاسبى الدولى رقم 41 المعالجة المحاسبية وعـرض القوائم المالية والإفصاحات المتعلقة بالأصول البيولوجية والإنتاج الزراعى وقت الحصاد على قدر ارتباطها بالنشاط الزراعى.

أما المعالجـة المحاسبية المتـعلقة بالمنح الحكومية فهى أيضـاً موصوفة فى المعيـار المحاسبى الدولي رقم 41 (انظر أيضاً الفصل التاسع عشر ، المعيار المحاسبى الدولى رقم 20).

27-2 - نطـاق المعيـار: Scope of the Standards

يجب تطبيق هـذا المعيار عند المحاسبة على الأمـور المرتبطة بالنشاط الزراعى التالية:

- الأصول البيولوچية.
- الإنتاج الزراعى عند نقطة الحصاد.
- المنح الحكومية.

ولا ينطبق هذا المعيار على ما يلى:

- الأراضى المتعلقة بالنشاط الزراعى (انظر المعيار المحاسبى الدولى رقم 16) أو
- الأصول غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعى (المعيار المحاسبى رقم 38).

ولا يتناول المعيار المحاسبى الدولى رقم 41 معالجة الإنتاج الزراعى بعـد الحصاد – مثلاً – لا يتناول معالجة العنب وبيعه كنبيذ أو غزل الصوف وهذه الأمور يتم معالجتها محاسبياً وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم 2 المتعلق بالمخزون.

27-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

27-3-1 – النشاط الزراعى : Agricultural Activity

هو الإدارة التى تتم من خلال المنشاة للتحول البيولوچى للأصول البيولوچية بغرض بيعها، كإنتاج زراعى أو كاصول بيولوچية آخرى.

27-3-2 – الإنتاج الزراعى :

هو المنتج بالحصاد للأصول البيولوچية للمنشاة.

27-3-3 – الأصل البيولوچى: A Biological Assets

هو حيوان حى أو نبات

27-3-4 – الحصـــاد : Harvest

هو الحـصول على منتج من الأصل البـيولوچى أو وقف حـياة الأصل البـيولوجى (مـثل قطف الثمار أو ذبح الماشية) .

27-3-5 – سوق نشطة : An Active Market

هى سوق تتوافر فيها الشروط التالية :

1 – تجانس الأصناف التى يتم تسويقها داخل السوق .

2 – يمكن تواجد المشترين والبائعين الراغبين فى أى وقت .

3 – الأسعار متاحة للجمهور .

27-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

27-4-1 – **ينبغى على المنشــاة الاعتراف بالأصل البيولوچى والإنتاج الزراعى عندما فقط :**

- تسيطر المنشاة على الأصل كنتيجة لحدث سابق .
- يكون من المحتمل أن تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشاة .
- يمكن قياس القيمة العادلة للأصل أو تكلفته بشكل موثوق .

27-4-2– يجب قيــاس الأصل البيولوچى عنـد الاعتراف المبـدئى – وعند كل تاريخ لإعداد ميـزانية بقيـمتـه العادلة ناقـصاً التكاليف المقـدرة حتى بيـعه ، ومع هذا إذا تبين عند الاعـتراف المبدئى أنـه لا يمكن قياس القـيمـة العادلة بشكل مـوثوق فإن الأصل البيـولوچى يجب قياسه بالتكلفة ناقصاً متجمع الإهلاك وأى خسائر انخفاض فى القيمة متراكمة ، وعندما يصبح قـياس القيـمة العادلـة ممكنا بشكل موثوق فإنه يجـب قياسـه بالقيمـة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة حتى نقطة بيعه .

27-4-3– يجب قيــاس حصـاد الإنتاج الزراعى من أصـول بيولوچيـة للمنشاة بالقيـمـة العادلة ناقـصاً التكاليف المقدرة لنقطة البيع عـند الحصاد ، وهذا القياس هو التكلفة فى تاريخ تطبـيق المعيار المحاسبى الدولى رقم 2 أو أى معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRS مطبق.

27-4-4– عند وجود سـوق نشطة للأصل البيـولوچى أو الإنتاج والذى يتم حـصده ، فإن السـعر المعروض فى هذه السوق هو الأساس المناسب لتحـديد القيمة العادلة للأصل ، أما إذا لم توجد سوق نشطة ، فإنه ينبغى على المنشاة استخدام واحد أو أكثر من الآتى فى تحديد القيمة العادلة :

- سعر أحدث صفقة تمت فى السوق .
- أسعار السوق للأصول المماثلة .

- الاسترشاد ببعض العلامات فى القطاع حيث يعبر عن قيمة حديقة الفاكهة بمقدار التصدير أو المكيال أو الهكتار ، ويعبر عن قيمة القطيع بالكيلو جرام من اللحم .

27-4-5- يجب الاعتراف بالمكسب أو الخسارة عند الاعتراف الأولى بالأصل البيولوجي أو الإنتاج الزراعى المقوم بالقيمة العادلة (ناقصاً تكاليف البيع المقدرة) ومن التغير فى القيمة العادلة (ناقصاً تكاليف البيع المقدرة) للأصل البيولوجي وذلك فى صافى الربح أو الخسارة عن الفترات التى تنشأ فيها هذه الأرباح أو الخسائر .

27-4-6- المنحة الحكومية غير المشروطة المتعلقة بالأصل البيولوجي مقاسة بقيمتها العادلة (ناقص تكاليف البيع المقدرة) يجب الاعتراف بها فى الدخل فقط عندما تصبح المنحة واجبة الاستلام .

27-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

27-5-1 – يجب أن تعرض أى منشاة القيمة الدفترية المعدلة لأصولها البيولوجية بشكل منفصل فى صلب الميزانية .

27-5-2 – يجب على أى منشاة أن تفصح عن المكاسب أو الخسائر المجمعة والناشئة خلال الفترة الحالية عند الاعتراف المبدئى بالأصول البيولوجية والإنتاج الزراعي وكذلك التغيرات فى القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة عند نقطة البيع للأصل البيولوجى .

27-5-3 – يجب أن توفر المنشاة وصفاً لكل مجموعة من الأصول البيولوجية .

27-5-4 – **ينبغى على المنشاة وصف :**

- طبيعة أنشطتها المتضمنة كل مجموعة من الأصول البيولوجية .
- المقاييس غير المالية أو التقديرات للكميات المادية لـ :
  * كل مجموعة من الأصول البيولوجية فى نهاية الفترة .
  * المخرج للناتج الزراعي خلال الفترة .

27-5-5 – **ينبغى على المنشاة الإفصاح عن :**

- الطرق والافتراضات الهامة المطبقة لتحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من الإنتاج الزراعى والأصول البيولوجية .
- القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع المقدرة لوقت البيع للإنتاج الزراعى المحصود خلال الفترة محدداً وقت الحصاد .
- وجود القيم الدفترية المعدلة للأصول البيولوجية التى يكون الحق فيها مقيد والقيمة الدفترية المعدلة للأصول البيولوجية المرهونة كضمان للالتزامات .

- مبلغ الالتزامات لتنمية أو الحصول على أصول بيولوجية واستراتيجيات إدارة المخاطر المالية المتعلقة بنشاطها الزراعي .
- طبيعة ودرجة منح الحكومة المعترف بها فى القوائم المالية .
- الشروط غير المستوفاة والاحتمالات الأخرى المرتبطة بمنح الحكومة .
- أي نقص كبير متوقع فى مستوى منح الحكومة .

6-5-27 - ينبغى على المنشاة عرض التسويات التى أجريت للتغيرات فى القيمة الدفترية المعدلة لأصول بيولوجية بين بداية ونهاية الفترة الحالية شاملاً :

- النقص بسبب المبيعات .
- النقص بسبب الحصاد .
- الزيادات الناتجة عن اندماج منشآت الأعمال .
- صافى فروق الترجمة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بعملة أجنبية للمنشاة ، و
- تغيرات أخرى .

6-27 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-27 - مثلما هو الحال مع أي معيار يأخذ بالقيمة العادلة فإن المستخدمين يجب عليهم الانتباه إلي الإفصاحات عن الافتراضات الأساسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وتماثل هذه الافتراضات من سنة إلى أخرى .

2-6-27 - بصفة خاصة فإن تقدير سعر الخصم وتقنيات التقدير المستخدمة لتحديد أحجام الأصول الزراعية يحتمل أن يكون لها تاثير ملحوظ على أرقام القيمة العادلة .

• **أمثلـــة: الزراعــــة:**

-مثـــال (1-27):

27 -1 - A الميزانية

بيـــــــان	إيضاحات	31 ديسمبر 2001	31 ديسمبر 2000
الأصول :			
*** أصول غير متداولة :**			
ماشية ألبان – غير ناضجة .		52060	47730
ماشية ألبان – ناضجة .		372990	411840
إجمالى فرعى : أصول بيولوجية	3	425050	459570
ممتلكات ، معدات ، تجهيزات .		1462650	1409800
إجمالى الأصول غير المتداولة		1887700	1869370
*** أصول متداولة :**			
مخزونات		82950	70650
حسابات مدينة وتجارية آخرى		88000	65000
نقدية		10000	10000
إجمالى الأصول المتداولة		180950	145650
إجمالى الأصول		2068650	2015020
حقوق الملكية والالتزامات :			
*** حقوق الملكية :**			
رأس المال المصدر		1000000	1000000
أرباح محتجزة		902828	865000
إجمالى حقوق الملكية		1902828	1865000
*** خصوم متداولة :**			
حسابات تجارية ودائنة آخرى .		165822	150020
إجمالى الخصوم المتداولة		165822	150020
إجمالى حقوق الملكية والالتزامات		2068650	2015020

ويتم تشجيع المنشأة دون التزام بذلك أن تقدم وصفاً كمياً لكل مجموعة أصول بيولوجية مع التمييز بين المستهلكات والأصول البيولوجيـة أو بين الأصول البيولوجية الناضجة وغير الناضجة حسب الملائم ، وعلى المنشأة الإفصاح عن أساس عمل هذه التفرقة .

المصدر : مجلس معايير المحاسبة الدولية IAS 41 الزراعة صفحات 41-20 حتى 41 - 25

27 -1 - B قائمة الدخل

قائمة دخل شركة XYZ	إيضاحات	عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001
القيمة العادلة للبن المنتج		518240
مكاسب ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ناقصاً		
التكاليف المقدرة حتى نقطة البيع لماشية الألبان	3	39930
الدخل الإجمالى		558170
المخزون المستخدم		(137523)
تكاليف فريق العمل		(127283)
مصروف الإهلاك		(15250)
مصروفات تشغيلية آخرى		(197092)
		(477148)
الربح من التشغيل		81022
مصروف ضريبة الدخل		(43194)
صافى الربح عن الفترة		37828

27 -1 - C : قائمة التغيرات فى حقوق الملكية

شركة XYZ قائمة التغيرات في حقوق الملكية	السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001		
بيـــــــــان	رأس مال الأسهم	الأرباح المحتجزة	الإجمالى
رصيد 1 يناير 2001	1000000	865000	1865000
صافى ربح الفترة	-	37828	37828
رصيد فى 31 ديسمبر 2001	1000000	902828	1902828

D - 1- 27 : قائمة التدفقات النقدية

شركة XYZ قائمة التدفق النقدى	إيضاحات	عن السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001
* **تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل :**		
المتحصلات النقدية من مبيعات الألبان		498027
المتحصلات النقدية من مبيعات الماشية		97913
المدفوعات النقدية للموردين والعاملين		(460831)
المدفوعات النقدية لمشتريات الماشية		(23815)
		111294
ضرائب الدخل المدفوعة		(43194)
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		68100
* **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :**		
مدفوعات لشراء ممتلكات ، معدات ، تجهيزات		(68100)
صافى التدفق النقدى المستخدم فى أنشطة الاستثمار		(68100)
صافى الزيادة فى النقدية		0
نقدية فى أول الفترة		10000
نقدية فى نهاية الفترة		10000

• إيضاحات على القوائم المالية :

- إيضاح (1) العمليات والأنشطة الرئيسية :

ZYX (الشركة) مرتبطة بإنتاج الألبان لتوريدها لمختلف العملاء ، وفى 31 ديسمبر 2001 كان لديها 419 بقرة قادرة على إنتاج الألبان (أصول ناضجة و 137 عجل تربية لإنتاج الألبان فى المستقبل أصول غير ناضجة) وقد انتجت الشركة 157584 كيلو جرام من اللبن بقيمة عادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة حتى نقطة البيع بـ 518240 (ومحدد فى وقت إنتاج اللبن) فى السنة المنتهية فى 31 ديسمبر 2001 .

- إيضاح (2) : السياسات المحاسبية :

الماشية والألبان :

تقاس الماشية بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع عند نقطة البيع ، والقيمة العادلة للماشية تتحدد على أساس أسعار السوق للمواشى فى نفس عمرها والولادات والنوع ، ويقاس اللبن مبدئياً بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة عند البيع فى وقت إنتاج اللبن .

- **إيضاح (3) : الأصول البيولوجية :**

2001	تسويات القيمة الدفترية المعدلة لماشية الألبان
459570	– القيمة الدفترية المعدلة فى 1 يناير 2001
26250	– الزيادات الناتجة عن الشراء
15350	– المكاسب الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع حتى نقطة البيع والراجعة للتغيرات المادية.
24580	– المكاسب الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع والراجعة إلى تغيرات الأسعار
(100700)	– نقص بسبب المبيعات
425050	**القيمة الدفترية المعدلة فى 31 ديسمبر 2001**

- **إيضاح (4) : استراتيجيات إدارة المخاطر المالية :**

تتعرض الشركة لمخاطر مالية نتيجة التغيرات فى أسعار اللبن ، ولا تتوقع الشركة أن أسعار اللبن سوف تهبط كثيراً فى المستقبل القريب ، ولذلك لم تدخل فى عقود مشتقات أو عقود أخرى لإدارة مخاطر انخفاض أسعار الألبان ، وتراجع الشركة فكرتها عن أسعار اللبن بصفة منتظمة فى اعتبار الحاجة إلى إدارة المخاطر المالية الفعالة .

- **مثال (27 -2) التغير المادى وتغير السعر :**

يصور المثال التالى كيفية فصل التغير المادى وتغير الأسعار ، وفصل التغير فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بين الجزء الراجع لحدوث تغيرات مادية والجزء الراجع لحدوث تغير فى السعر ، ويشجع المعيار على ذلك ولكن دون الزام به .

قطيع مكون من 10 ، 2 سنة مواشى قديمة كانت موجودة فى أول يناير 2001 ، وكان أحدها عمره 2.5 سنة اشترى فى أول يوليو 2001 بمبلغ 108 ، وحيوان آخر ولد فى أول يوليو 2001 ولم يتم بيع أيا من الماشية أو التصرف فيها خلال الفترة ، والقيم العادلة للوحدة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع كانت كما يلى :

حيوان عمره سنتان فى أول يناير 2001	100	
حيوان مولود فى 1 يوليو 2001	70	
حيوان عمره 2.5 سنة فى 1 يوليو 2001	108	
حيوان مولود فى 31 ديسمبر 2001	72	
حيوان عمره .5 سنة فى 31 ديسمبر 2001	80	
حيوان عمره سنتان فى 31 ديسمبر 2001	105	
حيوان عمره 2.5 سنة فى 31 ديسمبر 2001	111	
حيوان عمره 3 سنوات فى 31 ديسمبر 2001	120	
القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع فى 1 يناير 2001 (10 × 100)		1000
شراء فى 1 يوليو سنة 2001 (1 × 108)	108	
الزيادة فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بسبب تغير السعر		
10 × (105 - 100)	50	
1 × (111 - 108)	3	
1 × (72 - 70)	2	55
الزيادة فى القيمة العادلة ناقص التكاليف المقدرة للبيع بسبب تغيرات مادية		
10 × (120 - 105)	150	
1 × (120 - 111)	9	
1 × (80 - 72)		8
1 × 70	70	
		237
القيمة العادلة ناقصاً التكاليف المقدرة للبيع للقطيع فى 31 ديسمبر 2001		
11 × 120	1320	
1 × 80	80	1400

- **مثال**(27 -3) :

فى سنة 2000 زرع فلاح حديقة تفاح كلفته 250000 دولار وفى نهاية سنة 2001 وجدت الحقائق التالية :

- **المرض** : مرض واسع الانتشار فى كل أشجار التفاح ، ونتيجة لهذا لا يوجد هناك سوق نشطة

– المصدر : مجلس معايير المحاسبة المالية (41) IAS الزراعة، صفحات 41-20 حتى 41-25 .

للتفاح ولكن يتوقع أن يتضح الموقف في 6 شهور، وبعد 6 شهور يجب أيضاً أن يتضح أي أنواع الأشجار يشك أنها سوف تظل مريضة وأيها ليس كذلك ، وحتى هذا الحين لا أحد يرغب في المخاطرة ببستان الفاكهة .

- **السابق :** أجر بيع بواسطة العلاج لبستان التفاح كان من 6 شهور مضت بسعر 150000 دولار وهو ليس متأكد عن وضع السوق عندئذ .
- **القيم المحلية :** الفلاحون في المنطقة لهم متوسط من 195000 دولار للبستان بنفس الحجم .
- **القيم الوطنية :** الفلاح قرأ أخيراً في المجلة الزراعية المحلية أن متوسط بستان سعر شجرة التفاح 225000 .

ما هو التقييم الصحيح لبستان شجر التفاح؟

- الإيضاح:

يكون التقييم بالقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع التقديرية ، وتتحدد القيمة العادلة كالآتي:

- استخدام أسعار السوق النشطة – ليس هناك سوق نشطة بسبب المرض .
- استخدام معلومات آخري ذات علاقة مثل :
  * صفقات السوق الأحدث 150000 دولار .
  * سعر السوق لأصول مماثلة 195000 دولار .
  * العلامات المستمدة من القطاع 225000 دولار .

فإذا كانت القيمة العادلة لا يمكن تحديدها حينئذ يتحدد التقييم على أساس التكلفة ناقص الإهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة 250000 دولار .

ومع هذا هناك مصادر يعتمد عليها آخرى متاحة لتحديد القيمة العادلة ينبغي استخدامها ومتوسط قيمة كل المؤشرات المتاحة أعلاه تستخدم (في مدى من 150000 دولار حتى 225000 دولار) كذلك ، فإن الفلاح يأخذ في اعتباره أسباب الفروق بين المصادر المختلفة لمختلف المعلومات مثل التوصل إلي التقدير الأكثر ملاءمة للقيمة العادلة .

وفي غياب أسعار حديثة وعلامات إرشادية في القطاع ومعلومات آخري ، فعلى الفلاح حساب القيمة العادلة بالمقارنة لسعر التكلفة ناقص انخفاض القيمة وناقص الإهلاك فينتج تقييم 250000 $.

المصدر : Deloitte Touche Tohmatsu

القسم الرابع

الإفصاحات

الفصل الثامن والعشرون : الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة.
الفصل التاسع والعشرون : الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية .
الفصل الثلاثون : التقارير القطاعية .
الفصل الواحد والثلاثون : إفصاحات الطرف ذو العلاقة .
الفصل الثاني والثلاثون : المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد
الفصل الثالث والثلاثون : التقارير المالية في ظل اقتصاديات التضخم الجامح.
الفصل الرابع والثلاثون : الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.
الفصل الخامس والثلاثون : الأدوات المالية : العرض والإفصاح .
الفصل السادس والثلاثون : ربحية السهم الواحد .
الفصل السابع والثلاثون : التقارير المالية البينية .
الفصل الثامن والثلاثون : استكشاف وتقييم الموارد التعدينية.

الفصل الثامن والعشرون

الأصـــول غير المتـداولـة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 5)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيــار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثامن والعشرون

الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات غير المستمرة

Noncurrent Assets Held for Sale and Discontinued Operations (IFRS 5)

28-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يبحث هذا المعيار فى المعالجة المحاسبية للأصول المستحوذ عليها بغرض البيع ومتطلبات الإفصاح والعرض المحاسبى للعمليات غير المستمرة ، ومثل هذه المتطلبات تشمل ما يلى :

- يتم قياسها بالقيمة الدفترية المعدلة Carrying Amount أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أقل .
- يتم إيقاف إهلاكها .
- يتم عرضها فى بند منفصل فى صلب الميزانية .
- يتم الإفصاح عن نتائجها فى بند منفصل فى قائمة الدخل .

28-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

تطبق بنود المعيار ومتطلبات القياس الواردة به على كافة الأصول غير المتداولة المسجلة ومجموعات التصرف ، ولا يتم تطبيق بنود القياس الواردة بهذا المعيار على الأصول التالية :

- الأصول الضريبية المؤجلة (يتناولها المعيار المحاسبى الدولى IAS 12).
- الأصول الناشئة من منافع تقاعد العاملين (يتناولها المعيار المحاسبى ا لدولى رقم IAS 19).
- الأصول المالية الداخلة فى نطاق المعيار المحاسبى الدولى رقم (39) .
- الأصول غير المتداولة التى يتم المحاسبة عنها بموجب نموذج القيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (40) .
- الأصول غير المتداولة التى تقاس بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة عند نقطة البيع (المعيار المحاسبى الدولى (IAS 41) .
- الحقوق التعاقدية فى ظل عقود التامين والتى يتم تعريفها فى معيار التقارير المالية الدولية رقم IFRS 4.

28-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

28-3-1 – تعتبر العملية غير مستمرة فى تاريخ استيفاء العملية لمعايير اعتبارها مستحوذ عليها بغرض البيع أو عندما تكون المنشاة قد تخلصت من هذه العملية .

28-3-2 – يجب على المنشاة أن تصنف الأصل غير المتداول (أو المجموعة المعدة للتخلص منها)

"Disposal Group" على أنها محتفظ بها بغرض البيع إذا كانت قيمتها الدفترية المعدلة سوف تسترد أساساً من خلال عملية بيع أكثر من كونها للاستخدام المستمر، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأصل (أو المجموعة المعدة للتخلص منها) سوف تكون متاحة للبيع الفورى بحالتها الراهنة وتخضع فقط للشروط العادية لبيع مثل هذه الأصول ويجب أن يكون بيعها محتملاً بدرجة كبيرة.

3-3-28 – ولكى يكون البيع محتملاً بدرجة كبيرة Highly Probable فإن المستوى الإدارى المناسب يجب أن يتعهد بخطة لبيع الأصول (أو المجموعة المعدة للبيع) وأن تكون الإدارة قد بدأت حملة نشطة لتحديد المشترى وإتمام خطة البيع أو التخلص.

4-3-28 – **مجموعة الأصول المعدة للبيع:** **A Disposal Group**

هى مجموعة من الأصول (والالتزامات المرتبطة بها) المقرر التصرف فيها (أو طرحها للتخلص منها) عن طريق البيع أو خلاف ذلك معاً كمجموعة فى صفقة مفردة واحدة *.

4-28 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

1-4-28 – **الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع:**

أ – يجب أن يتم قياسها بالمبلغ الأقل من القيمة الدفترية المعدلة أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة بيع – و.

ب – لا تخضع للإهلاك.

2-4-28 – يجب تصنيف أى أصل أو «مجموعة معدة للبيع» على أنها محتفظ بها بغرض البيع فى الفترة التى يتم فيها استيفاء كل المعايير التالية:

– تلتزم الإدارة بخطة بيع لهذه الأصول.

– يتوافر عنصر الإتاحة للبيع فوراً بحالتها الراهنة.

– يوجد برنامج نشط والقيام بالأعمال اللازمة لتحديد المشترى.

– احتمال البيع كبير ويتوقع أن يتم استكماله خلال سنة واحدة.

– يتم عمل تسويق نشط للأصل أو المجموعة المعدة للبيع بسعر مناسب ومن غير المحتمل وجود تغييرات هامة بالنسبة للخطة أو أى خطة لسحب اقتراح البيع.

3-4-28 – عندما تستحوذ منشأة ما على أصل غير متداول (أو مجموعة معدة للبيع) بصورة مقصورة عليها ، من أجل التصرف فيها لاحقاً، فإنه يجب أن تصنف الأصل غير المتداول (أو المجموعة المعدة للبيع) بأنها «محتفظ بها لغرض البيع» "Held for Sale" فى

* (مثل بيع خط إنتاجى يتكون من ثلاث آلات وما يرتبط بهم من التزامات معاً فى صفقة واحدة).

تاريخ الاستحواذ فقط إذا تم الوفاء بمتطلب السنة الأولى فى معايير التقارير المالية (ماعدا الظروف الخارجة عن إرادتها) ومن المحتمل ان أى معايير أخرى لم يتم الوفاء بها فى هذا التاريخ فى غضون فترة قصيرة عقب الاستحواذ (عادة فى غضون 3 اشهر) وإذا تغيرت خططها فإن التصنيف باعتباره عملية غير مستمرة يجب إيقافه فوراً .

28-4-4 – يجب على أى منشأة ألا تقوم بالتصنيف إلى «محتفظ بها بغرض البيع» لأى أصل غير متداول (أو مجموعة معدة للبيع) إذا كانت سوف تستغنى عنها ، ويرجع ذلك إلى ان القيمة المعدلة (القيمة الدفترية المعدلة) سوف يتم استعادتها أساساً من خلال الاستخدام المستمر .

28-4-5 – يجب على أى منشاة الاعتراف بخسارة الانخفاض فى قيمة الأصل سواء اولية أو لاحقة للأصل (أو المجموعة المعدة للبيع) بقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع .

28-4-6 – يجب على أى منشأة الاعتراف بالمكسب الناتج من اى زيادة لاحقة فى القيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة بيع الأصل ، ولكن دون أن يتجاوز ذلك مقدار خسارة الانخفاض المتراكمة التى سبق الاعتراف بها من قبل .

28-4-7 – عندما تتوقع المنشاة حدوث عملية البيع بعد سنة واحدة ، فإنها يجب أن تقيس تكاليف البيع على أساس القيمة الحالية، وأى زيادة فى القيمة الحالية لتكاليف البيع والتى تنشأ بمرور الزمن سوف يتم عرضها كربح أو خسارة ضمن تكاليف التمويل .

28-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

28-5-1 – يجب على أى منشأة أن تعرض وتفصح عن المعلومات اللازمة التى تُمكن المستخدمين للقوائم المالية من تقييم الآثار المالية للعمليات غير المستمرة والتصرف فى الأصول غير المتداولة (أو المجموعات المعدة للبيع) .

28-5-2 – **يجب عرض ما يلى بصورة منفصلة عن باقى الأصول فى الميزانية :**

- الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع .
- الأصول والخصوم (المحتفظ بها بغرض البيع) للمجموعات المعدة للبيع (مثلاً خط إنتاجى يحتوى على عدة آلات يتم بيعه مرة واحدة مع ما يرتبط به من أصول وخصوم) .

28-5-3 – **يجب الإفصاح فى قائمة الدخل أو الإيضاحات المتممة عن :**

- مبالغ وتحليل الإيرادات والمصروفات والربح قبل الضرائب أو الخسارة المتعلقة بالعمليات غير المستمرة .
- المبالغ المتعلقة باى مكاسب أو خسائر نشات من الاعتراف وإثبات التصرف فى الأصول أو تسوية الالتزامات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة وما يرتبط بها من مصروف ضريبة الدخل .

28-5-4 – يجب الإفصاح فى قائمة التدفقات النقدية عن صافى التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل ، الاستثمار ، التمويل للعمليات غير المستمرة .

28-5-5 – يجب أن تقوم أى منشاة بالإفصاح عن المعلومات التالية فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى الفترة التى تكون فيها الأصول غير المتداولة (أو المجموعة المعدة للبيع) قد تم إما تبويبها كمحتفظ بها للبيع أو تم بيعها فعلاً :

– وصف للأصل المتداول المحتفظ بها للبيع (أو المجموعة المعدة للبيع) .
– وصف للحقائق والظروف الخاصة بالبيع أو المتعلقة بالطرح المتوقع للبيع والأسلوب والتوقيت المتوقع لهذا الطرح .
– المكسب أو الخسارة أو انخفاض قيمة الأصل المعترف به والمثبت ، وإذا لم يتم عرضه بصورة منفصلة فى صلب قائمة الدخل ، فإنه يجب توضيح البند الذى يظهر فيه هذا المكسب أو الخسارة فى قائمة الدخل .
– القطاع الذى يظهر فيه الأصل غير المتداول (أو المجموعة المعدة للبيع) «يتم الرجوع إلى المعيار المحاسبى الدولى رقم 14» .
– بالنسبة للفترة المتعلقة بتغيير الخطة المقررة لبيع الأصل غير المتداول (أو مجموعة معدة للبيع)، فإنه يتم عرض ووصف الحقائق والظروف المؤدية للقرار وتاثير القرار على النتائج الخاصة بالعمليات للفترة أو أى فترات من قبل .

28-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

28-6-1 – تساعد المتطلبات الخاصة بالعمليات غير المستمرة المحلل المالى فى التمييز بين العمليات المستمرة والمدعمة والربحية المستقبلية المبنية على العمليات التى تنوى خطط الإدارة الاستمرار فيها .

28-6-2 – تتطلب معايير التقارير المالية الدولية IFRS أن يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر عند التصرف فى الأصول القابلة للإهلاك فى قائمة الدخل ، ومع ذلك – فإنه إذا تم بيع عمليات أعمال أى نشاط تجارى أو التخلى عنه أو التخلص منه أو تم التصرف به ، فإن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتطلب أن يتم التقرير عن النتائج الخاصة بالعمليات المستمرة بشكل منفصل عن العمليات غير المستمرة لتسهيل تحليل مجالات العمل الأساسية .

28-6-3 – لأغراض تحليل الربحية فإن أى مكسب أو خسارة من التصرف فى أى أعمال كاملة أو قطاع سوف يتم الإفصاح أيضاً عن النتائج المرتبطة بالعمليات غير المستمرة كبند منفصل فى قائمة الدخل أسفل سطر الدخل من العمليات غير المستمرة .

• مثال: العمليات غير المستمرة:

تتخصص شركة رولا فى منتجات المعكسرات والرحلات وتعمل من خلال ثلاثة قطاعات هى التغذية ، الملابس ، المعدات ، وبسبب ارتفاع تكلفة العمالة المحلية ، فإن قطاع الأغذية تكبد خسائر تشغيل كبيرة ، لذا قررت الإدارة إغلاق هذا القسم ووضعت خطة التوقف ، وفى أول مايو 2002 وافق مجلس الإدارة وأعلن فوراً عن الخطة الرسمية وقد تم الحصول على البيانات التالية من السجلات المحاسبية للسنة المالية والسنة السابقة المنتهية فى 30 يونيو (الأرقام بالالف دولار) .

بيـــــــــــان	عـــام 2002			عـــام 2001		
	غـــذاء	ملابس	معدات	غـــذاء	ملابس	معدات
الإيرادات	470	1600	1540	500	1270	1230
تكلفة المبيعات	350	500	510	400	400	500
تكاليف البيع والتوزيع	40	195	178	20	185	130
مصاريف إدارية	70	325	297	50	310	200
مصاريف تشغيل أخرى	30	130	119	20	125	80
مصروف الضرائب أو (وفر)	(6)	137	124	3	80	90

وفيما يلى التكاليف الإضافية ، والمرتبطة بصورة مباشرة بقرار التوقف ولم يتم إدراجها فى الجدول أعلاه :

– المصروفات المتكبدة وقعت بين أول مايو 2002 و 30 يونيو 2002 .

– مخصص مدفوعات التوقف 85000 $ (هذه التكاليف غير قابلة للخصم الضريبى) .

موازنة السنة المنتهية فى 30 يونيو 2003

تكاليف مباشرة أخرى	$ 73000
مدفوعات التوقف	$ 12000
ديون معدومة	$ 4000

– التقييم الملائم للقدرة على الاسترداد الخاصة بالأصول فى قسم الغذاء وفقاً لشروط المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) ، أدت إلى الاعتراف بخسارة انخفاض قدرها 19000$ والتى أدرجت ضمن مصاريف التشغيل الأخرى أعلاه، وكلها قابلة للخصم الضريبى .

وبصرف النظر عن أى معلومات تتطلبها قوائم مالية أخرى ، فإن قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 يونيو 2002 سوف يتم عرضها كما يلى :

شركة رولا : قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى 30 يونيو 2002

(المبالغ بالألف دولار)

بيـــــــان	2002	2001
العمليات المستمرة (الملابس والمعدات)		
الإيرادات	3140	2500
تكلفة المبيعات	(1010)	(900)
مجمل الربح	2130	1600
تكاليف البيع والتوزيع	(373)	(315)
مصاريف إدارية	(622)	(510)
مصاريف تشغيلية أخرى	(249)	(205)
الربح قبل الضرائب	886	570
مصروف ضرائب الدخل	(261)	(170)
صافى الربح عن الفترة	625	400
العمليات غير المستمرة (المتوقفة)	(99)	7
صافى الربح الكلى للمنشاة عن الفترة	526	407
تفاصيل عن الإيضاحات الواردة فى القوائم المالية		
العمليات غير المستمرة (المتوقفة)		
الإيرادات	(470)	(500)
تكلفة المبيعات	350	400
مجمل الربح	120	100
تكاليف البيع والتوزيع	(40)	(20)
مصاريف إدارية	(70)	(50)
مصاريف تشغيلية أخرى (30 - 19)	(11)	(20)
خسائر انخفاض القيمة	(19)	-
مدفوعات التوقف	(85)	-
(الخسائر) أو الربح قبل الضريبة	(105)	10
وفورات ضريبة الدخل أو (المصروف)	6	(3)
صافى (الخسارة) أو الربح عن الفترة	(99)	7

الفصل التاسع والعشرون

الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانيـة
المعيـار المحاسبى الدولى رقم (10)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل التاسع والعشرون

الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية

Events After the Balance Sheet Date

المعيار المحاسبي الدولي رقم (10)

1-29 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية الملائمة للأحداث التى تقع بعد تاريخ الميزانية، ولكن قبل تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المالية. وهكذا فإن هذا المعيار يعالج مشكلة الأحداث التى تقع فى الفترة اللاحقة . والتى إما تؤكد نتائجها الحاجة إلى إجراء تسويات للمبالغ الظاهرة فى القوائم المالية أو تتطلب إفصاحات عنها.

ويتطلب هذا المعيار أيضاً بالا تكون المنشاة قد أعدت قوائمها المالية على أساس المنشاة المستمرة وذلك إذا كانت الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية تثبت أن فرض الاستمرار ليس ملائماً أو محتملاً.

2-29 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يجب تطبيق هذا المعيار للمحاسبة والإفصاح لجميع الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية سواء كانت مواتية أو غير مواتية (إيجابية أو سلبية) والتى تحدث قبل تاريخ التصريح والتوثيق للقوائم المالية.

3-29 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-29 – **الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية: Events After the Balance Sheet Date**

هى أحـــــداث:

- توفر دلائل إضافية عن الظروف والوقائع التى كانت موجودة فى تاريخ الميزانية (أحداث معدلة بعد تاريخ الميزانية).
- توفر مؤشرات عن الظروف والوقائع وتنشا بعد تاريخ الميزانية (أحداث غير معدلة بعد تاريخ الميزانية) *.

2-3-29 – وهكذا يمكن التفرقة بين نوعين من الأحداث:

- **الظروف والوقائع الموجودة فى تاريخ الميزانية:**

تتوفر أحداث تتطلب تسوية نتيجة وجود أدلة إضافية عن الوقائع التى كانت موجودة فى تاريخ الميزانية (أصل هذه الأحداث موجود فى فترة التقرير الجارية).

* لاحظ أن الفرق بين الأحداث المعدلة والأحداث غير المعدلة يرجع إلى أن الأولى توفر دلائل إضافية Evidence فى حين أن الثانية توفر مؤشرات عن أحداث تقع بعد تاريخ الميزانية.

- الأحداث غير المعدلة : Nonadjusting Events

وهى بمثابة مؤشرات لوقائع وظروف نشأت بعد تاريخ الميزانية .

4-29 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-29 – تعتمد عملية الترخيص بإصدار القوائم المالية على الشكل القانونى للمنشأة وهيكل إدارتها ، وعادة ما يكون تاريخ الترخيص بالإصدار هو تاريخ الترخيص بعرض القوائم المالية للأطراف الخارجية (خارج المنشأة) .

2-4-29 – يتم تسوية المبالغ الواردة فى القوائم المالية لمنشأة ما إذا وجدت أحداث تحدث بعد تاريخ الميزانية وتوفر معلومات إضافية عن الوقائع والظروف الموجودة فى تاريخ الميزانية ، وهو الأمر الذى يسمح بعد ذلك بأن تكون المبالغ أكثر دقة فى التعبير عن الوقائع التى تخصها (فعلى سبيل المثال : يمكن أن يتطلب الأمر إجراء تعديل على عميل بمبلغ معين نتيجة إنتهاء إجراءات التفليسة بعد تاريخ الميزانية) .

3-4-29 – لا يتطلب الأمر إجراء أى تعديلات على أرقام القوائم المالية فى حالة ما إذا كانت الأحداث التى وقعت بعد تاريخ الميزانية غير مؤثرة على الظروف المتعلقة بالأصول والخصوم القائمة فى تاريخ الميزانية ، بينما يجب الإفصاح عن كل الأحداث إذا كانت هناك أهمية لها وعندما يؤثر عدم الإفصاح على القرارات المتخذة بواسطة مستخدمى القوائم المالية ، فعلى سبيل المثال إذا ضرب زلزال مدمر الجزء الأكبر من المنشأة أو وحدة متكاملة أو أحد المصانع للمنشأة بعد تاريخ الميزانية ، أو إذا غير Alter حدث من تصنيف المتداول وغير المتداول الوارد فى القوائم المالية كما فى (IAS 1)

4-4-29 – يجب أن تكون التوزيعات المقررة محددة وفقاً للمدة التى تغطيها القوائم المالية سواء تلك المقترحة أو المعلن عنها ، وذلك قبل تاريخ الميزانية ولكن قبل الموافقة على القوائم المالية ، وسوف لا يعترف بها كالتزام فى تاريخ الميزانية .

5-4-29 – لا يجب أن تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية على أساس الاستمرار إذا قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية إما الاتجاه نحو تصفية المنشأة أو تجميد أعمالها أو إذا كان ذلك لا يحتوى على بدائل واقعية لتحقيق المذكور أعلاه .

5-29 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-29 – ترتبط متطلبات الإفصاح بتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية على النحو التالى :

– تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية .

– اسم الشخص القائم بالترخيص أو التصريح .

– اسم الطرف (أى منهم) الذى يملك سلطة تعديل القوائم المالية بعد الإصدار.

29-5-2 – وبالنسبة للأحداث غير المعدلة والتى تؤثر على قدرة مستخدمى القوائم المالية على عمل تقييم صحيح وقرارات صائبة ، فإن البنود الآتية يجب إيضاحها :

– طبيعة الحدث .

– تقدير التأثير المالى .

– البيان ، لو أن مثل هذا التقدير لم يتم عمله .

29-5-3 – الإفصاحات المتعلقة بالوقائع والظروف التى كانت متوافرة فى تاريخ الميزانية، يجب أن تكون حديثة ومحدثة فى ضوء المعالجات الجديدة عن هذه الوقائع والتى تستقبل بعد تاريخ الميزانية .

• أمثلة عن الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية:

شركة لها تاريخ ميزانية فى 31 ديسمبر من كل عام وعليها التزام بعملات أجنبية طويل الأجل لم يتم تغطيته باى عقود عملات أجنبية ، ويتم تحويل مبلغ العملات الأجنبية بسعر الإقفال فى 31 ديسمبر 2004 ويتم إظهارها فى السجلات المحاسبية بالعملة المحلية وقدرها 2 مليون جنيه .

فإذا هبطت العملة المحلية بشكل جوهرى فى 27 فبراير 2005 وفى هذا التاريخ قررت الإدارة تغطية المخاطر بشكل أكبر من خلال عقود مقايضة ويصل الالتزام إلى 6 مليون جنيه ، وإذا كان هذا الإجراء قد طبق فى تاريخ الميزانية نتيجة ذلك أن التزامات الشركة سوف تزيد والقيمة العادلة لأصولها .

• تفسير:

الموقف الخاضع للمناقشة السابقة يندرج تحت تعريف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وخاصة تلك الأحداث التى تشير إلى الوقائع والظروف الناشئة بعد تاريخ الميزانية .

أن الخسارة البالغة 4 مليون جنيه والتى نشات عام 2005 يجب أن يتم الاعتراف بها فى قائمة الدخل لسنة 2005 ، ولا توجد أى مخصصات ذات صلة بالخسائر يمكن إظهارها فى القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2004.

ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات يجب أن تقدم لا سيما إذا كان مفهوم الاستمرار هو المطبق عند إعداد القوائم المالية ، كذلك يجب الأخذ فى الاعتبار التاريخ وتكرار عملية إعادة سداد الالتزام .

ويجب تقديم المعلومات اللازمة والإفصاح عنها فى إيضاحات القوائم المالية للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2004 :

– طبيعة الحدث .

– تقدير الأثر المالى ، وهو فى هذه الحالة 4 مليون جنيه .

الفصل الثلاثون

التقارير القطاعية
المعيار المحاسبي الدولي رقم (14)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة عملية.

الفصل الثلاثون

التقاريـــر القطـاعيـــة

Segment Reporting

المعيار المحاسبي الدولي رقم (14)

30-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

ترجع الحاجة إلى التقرير عن معلومات القطاعـات التى تتكون منها المنشاة إلى أهمية الإفصاح عن معلومات عن الأنواع المختلفة للمنتجات والخدمات التى تتعلق بمنشاة ما أو المناطق الجغرافية التى تعمل فيها ، ومثل هذه المعلومات ترتبط باحتياجات مستخدمى القوائم المالية لأنها تساعدهم فى فهم:

- الأداء السابق للمنشاة.
- تحديد العائد والمخاطرة التى تحيط بأعمال المنشاة.
- توفير حكم رشيد علي الأمور وأكثر دقة.

30-2 - نطاق المعيـار : Scope of the Standards

يطبق هذا المعيـار علي جميع المنشـآت التى يكون لها أسهم أو سندات يتـم التعامل فيـها فى سوق الأوراق الماليـة أو التى تدخل فى عمليات إصـدار لمثل هذه الأدوات المالية ، كمـا يمكن أن تقوم الشركات الأخرى بالإفصاح الاختيارى عن مثل هذه المعلومات.

أما الشركة القابضـة فيكون مطلوباً منها تقديم المعلومات القطاعية فـقط على أساس قوائمها المالية المجـمعة، أما إذا كـان الفرع هو نفســه المنشاة التى تتعامـل فى أوراقها المالية فى البـورصة، فإنها يجب أن تقدم تقارير قطاعية عن كل تقرير مالي.

30-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

30-3-1 - التقرير القطاعى: A Reportable Segment

هو قطاع أعمال أو قطاع جغرافي ينطبق عليه ما يلى:

- أغلبية مبيعاتها يتم كسبها عن طريق أطراف خارج المنشاة (أكثر من 50%).
- إيراداتها من المبيعات، أو نتـائج القطاع أو أصولها تساوى أو تزيد عن 10% من المبلغ الكلى للقطاعات كلها.

30-3-2 - قطاع أعمال: A Business Segment

هو مكون مميز (جزء له خصائص مشتـركة) داخل منشاة ما ويدخل فى إنتاج منتج مفرد أو خدمة مفـردة أو مجموعة من المنتجـات أو الخدمات المرتبطة ويخضع لعوائد ومخـاطر مختلفة عن غيره من قطاعات الأعمال داخل المنشاة.

30-3-3 – قطاع جغرافي: A Geographical Segment

هو مكون مميز داخل منشاة ما ويدخل في توفير منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية خاصة ويخضع لعوائد ومخاطر مختلفة عن المكونات الأخرى التي تعمل في بيئات اقتصادية أخرى *.

30-3-4 – نتيجة القطاع: Segment Result

تمثل مقياس لربح التشغيل المحقق قبل المصروفات العامة ، ودخل الفوائد أو مصروف الفوائد (فيما عدا ما يخص تمويل القطاعات) وضرائب الدخل ، ومكاسب الاستثمار أو خسائره (وأيضاً فيما عدا ما يخص تمويل القطاعات) وخصم حصة الأقلية .

30-3-5 – أنشطة التشغيل:

وتشمل أساساً إيرادات الأنشطة التشغيلية للمنشاة والأنشطة الأخرى التي ليست من أنشطة الاستثمار أو التمويل .

30-4 - المعالجة المحاسبية: Accounting Treatment

30-4-1 – المصدر الرئيسي وطبيعة العوائد والمخاطر:

وهو قطاع مسيطر أو حاكم ويؤخذ كقطاع مبدئي ويتعلق إما بقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية ، وعادة ما يكون التنظيم الداخلي للمنشاة وهيكل الإدارة ونظامها الداخلي للتقارير المالية والمتعلق بالهيئة الإدارية والموظفين المسئولين هم بطبيعة الحال الأقدر على تحديد المصدر المسيطر Predominant Source وطبيعة المخاطر والمعدلات المختلفة للعائد التي تواجه المنشاة.

30-4-2 – قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية المختلفة:

يجب بداية تحديد قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية المختلفة ، ويجب أن تكون قطاعات أعمال المنشاة وقطاعاتها الجغرافية المتعلقة باغراض التقارير الخارجية عبارة عن وحدات تنظيمية تقدم من خلالها المعلومات للهيئة الإدارية والمديرين التنفيذيين.

فإذا كان الهيكل التنظيمي للمنشاة وهيكلها الإداري ونظامها للتقارير المالية الداخلية المقدمة لمجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين ليست مبنية على منتجات أو خدمات فردية، أو مجموعة من المنتجات أو الخدمات المرتبطة وكذلك ليست مبنية على مناطق جغرافية ، فعندئذ يجب اختيار قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية مثلما هو الأمر بالنسبة للقطاع المبدئي للتقارير المتبع في المنشاة وبخاصة الذي يعكس المصدر الأساسي لعوائد ومخاطر المنشاة ، وفي ظل هذا المعيار، فإن معظم

* مثال ذلك : تقسيم قطاعات شركة كبرى إلى مناطق جغرافية مختلفة من حيث العوائد والمخاطر، مثل الولايات المتحدة ، أوربا الغربية ، الشرق الأوسط ..الخ). أو على سبيل المثال شركة محلية يتم تقسيمها إلى قطاعات جغرافية متشابهة من حيث العائد والمخاطرة مثل: (القاهرة الكبرى، الصعيد، محافظات القناة، بحرى).

المنشآت تحدد قطاعاتها سواء قطاعات أعمال أو قطاعات جغرافية حسب وحداتها التنظيمية للمعلومات التى يتم التقرير عنها لمجلس الإدارة غير التنفيذى أو مديرى الإدارات .

30-4-3 – لتقرير ما إذا كانت التقارير القطاعية ملائمة أم لا ، فإنه يجب التأكد من أن إجمالى الإيرادات من عملاء خارجيين لجميع القطاعات التى يتم التقرير عنها معاً لا يقل عن 75% من إجمالى إيرادات المنشأة ، وإذا كانت النسبة أقل من ذلك فإنه يجب إضافة قطاعات يتم التقرير عنها حتى نصل إلى نسبة 75% أو يتم تجاوزها .

30-4-4 – يمكن التعامل مع القطاعات الصغيرة كما لو كانت قطاع واحد ، وذلك إذا كانت تساهم بعدد أساسى من العوامل التى تحدد قطاع الأعمال أو القطاع الجغرافى أو لو كانت متماثلة مع القطاعات الأساسية التى يتم التقرير عنها ، أما إذا كان لا يمكن التقرير عنها بشكل منفصل أو مدموجة مع قطاعات أخرى ، فإنه يجب تضمينها كبند غير مخصص .

30-4-5 – القطاع الذى ينظر إليه على أنه قطاع يمكن التقرير عنه ضمن التقارير القطاعية فى الفترة الحالية سوف يستمر كذلك حتى يكون قابل للتقرير عنه إذا تم تقدير أنه سوف يكون جوهرياً لأغراض التقرير (على سبيل المثال : استراتيجية سوق مستقبلية) .

30-4-6 – **أصول وخصوم القطاع :**

تعرف كما يلى :

- أنها تشمل كل الأصول والخصوم التشغيلية المستخدمة فى /أو الناتجة عن أنشطة تشغيل القطاع ويمكن ربطها مباشرة بالقطاع أو يمكن تخصيصها وتوزيعها على القطاع وفقاً لأساس مناسب .
- أنها تكون متسقة مع البنود التى تشملها نتائج القطاع وأصول أو خصوم القطاع ، فإذا – على سبيل المثال – كانت نتائج القطاع تعكس مصروف الإهلاك، فإن الأصول القابلة للإهلاك يجب أن يتم تضمينها ضمن أصول القطاع ، وبنفس المنطق فإنه إذا تضمنت نتائج القطاع مصروف فوائد ، فإن القروض التى نشأت منها هذه الفوائد يجب تضمينها ضمن خصوم القطاع .
- يجب استبعاد أصول أو التزامات ضريبة الدخل .
- بالنسبة للأصول التى تستخدم بشكل مشترك بواسطة اثنين أو أكثر من القطاعات يجب أن توزع على هذه القطاعات فقط إذا كانت الإيرادات أو المصروفات المرتبطة بها يمكن توزيعها أيضاً على هذه القطاعات .

30-4-7 – يجب أن تتطابق المعلومات القطاعية مع السياسات المحاسبية المتبعة والمطبقة لإعداد قوائم مالية مجمعة .

30-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

30-5-1 – لأى قطاع أساسى ، فإن الإفصاحات التالية تكون مطلوبة :

- إيرادات القطاع مع التفرقة بين المبيعات لعملاء خارجيين (أطراف خارج المنشاة) والإيرادات من القطاعات الأخرى .
- نتائج القطاع .
- القيمة الدفترية المعدلة لأصول القطاع .
- التزامات القطاع .
- تكلفة الأصول الثابتة (آلات ومعدات ، أثاث ، سيارات ... الخ) وتكلفة الاستحواذ على الأصول غير الملموسة .
- مصروف الإهلاك والاستهلاك .
- المصروفات غير النقدية الأخرى .
- النصيب فى صافى الربح أو الخسارة للاستثمارات المحسوبة بطريقة حقوق الملكية.
- التسويات بين معلومات القطاعات التى تم التقرير عنها والقوائم المالية المجمعة لبنود إيرادات القطاع ، نتائج التشغيل ، الأصول ، الخصوم .

30-5-2 – لأى قطاع ثانوى ، فإن الإفصاحات التالية تكون مطلوبة :

- الإيرادات من عملاء خارجيين .
- القيمة المعدلة لأصول القطاع .
- تكلفة الأصول الثابتة (آلات ومعدات ، أثاث ، سيارات) وتكلفة الاستحواذ على أصول غير ملموسة.

30-5-3 – إفصاحات أخرى تكون مطلوبة ، وهى :

- الإيرادات من أى قطاع تساوى أو تزيد إيرادات القطاع الخارجة (لعملاء خارجيين أو لقطاعات أخرى) عن 10% من إيرادات المنشاة ، ولكن لا يتم التقرير عنه قطاعياً (بسبب أن الجزء الأكبر من إيراداته تاتى عن طريق تحويلات داخلية) .
- أسس تسعير التحويلات بين القطاعات .
- التغيرات فى السياسات المحاسبية للقطاع .
- أنواع المنتجات والخدمات لكل قطاع أعمال ..
- بنية كل قطاع جغرافى (مكوناته) .

• أمثلة: التقارير القطاعية

- منشأة الياسمين:

تقوم المنشــأة بالعمل من خلال خـمسة قطاعـات أعمال وأربعـة قطاعات جغرافـية، وفيـما يلى المعلومات المالية المتعلقة بالسنة المالية المنتهية فى 30 يونيو 2005 :

أولاً : بيانات قطاعات الأعمال (بالمليون جنيه) :

بيـــــــان	قطاع (أ)	قطاع (ب)	قطاع (ج)	قطاع (د)	قطاع (هـ)	مجموع
إجمالى إيرادات المبيعات	2249	1244	4894	3815	7552	19754
موزعة بين :						
مبيعات لعملاء خارجيين	809	543	4029	3021	5211	13613
مبيعات لقطاعات داخل المنشاة	1440	701	865	794	2341	6141
نتيجة القطاع	631	(131)	714	(401)	1510	2323
أصول القطاع	4977	3475	5253	1072	8258	23035

ثانياً : بيانات القطاعات الجغرافية :

بيـــــــان	فنلندا	فرنسا	المملكة المتحدة	استراليا	مجموع
إجمالى إيرادات المبيعات	7111	1371	3451	7821	19754
موزعة بين :					
مبيعات لعملاء خارجيين	6841	1000	2164	3608	13613
مبيعات لقطاعات داخل المنشاة	270	371	1287	4213	6141
نتيجة القطاع	1536	(478)	494	771	2323
أصول القطاع	9231	5001	3667	5136	23035

- خطوات تحديد القطاعات التى يتم التقرير عنها :

– **الخطوة الأولى :** تحديد قـطاعات الأعمــال والقطاعات الجـغرافـية التى يتم التـقرير عنهـا والتى تكسب الجــزء الأكبر من إيراداتهـا عن طريق البيع إلى عــملاء خــارجيين (أى أن المبيعات لعملاء خارج المنشاة تزيد عن 50% من إجمالى مبيعات القطاع) .

القطاعات	النسبة المئوية من المبيعات الخارجية	استيفاء شرط التقرير القطاعى
أولاً : قطاعات الأعمال :		
(أ)	36% = 2249 ÷ 809	غير مؤهل
(ب)	44% = 1244 ÷ 543	غير مؤهل
(جـ)	82% = 4894 ÷ 4029	مؤهل
(د)	79% = 3815 ÷ 3021	مؤهل
(هـ)	69% = 7552 ÷ 5211	مؤهل
ثانياً : القطاعات الجغرافية:		
فنلندا	96% = 7111 ÷ 6841	مؤهل
فرنسا	73% = 1371 ÷ 1000	مؤهل
المملكة المتحدة	63% = 3451 ÷ 2164	مؤهل
استراليا	46% = 7821 ÷ 3608	غير مؤهل

- **الخطوة الثانية :** هى التاكد من توافر نسبة 10% من إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع من الإجماليات كشرط للتقرير القطاعى (ويتم إجراء هذا الاختبار على القطاعات المؤهلة فقط من الخطوة الأولى ، وهى جـ ، د ، هـ بالنسبة لقطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية وهى فنلندا وفرنسا والمملكة المتحدة) .

المبيعات (19754 X 10%)	1976
نتيجة القطاع :	
قطاع أعمال : (10% من إجمالى القطاعات الرابحة أو إجمالى القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
10% من (1510 + 714 + 631) أو (131 + 401)	286
قطاع جغرافى : (10% من إجمالى القطاعات الرابحة أو إجمالى القطاعات الخاسرة) أيهما أكبر	
10% من (771 + 494 + 1536) أو 478	280
أصول القطاع : 10% من إجمالى الأصول أى 23035 X 10%	3304

– **القطاعات المؤهلة :** أكبر من 10% من إجمالي إيراد المبيعات أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع .

القطاعات	حد التأهل للتقرير القطاعي	القابلية للتقرير
قطاعات أعمال :		
(جـ)	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
(د)	المبيعات ، الأرباح	نعم
(هـ)	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
قطاعات جغرافية:		
فنلندا	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم
فرنسا	الأرباح ، الأصول	نعم
المملكة المتحدة	المبيعات ، الأرباح ، الأصول	نعم

– **الخطوة الثالثة :** يجب التأكد من أن إجمالي الإيرادات المتعلقة بالقطاعات التي يتم التقرير عنها تمثل على الأقل 75% من الإجمالي المجمع أو إيرادات المنشأة من عملاء خارجيين وهي البالغة 13613000 مليون جنيه .

• قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها :

مجموع إيرادات قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) = (4029 + 3021 + 5211)

= 12261

نسبة مبيعات قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها لعملاء خارجيين إلى إجمالي مبيعات المنشأة لعملاء خارجيين تساوي : 12261 ÷ 13613 =% 90

ولأن هذه النسبة تتجاوز الحد المقرر للقطاعات التي يتم التقرير عنها وهو 75% من إجمالي المبيعات لعملاء خارجيين للمنشأة ككل .

إذن قطاعات الأعمال التي يتم التقرير عنها هي القطاعات (جـ) ، (د) ، (هـ) ، أما بالنسبة للقطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً فيجب التأكد أيضاً من أنها تتجاوز الحد المسموح به وهو 75% من إجمالي إيرادات المنشأة لعملاء خارجيين لجميع القطاعات الجغرافية .

مجموع إيرادات القطاعات الجغرافية التي يتم التقرير عنها كقطاعات جغرافية لأطراف خارجية (عملاء خارجيين) .

10005 = 2164 + 1000 + 6841

نسبة مبيعات القطاعات الجغرافية القابلة للتقرير عنها قطاعياً إلى عملاء خارجيين إلى نسبة مبيعات المنشأة ككل (جميع القطاعات الجغرافية)

$$73.5\% = 13613 \div 10005$$

ولأن هذه النسبة تقل عن 75% لذلك فإنه طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) يجب إضافة قطاعات جغرافية جديدة حتى يتم تجاوز هذه النسبة حتى لو لم تجتاز الاختبارات السابقة المتعلقة بنسبة 50% من إيراد مبيعات القطاع لعملاء خارجيين أو الاختبار الثاني المتعلق بتجاوز إيراد القطاع أو نتيجة القطاع أو أصول القطاع لنسبة 10% من الإجمالي (كما سبق توضيحه) ، ويتم البدء بالقطاع الأقرب إلى تحقيق هذه النسب ثم الذي يليه هكذا ، ونظراً لأنه لا يوجد سوى قطاع جغرافي واحد لم يجتاز الاختبارين السابقين وهو استراليا، لذلك يضاف هذا القطاع .

وأخيراً ، فإنه يتم التقرير عن القطاعات التالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (14) :

- قطاع الأعمال : (جـ) ، (د) ، (هـ) .
- القطاعات الجغرافية : فنلندا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، استراليا .

الفصل الواحد والثلاثون

إفصاحات الطرف ذو العلاقة
المعيار المحاسبى الدولى رقم (24)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الواحد والثلاثون

إفصاحات الطرف ذو العلاقــة

Related - Party Disclosures

المعيــار المحاسبى الدولى رقم (24)

31-1 - المشــاكل محل الدراســة: Problems Addressed

يمكن أن تؤثر عــلاقات منشــأة مع طرف ذو علاقــة على الموقف المالى ونتائج الـتشغـيل فى تقارير المنشــأة ، والـهدف من هذا المعيار المحاسـبى الدولى هو تعريف المقصود بـالطرف ذو العلاقة وعلاقاته مع المنشأة والصفقات وتوفر المزيد من الإفصاحات عن معاملات الطرف ذو العلاقة .

ويجب أن تحتوى القوائم المالية لأى كيان على الإفـصاحات اللازمة للفت الانتباه إلى إمكانية تأثر الموقف المالى ، الربح أو الخـســارة ، بوجود الأطراف ذوى العـلاقـة وبالصفـقات والأرصــدة القائمة معهم .

31-2 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

يجب أن يطبق هذا المعيار حينما يتحدد وجود علاقات مع طرف ذو علاقة وكذلك عقد صفقات معه مثل الأرصدة المتداولة والظروف التى يجب أن تقدم ويتم التقرير بموجبها عن هذه الأمور .

31-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

31-3-1 – الطرف ذو العلاقة :

تعتــبر الأطراف ذوى علاقــة إذا كان لأى منهم القدرة على السـيطرة أو الرقابة المشتـركة أو ممارسة تاثير هام على الأطراف الأخرى .

31-3-2 – صفقات الطرف ذو العلاقة :

تتم صفقات الأطراف ذوى العلاقة عند حدوث تحويلات للموارد والخدمات أو الالتزامات بين الأطراف ذوى العلاقة بغض النظر عن كونها مسعرة أم لا .

31-3-3 – علاقات الطرف ذو العلاقة :

تشمل علاقات الطرف ذو العلاقة ما يلى :

أ – المنشآت الخاضعة للسيطرة المباشرة أو تلك التى تكون تحت سيطرة مشتركة مع الوحدة مقدمة التقارير (على سبيل المثال مجموعة من الشركات) .

ب – الشركات الزميلة Associates .

جـ- الأفراد ، ويشمل ذلك أفـراد العائلة ، المساهمون بشكل مـباشر أو غير مـباشر ، والذين يتمتعون بسلطة التصويت فى تقارير الكيان والتى تعطيهم تأثير هام.

د – الشخصيات الأساسية فى الإدارة (بداية من المديرين ، الموظفين التنفيذيين ، أعضاء العائلة المقربين) والتى يقع ضمن مسئولياتهم التخطيط ، الإدارة ، الرقابة على الأنشطة .

هـ- المنشآت التى لها حصة أساسية فى سلطة التصويت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بواسطة أفراد (الشخصيات الأساسية وأفراد العائلة المقربين) أو منشآت عبر هؤلاء الناس يمكنهم ممارسة تأثير هام .

و – الأطراف الذين لهم سيطرة مشتركة على المنشاة .

ز – المشروعات المشتركة عندما تكون المنشاة مشتركة Venturer .

ح – خطط منافع ما بعد التقاعد لمصلحة العاملين فى المنشاة أو فى أى منشاة أخرى تعد طرف ذو علاقة مع هذه المنشاة .

4-3-31 – أفراد العائلة المقربين : Close Members of The Family

هم أفراد العائلة الذين ربما يتولون سلطة معينة أو ربما يتأثرون بالشخص الداخل فى تعاملات مع المنشأة ويمكن أن يندرج تحتهم :

أ – الأفراد الشركاء فى العائلة مثل الزوج والزوجة والأولاد .

ب – أولاد الأفراد الشركاء فى العائلة ..

جـ- التابعين للأفراد والذين يقعون تحت مسئوليته .

5-3-31 – التعويض : Compensation

يشمل كل منافع العاملين (انظر أيضاً المعيار المحاسبى الدولي رقم 19 ومعيار التقارير المالية الدولية رقم 2) وجميع الأشكال لهذا التقدير المالى المدفوع أو القابل للدفع والمتوفر عن طريق المنشأة أو يقع على مسئوليتها ، وذلك فى مقابل الخدمات المقدمة لها ، ويشمل أيضاً كل الاعتبارات المالية المدفوعة من الشركة الأم للوحدة ، ويشمل التعويض على :

– منافع الموظفين غير الدائمين والمنافع غير النقدية للموظفين الحاليين .

– منافع ما بعد التقاعد .

– منافع العاملين طويلة الأجل الأخرى .

– مزايا نهاية الخدمة .

– المدفوعات على أساس الأسهم .

4-31 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-31 – تشمل معاملات الأطراف ذوى العلاقة تحويل الموارد Resources أو الالتزامات Obligations بين الأطراف ذوى العلاقة ، وسواء كانت مسعرة أم لا ، وهذا التحويل للموارد يشمل المعاملات التى تتم وفقاً لآليات السوق (أى العرض والطلب) Arm's Length Basis ومن أمثلة هذه المعاملات ما يلى :

- شراء وبيع السلع .
- شراء وبيع الممتلكات أو أصول أخرى .
- تقديم أو الحصول على الخدمات .
- ترتيبات الوكالة .
- عقود الإيجارات .
- تحويل البحوث والتطوير .
- عقود الترخيص .
- التمويل ، ويشمل ذلك القروض وتحويلات حقوق الملكية .
- الضمانات والكفالات .
- عقود الإدارة .

2-4-31 – تعتبر معاملات الأطراف ذوى العلاقة من الأنماط العادية فى التجارة ، فالعديد من الشركات تعمل من خلال أجزاء منفصلة لنشاطاتها من خلال شركات تابعة ، أو شركات زميلة ، أو مشروعات مشتركة ... وهكذا . وعادة ما يدخل هؤلاء الشركاء فى معاملات من خلال أسعار وشروط أعمال غير قياسية .

3-4-31 – تملك الأطراف ذوى علاقة درجة من المرونة عند تسعير المعاملات فيما بينهم ، ومثل هذه المرونة لا تقدم فى المعاملات التى تتم بين أطراف ليسوا ذوى علاقة فعلى سبيل المثال يمكن استخدام بعض طرق التسعير التالية :

- طريقة السعر المماثل غير المقيد .
- طريقة سعر إعادة البيع .
- طريقة التكلفة زائد هامش .

5-31 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

1-5-31 – يجب الإفصاح عن العلاقات بين الشركة القابضة والشركات التابعة بشكل مباشر سواء كان هناك صفقات بين الأطراف أم لا ، كذلك الإفصاح عن اسم الشركة القابضة ، وفى حالات الاختلاف فى اسم الطرف الذى يمارس السيطرة .

2-5-31 – يجب الإفصاح عن حوافز ومنافع افراد الإدارة الأساسيين فى الإجمال ، وكذلك الإفصاح عن الحوافز والمنافع لكل فئة من الفئات التالية :

- الحوافز والمنافع قصيرة الأجل للعاملين .
- منافع العاملين فيما بعد التقاعد .
- المنافع طويلة الأجل الأخرى .

- منافع التقاعد .
- المنافع والمزايا فى حقوق الملكية .

3-5-31 – **فى حالة حدوث صفقات مع اطراف ذوى علاقة ، يجب الإفصاح عن :**

- طبيعة المعاملات بين الأطراف ذوى العلاقة .
- طبيعة الصفقات التى تمت .
- المعاملات والأرصدة المتداولة شاملاً :
  * مبلغ المعاملة والرصيد القائم .
  * شروط المعاملة وظروفها .
  * الضمانات المعطاة أو المستلمة .
  * مخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها والديون التى أعدمت ومصروف الديون المعدومة .

4-5-31 – **يجب أن تكون الأمور السابقة والمذكورة اعلاه موضحة بشكل منفصل ومستقل لكل من :**

- الشركة القابضة .
- المنشآت ذات السيطرة المشتركة أو التى تمارس تأثير هام على المنشأة .
- الفروع .
- المنشآت الزميلة .
- المشروعات المشتركة الداخلة فى المشروع .
- أفراد الإدارة الأساسيون للمنشأة وأقاربهم ، و
- الأطراف ذوى العلاقة الآخرون .

6-31 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-31 – عادة ما تثار تساؤلات بشأن معاملات الأطراف ذوى العلاقة ، خاصة عندما يكون التأثير غير واضح بشأن المبالغ المفصح عنها .

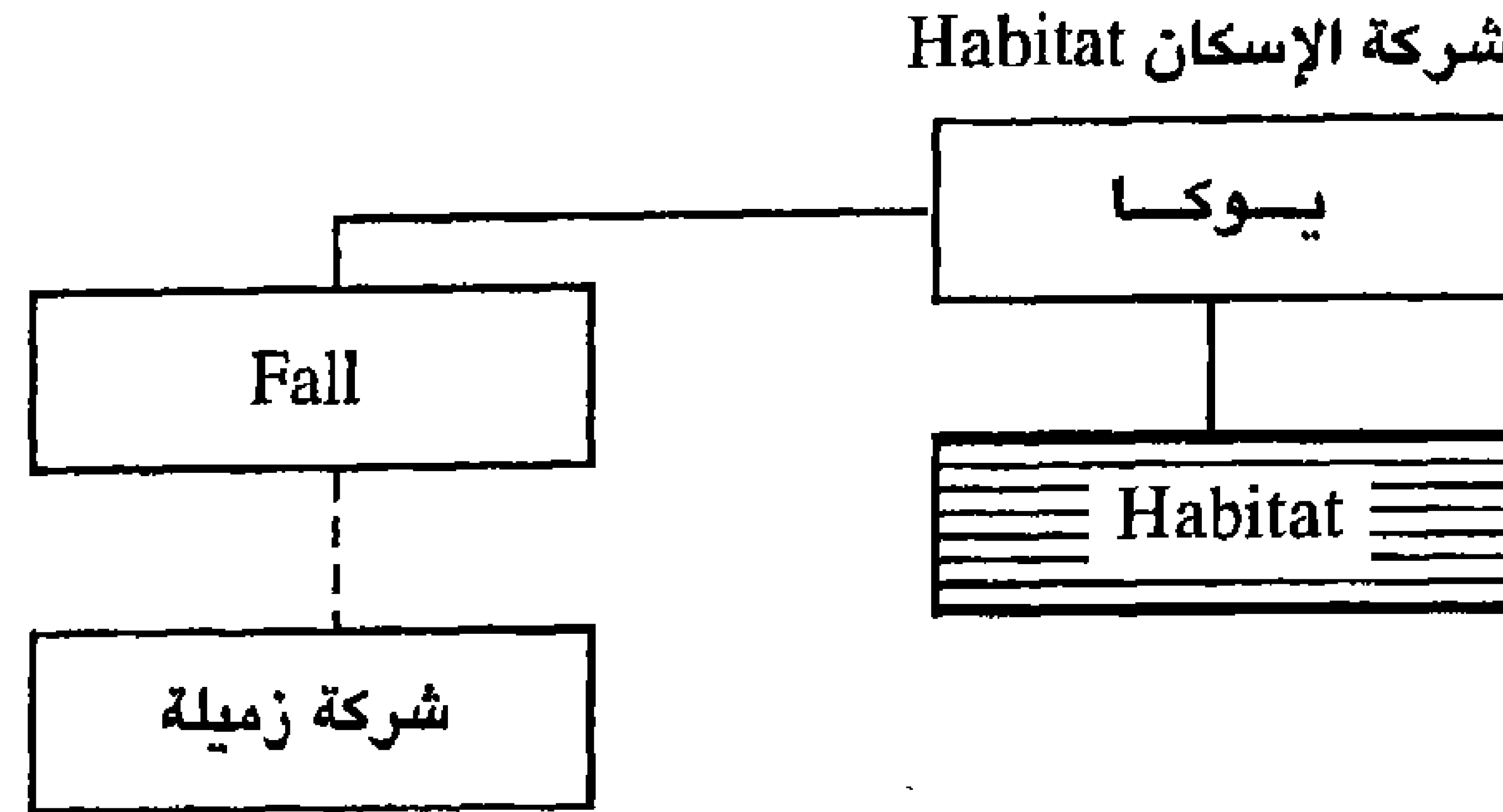
2-6-31 – هذه الأنواع من الصفقات والعمليات الموثقة المرتبطة يمكن أن تسبب فى دعاية سلبية ، فعلى سبيل المثال ، فإن المبالغ المدفوعة للإدارة والمديرين التنفيذيين أصبحت محل تركيز للشروط والأحوال الهامة المتعلقة بعملية حوكمة الشركات فى السنوات الأخيرة .

3-6-31 – إفصاحات سياسات التسعير وعمليات التصديق على معاملات الأطراف ذوى العلاقة يجب أن تكون بهدف أخذها فى الاعتبار عندما توضح تاثيرات هذه الصفقات فى الحسبان .

4-6-31 – يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عدم السيطرة الكاملة لبعض المجموعات مثل حقوق الأقلية . وخاصة عندما تكون المدفوعات قد تمت لمجموعة شركات أخرى .

- مثال(1-31) :

شركات إسكان تابعة لهيكل المجموعة المشار إليها بالرسم البيانى التالى :



تشير الخطوط الكاملة (غير المتقطعة) إلى وجود سيطرة ، بينما تشير الخطوط المتقطعة إلى ممارسة تاثير هام .

وخلال السنة اشـتـرت شـركة Habitat آلات ومعـدات من الشركة الزمـيلة بمبلغ 23 مليون دولار وحققت الشركة الزميلة من وراء ذلك مكسب قـدره 4 مليون دولار .

● الإيضاح :

كل من شـركتى Habitat والشـركة الزمـيلة تعتـبران أطرافـاً ذات علاقـة فى نطاق المعيـار المحاسبى الدولى رقم (24) والتفاصيل الـكاملة للصفقة يجب الإفصاح عنهـا فى القوائم المالية لكل من المنـشآتين وفقاً لمتطلبات المعيار المحاسبى الدولى رقم (24) وهى :

- طبيعة علاقة الطرف ذو العلاقة .
- طبيعة الصفقة .
- المبلغ الذى تمت فيه الصفقة .
- أى مبلغ لا يزال مستحقاً للشركة الزميلة لدى شركة Habitat .

الفصل الثانى والثلاثون

المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد
المعيار المحاسبى الدولى رقم (26)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثاني والثلاثون
المحاسبة والتقرير عن خطط منافع التقاعد
المعيار المحاسبي الدولي رقم (26)
Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans (IAS 26)

32-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يحدد هذا المعيار المعلومات الواجب التقرير عنها فى القوائم المالية والمتعلقة بخطة منافع التقاعد لكل المشاركين فيها عند إعداد الخطة .

32-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

يجب تطبيق المعيار فى القوائم المالية لخطط منافع التقاعد الموجهة للمشاركين دون نشر إلى أي خطة تكون :

أو – ليست خطة مفصلة .

– إما مساهمة محددة أو خطة منافع محددة .

– تدار بواسطة شركة تامين .

– تحت رعاية أطراف آخرى غير العاملين . أو

– إما اتفاقية رسمية أو غير رسمية .

32-3 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

32-3-1 – خطط منافع التقاعد :

هى خطط إما تعتمد على إسهامات محددة فى الخطة أو خطط منافع محددة .

32-3-2 – خطط المساهمة المحددة : Defined Contribution Plans

تقوم هذه الخطط على أساس قيام صاحب العمل بتقديم مبلغ محدد كمنافع تقاعد محددة بمقدار تلك الإسهامات فى الصندوق زائد مكاسب الاستثمار الناتج عنها ، وينتهى التزام صاحب العمل عادة بتقديم المبلغ المحدد لإسهاماته لذلك لا توجد حاجة لمشورة اكتوارية .

32-3-3 – خطط منافع محددة : Defined Benefit Plans

هى خطط منافع يتم بمقتضاها دفع مبالغ كمنافع تقاعد بالرجوع إلى صيغة على أساس مكاسب العاملين أو سنوات الخدمة أو كليهما ، وفى هذه الحالة فإن المشورة الدورية الإكتوارية تكون مطلوبة لتقدير الشروط المالية للخطة ، ومراجعة الافتراضات ومستويات الاشتراكات فى المستقبل الموصى بها ، وصاحب العمل يكون مسئولاً عن إعادة مستوى خطة المنافع عند حدوث عجز من أجل توفير المنافع

المتفق عليها للعاملين الحاليين والسابقين ، ويحدث أن توجد خطط تحتوى على خصائص كل من الخطط ذات الاشتراكات المحددة وخطط ذات المنافع المجددة ، وهذا المزج فى الخطط ينظر إليه على انه خطط منافع محددة لأغراض المعيار المحاسبى الدولى رقم (26) .

4-3-32 – المشاركون : Participants

هم أعضاء خطة منافع التقاعد وغيرهم الذين لهم حق فى المنافع بمقتضى خصائص الخطة المحددة ويهتم المشاركون بالأنشطة المكونة للخطة وذلك لأن هذه الأنشطة تؤثر مباشرة فى مستوى منافعهم المستقبلية ، كما يهمهم معرفة ما إذا كانت الاشتراكات تم تسلمها وما إذا كان هناك رقابة مناسبة تمارس لحماية حقوق المستفيدين .

5-3-32 – صافى الأصول المتاحة : Net Assets Available

صافى الأصول المتاحة للمنافع هى عبارة عن أصول الخطة ناقصاً الإلتزامات بخلاف القيمة الحالية الاكتوارية الموعود بها عند التقاعد .

6-3-32 – القيمة الحالية الإكتوارية : Actuarial Present Value

القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها هى القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة بمقتضى خطة منافعة التقاعد للعاملين الحاليين والسابقين المنسوبين للخدمة التى لا تزال تقدم .

7-3-32 – منافع مستوفية الشروط : Vested Benefits

هى منافع يكون الحق فيها بمقتضى شروط خطة منافع التقاعد وليست مشروطة باستمرار الاستخدام .

4-32 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

– خطط المساهمة المحددة :

1-4-32 – يجب أن تحتوى القوائم المالية فى حالة خطط المساهمات المحددة على صافى الأصول المتاحة للمنافع ووصف لسياسة التمويل .

2-4-32 – **يجب تطبيق المبادئ التالية عند تقييم الأصول المملوكة للخطة :**

– يجب ترحيل الاستثمارات بالقيمة العادلة .

– فى حالة الترحيل باي قيمة أخرى بخلاف القيمة العادلة فإنه يجب الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات .

– خطط المنافع المحددة :

3-4-32 – **يجب أن تحتوى القوائم المالية لخطط المنافع المحددة على : إما :**

– قائمة تبين صافى الأصول المتاحة للمنافع والقيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد (مميزة عن المنافع المخولة وغيرها) والزيادة الناتجة أو النقص – أو .

- قائمة صافى الأصول المتاحة للمنافع شاملة إما إيضاح يفصح عن القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد (مع التمييز بين المنافع المخولة وغيرها) أو إشارة إلى هذه المعلومات فى تقرير مرفق .

32-4-4 - يتم عادة الحصول على التقييم الاكتواري كل 3 سنوات والقيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة بواسطة خط المنافع المحددة يمكن حسابها وتقرير استخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو مستويات الرواتب المخططة فى وقت تقاعد المشاركين .

32-4-5 - يجب ترحيل استثمارات خطة منافع التقاعد بالقيمة العادلة ، وفى حالة الأوراق المالية المتعامل فيها فى السوق فإن القيمة العادلة هى القيمة السوقية وحيثما لا يمكن تقدير القيمة العادلة لاستثمارات الخطة القائمة فإنه لابد من الإفصاح عن سبب عدم استخدام القيمة العادلة .

32-4-6 - يجب أن توضح القوائم المالية العلاقة بين القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها وصافى الأصول المتاحة بالنسبة للمنافع وكذلك سياسة تمويل المنافع الموعود بها .

33-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

32-5-1 - يستلزم وصف الخطة معلومات مثل أسماء أصحاب العمل ومجموعة العاملين التى تغطيهم الخطة ، وعدد المشاركين الذين يتلقون المنافع ونوع الخطة والتفاصيل الآخرى .

32-5-2 - **تشمل السياسات :**

- بيان التغيرات فى صافى الأصول المتاحة للمنافع .
- السياسات المحاسبية الهامة .
- وصفاً لسياسات الاستثمارات .
- وصفاً لسياسة التمويل .

32-5-3 - **قائمة صافى الأصول المتاحة للمنافع توضح مبلغ الأصول المتاحة لدفع منافع التقاعد المتوقع ان تصير واجبة الدفع مستقبلاً ، وتشمل :**

- الأصول فى نهاية السنة مصنفة بشكل مناسب .
- أساس تقييم الأصول .
- ملحوظة توضح أن تقدير القيمة العادلة لاستثمارات الخطة غير ممكن عندما تكون استثمارات الخطة قائمة لهذا .
- تفاصيل أى استثمار مفرد يتجاوز أما 5% من صافى الأصول المتاحة لمنافع التقاعد أو 5% من أى فئة أو نوع من الأوراق المالية
- تفاصيل أى استثمار فى صاحب العمل .
- التزامات آخرى غير القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد الموعود بها .

32-5-4 – بيان التغيرات فى صافى الأصول المتاحة للمنافع يشمل :

– الدخل الفردى .

– مساهمات صاحب العمل .

– مساهمات العامل .

– دخل آخر .

– المنافع المدفوعة أو واجبة الدفع (مع تحليلها لكل فئة للمنافع) .

– المصروفات الإدارية .

– المصروفات الآخري .

– ضرائب الدخل .

– الأرباح والخسائر عند التصرف فى الاستثمارات والتغيرات فى قيمة الاستثمارات .

– التحويلات من وإلى الخطط .

32-5-5 – المعلومات الاكتوارية (فقط لخطة المنافع) تشمل :

– القيمة الاكتوارية الحالية لمنافع التقاعد التى يتم الوعد بهـا على أساس المنافع الموعود بها بمقتضى أحكام الخطة ، وعلي الخدمة المقدمة حتى تاريخه ، وعلى استخدام إما مستويات الرواتب الحالية أو مستويات الرواتب المخطط لها .

– وصفاً للافتراضات الاكتوارية الرئيسية .

– الطريقة المستخدمة لحساب القيمة الحالية الاكتوارية لمنافع التقاعد الموعود بها .

– تاريخ التقييم الاكتوارى الأحدث .

32-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

انظر الفصل (18) لمناقشة المسائل التحليلية المتعلقة بصناديق منافع التقاعد.

- مثـــال (32-1):

يجب أن تحتوى القوائم المالية لخطة منافع التقـاعد إلى جانب ذلك على بيانات التغيرات فى صافى الأصول المتاحة بالنسبة للمنافع .

الإيضاح :

أخذ المستــخرج الآتى عن مجمـوعة البنك الدولى : خطة تقاعـد العاملين لسنة 1996 التقرير السنوى ، ويشمل بيانات تتفق مع متطلبـات المعيار المحاسبى الدولي رقم (26) فى جميع الجوانب الجوهرية .

بيانات التغيرات فى صافى الأصول المتاحة للمنافع		
بيـــــــان	السنة المنتهية فى 31 ديسمبر	
	1996 بالألف دولار	1995 بالألف دولار
دخل الاستثمار :		
صافى التقدير فى استثمارات القيمة العادلة	809008	694402
فوائد وتوزيعات أرباح	301391	233163
إجمـــالـــى دخـــل الاســتــثــمار	1110399	927565
المساهمات :		
مساهمات بواسطة البنك MIGA/IFC	101337	113217
مساهمات بواسطة المشاركين	55651	55341
صافى المتـحصلات من خطط المعاشـات للمنظمات الدولية الآخرى نيابة عن المشاركين المحولين	1768	640
إجمـــالـــى المساهمات	158756	169198
إجمـــالـــى الإضـــافــة	1269155	1096763
مدفوعات المنافع :		
معاشات	(110034)	(95299)
مدفوعات استبدال	(47041)	(38736)
اشتراكات ، مسحوبات منافع وفوائد مدفوعات ومسحوبات لمشاركين سابقين	(7810)	(7625)
منافع الوفاة كدفعة إجمالية	(1803)	(899)
إجمـــالـــى الخصومـــات	(166688)	142559
صـــافـــى الزيـــــادة	1102467	954204
صافى الأصول المتاحة للمنافع :		
فى بداية السنة	6475709	5521505
فى نهاية السنة	7578176	6475709

الفصل الثالث والثلاثون

التقارير المالية فى ظل اقتصاديات التضخم الجامح

المعيار المحاسبى الدولى رقم (29)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثالث والثلاثون

التقارير المالية فى ظل اقتصاديات التضخم الجامح

المعيار المحاسبى الدولى رقم (29)

Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

33-1- المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

تعد نتائج التشغيل والمركز المالى بدون إعادة صياغة فى اقتصاد مرتفع التضخم غير مفيدة ، فالنقود تفقد القوة الشرائية بمعدل سريع بحيث أن مقارنة المبالغ من صفقات وأحداث أخرى حدثت حتى خلال نفس الفترة المحاسبية تكون مضللة، ويتطلب هذا المعيار (IAS) إعادة صياغة القوائم المالية لأى منشاة تعمل فى اقتصاد مرتفع التضخم بوحدة القياس الحالية فى تاريخ التقرير.

33-2- نطاق المعيار: Scope of the Standards

33-2-1 – يجب تطبيق هذا المعيار على المنشآت التى يتم التقرير عن اعمالها بعملة فى اقتصاد مرتفع التضخم ، وتتضمن خصائص هذا الاقتصاد ما يلى:

- يفضل الجمهور العام الاحتفاظ بثروته فى أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبياً.
- تكون الأسعار عادة معروضة بعملة أجنبية ثابتة.
- تتم صفقات الإئتمان باسعار تعوض الخسارة المتوقعة للقوة الشرائية.
- ترتبط الفائدة والأجور والأسعار بمؤشرات السعر.
- معدل التضخم المتراكم على مدى 3 سنوات يقترب أو يزيد من 100% (بمعنى أن المتوسط أكبر من 26% كل سنة).

33-2-2 – يتطلب المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) أنه إذا كانت عملة التعامل فى منشاة تابعة فى اقتصاد مرتفع التضخم، فإنه يجب قياس الصفقات والأحداث فى الشركة التابعة أولاً بعملة التعامل ، وإعادة صياغة القوائم المالية للشركة التابعة بعدئذ حسب تغيرات السعر وفقاً لما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (29)، ولذلك فإن القوائم المالية تترجم – إذا لزم الأمر – إلى عملة العرض باستخدام أسعار الإقفال، ولا يسمح المعيار المحاسبى الدولى رقم (21) لمثل هذه المنشاة باستخدام عملة آخرى على سبيل المثال عملة مستقرة كعملة تعامل.

33-3- المفاهيم الأساسية: Key Concepts

33-3-1 – **المؤشر العام للاسعار:** A General Price Index

يجب استخدامه ليعكس التغيرات فى القوة الشرائية العامة.

2-3-33 – **إعادة الصياغة :** Restatement

تبدأ من بداية الفترة التى يحدث فيها التضخم الجامح .

3-3-33 – عند توقف التضخم الجامح فإن عملية إعادة الصياغة تتضخم .

4-33 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

1-4-33 – يجب إعادة صياغة القوائم المالية لمنشاة تقوم بالتقرير عن أعمالها بعملة فى تضخم جامح بوحدة القياس الحالية فى تاريخ الميزانية ، أى على المنشاة إعادة صياغة المبالغ فى القوائم المالية من وحدات العملة التى تمت بها بوحدات العملة فى تاريخ الميزانية .

2-4-33 – تحل القوائم المالية المعاد صياغتها محل القوائم المالية ولا تكون مكملة لها ، وغير مسموح بالعرض المنفصل للقوائم المالية غير المعدلة.

*** إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة التاريخية :**

3-4-33 – فيما يلى القواعد المطبقة على إعادة صياغة الميزانية :

- لا يعاد صياغة أو تعديل البنود النقدية .
- الأصول والالتزامات المرتبطة بمؤشر Index - Linked يعاد صياغتها طبقاً للاتفاق .
- يعاد صياغة البنود غير النقدية فى شكل وحدات القياس الحالية بتطبيق التغيرات فى المؤشر أو وحدة العملة على القيم الدفترية المسجلة منذ تاريخ الاستحواذ (أو أول تاريخ لإعادة الصياغة) أو القيم العادلة فى تواريخ التقييم .
- لا يعاد صياغة الأصول غير النقدية إذا كانت ظاهرة بالقيمة الصافية القابلة للتحقق أو القيمة العادلة أو المبلغ الممكن استرداده فى تاريخ الميزانية .
- فى بداية الفترة الأولى التى تطبق فيها مبادئ المعيار المحاسبى الدولى رقم (29) ، فإن مكونات حقوق الملكية – فيما عدا الأرباح المتراكمة وأى فائض إعادة تقييم يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة .
- فى نهاية الفترة الأولى وما يليها فإن كل مكونات حقوق الملكية يعاد صياغتها من تاريخ المشاركة .
- يتم تضمين التغيرات فى حقوق الملاك ضمن حقوق الملكية .

4-4-33 – يعاد صياغة جميع البنود فى قائمة الدخل بتطبيق التغير فى المؤشر العام للأسعار من تواريخ القيد الأولى لهذه البنود .

5-4-33 – المكسب أو الخسارة فى صافى التدفق النقدى يتم تضمينه فى صافى الدخل ، وهذا المبلغ يمكن تقديره بتطبيق التغير فى المؤشر العام للأسعار إلى متوسط المرجح لصافى الأصول والالتزامات النقدية .

*** إعادة صياغة القوائم المالية بالتكلفة الجارية :**

6-4-33 – القواعد التى تطبق على بنود الميزانية هى :

– لا يعاد صياغة البنود الظاهرة بالتكلفة الجارية فعلاً .

– يعاد صياغة البنود الآخرى على أساس القواعد الموضحة أعلاه .

7-4-33 – جميع المبالغ الداخلة فى قائمة الدخل يعاد صياغتها بوحدة القياس فى تاريخ الميزانية بتطبيق المؤشر العام للأسعار .

8-4-33 – عند حساب المكسب أو الخسارة لصافى الموقف النقدى ، فهذا التعديل يشكل جزءاً من المكسب أو الخسارة على صافي الوضع النقدى محسوباً على أساس المعيار (IAS 29) .

9-4-33 – يعبر عن جميع التدفقات النقدية بوحدة القياس فى تاريخ الميزانية .

10-4-33 – عندما تقرر منشاة أجنبية تابعة أو شركة زميلة أو مشروع مشترك لشركة قابضة فى اقتصاد تضخم جامح فإن القوائم المالية يجب أولاً إعادة صياغتها طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (29) وبعدئذ تترجم بسعر الإقفال كما لو كانت الكيانات كيانات أجنبية طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (21) .

5-33 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

يجب الإفصاح عن الجوانب التالية :

– حقيقة عملية إعادة الصياغة .

– حقيقة أن الأرقام المقارنة يعاد صياغتها .

– ما إذا كانت القوائم المالية على أساس أسلوب التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية .

– هوية ومستوى مؤشر الأسعار أو العملة المستقرة فى تاريخ الميزانية .

– الحركة فى مؤشر الأسعار أو العملة المستقرة خلال السنة الحالية والسنوات السابقة .

6-33 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-33 – أن تفسير نتائج التضخم الجامح تكون صعبة إذا لم تكن على دراية بالعمليات الرياضية التي توجد أرقام التضخم الجامح .

2-6-33 – وحيث تترجم القوائم المالية لكيان فى اقتصاد مرتفع التضخم وتوجد لا تعتد تقاريرها بعملة الاقتصاد مرتفع التضخم – يصير التحليل بالغ الصعوبة .

3 -6-33 – ينبغى على المستخدمين الأخذ فى الاعتبار إفصاحات مستوى مؤشرات الأسعار المستخدمة لتوافق القوائم المالية – وحيث يلزم – عليهم اعتبار مستويات أسعار الصرف الأجنبى المطبقة على ترجمة القوائم المالية .

33-6-4 – عندما لا تكون معدلات التضخم وأسعار الصرف مترابطة فالمنافع المحملة للأصول غير المالية فى القوائم المالية يتغير تحليلها للنظر فى كيفية نشأتها – مثلاً – للتقلبات المؤقتة لسعر الصرف .

33-6-5 – حيث تتطلب معايير المحاسبة بشكل متزايد استخدام القياس بالقيمة العادلة – فعلى مستخدمي القوائم المالية للمنشأة العاملة في اقتصاديات التضخم الجامح الأخذ فى الاعتبار موثوقية مقاييس القيمة العادلة فى تلك القوائم المالية .

33-6-6 – غالباً لا يكون لاقتصاديات التضخم الجامح أسواق مالية نشطة ، وقد تخضع لدرجات عالية من اللوائح مثل رقابة الأسعار ، فى هذه الظروف يكون من الصعب جداً تحديد القيم العادلة وكذلك أسعار الخصم بالنسبة لالتزامات المنفعة المحددة واختبارات انخفاض القيمة .

• مثال : التقارير المالية فى اقتصاد التضخم الجامح :

- مثال (33-1) :

شركة X : أنشئت فى أول يناير 2002 برأسمال ملكية قدره 40 مليون دولار وكانت الميزانيات فى بداية ونهاية السنة الأولي كالآتى :

بيـــان	بداية بالألف دولار	نهاية بالألف دولار
أصول :		
ممتلكات ومعدات وتجهيزات	60000	50000
مخزون	30000	40000
حسابات مدينة	50000	60000
	140000	150000
حقوق الملكية والالتزامات :		
رأس مال أسهم	40000	40000
ربح محتجز	-	10000
قروض	100000	100000
	140000	150000

وتعكس قائمة الدخل عن السنة الأولى المبالغ التالية :

بيـــــــــان	بالألف دولار
إيـــــــرادات	800000
مصروفات التشغيل	(750000)
إهلاك آلات ومعدات	(10000)
ربح التشغيل	40000
فوائد مدفوعة	(20000)
الربح قبل الضرائب	20000
مصروف ضريبة الدخل	(10000)
الربح بعد الضرائب	10000

معلومات إضافية :

1 - كان معدل التضخم 120% للسنة ويمثل المخزون مشتريات شهرين وكل بنود قائمة الدخل المجمعة تتم بالتساوى خلال السنة .

● **الإيضاح :** يمكن إعادة صياغة القوائم المالية بوحدة القياس فى تاريخ الميزانية باستخدام مؤشر أسعار موثوق به كالتالى :

الميـــزانيـــة			
بيـــــــان	مقيد بالألف دولار	إعادة صياغة بالألف دولار	الحسابات
أصــول :			
ممتلكات ومعدات وتجهيزات	50000	110000	1.00/2.20
المخزون (حساب [أ])	40000	41905	2.10/2.20
حسابات مدينة	60000	60000	
	150000	211905	
حقوق الملكية والالتزامات :			
رأس مال أسهم	40000	88000	1.00/2.20
ربح متراكم	10000	23905	توازن
قروض	100000	100000	
	150000	211905	

قائمـــة الدخـــل :			
بيـــــــان	بالألف دولار	بالألف دولار	الحسابات
إيرادات (حساب ب)	800000	1100000	1.60/2.20
مصروفات تشغيل	(750000)	(1031250)	1.60/2.20
إهلاك (حساب ج)	(10000)	(22000)	1.00/2.20
فوائد مدفوعة	(20000)	(27500)	1.60/2.20
مصروف ضرائب الدخل	(10000)	(13750)	1.60/2.20
صافى الربح قبل إعادة الصياغة	10000	5500	
المكاسب الناشئة من إعادة تسوية التضخم		18405	رقم توازنى
صافى الربح بعد إعادة صياغة المكاسب		23905	

الحسابات:

أ – مؤشر المخزون :

المخزون مشترى فى المتوسط فى 30 نوفمبر .

اذن المؤشر فى هذا التاريخ = 1.00 + (12/11 × 1.20) = 2.10

ب– المؤشر بالنسبة للدخل والمصروفات :

المتوسط بالنسبة للسنة = 1.00 + (2 ÷ 1.20) = 1.60

جـ– المؤشر بالنسبة للإهلاك .

مرتبط بمؤشر الممتلكات والمعدات والتجهيزات = 1.00

الفصل الرابع والثلاثون

الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

المعيار المحاسبى الدولى رقم (30)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الرابع والثلاثون

الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة

Disclosures in the Financial Statements of Banks and Similar Financial Institutions

المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) IAS

لاحـظ:

يجب التـاكد علـى أن كل معـايير المحـاسـبة الدوليـة IAS واجـبة التطبـيق على البنوك وخاصـة كل من المعـــيارين (32) IAS، (39) IAS ولأن هذا المعيار (30)IAS كان قد أعـد قبل (32) IAS و (39) IAS فـإن بعض المتطلبـات سـيـحدث بينـها تداخل، وأي مـتطلبـات آخـرى للإفصـاح تاتى فى المعيار المحـاسبى الدولى رقم (30) (وبصفـة خاصة تلك المتعلقـة بتصنيف الأصول والالتزامات على أساس المخاطر) ينبغى اعتبارها تكميلية.

1-34 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنوك إلي تفهم أكثر للعمليات الخاصة بالبنوك وخاصة القدرة على السداد Solvency والسيولة Liquidity وكذلك الدرجة النسبية للمخاطر التي تلحق بمختلف مجالات أعمالها.

وهذا المعيار:

- يصف متطلبات الإفصاح فى البنوك .
- يشـجع الإدارة على تقـديم تعليق علـى القوائم المـالية يـصف طريقـة إدارتها ورقـابتـهـا لسيولتها وقدرتها على السداد وكذلك الهيكل الكامل للمخاطر المرتبطة بعمليات البنك.

وتتعرض البنوك لمخـتلف المخاطر التشغـيلية والمالية، ورغم أن بعض المخاطر المصـرفية يمكن أن تنعكس فى القـوائم المالية إلا أن مستـخدميـها يحصلون على فـهم أفضل إذا أتاحت لهم الإدارة تعليـــقـاً يصـف الطريقـة التـي تدير وتراقب بهـا هذه المخـاطر ورغـم أن تعليق الإدارة يوصى به فقــط هــذا المعــيار إلا أنه كـذلك مطـلب إفـصـاح بمقتضى المـعيار المحـاسبى الدولى رقم (32).

2-34 - نطـاق المعيـار: Scope of the Standards

هذا المعيار واجب التطبـيق على جميع البنوك التي تُعرف بانها تلك المؤسـسات المالية - التى - من بين أشيـاء آخرى - تتلقى الودائع من الجمهـور العام وتقرضه بـهدف الإقراض والاستثـمار داخل نطاق التشريع المصرفى أو ما يماثله.

3-34 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-34 – يحتاج مستخدمو القوائم المالية معلومات للمساعدة فى تقييمهم للمركز المالى للبنك وأدائه واتخاذ قرارتهم الاقتصادية .

2-3-34 – والتقييم الواقعى للأصول من الأهمية بمكان بما فى ذلك الحساسية لأحداث المستقبل والتطورات العكسية والاعتراف الصحيح بالدخل والمصروفات.

3-3-34 – وبنفس الأهمية تقييم الوضع الكلى لمخاطر البنك ، شاملاً البنود داخل الميزانية وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة على معالجة المشكلات فى المدى القصير وتوليد رأس المال الإضافى ، ويحتاج المستخدمون كذلك لمعلومات لفهم أفضل للخصائص التي تتميز بها عمليات البنك وخاصة القدرة على السداد والسيولة والدرجة النسبية للمخاطر الموجودة فى مختلف أبعاد العمليات المصرفية .

4-34 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-34 – لا يضع هذا المعيار أي معايير خاصة تتعلق بالاعتراف أو القياس بالنسبة للبنوك لأن نفس المبادئ المحاسبية (وفق وضعها في المعايير الآخرى) يجب تطبيقها بواسطة البنوك بالنسبة لقيد الصفقات والأحداث ، وهذا المعيار يتناول الإفصاحات فقط ، ومع هذا فإن المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) يمنع استخدام الاحتياطيات السرية أو الخفية للأموال بالنسبة للمخاطر العامة للبنك كوسيلة لزيادة أو تخفيض النتائج والمركز المالى للبنك.

2-4-34 – ورغم خضوع البنك للإشراف والزامه بإمداد السلطات النظامية بالمعلومات والتى تكون غالباً غير متاحة للمستخدمين ، لذلك فإن الإفصاح فى القوائم المالية يحتاج إلى شمول كاف لتلبية احتياجات المستخدمين (مع قيود معقولة) .

5-34 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

*** السياسات المحاسبية :**

1-5-34 – يجب ان تفصح إيضاحات الساسية المحاسبية عن الأسس التى تعد على أساسها القوائم المالية شاملة :

– الاعتراف والتسجيل للأنواع الرئيسية للدخل .

– تقييم الاستثمارات والأوراق المالية التجارية .

– التمييز بين تلك الصفقات والأحداث الآخرى الناتج عنها الاعتراف بالأصول والالتزامات (بنود الميزانية) وتلك التى تنشأ فقط عنها قيم احتمالية والتزامات (خارج الميزانية) .

– تحديد خسائر الانحراف على القروض والسلف ولإعدام القروض والسلفيات غير القابلة للتحصيل.

– تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة والمعالجة المحاسبية لهذه الأعباء .

*** قائمـــة الدخــل :**

34-5-2 – **يجب أن تضم قائمة الدخل كل من الدخل المجمع والمصروفات حسب طبيعتها والإفصاح عن المبالغ الخـاصة بالأنواع الرئيسيـة للدخل والمصروفات وكذلك بالنسـبة لمتطلبات مـعايير التقارير المالية الأخرى ، فإن قائمة الدخل أو الإيضاحات يجب أن تشمل :**

- الفائدة والدخل المماثل .
- مصروف الفوائد والأعباء المماثلة .
- دخل التوزيعات .
- دخل الأتعاب والعمولة .
- مصروفات الأتعاب والعمولة .
- المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن أوراق مالية بغرض المتاجرة .
- المكاسب ناقصاً الخسائر الناشئة عن الأوراق المالية للاستثمار .
- المكاسب ناقص الخسائر الناشئة عن التعامل فى العملات الأجنبية .
- دخول التشغيل الأخرى .
- خسائر الانخفاض فى قيمة القروض والسلفيات .
- المصروفات الإدارية العامة .
- مصروفات التشغيل الأخرى .

34-5-3 – لا ينبغى إجراء مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات فيـما عدا تلك المتعلقة بتغطية المخاطر والأصول والالتزامات التى يمكن إجراء مقاصة بينها طبقاً للمعيارين (32) , (39) .

34-5-4 – **يتم التقرير عن المكاسب أو الخسائر التالية على أساس صافى :**

- التصرفات والتغيرات فى القيمة الدفترية المعدلة للأوراق المالية التجارية .
- التصرفات في الأوراق المالية الاستثمارية .
- التعامل فى العملات الأجنبية .

*** الميـزانيــة :**

34-5-5 – **يجب إدراج الأصول والالتـزامات حـسب طبيعــتها وتـدرجها فى ترتيب يعكس سـيولتـها النسبـية ، وبالإضــافة إلى متطلبـات المعاييـر المحاسبـية الدولية الأخـرى ، فإن الميـزانية والإيضاحات يجب أن تشمل :**

*** الأصــــول :**

- النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى .
- أذون الخزانة والأذون الأخرى الصالحة لإعادة الخصم لدى البنك المركزى .

- الأوراق المالية الحكومية وغيرها الموجودة لأغراض المتاجرة .
- الإيداعات والقروض والسلف لدى البنوك الآخرى .
- الإيداعات الآخرى للنقود بالسوق .
- القروض والسلف للعملاء .
- الأوراق المالية للاستثمار .

*** الالتزامات :**

- ودائع من بنوك آخرى .
- إيداعات السوق الآخرى للنقود .
- المبالغ المستحقة لمودعين آخرين .
- شهادات إيداع .
- السندات الأذنية والالتزامات الاخرى ذات أدلة الإثبات الورقية .
- أموال مقترضة أخرى .

6-5-34 – **ينبغى على البنك الإفصاح عن القيم العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية وفقاً لمتطلبات المعيارين** IAS (32) , IAS (39) .

*** إيضاحات القوائم المالية :**

7-5-34 – **الإفصاح عن البنود المحتملة والالتزامات التالية :**

- طبيعة ومقادير الالتزامات لامتداد الإئتمان غير القابلة للإلغاء .
- طبيعة ومقادير الالتزامات الوصفية المحتملة الناشئة عن بنود خارج الميزانية.

مثل : بدائل الإئتمان المباشر شاملة الضمانات العامة للمديونية المقبولة من البنك وخطابات الضمان القائمة التى تخدم كضمانات مالية للقروض والأوراق المالية .

- طبيعة ومقادير الالتزامات لامتداد الإئتمان غير القابلة للإلغاء .
- بعض الالتزامات العرضية المتعلقة بالمعاملات شاملة سندات الأداء والكفالات وخطابات الضمان القائمة المتعلقة بصفقات معينة .
- الالتزامات قصيرة الأجل ، التسييل النهائي ، والعرضية المتعلقة بالتجارة الناشئة عن حركة البضائع مثل الاعتمادات المستندية حيث الشحنة الأساسية تستخدم كتامين .
- التعهدات الآخرى – تسهيلات سندات التامين والتسهيلات الدوارة لسندات التامين .

8-5-34 – **الإفصاح عن تحليل الأصول والالتزامات فى مجموعات الاستحقاق ذات العلاقة – ومن أمثلة الفترات المستخدمة ما يلى :**

- حتى شهر واحد .

- من شهر إلى ثلاثة شهور.
- من ثلاثة شهور إلى سنة.
- من سنة إلى خمس سنوات.
- خمس سنوات فأكثر.

ومن منظور إدارة مخاطر السيولة فإن الاستحقاقات يمكن التعبير عنها بالنسبة للفترة الباقية على تاريخ الدفع أو الفترة الأصلية للسداد، ومن منظور إدارة مخاطر سعر الفائدة فإنه يتم التعبير عن المستحقات بالنسبة للمدة الباقية للتاريخ التالى التي يمكن فيه تغير أسعار الفائدة وعلى الإدارة أن تقدم فى تعليقها معلومات حول الفترات الفعلية وعن طريق إدارة ورقابة المخاطر والتعريضات المقترنة بمختلف استحقاق السيولة وأوضاع سعر الفائدة.

34-5-9 – التركيزات الهامة لأصول والتزامات البنك والبنود خارج الميزانية :

Significant Concentrations of the Banks Assets & Liabilities and off-Balance-Sheet

بالنسبة للمناطق الجغرافية أو العملاء أو قطاعات الصناعة أو أي تركيزات آخرى يكون من المناسب الإفصاح عنها ، وعلى البنك أيضاً أن يفصح عن مبلغ التعرضات الهامة لصافى العملة الأجنبية.

34-5-10 – ينبغى على البنك الإفصاح عن المعلومات التالية فيما يتعلق بالخسائر على القروض والسلف:

- السياسة المحاسبية التى تصف الأساس الذى يعترف عليه بالقروض والسلف غير المحصلة كمصروف وديون معدومة.
- تفاصيل التحركات فى أى حساب مسموحات بالنسبة لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلف خلال الفترة، كإفصاح منفصل.
- المقدار المعترف به كمصروف بالنسبة كخسائر انفخاض القيمة فى الفترة الحالية.
- مقدار الديون المعدومة بالنسبة للقروض والسلف غير المحصلة.
- المقدار المدين للمبالغ المستردة.
- المبلغ المجمع لأي حساب مسموحات لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلفيات فى تاريخ الميزانية.

وأي مبالغ يتم تجنبيها بالنسبة للخسائر على القروض والسلف بالإضافة إلى خسائر انخفاض القيمة المعترف بها وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (39) وتتم محاسبتها بشكل ملائم كأرباح محتجزة.

34-5-11 – المبالغ المجنبة للمخاطر المصرفية العامة (شاملة الخسائر المستقبلية والمخاطر الآخرى غير المرتبة بالإضافة إلى تلك التي تستحق طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (37) يجب

الإفصاح عنها منفصلة كأرباح محتجزة، وأي تخفيضات لهذه المبالغ تسجل كمدينة مباشرة في الأرباح المحتجزة.

12-5-34 – المبلغ المجمع للالتزامات الـ Secured وطبيعته والقيمة الدفترية المعدلة للأصول المرهونة كضمان يجب الإفصاح عنها.

13-5-34 – إذا كان البنك مرتبطاً في أنشطة ترست Trust كبيرة، فإن هذه الحقيقة والإشارة إلى تلك الأنشطة يجب الإفصاح عنها.

14-5-34 – يجب الالتزام والتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (24) ويجب الإفصاح عن العناصر التالية بالنسبة لمعاملات الأطراف ذوى العلاقة:

- سياسة الإقراض في البنك.
- المقدار الداخل في أو جزء الطرف ذو العلاقة.
- القروض والسلفيات والودائع والتعهدات والسندات.
- الأنواع الرئيسية للدخل ومصروف الفوائد والعمولات المدفوعة.
- المصروف المعترف به في الفترة بالنسبة للخسائر على القروض والسلف والمبلغ المخصص في تاريخ الميزانية.
- التعهدات غير القابلة للإلغاء والبنود الاحتمالية والتعهدات الناشئة عن بنود خارج الميزانية.

*** التعليق على القوائم المالية:**

15-5-34 – **يتم تشجيع الإدارة على تقديم تعليقات على القوائم المالية التي تتناول إدارة ورقابة السيولة والمخاطر شاملة:**

- مخاطر السيولة والمخاطر من تقلبات العملة الأجنبية وحركات سعر الفائدة والتغيرات في أسعار السوق ومن فشل النظراء.
- متوسط أسعارالفائدة ومتوسط أصول المولدة للفائدة ومتوسط التزامات مولدة للفائدة للفترة.
- مدى الودائع والتسهيلات بأقل من أسعار السوق وتأثيرها على الربح أو الخسارة.
- فترات الاستحقاق الفعالة – بخلاف التعاقدية – وطرق الإدارة في إدارة ورقابة المخاطر والتعرضات المقترنة بمختلف أشكال الاستحقاق وسعر الفائدة.

6-34 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-34 – تاريخياً – فإن الممارسات المحاسبية المتعارف عليها لم تضع متطلبات إفصاح ذات صلة بأعمال البنوك ، وتغير هذا الوضع في التسعينات مع إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS (30) بصفة خاصة والذي نتج عن متطلبات من جانب العديد من المنظمين للأخذ بمفهوم «الإفصاح الشامل» والأهداف الرئيسية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) هي

وصف متطلبات التقارير فى البنك بما يعكس طبيعتها المتخصصة (الصناعة المصرفية) ولتشجيع الإدارة على التعليق على القوائم المالية لوصف أدوات السيولة ، والقدرة على السداد والمخاطر الآخرى المتعلقة بعمليات البنك – وكيف تدار وتراقب ورغم أن بعض المخاطر المصرفية يمكن أن تنعكس فى القوائم المالية ، فإن التعليق يساعد المستخدمين فى الحصول على تفهم أفضل لكيفية إدارة المخاطر .

2-6-34 – كانت متطلبات الإفصاح المتعلقة بالقوائم المالية تقليدياً من أسس النظم الرشيدة ، ويعتبر الإفصاح إليه فعالة لمدى تعرض البنك لنظم السوق ، ورغم أن البنك عادة ما يخضع لإشراف وتقييم سلطات نظامية ويقوم بإمدادها بالمعلومات اللازمة ، إلا أن هذه المعلومات تعتبر فى الغالب معلومات سرية أو حساسة بالنسبة للسوق وليست متاحة لفئات المستخدمين ، والإفصاح فى القوائم المالية يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية لتلبية احتياجات المستخدمين الآخرين داخل إطار مقبول كما يمكن أن يكون مطلوباً بشكل معقول ، وتحسين الشفافية من خلال إفصاح أفضل يمكن أن يقلل (وإن كان هذا ليس بالضرورة) من فرص حدوث أزمات مصرفية منتظمة أو آثار العدوى وذلك لأن الدائنين والمشاركين الآخرين بالسوق يكونون أقدر على التمييز بين الظروف المالية التى تواجه مختلف المؤسسات أو الدول .

3-6-34 – يحتاج المستخدمون معلومات تساعدهم فى تقييم المركز المالى للبنك والأداء المالى وإدارة المخاطر بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة (على أساس تقييمهم) ومن الأهمية بمكان التقييم الواقعى للأصول شاملاً الحساسيات للمستقبل والتطورات المعاكسة والاعتراف والتسجيل الصحيح للدخل والمصروفات وكذلك تقييم الوضع العام للمخاطر المصرفية شاملاً البنود داخل وخارج الميزانية وكفاية رأس المال والقدرة علي مواجهة المشكلات القائمة قصيرة الأجل والقدرة على توليد رأس مال إضافى .

4-6-34 – كانت التحليلات المصرفية التقليدية تتم على أساس مجموعة من الأدوات الكمية لتقدير ظروف البنك شاملة النسب ، وهذه تتعلق بطبيعة الحال بأوضاع السيولة وكفاية رأس المال ونوعية محفظة القروض والإقراض الداخلى وذوى العلاقة والتعرضات الكبيرة وأوضاع الصرف الخارجى المفتوح ، ورغم أن هذه المقاييس مفيدة للغاية إلا أنها بذاتها غير كافية كمؤشر لوضع مخاطر البنك واستقرار مركزه المالى أو توقعاته ، فهذه الصورة التى تعكسها النسب المالية تعتمد كثيراً على التوقيت والاكتمال ودقة البيانات المستخدمة لحساب تلك النسب ، ولهذا السبب فإن مسألة منفعة وشفافية المعلومات أمر هام ، والمسئولية التى أصبحت موضوعاً آخر يضاف إلي الشفافية بسبب زيادة الأهمية لإدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات المالية الحديثة .

34-6-5 – التقنيـة الأساسيـة لتحليل المخاطـر المالية هي المراجعـة التفصـيلية للبنك ، فالـتحليل على أساس المخاطر التي تواجه البنك يشمل عـوامل نوعية هامة ويضع نسب داخل إطار عريض لتقدير المخـاطر وإدارتها والتغيـرات أو الاتجاهات فى هذه المخاطر وكذلك هـبوط الجوانب المؤسساتيـة ذات العلاقة ، والتي تشمل نوعيـة وأسلوب حوكمة الشركـات والإدارة وكفاية واكتمال وتوافق سـياسات البنك وإجراءاته وفاعليـة واكتمال الرقابة الداخلية والتـوقيتات المناسبة ، ودقة نظم معلومات الإدارة والدعم المعلوماتي .

34-6-6 – كذلك فـإنه مع إفصـاحات المعـيار المحاسـبى الدولى رقم (30) يحـتاج المسـتخدمـون إلي معلومـات تعزز فهـمهم لأهمية الأدوات الماليـة داخل وخارج الميزانيـة لتقيـيم المركز المالى للبنك وأدائه والتدفقات النقدية ، وهذه المعلومات ضرورية لتقدير المبالغ والتوقيت ودرجة التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات ، وهذه يتم معالجتها فى المعيار المحـاسبى الدولى رقم (32) : بعنوان : الأدوات المالية : العـرض والإفصاح والذى أكمل متطلبات الإفصاح فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) وخاصة متطلبات الإفصاح المرتبطة بالأدوات الماليـة والأهداف المتخصـصة للمعـيار المحـاسبى الدولى رقم (32) هى وصف متطلبات العرض على الميزانية والأدوات المالية وتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها حول كل من الميزانية (المعترف بها) وخارجها (غير المعترف بها) من الأدوات المالية .

34-6-7 – صدر كلا من المعيارين (32) , (39) كمعايير منفصلة ولكنهمـا يطبقان من الناحية العملية كوحدة واحدة لأنهما يتناولان بصفة عامة نفس الظواهر المحاسبية ، فالمعيار (39) يتناول الأدوات الماليـة : الاعتـراف والقيـاس وكذلك تحـتوى بعض الإفـصاحـات التكميليـة لتلك المطلوبة بموجب المعيـار المحاسبي الدولى رقم (32) ، ومع هذا بسبب اسـتمرار مراجـعته يجب اعتباره عملا تحت التقدم .

34-6-8 – لعدة سنوات وخاصة فى ظل الأزمات المالية التى ضربت شرق أسيا فى أواخر التسعينات، وجهت انتقادات كثيرة للنقص الموجود فى محاسبة البنوك والذى ترتب عليه عرض ناقص وغير كـاف للمعلومات المالية فى التـقارير السنوية المالية ، ويدرك المشـاركون فى السوق عتمه المعلومات المالية على أنها ليست فقط تبصرة رسمية بل كذلك أنها نمط صغير يؤدى إلى الفـصل ولذلك هناك حاجـة لحوكـمة فـعالـة للشركـة ونظام السوق ، حـيث يحتـاج المشاركـون فى السوق إلى مجـموعة واسعـة من المعلومات الاقتـصادية والمالية بالنسـبة لأغراض صنع القرار وكذلك فإنهم يتفاعلون سلبياً مع الإفصاح الضعيف .

34-6-9 – هناك كذلك إدراك من المـشاركين فى السوق والجـمهور العـام بأن نقص المعلومات الكافـية حول المركـز المالى للبنك ونتائجه والـتدفق النقدى كلهـا نتيجـة المعايير المحاسـبية غـير

الكافيـة ، وهذا الإدراك السئ يبدو نـابعاً من الجهل الـعام بالمعاييـر المحاسـبيـة السديدة الموجودة فعلاً ، وعلى عكس الاعتقاد الشـائع بين غير المحاسبين أن المشكلة السائدة ليست دائماً نقص المعايير المحاسبية الكافية والسديدة ولكن الواقع أن المبادئ الأساسية للمعايير الموجودة ليـست مفروضـة بشكل صحيح من جـانب السلطات النظاميـة والمحاسبـية، فى الواقع أن وضع متطـلبات الإفصـاح غير كـاف فى حد ذاته، فمـتطلبات الإفـصاح يجب ان يصحـحها الزام نظامـى نشط وربما حتى قانون لمكافـحة الغش ، وذلك لضـمان أن تكون المعلومات التى يتم الإفصاح عنهـا كاملة وغير محرفة ، وكـذلك يجب أن يكون للمؤسسات النظامية قرارات من شانها أن توفر عملية الزام كافية .

•أمثلة: الإفصاح فى القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة:

- **مثـــال** (34-1):

فيـما يلى موجـز من القوائم الماليـة السنوية لبنك تشيـر إلى «القروض والسلف» الموضـحة منفصلة كما هو مفصح عنها فى الميزانية :

•السياسات المحاسبية:

1 – **القروض والسلفيات** : يتم عرضهـا بصافى القيمة بعـد خصم المسموحات وخسـائر انخفاض القيمة ، وتمـثل المسموحات الفرق بين القيـمة الدفترية المسجلة للقروض والسلفـيات والمبالغ المستردة منها والتى تمثل القيمة الحالية المقدرة للتـدفقات النقدية المستقبلية ، وتشمل خسائر انخفاض القـيمة كل من الخسائر المعتـرف بها وتلك الخسائر التى ستحـدث فعلاً ولكن لم يتم تحديد قيمتها بدقة بعد، والفوائد على القروض والسـلفيات التى تنخفض قيمتها يتم الاعتراف بها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لتحديد المبلغ القابل للسداد.

ويتم إعداد السلف عـندما يكون احتـمال استـعادة أى مبلغ هام قـد أصبح بعيـداً، والأصول المرنة شاملة الممتلكات فى حيازة البنك يتم تقييمها بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل .

إيضاحات القوائم المالية :

2 – قروض وسلفيات	بالمليون دولار أمريكى
– سحب على المكشوف وبطاقات إئتمان .	16000
– قروض بعملة أجنبية .	5000
– تمويل تركيبات .	22000
– رهونات .	58000
– تمويل السهر ليلاً .	2000
– تمويل مشروع .	3000
– أخرى .	10000
	116000
مسموحات لانخفاض قيمة القروض والسلفيات (يتم الرجوع الى إيضاح 4)	
مخصصات خاصة	-
مخصصات عامة	(6800)
	109200
1/2 تحليل قطاعى :	
الزراعة	3000
إنشاءات وعقارات	2000
استهلاك	77000
تمويل	9000
تصنيع	7000
خدمات	7000
نقل	2000
تجارة جملة	4000
آخرى	5000
	116000

2 – قروض وسلفيات	بالمليون دولار أمريكى
2/2 : تحليل حسب تواريخ الاستحقاق :	
خلال سنة	33000
من سنة إلى خمسة سنوات	28000
أكثر من خمس سنوات	55000
	116000
3/2 : تحليل حسب المناطق الجغرافية :	
وسط آسيا	114000
دول أسيوية آخرى	100
أوربا	700
أفريقيا	800
الأمريكتين	400
	116000

يلاحظ أن :

التحليل على أســاس تواريخ الاستحـقاق يبنى على أســاس الفترة المتـبقيـة من نهاية السنة حتى تاريخ التعاقد .

3 – قروض وسلفيات غير مستخدمة .

بيـــــــــــان	الرصيد الإجمالى بالمليون	أرصدة غير مستخدمة بالمليون	الضمان المحتفظ به بالمليون	المخصص المكون بالمليون
سجب على المكشوف وبطاقات ائتمان	16000	2000	1300	1000
تمويل تركيبات	22000	1000	900	500
رهونات	58000	5000	6700	2500
أخرى	20000	2000	1200	1000
	116000	10000	10100	5000

4 – مسموحات انخفاض قيمة القروض والسلفيات :	
الرصيد :	
رصيد أول السنة	5600
الديون المعدومة أثناء السنة	(1100)
	4500
خسائر انخفاض قيمة معترف بها كمصروف خلال السنة	2300
الرصيدفى نهاية السنة	6800
مقارنة :	
مخصصات خاصة	5000
مخصصات عامة	1800
	6800
الأعباء في قائمة الدخل :	
خسائر انخفاض القيمة	2300
استردادات لخسائر انخفاض قيمة كان قد تم الاعتراف بها في فترات سابقة .	(400)
	1900

الإيضـــاح

يتم تقييم منفعة الإيضاح اعلاه كما يلي :

– **المعيار المحـاسبى الدولى رقم (30) فقرة (30) :** تحليل الأصول فى مـجموعـات استحـقاق ذات علاقة على أساس الوقت (إيضاح 2.2)

تواريخ اسـتحـقاق الأصـول والالتزامـات والقدرة على الإحـلال بتكلفة مـقبـولة ، وتواريخ استحـقاق الالتزامات تعد من العـوامل الهامة فى تقدير سيـولة البنك ومدى تعرضه للتـغيرات فى أسعار الفائدة وأسعار الصرف .

– **المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) فقرة (40) :** التركزات الهامة للأصول فى المناطق الجغرافية ، والعملاء ، والمجموعات الصناعية (إيضاح 2.1 , 2.3)

هذه المعلومات مفيدة كمؤشر للمخاطـر الملازمة المحتملة فى تحقيق الأصول والأموال المتاحة للبنك .

– **المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) فقرة (43) أ :** السياسات المحاسبيـة المتعلقة بالاعتراف إعدام الديون والسلف وانخفاض قيمتها (إيضاح 1)

تساعد هذه المعلومات المستخدمين فى فهم طريقة انعكاس الصفقات فى القوائم المالية .

- **المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) فقرة (43) ب : تفاصيل التحركات فى حساب المسموحات بالنسبة لخسائر انخفاض قيمة القروض والسلفيات خلال الفترة .**

هذه التفاصيل يفصح عنها منفصلة للمبلغ المعترف به كمصروف فى الفترة، ومبلغ العبء فى الفترة عن الديون المعدومة للقروض والسلفيات ، وكذلك المبلغ المدين فى الفترة عن القروض والسلف التى أعدمت فى فترات سابقة وتم استرجاعها (إيضاح 4) .

ويحتاج مستخدمو القوائم المالية للبنك إلى معرفة تاثير خسائر انخفاض القيمة للقروض والسلفيات على المركز المالى والأداء المالى ، وهذا يساعدهم فى الحكم على الفعالية التى يوظف بها البنك موارده .

- **المعيار المحاسبى الدولى رقم (30) فقرة (43) جـ : المبلغ المجمع لحساب المسموحات لخسائر انخفاض القيمة على القروض والسلفيات فى تاريخ الميزانية (إيضاح رقم 4)**

حساب الخسائر المحتملة للديون المعدومة المستقبلية ينعكس فى الميزانية .

الفصل الخامس والثلاثون

الأدوات المالية: العرض والإفصاح
المعيار المحاسبى الدولى رقم (32)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- أمثلة.

الفصل الخامس والثلاثون

الأدوات المالية: العرض والإفصاح

Financial Instruments: Disclosure and Presentation (IAS 32)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)

• لاحظ :

كلا من المعيارين IAS (32) والمعيار IAS (39) صدرا بشكل منفصل ولكنهما يطبقان في الواقع العملي كوحدة واحدة لأنهما يعالجان نفس الواقعة المحاسبية ، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) «بعنوان : الأدوات المالية: الاعتراف والقياس» يحتوى على إفصاحات إضافية لما هو موجود في المعيار المحاسبي الدولي رقم (32). وهذه المتطلبات يتم عرضها في هذا الفصل من أجل توفير قائمة شاملة بجميع متطلبات العرض والإفصاح الصادرة فيما يتعلق بالأدوات المالية.

35-1 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

يحتاج المستخدمون للمعلومات المالية إلى تدعيم فهمهم لأهمية الأدوات المالية سواء الظاهرة في صلب الميزانية On-Balance Sheet أو خارج الميزانية Off-Balance Sheet وذلك لإمكان تحليل المركز المالي للمنشاة وأدائها والتدفق النقدى لها ، وهذا الأمر يزيد من فهمهم لتقدير المبالغ والتوقيت ودرجة التاكد للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات.

وهذا المعيار:

1 – يصف متطلبات عرض الأدوات المالية في الميزانية. و

2 – يحدد المعلومات الواجب الإفصاح عنها عن الأدوات المالية المعترف بها في الميزانية، وتلك الأدوات غير المعترف بها في الميزانية ولكن خارجها.

35-2 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

يتناول هذا المعيار جميع أنواع الأدوات المالية سواء المسجلة أو غير المسجلة في الدفاتر المحاسبية وسوف يطبق على عقود شراء أو بيع أى بند غير مالي يمكن تسويته بصافي:

– نقدى.

– باداة مالية آخرى أو،

– بالتبادل مع أداة مالية، كما لو كانت العقود تمت بادوات مالية.

مع استثناء العقود التى تكون بغرض التسلم أو التسليم ببنود غير مالية، وفقاً لتوقع عملية الشراء أو البيع أو متطلبات الاستخدام.

وتنطبق متطلبات العرض على تصنيف الأدوات المالية إلى :

- أصول مالية .
- التزامات مالية . أو
- أدوات حقوق الملكية .

ويتم تصنيف الدخل إلى :

- فوائد ذات علاقة .
- توزيعات أرباح و .
- خسائر ومكاسب .

ويتطلب هذا المعيار إفصاحات من خلال :

- التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بأدوات مالية .
- السياسات المحاسبية المطبقة على هذه الأدوات .
- استخدام المنشاة للأدوات المالية .
- أغراض الأعمال التى تخدمها .
- المخاطر المرتبطة بها .
- سياسات الإدارة بالنسبة للرقابة على هذه المخاطر .

3-35 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-35 – الأداة المالية : A Financial Instrument

هى عقد ينشأ عنه كلاً من أصل مالى لمنشاة ما والتزام مالى أو أداة حقوق ملكية لأخرى .

2-3-35 – الأصل المالى هو أصل يكون فى صورة :

- نقدية (على سبيل المثال نقدية مودعة فى البنك) .
- حق تعاقدى لاستلام نقدية أو أصل مالى (مثلا حق لدى مدين أو أداة مشتقة) .
- حق تعاقدى لتبادل أدوات مالية تحت شروط يحتمل أن تكون إيجابية بالنسبة للمنشاة .
- أداة حقوق ملكية فى منشاة أخرى (مثلاً استثمارات الشركة فى الأسهم العادية لشركات آخرى) .

أما الأصول المادية Physical Assets (مثل المخزون والعقارات ....) فإنها تعتبر أصول غير مالية لأنه لا يترتب عليها حقوق تعاقدية حالية لتلقى نقدية أو أصول مالية آخرى .

3-3-35 – الالتزام المالى : التزام تعاقدى بـ :

- تسليم أى أصل مالى (مثلاً دائن وأداة مشتقة) أو .
- تبادل أدوات مالية فى ظل شروط غير مواتية للمنشاة (غير إيجابية) .

ويلاحظ :

أن الالتزامات المفروضة بمقتضى متطلبات تشريعية مثل ضرائب الدخل (تنتج عن تطبيق أحكام قانون الضرائب على الدخل) لا تعتبر التزامات مالية لأنها ليست تعاقدية وإنما تفرضها الدولة بما لها من سيادة .

35-3-4 - أداة حقوق الملكية : **An Equity Instrument**

هى أى عقد يدل على حصة فى صافى الأصول ، ويقصد بصافى الأصول الحصة المتبقية أى الأصول ناقصاً الخصوم ، أى الحصة المتبقية فى أصول منشاة بعد خصم كل التزاماتها ، ويلاحظ أن الالتزام بإصدار أداة حقوق الملكية ليس التزاما مالياً لأنه ينتج عنه زيادة فى حقوق الملكية ولا يمكن أن يترتب عليه خسارة للمنشاة .

35-3-5 - القيمة العادلة : **Fair Value**

هى المبلغ الذى يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبينة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين فى عقدها وتتم فى ظروف طبيعية وفقاً لآليات السوق .

35-4 - المعالجة المحاسبية : **Accounting Treatment**

35-4-1 – ينبغى على مُصدر الأداة المالية تصنيف الأداة أو مكوناتها عند الاعتراف المبدئى كاصل مالى أو التزام مالى أو أداة حقوق ملكية طبقاً لجوهر الترتيب التعاقدى وتعاريف الأصل المالى ، والالتزام المالى ، وأداة حقوق الملكية الواردة فى المعيار (وكما سبق بيانه) .

35-4-2 – ينبغى على مُصدر أداة مالية مركبة (أى تجمع بين خصائص حقوق الملكية والالتزامات) (مثلاً السندات القابلة للتحويل إلى أسهم Convertible Bonds) أن يقوم بتصنيف هذه الأداة إلى مكونين هما :

أ – مكون التزام .

ب– مكون حقوق الملكية .

فعلى سبيل المثال : إذا كان إجمالى مبلغ الأداة المالية المركبة مليون دولار وأمكن فصل الجزء الذى يعبر عن التزام مالى وكان 400000 دولار فإن الجزء المبتقى وهو 600000 دولار يمثل أداة حقوق الملكية ، وحينما يتم هذا التصنيف فإنه لا يعاد تغييره حتى لو تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن ينشأ أى مكسب أو خسارة عند الاعتراف بهذا التصنيف وعرض المكونات بشكل منفصل .

35-4-3 – يتم التقرير عن الفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب ذات العلاقة بالالتزام

المالى فى قائمة الدخل كمصروف أو دخل ، والتوزيعات لحملة أداة حقوق ملكية سوف ترحل مباشرة كمدينة لحقوق الملكية ، ولذلك فإن تصنيف الأداة المالية هو الذى يحدد المعالجة المحاسبية كما يلى :

- تصنف توزيعات الأرباح على الأسهم كالتزامات وبذلك تصنف كمصروف بنفس طريقة مدفوعات الفوائد على قرض والتى تصنف كمصروف ، وكذلك فإن هذه التوزيعات يجب استحقاقها مع الوقت .
- المكاسب والخسائر (العلاوات والخصومات) على الاستردادات أو إعادة تمويل الأدوات المصنفة كالتزامات ترد فى قائمة الدخل بينما المكاسب والخسائر على الأدوات المصنفة كحقوق ملكية للمصدر يتم التقرير عنها كتغيرات فى حقوق الملكية .

35-4-4 – يمكن عمل مقاصة بين الأصل المالى والالتزام المالى فقط عندما :

أ – يوجد حق قانونى ملزم بإجراء هذه المقاصة .

ب– وجود نية لدى المنشأة لتسوية الأصل المالى والالتزام المالى على أساس صافى أو حدوث تحقق الأصل وتسوية الالتزام ذو العلاقة فى وقت واحد (نفس الوقت) . Simultaneously

35-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

35-5-1 – يجب تصنيف الأدوات المالية والأجزاء المكونة لها لتعكس جوهر الترتيب التعاقدى وهل يمثل التزام مالى أم أصل مالى أم أداة حقوق ملكية .

35-5-2 – تصف سياسات إدارة المخاطر أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية شاملة ما يلى : .

أ – سياسة تغطية المخاطر (التحوط ضد المخاطر) لكل نوع رئيسى لمعاملة متوقعة .

ب– مخاطر السعر (العملة ، سعر الفائدة ، مخاطر السوق) .

جـ– مخاطر الائتمان .

د – مخاطر السيولة .

هـ– مخاطر التدفق النقدى .

35-5-3 – يجب الإفصاح عما يلى : (لكل فئة من الأصل المالى ، الالتزام المالى ، أداة حقوق الملكية) :

أ – معلومات عن مدى وطبيعة – شاملاً الشروط والأحكام الهامة – التى يمكن أن تؤثر على مقدار ، وتوقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية .

ب– السياسات المحاسبية شاملة معايير الاعتراف وأسس القياس مثل الطرق والافتراضات المطبقة فى تقدير القيمة العادلة (منفصلة بالنسبة لفئات الأصول المالية وفئات الالتزامات المالية) .

- الأصل أو المبلغ الحسابى . - تواريخ الاستحقاق والتنفيذ . - خيارات التسوية المبكرة والفترات. - خيارات التحويل . - مبالغ وتوقيت المقبوضات أو المدفوعات المستقبلية .	أسعار ومبالغ الفوائد والتوزيعات الضمانات المحتفظ بها معلومات العملات الأجنبية التعهدات

35-5-4 - بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة :

يتم الإفصاح عما يلي : (لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية) :

- تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق (أيهما أقرب).
- أسعار الفائدة الفعالة (الفعلية) .
- المعلومات الآخرى حول التعرض لمخاطر سعر الفائدة .

35-5-5 - بالنسبة لمخاطر الائتمان يجب الإفصاح عما يلى بالنسبة لكل فئة من الأصول المالية :

- المبلغ المعبر عن أفضل تعرض لأقصى مخاطر ائتمان دون اعتبار لـلقيمة العادلة للضمانات .
- التركيزات الهامة لمخاطر الائتمان .
- المعلومات الأخرى عن التعرض لمخاطر الائتمان .

35-5-6 - لكل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية ، يجب الإفصاح عما يلى عن القيمة العادلة :

- القيمة العادلة لأدوات المتاجرة .
  * الأصل المحتفظ به أو الالتزام الذى يتم إصداره : سعر المناقصة .
  * الأصل الذى سيتم الاستحواذ عليه أو الالتزام المحتفظ به : سعر العرض.
- بالنسبة للأداة فى غير حالات المتاجرة يمكن أن يكون من الملائم الإفصاح عن المدى الذى يقع فيه المبلغ .
- عندما لا يكون من العملى تحديد القيمة العادلة بطريقة موثوقة ، فإنه يجب الإفصاح عن ذلك مع المعلومات حول الخصائص الرئيسية للأداة الضمنية المتصلة بقيمها العادلة .

35-5-7 - بالنسبة للأصول الماليـة المرحلة بأكبر من القيمة العادلة ، يجب الإفصاح عما يلى :

- المبلغ المرحل والقيمة العادلة فردياً أو بالنسبة للمجمعات الملائمة لتلك الأصول.
- أسباب عدم خفض القيمة المرحلة شاملاً دليل الإثبات المؤيد لإمكان استرداد المبلغ .

8-5-35 – يجب الإفصاح عما يلى بشكل منفصل لتصميم تحوط القيمة العادلة أو تحوط التدفق النقدى أو تحوط صافي الاستثمار فى كيان أجنبى :

– وصف عملية التحوط (تغطية المخاطر) .

– وصف الأداة المالية المصممة لأغراض التحوط وقيمتها العادلة .

– طبيعة المخاطر التى يتم توفير الحماية ضدها .

– بالنسبة لتحوط الصفقات المتوقعة :

* الفترة التى يتوقع حدوثها فيها .

* عند توقع الدخول فى تحديد صافى الربح أو الخسارة .

* وصف أى صفقة متوقعة استخدمت بشأنها من قبل محاسبة تغطية المخاطر ولكن لم يعد متوقعاً حدوثها .

– بالنسبة للمكاسب أو الخسائر ذات العلاقة بتحوط التدفق النقدى الذى كان معترفاً به مباشرة فى حقوق الملكية (من خلال قائمة التغيرات فى حقوق الملكية) :

* المبلغ المعترف به فى حقوق الملكية .

* المبلغ المستبعد من حقوق الملكية لصافى الربح أو الخسارة عن الفترة.

* المبلغ المستبعد من حقوق الملكية والمخصص للقيمة الدفترية المرحلة لأصل أو التزام فى صفقة تحوط متوقعة .

9-5-35 – يجب تقديم الإفصاحات الإضافية التالية :

أ – بالنسبة للمكاسب أو الخسائر من إعادة قياس الأصول المالية المتاحة للبيع والتى تم الاعتراف بها فى حقوق الملكية :

– المبلغ المعترف به .

– المبلغ المستبعد من حقوق الملكية إلى صافى الربح أو الخسارة عن الفترة .

ب – البنود الهامة للدخل والمصروف والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأصول المالية والالتزامات المالية :

– دخل الفوائد ومصروفاتها موضحة منفصلة .

– توضيح المبالغ المحققة وغير المحققة بشكل منفصل .

– توضيح المكاسب والخسائر من إلغاء الاعتراف بشكل منفصل عن تلك الناتجة عن تسوية القيمة العادلة .

– مبلغ دخل الفائدة المجمع على القروض المحتمل عدم استردادها موضحة منفصلة .

جـ– بالنسبة للأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة :

– الإفصاح عن هذه الحقيقة .

- وصف الأصول المالية
- المبلغ المسجل .
- إيضاح سبب أن القيمة العادلة لا يمكن قياسها بشكل موثوق .
- مدى التقديرات التى يحتمل وجود القيمة العادلة فيها .
- الإفصاح عما يلى عندما تباع الأصول المالية التى تقاس بالتكلفة المستهلكة :
* الواقعة التى حدثت .
* القيمة الدفترية المرحلة وقت حدوث البيع .
* الكسب أو الخسارة المعترف بها .

د - سبب إعادة تصنيف أى أصل مالى بالتكلفة المستهلكة وليس بالقيمة العادلة :

هـ- بالنسبة لأى خسارة انخفاض فى القيمة أو استعادة لاحقة لمثل هذه الخسارة:
- طبيعة هذه الخسارة .
- المقدار .

و - المبلغ المحمل للأصول المالية المرهونة كإضافة للالتزامات وأى أحكام وشروط متعلقة بالأصول المرهونة .

ز - بالنسبة للتوريق أو اتفاقيات إعادة الشراء :
- طبيعة ومقدار الصفقات .
- وصف الضمان الإضافى والمعلومات الكمية حول الافتراضات الأساسية المستخدمة فى حساب القيمة العادلة .
- ما إذا كان قد تم الاعتراف بالأصول المالية .

ح - إفصاحات المقرض :
- القيمة العادلة للضمان الإضافى المقبول وأنه متاح للبيع أو الرهن فى حالة عدم وفاء المقترض بالتزاماته .
- القيمة العادلة للضمان الإضافى الذى تم بيعه أو رهنه .
- أى أحكام وشروط هامة مقترنة باستخدام الضمان الإضافى .

• أمثلة :الأدوات المالية :الإفصاح والعرض :

فيما يلى بيانات مستخرجة من التقرير السنوى لعام 2003 للبنك الدولى :

- مثـــال (35-1) :

• إدارة السيولة : **Liquidity Management**

الأصول السائلة مملوكة بصفة أساسية فى شكل التزامات للحكومات وكيانات رسمية أخرى ،

وإيداعات زمنية والتـزامات غير مشروطة أخـرى للبنوك والمؤسسات المالية ومبادلات أسـعار فائدة وعملات وأوراق مالية مساندة لأصـول وعقود مشتقات متعلقة بخيارات وعقـود مستقبلية منسوبة لبعض الالتـزامات وتنشـأ مخاطر الـسيولة من التـمويل العـام للأنشطة وفى إدارة مراكـزها المالية وتشمل مـخاطر عدم القـدرة على تمويل محـفظتها من الأصـول عند الاستحـقاق والأسعـار الملائمة ومخاطر عدم القدرة على تصفية وضع فى توقـيت مناسب بسعر معقول ، وهدف إدارة السيولة هو ضمان إتاحة تدفقات نقدية كافية لمواجهة كل الالتزامات المالية لـ IBRD's .

وبمقتضى سيـاسة إدارة السيولة فإن المملوك من الأصول السائلة المجـمعة يجب أن يبقى عند مستـوى أو فوق الحد الأدنى المحدد فى ضوء سـياسة الحرص، وهذا الحد الأدنى يسـاوى الالتزامات الأعلى لخدمة الدين المتوقعـة فى الشهور الستة المتتالية بالنسبـة للسنة المالية زائد نصف مدفوعات الفروق المعتـمدة الصافية وفق المخطط للـسنة المالية ، وكان مستـوى السيولة الأدنى وفقاً لسـياسة الحرص للسنة المالية 2004 موضوعاً عند 18 بليون دولار غيـر متغيـر عن ذلك الموضوع فى سنة 2003 كما تملك المـنشأة أصولاً سائلة فوق الحـد الأدنى المحدد لتوفيـر مرونة فى التوقيت لصـفقات إقراضها ولمقابلة احتياجات رأس المال العامل:

- هناك أصول سائلة متوافرة فى ثلاث محافظ متميزة : ثابتة Stable وتشغيلية Operational وحرة Discretionary ويكون لكل منها شكل مخاطر ومقاييس أداء مختلفة .
- والمحفظة الثابتة تـتكون بصفة أساسية من محـفظة استثمارات تحمل مـستوى الحد الأدنى من السيولة والذى يوضع فى بداية كل سنة مالية .
- أما المحفظة التشغيلية فهى توفر رأس المال العامل للمتطلبات اليومية من التدفق النقدى .

* إدارة المخاطر المالية : Financial Risk Management

تتعرض المنشأة لأنواع مختلفة من المخاطر فى العمليـات الخاصة بتقديم خدمات مصرفية للتنمية ويمكن أن ينشـأ عن أنشطتها أربعة أنواع رئيسـية من المخاطر المالية : مخـاطر الائتمان ومخـاطر السوق (سـعر الفـائدة وسعر الـصرف) ومخـاطر السيـولة ، والمخـاطر التـشغيـلية ، والمخاطر الرئيسية الملازمة للمنشأة هى مخاطر الدولة الائتمانية ، أو مخاطر محفظة القروض .

* هيكل الحوكمة : Governance Structure

يشمل هيكل الحـوكمة إدارة المخـاطرة ، وسكرتارية إدارة المخاطر المسـاعدة للجنة الإدارة فى وظيفتها الإشرافية ، وقد أنشئت هذه السكرتارية فى السنة المالية 2002 لمساندة هذه اللجنة وبصفة خاصة فى تنسـيق مختلف جوانب إدارة المخاطر وفيما يتـصل بالمخـاطر التى تحدث عبر المجالات الوظيفية .

وبالنسبة لإدارة المخاطر المالية هناك لجنة إدارة (الأصول/الالتزامات) يرأسها المدير المالى ومهمتها تقديم توصيات فى مجالات السياسة المالية وكفاية وتخصيص رأس مال المخاطر والإشراف على التقارير المالية ، وهناك لجنتان فرعيتان تتبعان هذه اللجنة هما اللجنة الفرعية لإدارة مخاطر السوق والعملة وترصد السياسات التى تقاس بها مخاطر السوق والائتمان التجارى التى تواجه المنشاة وتوضع تقاريرها وإدارتها .

كما ترصد اللجنة الفرعية التوافق مع السياسات التى تحكم إدارة تعرض الائتمان التجارى وإدارة العملة وتشمل مجالات معينة من النشاط وضع إرشادات للحد من مخاطر الميزانية والسوق واستخدام الأدوات المشتقة ووضع إرشادات الاستثمار ورصد التوافق بين الأصول وتمويلها ، وتقوم اللجنة الفرعية لمخاطر الائتمان برصد قياس وتقارير مخاطر ائتمان الدولة ومراجعة التأثير على مخصص خسائر القروض وضمانات أى تغيرات فى تقدير المخاطر للدول الأعضاء فى افتراضاتها أو التغيرات بين المحافظ المستحقة وغير المستحقة .

* **مخاطر ائتمان الدولة :** **Country Credit Risk**

تتحدد المخاطر المبدئية التى يواجهها IBRD وتقاس وتراقب بواسطة إدارة مخاطر ائتمان الدولة بقيادة مدير الائتمان الرئيسى ، وهذه الوحدة مستقلة. عن وحدات أعمال الـ IBRD ، وبالإضافة إلى المراجعة بشكل مستمر لجدارة ائتمان المقترضين من البنك الدولى IBRD ، فإن هذه الإدارة مسئولة عن تقدير مخاطر محفظة القروض وتحديد مدى كفاية المخصصات لخسائر القروض والضمان ومراقبة أحوال المقترضين المعرضين لأزمات فى الأجل القريب .

وبالنسبة لمخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان للطرف المقابل فى العمليات المالية لـ IBRD فإنها تتحدد وتقاس وتُراقب بواسطة إدارة مالية الشركة المستقلة عن وحدات الأعمال لـ IBRD وتعمل لهذه المخاطر ، ووضع وتوثيق العمليات التى تسهل وتراقب وترصد المخاطر ، هذه العمليات تقوم على أساس التحديد المبدئى والقياس لمخاطر كل وحدات الأعمال .

والعمليات والإجراءات التى يقوم بها IBRD بإدارة محفظة مخاطرة باستمرار تاتى عندما تتغير أنشطتها استجابة للتطورات بالسوق والائتمان والمنتج وغير ذلك ، والمديرون التنفيذيون وخاصة أعضاء لجنة المراجعة يقومون دورياً بمراجعة الاتجاهات فى محافظ مخاطر IBRD وإدارتها وكذلك أى تطورات هامة فى سياسات ورقابة إدارة المخاطر .

* **مخاطر السوق :** **Market Risk**

يواجه IBRD مخاطر ناتجة عن التغيرات السوقية والفائدة الأولية وأسعار الصرف وفى مقارنة مع مخاطر ائتمان الدولة فإن تعرض IBRD لمخاطر السوق قليلة وللبنك IBRD إطار إدارة

متكامل للأصول والالتزامات لتقدير المرونة ومخاطر السوق المغطاة المقترنة بخصائص المنتجات فى محافظ IBRD .

*** إدارة الأصول / الالتزامات : Asset / Liability Management**

تهدف إدارة الأصول/الالتزامات بالنسبة للبنك IBRD إلى ضمان تمويل كافى لكل منتج بالتكلفة الأكثر جاذبية ولإدارة تكوين العملات وشكل الاستحقاق وسعر الفائدة وخصائص الحساسية لمحفظة الالتزامات الداعمة لكل منتج إقراض طبقاً للمتطلبات الخاصة لهذا المنتج وفى إطار المحددات المقررة للمخاطر ومعلومات القيمة الجارية تستخدم فى عملية إدارة الأصول / الالتزامات .

*** استخدام المشتقات : Use of Derivatives**

كجزء من عملية إدارة الأصول/الالتزامات فإن IBRD يستخدم المشتقات لإدارة وصف خصائص أصوله والتزاماته ، ويستخدم IBRD الأدوات المشتقة لتسوية سعر الفائدة وخصائص إعادة التسعير لأصول والتزامات معينة فى الميزانية، أو مجموعات الأصول والالتزامات ذات خصائص إعادة التسعير المماثلة، ولتعديل مكون العملة للأصول والالتزامات الصافية ، ويفضل الجدول (14) معلومات القيمة الحالية لكل منتج قرض ومحفظة الأصول السائلة والدين المخصص لتمويل هذه الأصول .

الجدول (14) : محافظ الإدارة المالية بملايين الدولارات الأمريكية :

	في 30 يونيو 2003			في 30 يونيو 2002		
	القيمة المسجلة المعدلة	التاريخ التعاقدى	ناتج القيمة السوقية	القيمة المسجلة المعدلة	التاريخ التعاقدى	ناتج القيمة السوقية
القروض (أ)	116240	4.09%	6353	121589	5.06%	4865
مجمع قروض عملات متعددة بسعر متغير	22728	4.62	2447	28076	5.03	1766
قروض مجمعة بعملة مفردة	20490	6.95	1682	25585	8.12	1987
قروض موزعة متغيرة	36424	1.62	44	33031	2.44	54
قروض عملة مفردة بسعر ثابت	15315	6.45	1756	15873	6.59	969
قروض تسوية قطاعية وهيكلية خاصة	8454	3.33	8	11505	4.22	15
قروض موزعة ثابتة	12414	3.18	401	7017	4.00	57
قروض أخرى بسعر ثابت	415	7.92	15	502	7.86	17
محفظة الأصول الشائلة د/و	26423	1.35%		24886	2.11%	
الاقتراض (شاملاً المقايضات وSWAP)هـ	107845	2.75%	4946	114261	3.61%	3.499
مجمع عملات متعددة بسعر متغير	13615	3.96	2624	17875	4.09	1780
مجمع عملة مفردة	12857	5.68	1046	16996	7.03	1260
مدى متغير Variable -Spread	25151	1.05	(186)	22106	1.96	(229)
عملة مفردة بسعر ثابت	12400	6.13	1451	13727	5.83	774
تسويات قطاعية وهيكلية متغيرة	8012	1.04	(22)	11916	1.79	(74)
مدى ثابت Fixed - Spread	7146	2.61	133	5055	3.13	(85)
ديون أخرى	28664	1.42	(100)	26586	2.27	73

• ملاحظات :

أ – ناتج تعاقدى معروض قبل تطبيق التخلى عن الفائدة .

ب – يستبعد مجمع قروض عملة مفردة بسعر ثابت التى كانت مصنفة فى قروض أخرى ثابتة السعر .

جـ– تشمل قروض عملة مفردة بسعر ثابت حيث السعر لم يكن ثابتاً بعد فى نهاية السنة المالية .

د – يشمل القروض بشروط غير موحدة .

هـ- المبلغ المحمل والعائد التعاقدى على أساس يشمل الفائدة المجمعة وأى مبالغ غير مستهلكة ، ولكن لا يشمل تأثير تطبيق FAS 133 .

و - محفظة الأصول السائلة محملة ومقررة بالقيمة السوقية ومع استبعاد أصول الاستثمار المقترنة ببعض المنافع الأخرى لما بعد انتهاء خدمة العاملين .

ز - تشمل المبالغ التى لم تخصص بعد فى 30 يونيو 2003 و 30 يونيو 2002 .

*** مخاطر سعر الفائدة : Interest Rate Risk**

هناك مصدران رئيسيان لمخاطر IBRD لسعر الفائدة المحتملة :

الأول : حساسية سعر الفائدة المقترنة بصافى المدى بين السعر المكتسب لـIBRD على أصولها وتكاليف الاقتراضات التى تمول هذه الأصول .

الثانى : هو حساسية سعر الفائدة للدخل المكتسب من تمويل جزء من أصول البنك IBRD عن طريق حقوق الملكية ، وعموماً فإن أسعار الفائدة الإسمية الأقل ينتج عنها أسعار إقراض أقل والتى بدورها تنقص المكاسب الإسمية على حقوق ملكية البنك IBRD - كذلك مع تحول محفظة القروض من قروض مجمعة إلى قروض بأساس لايبور LIBOR - فإن حساب دخل البنك IBRD للتغيرات فى أسعار الفائدة السوقية سوف يزيد .

*** مخاطر سعر الصرف : Exchange Rate Risk**

لتحجيم مخاطر سعر الصرف فى بيئة متعددة العملات فإن IBRD يتمشى مع اقتراضاته فى أى عملة واحدة (بعد أنشطة التبادل) مع الأصول فى ذات العملة وفق الوارد فى المقالة ، كذلك فإن سياسة IBRD هى تحجيم حساسية سعر الصرف لنسبة حقوق الملكية للقروض ، وتنفذ هذه السياسة بالالتزام بتحويل العملة دورياً لتتماشى بين مكونة عملة حقوق الملكية مع قروضها القائمة وهذه السياسة مصممة لتحجيم تأثير تقلبات سعر السوق على نسبة حقوق الملكية إلى القروض ، وبذلك تحافظ على قدرة البنك IBRD على الاستيعاب الأفضل للخسائر المحتملة من المتأخرات دون اعتبار لبيئة السوق .

*** المخاطر التشغيلية : Operational Risk**

وهى الخسارة المحتملة الناتجة عن عمليات أو نظم داخلية غير كافية أو فاشلة أو عوامل بشرية أو أحداث خارجية وتشمل توقف الأعمال وفشل النظام وفشل معالجة الصفقات وفشل تنفيذ المسئوليات القانونية والربحية والوكالة ، والبنك الدولى IBRD مثل كل المؤسسات المالية معرض لأنواع كثيرة من المخاطر التشغيلية ، ويحاول تخفيف المخاطر التشغيلية بالحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المصمم لإبقاء هذه المخاطر فى المستويات المناسبة أمام القدرة المالية للبنك الدولى IBRD وخصائص الأنشطة والأسواق التى يعمل فيها البنك الدولى IBRD.

* القيمة العادلة للأدوات المالية : Fair Value of Financial Instruments

فى ظل أساس القيمة الحالية للتقارير ، فإن البنك الدولى IBRD يسجل كل أصوله والتزاماته المالية بقيم مقدرة ، وبمقتضى أساس التقارير فإن IBRD كل استثماراته ومشتقاته وفق ما هو محدد فى (FAS 133) على أساس القيمة العادلة، وتشمل هذه المشتقات بعض المعالم فى أدوات الدين التى – لأغراض المحاسبة– يتم تقييمها بشكل منفصل ويحاسب عنها أما كأصول والتزامات ، وكلما أمكن فتحدد القيمة العادلة بأسعار السوق المعروضة ، فإن لم تكن أسعار السوق المعروضة متاحة حينئذ تكون القيمة العادلة على أساس نماذج التدفق النقدى المخصوم باستخدام تقديرات الأسواق للتدفقات النقدية وأسعار الخصم .

وكل النماذج المالية المستخدمة بالنسبة لمدخلات القوائم المالية لـIBRD تخضع لكل من التحقق الداخلى والخارجى والمراجعة ، وهذه النماذج تستخدم مدخلات مصدرها السوق مثل منحنيات ناتج سعر الفائدة وأسعار الصرف وتقلبات عقود الخيارات ، واختيار هذه المدخلات قد يتضمن بعض الحكم الشخصى ، وعدم الدقة فى تقدير هذه العوامل والتغير فى الافتراضات يمكن أن يؤثر فى صافى الدخل والمركز المالى للـIBRD وفق الوارد فى الميزانية .

بملايين الدولارات الأمريكية

بيـــــــــان	2003	2002
الاستثمارات – محفظة المتاجرة		
*** عقود خيارات وعقود مستقبلية :**		
– مركز طويل	$ 9590	$ 6300
– مركز قصير	222	976
– تعـرض لمخـاطر ائتـمـان بسـبب عـدم الأداء المحتمل من الطرف المقابل	*	1
*** مبادلات العملة (أ) :**		
– التعرض لمخاطـر الائتمان نتيجة احـتمال عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .	92	51
*** مبادلات سعر الصرف :**		
– الأساس الوهمى .	4575	10705
– التعرض لمخاطـر الائتمان نتيجة احـتمال عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .	50	8
محفظة القروض :		
*** مبادلات العملة :**		
– التعرض لمخاطـر الائتمان نتيجة احـتمال عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .	6949	2092
*** مبادلات سعر الفائدة**		
– الأساس الوهمى .	82112	82533
– التعرض لمخاطـر الائتمان نتيجة احـتمال عدم قيام الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته .	5079	3084

الفصل السادس والثلاثون

ربحية السهم الواحد
المعيار المحاسبي الدولي رقم (33)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السادس والثلاثون
ربحيـــة الســـهم الواحـد
Earnings Per Share
المعيار المحاسبي الدولي رقم (33) IAS

36-1 - المشاكل محل الدراسة : Problems Addressed

يصف هذا المعيار المبادىء الأساسية لتحديد وعرض ربحية السهم الواحد ، ويركز على مقام النسبة عند الحساب ، ولـذلك يتطلب المعيار الإفصاح عن ربحية السهم الواحـد الأصلية والمخفضة Diluted .

36-2 - نطـاق المعيـار : Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على الشركات التي يتم تداول أسهمها في البورصات أو تكون معروضة للاكتتـاب العـام Publicly Traded أو في سبـيلها لإصدار أسهـمها في أسـواق الأوراق المالية ، وكذلك الكيانات الأخـرى التي تـختار الإفصاح عن ربحـية السهم الواحد ، كمـا ينطبق هذا المعيار على المعلومات المجمعة فقط إذا كانت الشركة الأم تعد قوائم مالية مجمعة .

36-3 - المفاهيم الأساسية : Key Concepts

36-3-1 – السهم العادي : An Ordinary Share

هو أداة حقوق ملكية ، ويمكن للمنشاة إصـدار أكثر من فئـة لأدوات حقـوق الملكية .

36-3-2 – التخفيض : Dilution

هو مقدار النقص في ربحـية السهم الواحد أو الزيادة في خسارة السهـم الواحد والناشئة من افتراض أن الأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية مثل الخيارات Option والضمانات Warrants قد مارست هذا الحق أو أنه قد تم إصدار أسهم عادية نتيجة للوفاء باشتراطات معينة .

36-3-3 – سهم عادي محتمل : A Potential Ordinary Share

أداة مالية أو عقـد آخر يمكن أن يحق لحامله الحصول على أسهـم عادية (مثلاً أداة دين أو حقـوق ملكية يمكن تحـويلها إلى أسـهم عادية مثل السـندات قابلة التـحويل إلى أسهـم عادية والأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسـهم عادية وكذلك عقود الخيارات Options والضمانات Warrants والتي يكون لحاملها الحق في شراء أسهم عادية بسعر محدد في المستقبل) .

36-3-4 – عقود الخيارات والضمانات وما يماثلها :

Options , Warrants, and their Equivalents

هي أدوات مالية يعطى لحاملها حق شراء أسهم عادية .

5-3-36 – **خيار البيع :** Put Option

خيار بيع أسهم عادية هو عبارة عن عقد يعطى لحامله الحق فى أن يختار بين بيع أو عدم بيع أسهم عادية بسعر محدد ولفترة معينة .

4-36 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-36 – **ربحية السهم الواحد الأساسية :** Basic Earnings Per Share : (BEPS)

تحسب بقسمة الربح أو الخسارة عن الفترة المتعلقة بحملة الأسهم العادية للشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة .

2-4-36 – **والمكاسب الأساسية هى :**

– الربح أو الخسارة القابلة للتوزيع لحملة الأسهم العادية (وفى حالات معينة يتم عرض الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المخصصة لحملة هذه الأسهم) .

– تعديل الربح أو الخسارة بالمبالغ المتعلقة بتوزيعات الأسهم الممتازة :

* الفروق نتيجة تسويات الأسهم الممتازة .

* الآثار الأخرى المماثلة للأسهم الممتازة والمصنفة كحقوق ملكية .

– المبالغ المؤهلة كتوزيعات ممتازة :

* المبلغ المعلن عن الفترة عن أسهم ممتازة غير متراكمة (أى أنه إذا لم يعلن عن التوزيعات فى هذه السنة فإنها تسقط ولا يتم مراكمتها مع توزيعات السنوات التالية) .

* المبلغ الكلى لتوزيعات ممتازة تراكمية عن الفترة سواء أعلنت أم لم تعلن.

3-4-36 – **تؤخذ الأمور التالية فى الحسبان عند حساب المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال الفترة :**

– يتضمن المتوسط المرجح للأسهم العادية المتداولة خلال الفترة ما يلى : عدد الأسهم العادية فى بداية الفترة وتعديله بعدد الأسهم المشتراه (أسهم خزانة) أو المصدُرة خلال الفترة ومضروباً فى عامل ترجيح حسب المدة .

– الأسهم المصدرة المحتملة : تدخل فى حساب ربحية السهم الواحد الأساسية فقط من التاريخ الذى تستوفى فيه جميع الشروط الضرورية لإمكان إصدارها (أى أنه لا توجد موانع من إصدار تلك الأسهم) .

– يجب تسوية عدد الأسهم للفترات الحالية والمستقبلية المقدمة حسب التغيرات فى الأسهم بدون تغيير مقابلها فى الموارد (على سبيل المثال إصدار حوافز وتجزئة السهم) .

– يجب تسوية عدد الأسهم العادية لكل الفترات السابقة على إصدار الحقوق (شاملة عنصر الحوافز) مضروباً فى المعامل التالى :

القيمة الحالية للسهم مباشرة قبل ممارسة الحقوق
= ―――――――――――――――――――――――――――
الحقوق السابقة النظرية للقيمة العادلة للسهم

36-4-4 – **ربحية مخفضة :** Diluted Earnings

تشمل الربح أو الخسارة الراجعة إلى حملة حقوق الملكية العادية للشركة الأم (إذا قدمت) الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة الراجعة لحملة تلك الحقوق معدلة بآثار كل الأسهم العادية المحتملة المخفضة .

36-4-5 – **ربحية السهم الواحد المخفضة :**

تتكون من المكاسب الأساسية معدلة بالبنود التالية (الآثار بعد الضريبة) والمرتبطة بالأسهم العادية المحتملة المخفضة :

– توزيعات الأرباح والبنود الأخرى .
– الفوائد عن الفترة .
– التغيرات الأخرى في الدخل أو المصروف والتي يمكن أن تنشأ من التحويل إلى أسهم (على سبيل المثال الوفورات في الفوائد المتعلقة بتلك الأسهم يمكن أن تؤدي إلى زيادة في المصروف المتعلق بخطة مشاركة العاملين في الأرباح غير النقدية) .

36-4-6 – **يتم إجراء التعديلات التالية على المتوسط المرجح للأسهم العادية :**

– يتم تجميع المتوسط المرجح لعدد الأسهم بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية زائد تلك التي تصدر عند تحويل كل الأسهم العادية المحتملة وتعالج الأسهم العادية المحتملة على أنها خافضة عندما يؤدي تحويلها إلى نقص صافي الربح للسهم من العمليات العادية المستمرة .
– يعتبر أن هذه الأسهم قد حولت إلى أسهم عادية في بداية الفترة أو – إذا كان ذلك لاحقاً – في تاريخ إصدار الأسهم .
– يجب الأخذ في الاعتبار الخيارات والضمانات (وما يماثلهما) والأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية والأسهم المصدرة بشكل محتمل والعقود التي يمكن تسويتها بأسهم عادية أو نقداً وخيارات الشراء .

36-4-7 – **يجب إعادة صياغة مبالغ المكاسب لكل سهم في الظروف التالية :**

– إذا كان عدد الأسهم المتداولة متأثراً نتيجة رسملة أو إصدار بونص أو تجزئة أسهم أو تجميع أسهم ، وربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة يجب تسويتها بأثر رجعي .
– إذا كانت هذه التغييرات تحدث بعد تاريخ الميزانية ، ولكن قبل إصدار القوائم المالية فإن طريقة حساب ربحية السهم الواحد تقوم على أساس العدد الجديد للأسهم .

8-4-36 – يتم تسوية ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة لكل الفترات المعروضة بالأخذ في الحسبان تأثير :

– أخطاء الفترة السابقة ، أو

– التغييرات في السياسات المحاسبية .

5-36 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

1-5-36 – يتم بيان ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة على قدم المساواة في صلب قائمة الدخل لكل فئة من الأسهم العادية بحقوق مختلفة لـ :

– الربح أو الخسارة من العمليات المستمرة المتعلقة بحملة الأسهم العادية للشركة الأم .

– أي عمليات غير مستمرة واردة بالتقارير .

– الربح أو الخسارة الراجعة إلى حملة حقوق الملكية العادية للشركة الأم .

2-5-36 – يتم الإفصاح عن الخسائر الأساسية للسهم وكذلك الخسائر المخفضة وذلك عند حدوثها .

3-5-36 – يجب الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في حساب بسط النسبة سواء لحساب ربحية السهم الواحد الأساسية أو المخفضة ، وتسوية تلك المبالغ مع صافي الربح أو الخسارة عن الفترة .

4-5-36 – إذا تم الإفصاح عن رقم ربحية السهم الواحد ، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عما يلي أيضاً : (وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 33) :

– المبالغ الأساسية والمخفضة للسهم ويجب الإفصاح عن كليهما بنفس الدرجة .

– هذا الرقم يجب الإفصاح عنه في الإيضاحات المتممة وليس في صلب قائمة الدخل .

– الأساس الذي يحدد على أساسه البسط يجب الإشارة إليه شاملاً ما إذا كانت المبالغ قبل أو بعد الضريبة .

– تسوية البسط ولبند الخط الوارد بالتقرير يجب أن يرد في قائمة الدخل.

– نفس البسط يجب استخدامه بالنسبة لربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة.

5-5-36 – المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستخدمة للمقام في حساب ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة وتسويات المقام يجب الإفصاح عنها .

6-36 - التحليل المالي والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

1-6-36 – عند حدوث مناقشات بين الشركات والمستثمرين والآخرين فإنه عادة ما يشار إلى ربحية السهم الواحد ، فإذا كان هيكل رأس مال الشركة بسيطاً ، أي لا يحتوي على سندات أو أسهم

ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم عادية وكذلك لا يوجد عقود خيارات أو ضمانات وكذلك لا توجد أسهم محتملة ، فإن الأمر يقتصر فقط على تقديم ربحية السهم الواحد الأساسية .

2-6-36 - بالنسبة إن كلا من ربحية السهم الواحد العادية والمخفضة يجب التقريرعنها ، وهيكل رأس المال المعقد لمنشأة ما يكون لها واحد أو أكثر من الأنواع الآتية من الأوراق المالية : السندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، الأسهم الممتازة ، الضمانات ، عقود الخيارات ، الأسهم المحتملة .

•أمثلة عن ربحية السهم الواحد :

- مثال (36-1) :

رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لشركة Angli ، وبقى دون تغيير بالمبالغ التالية من تاريخ التأسيس حتى السنة المنتهية في 31 مارس 2004 :

1200000 سهم عادى بدون قيمة اسمية .

300000 %6 أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح 1$ لكل منها .

وكانت الشركة تعمل بربح عدداً من السنوات ونتيجة لسياسة توزيعات أرباح متحفظة جداً اتبعت في السنوات السابقة ، فقد وجد رصيد أرباح محتجزة متراكم كبير في الميزانية .

وفي أول يوليو 2004 قرر المديرون إصدار – لكل حملة الأسهم العادية ، سهمين رسملة لكل من يمتلك سهم واحد سابقاً .

ويبين الملخص التالي قائمة دخل مجمعة عن السنة المنتهية في 31 مارس 2005 :

بيــــان	2005 دولار	2004 دولار
الربح بعد الضريبة	400000	290000
حصة الأقلية (غير متوافق مع IFRS)*	(30000)	(20000)
صافى الربح من الأنشطة العادية	370000	270000
بنود غير عادية (غير متوافقة مع IFRS)	-	10000
صافى الربح عن الفترة	370000	260000

وفيما يلى التوزيعات التي سددت أو أعلن عنها في نهاية فترات التقارير :

* IFRS : معايير التقارير المالية الدولية .

بيـــــــــــان	2005 دولار	2004 دولار
أســـــــــهم عـــــــــادية	165000	120000
أســـــــــهم ممتـــــــــازة	34500	30000

ومشاركة حملة الأسهم الممتازة تتيح لهم الحق فى المشاركة فى الأرباح بنفس النسبة التى يشاركون بها فى التوزيعات ، وبعد سداد توزيعات أرباح حملة الأسهم الممتازة الثابتة ، يتمتع المساهمون بنفس المزايا عند تصفية الشركة .

- الإيضاح :

ربحية السهم الواحد (مطلوبة بواسطة المعيار المحاسبى الدولى رقم 33) أما توزيعات الأرباح للسهم الواحد (عائد الكوبون) فهى مطلوبة بواسطة المعيار المحاسبي الدولى رقم (1) وتعرض فى مجموعة القوائم المالية عن السنة المنتهية فى 31 مارس 2005 كما يلى :

بيـــــــــــان	2005	2004
ربحية السهم الواحد :		
المكاسب المحسوبة (وفقاً لطريقة الحساب ب)		
بقسمة على متوسط عدد الأسهم (حسبة ج)		
*** أسهم عادية :**	320000	220000
	3600000	3600000
	= $0.089	$0.061
*** مشاركة الأسهم الممتازة :**	50000	40000
	300000	300000
	= $0.167	$0.133

التوزيعات للسهم الواحد (عائد الكوبون) توزيعات مقسومة على العدد الفعلي للأسهم عند الإصدار		
* أسهم عادية :	$\frac{165000}{3600000}$	$\frac{120000}{3600000}$
تم التعديل في عام 2004 المرسملة لأغراض المقارنة	= $0.046	$0.033
* أسهم ممتازة :	$\frac{34500}{300000}$	$\frac{30000}{300000}$
	= $0.115	$0.10

الحسابات :

1 – النسبة المئوية للأرباح الراجعة إلى فئات أسهم حقوق الملكية :

بيان	2005 دولار	2004 دولار
إجمالي التوزيعات الممتازة	34500	30000
الجزء الثابت ($300000 × 6%)	(18000)	(18000)
	16500	12000
التوزيعات المدفوعة لحملة الأسهم العادية	165000	120000

لذلك – فإن حملة الأسهم الممتازة للمشاركين يشاركون في الأرباح بنسبة واحد إلى عشرة مع المساهمين العاديين بعد دفع توزيعات الأرباح للأسهم الممتازة الثابتة (الجزء الثابت من الأرباح).

ب- ربحية السهم لكل فئة من الأسهم :

بيـــــــــان	2005	2004
صافى الربح عن الفترة	370000	260000
توزيعات الأسهم الممتازة الثابتة	(18000)	(18000)
	352000	242000
منسوبة لحملة الأسهم العادية 11/10	320000	220000
منسوبة لمشاركات الأسهم الممتازة :		
حملة الأسهم 11/1	2000	22000
توزيعات ثابتة	18000	18000
	50000	40000

جـ- المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة :

بيـــــــــان	2005 أسهم	2004 أسهم
رصيد أول إبريل 2003	1200000	1200000
إصدار الرسملة	2400000	2400000
	3600000	3600000

- **مثـــال (2-36) :**

شركة باسمارك قررت مكاسب صافية قدرها 250000 $ عن السنة المنتهية فى 2001 ، وللمنشأة 125000 سهم بقيمة دولار واحد لكل سهم عادى وأيضاً عدد 30000 سهم بـ 40 دولار قيمة قابلة للتحويل لأسهم ممتازة متداولة خلال السنة ، ومعدل التوزيع على الأسهم الممتازة 2دولار للسهم ، وكل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل يمكن تحويله إلى سهمين للشركة فئة (أ) أسهم عادية ، وخلال السنة لم يتم تحويل أى أسهم ممتازة من القابلة للتحويل .

ما هى المكاسب الأساسية للسهم :

أ - 0.89 دولار للسهم .

ب- 1.52 دولار للسهم .

جـ- 1.76 دولار للسهم .

د - 2.00 دولار للسهم .

الإيضاح :

الخيار (ب) هو الصحيح وهذه الإجابة مشتقة على اساس المعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم الواحد} = \frac{\text{صافى الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}}$$

$$= \frac{250000 - (\$2 \times 30000 \text{ سهم})}{125000 \text{ سهم}}$$

$$= \frac{\$\ 190000}{125000 \text{ سهم}} = 1.52 \text{ دولار للسهم}$$

– **الخيار (أ) غير صحيح :** لأن الإجابة لا تنطبق على المعادلة أعلاه .

– **الخيار (جـ) غير صحيح :** لأن توزيعات الأسهم الممتازة كانت محددة بشكل غير صحيح باستخدام الأسهم فقط ولم تأخذ فى الحسبان توزيعات الأرباح الدولارية.

– **الخيار (د) غير صحيح :** عند تحديد ربحية السهم الواحد الأساسية ، لم يتم خصم توزيعات أرباح الأسهم الممتازة .

- **مثـــال** (3-36) :

قامت شركة (س) بالتقرير عن صافى مكاسبها بمبلغ 250000$ عن السنة المنتهية فى عام 2001 وكان لدى الشركة 125000 سهم بقيمة 1 دولار للأسهم العادية وأيضاً 30000 سهم قيمة 40 دولار أسهم ممتازة قابلة للتحويل إلى أسهم ومتداولة خلال السنة ، ومعدل التوزيع على الأسهم الممتازة هو 2 دولار للسهم وكل سهم من الأسهم الممتازة القابلة للتحويل يمكن تحويله إلى سهمين للشركة فئة (أ) أسهم عادية وخلال السنة لم يحدث تحويل لأسهم عادية .

ما هى ربحية السهم الواحد المخفضة :

أ – 0.70 دولار لكل للسهم .

ب– 1.35 دولار لكل للسهم .

جـ– 1,68 دولار لكل للسهم .

د – 2,00 دولار لكل للسهم .

-**الإيضـــاح :**

الخيار (ب) هو الصحيح وتم اشتقاق الإجابة على أساس المعادلة التالية :

$$\text{ربحية السهم الواحد المخفضة} = \frac{\left(\text{صافى الدخل} - \text{توزيعات الأسهم الممتازة} + \text{توزيعات الأوراق المالية القابلة للتحويل}\right)}{\text{الأسهم المتداولة} + \text{الأسهم الإضافية إذا تم تحويل الأوراق المالية القابلة للتحويل}}$$

$$= \frac{\text{250000 دولار} - \text{60000 دولار} + \text{60000 دولار}}{(2 \times 30000) + 125000}$$

$$= \frac{\text{250000 دولار}}{\text{185000 سهم}} = \text{1.35 دولار للسهم}$$

- **الخيار (أ) غير صحيح :** التوزيعات على الأوراق المالية القابلة للتحويل كانت مطروحة بشكل غير صحيح فى البسط .
- **الخيار (جـ) غير صحيح :** توزيعات الأسهم الممتازة تم تجاهلها فى البسط عند الحساب .
- **الخيار (د) غير صحيح :** هذا يمثل تطبيقاً غير صحيح لكل من ربحية السهم الواحد المخفضة أو الأساسية حيث الدخل الصافى مقسوماً على الأسهم المتداولة.

الفصل السابع والثلاثون

التقارير المالية البينية
المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالي والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل السابع والثلاثون

التقارير المالية البينية

Interim Financial Reporting (IAS 34)

المعيار المحاسبي الدولي رقم (34) IAS

1-37 - المشاكل محل الدراسة: Problems Addressed

تعزز معلومات التقارير المالية البينية من دقة التوقعات حول المكاسب وأسعار الأسهم ويصف هذا المعيار الأمور المتعلقة بالتقارير البينية:

– الحد الأدنى من المعلومات الواجب توافره.

– مبادىء الاعتراف والقياس (فى الفترات القصيرة).

2-37 - نطاق المعيار: Scope of the Standards

ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت المطلوب منها قانوناً من الجهات النظامية (مثل هيئة سوق المال ومصلحة الشركات والبورصات) أو التى تختار طواعية نشر تقارير مالية قصيرة الأجل (بينية) تغطى فترة أقصر من سنة مالية كاملة (مثلاً فترة نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية)، وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالى شاملاً الإفصاحات المرفقة وكذلك تحديد الاعتراف المحاسبي ومبادىء القياس الواجب تطبيقها فى التقرير المالى البينى.

3-37 - المفاهيم الأساسية: Key Concepts

1-3-37 – التقرير المالى البينى: An Interim Financial Report

هو تقرير مالي يحتوى على إما مجموعة كاملة أو ملخصة من القوائم المالية عن الفترة القصيرة مقارنة بالسنة المالية الكاملة للمنشأة .

2-3-37 – ميزانية ملخصة: A Condensed Balance Sheet

تنتج فى نهاية الفترة البينية (ربع السنوية أو نصف السنوية) مع مقارنتها بالأرصدة المتوافرة فى نهاية السنة المالية الكاملة السابقة.

3-3-37 – قائمة دخل ملخصة: A Condensed Income Statement

تنتج عن الفترة البينية الحالية ويمكن تجميعها بالنسبة للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع مقارنات بالنسبة للفترات المالية البينية للسنة المالية السابقة (على سبيل المثال الربع الثالث من سنة 2005 يتم إعداد قائمة دخل عن الربع الثالث فقط لسنة 2005 وقائمة دخل مجمعة عن الفترة من أول السنة وحتى نهاية الربع الثالث أى 9 شهور ومقارنتها أيضاً بقائمة الدخل عن الربع الثالث للسنة السابقة ، وقائمة الدخل المجمعة عن 9 شهور أيضاً للعام السابق)، وبهذا فإن المنشأة تعد أربعة قوائم دخل فى الربع الثالث.

4-3-37 – **قائمة تدفق نقدى ملخصة :** A Condensed Cash Flow Statement

وهى قائمة ماليةتعد من بداية السنة حتى تاريخ إعدادها وقائمة مقارنة بالنسبة لنفس الفترة البينية المقارنة من العام الماضى .

5-3-37 – **التغيرات الملخصة فى قائمة حقوق الملكية :**

Condensed Changes in Equity Statements

تكون هذه التغيرات تراكمية (مجمعة) للسنة المالية الحالية وحتي تاريخ إعدادها مع المقارنة مع الفترات البينية المقارنة للسنة المالية السابقة .

4-37 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-37 – **تشمل التقارير المالية البينية ما يلى :**

- ميزانية ملخصة .
- قائمة دخل ملخصة .
- قائمة تدفقات نقدية ملخصة .
- تغيرات ملخصة فى حقوق الملكية .
- إيضاحات تفسيرية مختارة .

2-4-37 – **يتضمن شكل ومحتوى التقرير المالى البينى ما يلى : كحد أدنى :**

- كل من العناوين والإجماليات الفرعية التى كانت متوافرة فى القوائم المالية الأحدث .
- إيضاحات تفسيرية مختارة يتطلبها المعيار المذكور (IAS 33) .
- ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة والمعروضة فى صلب قائمة الدخل .
- ينبغى على الشركة القابضة إعداد تقرير على أساس قوائم مجمعة .

3-4-37 – يجب على المنشاة أن تطبق نفس السياسات المحاسبية فى قوائمها المالية البينية ، كما هو الحال فى قوائمها المالية السنوية الأخيرة فيما عدا التغييرات فى السياسات المحاسبية التى تجرى لاحقاً .

4-4-37 – تكرار التقارير المالية البينية (مثلاً : نصف سنة أو ربع سنة) لا تؤثر فى قياس النتائج السنوية للمنشاة ، ويتم القياس لأغراض التقارير البينية على أساس السنة حتى تاريخه وهو ما يسمى بطريقة استقلال الفترات المؤقتة Discrete Method .

5-4-37 – الإيرادات المستلمة دورياً أو موسمياً أو عرضياً لا يجب الاعتراف بها أو تأجيلها من التاريخ البينى إذا كان الاعتراف أو التاجيل غير مناسب فى نهاية السنة المالية للمنشاة، فعلى سبيل المثال المنشاة التى تكسب كل إيراداتها فى النصف الأول من السنة لا تؤجل أى إيراد للنصف الثانى من السنة .

37-4-6 – لا ينبغى الاعتراف بالتكاليف المنصرفة خلال السنة المالية أو تاجيلها فى التاريخ البينى إذا كان هذا الاعتراف أو التاجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية ولتصوير ذلك :

فإن تكلفة الصيانة الدورية الرئيسية المخططة المتوقع تحملها فى وقت متاخر فى السنة لا يتوقع أن تستحق قبل ميعادها ما لم يكن هناك التزام قانونى أو استدلالى بغير ذلك ، وبالمثل فإن تكاليف التطوير الـتى يتم تحملها لا تؤجل فى فتـرة مبكرة على امل أن تفى بمعايير الاعتراف بها كاصل فى فترة لاحقة .

37-4-7 – عادة مـا يتم القيـاس فى التقـارير السنوية والتقـارير البينـية على أساس تـقديرات معقولة إلا أن إعداد التقارير المالية البينية عموماً يتطلب استخداماً أكبر لطرق التقدير بالمقارنة بالتـقارير الماليـة السنوية . فمثـلاً : إجراءات Stock -Taking والتقـييم لا يمكن تنفيذها بشكل معقول فى التواريخ البينية .

37-4-8 – يجب أن ينعكس التغير فى السياسات المحاسبية على طريق عمل إعادة عرض للقوائم المالية فى الفـترات الماليـة البينية السـابقة للسنة الماليـة الحالية والفـترات البـينية المقابلة للسنوات السابقة وفقاً للمعيار (8) IAS إذا كان ذلك عملياً .

37-5 - العرض والإفصاح : Presentation and Disclosure

37-5-1 – يقصد بالإيضاحات التفسيرية المختارة فى التقارير المالية البينية تقديم تحديث للفترة الأخيرة منذ القوائم المالية السنوية الأخيرة ، وينبغى أن تتضمن الإيضاحات ما يلى : (كحد أدنى) :

– بيان السياسات المحاسبية التى طبقت بشكل متوافق أو وصف لأى تغييرات لاحقة .
– تعليقات إيضاحية حول العمليات الموسمية أو المتعلقة بالدورات الاقتصادية.
– طبيـعة ومـقدار البنود المؤثرة فى الأصـول أو الالتزامات أو حـقوق الملكيـة أو صافى الدخل أو التدفقات النقدية غير العادية بسبب طبيعتها أو حجمها أو حدوثها .
– التغييرات فى التقديرات للمبالغ الواردة فى الفترات البينية السابقة للسنة الحالية أو المبالغ المفصح عنها فى السنوات السابقة .
– التغييرات فى الديون أو حقوق الملكية القائمة شاملاً أى إخلال بشروط الدين .
– التوزيعات المدفوعة .
– الإيراد ونتـيجـة قطاع الأعمـال أو القطاعـات الجغـرافيـة وأى منهـما يعـتبـر الشكل الرئيسى للتقارير القطاعية .
– الأحداث التى تقع بعد تاريخ الميزانية .

- المشتريات أو التصرفات فى المنشآت التابعة والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة والعمليات غير المستمرة .
- التغيرات فى الالتزامات أو الأصول المحتملة .
- حقيقة أن التقارير المالية البينية تلتزم بما جاء فى معايير المحاسبة الدولية .

37-5-2 - إذا كان تقدير مبلغ وارد فى الفترة البينية يتغير بشكل ملحوظ خلال الفترة المالية البينية للسنة المالية ، ولكن التقرير المالى المنفصل لا ينشر بالنسبة لهذه الفترة البينية النهائية فإن طبيعة هذا المبلغ يجب الإفصاح عنها (إيضاح مرفق) فى القوائم المالية السنوية .

37-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

37-6-1 - بسبب مطلب أن مصروف الضريبة فى القوائم المالية البينية يجب أن يكون على أساس سعر الضريبة الفعلى المتوقع بالنسبة للمنشاة عن كامل السنة المالية ، فإن مصروف الضريبة الذى يتم الإفصاح عنه قد يأتى بمعلومات تدعو للاهتمام بالنسبة لتقدير الإدارة لتوقعات باقى السنة المالية .

* مثلاً : إذا كان سعر الضريبة الفعلي منخفضاً فهذا يشير إلى توقع جزء أكبر من الأرباح الناشئة عن تشريعات سعر الضريبة المنخفضة .
* وكبديل إذا كانت المكاسب الرأسمالية تخضع للضريبة منخفضة السعر عن المكاسب الأخرى فقد تشير إلى مستوى أعلى متوقع للتخلص من الأصل الثابت .

• أمثلة على التقارير المالية البينية :

- مثال (37-1) :

فيما يلى المبادئ الثلاثة الأساسية للاعتراف والقياس الواردة فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (34) :

أ - ينبغى على المنشأة تطبيق نفس المبادئ المحاسبية فى قوائمها المالية البينية فيما عدا بالنسبة لتغيرات السياسة المحاسبية التى تتم بعد التاريخ الأحدث للقوائم المالية السنوية التى يجب أن تنعكس فى القوائم المالية السنوية التالية ، ومع هذا - فتكرار التقارير الخاصة بالمنشاة (سنوياً أو نصف سنوى أو ربع سنوى) لا ينبغى أن يؤثر فى قياس نتائجها السنوية ، ولتحقيق هذا الهدف فإن القياسات لأغراض التقارير البينية يجب أن تتم على أساس السنة حتى تاريخه .

ب- الإيرادات التى يتم تحصيلها بصفة موسمية أو دورياً أو بصفة عارضة خلال السنة المالية لا ينبغي توقعها مقدماً أو تأجيلها في التاريخ البينى إذا كان التعجيل أو التأجيل غير مناسب فى نهاية السنة المالية للمنشأة .

جـ- التكاليف التى تتحملها المنشأة بشكل غير متساوى خلال السنة المالية يجب ذكرها مقدماً أو مؤخراً بالنسبة لأغراض التقارير البينية إذا كان كذلك من المناسب ذكرها مقدماً أو مؤخراً لهذا النوع من التكاليف فى نهاية السنة المالية.

• الإيضاح:

يصور الجدول التالى التطبيق العملى لمبادئ الاعتراف والقياس المذكورة أعلاه :

المبادىء والإصدارات	التطبيق العملى
1- اتباع نفس السياسات المحاسبية كما هو الحال فى القوائم المالية السنوية : - التقييم بعملة التعامل مقابل عملات أخرى حدثت قبل نهاية الربع الأول مباشرة للسنة : يستلزم هذا الاعتراف بخسائر الصرف الأجنبى على تعديل ذكر الالتزامات غير المغطاة ضد المخاطر والتى تكون واجبة الدفع بعملات أجنبية .	يعترف بهذه الخسائر كمصروفات فى القوائم المالية البينية فى الربع الأول طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (21) .
تشير المؤشرات إلى أن عملة التعامل سوف تستعيد كسب وضعها مقابل العملات الآخرى فى نهاية الربع الثانى من السنة ، فالإدارة تكون مترددة فى الاعتراف بهذه الخسائر كمصروفات فى التقرير المالى البينى وتريد تأجيل الاعتراف على أساس توقعات عملة التعامل ، وتأمل فى إمكانية تحييد الخسائر Neutralized فى نهاية الربع التالى من أجل تخفيف التقلب فى المكاسب بدلاً من الاعتراف بالخسائر فى ربع والأرباح فى الربع التالى .	يعترف بالخسائر كمصروفات على أساس السنة حتى تاريخه لتحقيق هدف تطبيق نفس السياسات المحاسبية بالنسبة لكل من القوائم المالية البينية والسنوية .
ب- تأجيل الإيرادات : شركة صناعية فى الايس كريم قيدت أسهمها حديثاً فى بورصة الأوراق المالية المحلية والإدارة قلقة حول نشر نتائج الربع الأول البينى لأنها عادة تكسب معظم أرباحها فى الربع الثالث والرابع (خلال شهور الصيف) .	أنها ظاهرة فى عالم الأعمال أن تكون أرباح بعض المنشآت المحققة فى بعض الفترات البينية أكبر من فترات بينية آخرى من السنة المالية . فمثلاً : إيرادات موسمية لتجار التجزئة

التطبيق العملى	المبادىء والإصدارات
ويتطلب المعيار المحاسبى الدولى الاعتراف بهذه الإيرادات عند حدوثها لأن التعجيل أو التأجيل لن يكون مناسباً فى تاريخ الميزانية ، ولذلك يثبت فى الربع الأول الإيراد البالغ 254000 دولار .	وتوضح الإحصائيات أن نمط الإيراد أكثر أو أقل كما يلى : - الربع الأول = 10% من إجمالى الإيراد السنوى - الربع الثانى = 15% من إجمالى الإيراد السنوى - الربع الثالث = 40% من إجمالى الإيراد السنوى - الربع الرابع = 35% من إجمالى الإيراد السنوى وخلال الربع الأول للسنة الحالية بلغ إجمالى الإيراد 254000 دولار، ومع هذا فالإدارة تخطط لتقرير ربع الإيراد السنوى المخطط فى تقريرها المالى البينى يحسب كما يلى : 254000 ÷ 0.10 × 4/1 = 635000 دولار
طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (34) فقرة 30 (2) ، فإن مصروف ضريبة الدخل للفترة البينية يتم باستخدام سعر الضريبة الذى يكون واجب التطبيق على إجمالى المكاسب السنوية المتوقعة بمعنى : المتوسط المرجح لسعر ضريبة الدخل السنوى الفعال المطبق على الدخل قبل الضريبة للفترة البينية وهذا يتفق مع المفهوم الأساسى الوارد فى المعيار المحاسبى الدولى رقم 34 فقرة 28 والذى يقضى باتباع نفس مبادئ الاعتراف والقياس المحاسبى فى التقرير المالى البينى كما يطبق فى القوائم المالية السنوية ، وتقدر الضرائب البينية على أساس سنوى، ومصروف ضريبة الدخل عن الفترة البينية يحسب بالتطبيق على الدخل قبل الضريبة الذى يطبق على المكاسب السنوية الإجمالية المتوقعة ، بمعنى	جـ- المصروفات المؤجلة : بالنسبة للمنشآت التى يكون لها فى التقرير ربع السنوى خسائر تشغيل مرحلة للأمام مقدارها 10000 دولار لأغراض ضريبة الدخل فى بداية السنة المالية الحالية التى لا يتم الاعتراف فيها باصل ضريبة مؤجل وتكسب المنشاة 10000 دولار فى الربع الأول من السنة الحالية ويتوقع أن تكسب 10000 دولار فى كل من الأرباع الثلاثة الباقية ، وبافتراض استبعاد ترحيل الخسائر للأمام ، فإن معدل ضريبة الدخل السنوى المتوسط المقدر يتوقع أن يكون 40% . ومصروف ضريبة الدخل للسنة سوف يحسب كما يلى : 40% × (40000 - 10000 خسائر مرحلة) = 12000 دولار ويكون معدل الضريبة الفعال المبنى على المكاسب السنوية هو 30% كما يلى : (12000 ÷ 40000) والسؤال هو ما إذا كان العبء الضريبى عند التقرير السنوى البينى ، هل يجب أن يتم على أساس معدلات

المبادىء والإصدارات	التطبيق العملى
الضريبة الفعلية (40%) أم الفعالة 30% ، وهو الأمر الذى يتم تصويره فى الجدول التالى :	المتوسط المرجح لسعر الضريبة على الدخل السنوى الفعال Effective وهو السعر الذى يعكس قدراً من هيكل سعر الضريبة المتوقع ليكون مطبقاً على مكاسب السنة ككل وهذه المسألة الخاصة يعالجها المعيار 34 الملحق B فقرة 22 .

ضريبة الدخل واجبة السداد		
الربع	السعر الفعلى	السعر الفعال
الأول	لا شيء *	3000
الثانى	4000	3000
الثالث	4000	3000
الرابع	4000	3000
	12000 دولار	12000 دولار

* استخدمت المنفعة الضريبية بالكامل الناتجة عن ترحيل الخسائر للأمام فى الربع الأول.

الفصل الثامن والثلاثون

استكشاف وتقييم الموارد التعدينية
(ED6)

- المشاكل محل الدراسة.
- نطاق المعيـار.
- المفاهيم الأساسية.
- المعالجة المحاسبية.
- العرض والإفصاح.
- التحليل المالى والتفسير.
- أمثلة عملية.

الفصل الثامن والثلاثون

استكشاف وتقييم الموارد التعدينية (ED6)

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources (ED6)

38-1 - المشاكل محل الدراسة : Problems Addressed

هذا المشروع المقترح لمعيار التقارير المالية الدولية يتطلب من المنشآت التى تعترف بالأصول المستخدمة فى الاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية أن تقوم بإجراء اختبار انخفاض القيمة طبقاً لما جاء فى المعيار المحاسبى الدولى رقم (36) IAS .

والمنشآت التى سبق وأن اعترفت بأصول استكشاف وتقييم يمكنها إجراء اختبار انخفاض القيمة لهذه الأصول على أساس وحدة توليد النقدية التى يمكن أن تكون بخلاف ذلك مطلوبة بالمعيار المحاسبى الدولى رقم (36) ، والمنشآت التى لها أصول استكشاف وتقييم يجب أن تفصح عن المعلومات اللازمة عن هذه الأصول والمستوى التى تقدر به هذه الأصول بالنسبة لانخفاض القيمة وكذلك أى خسائر انخفاض قيمة معترف بها .

38-2 - نطاق المعيار : Scope of the Standards

ينبغى على المنشاة تطبيق هذا المعيار على نفقات الاستكشاف والتقييم التى تتحملها ، وهذا المعيار لا يتناول جوانب أخرى للمحاسبة بواسطة المنشآت المرتبطة بانشطة استكشاف وتقييم للموارد التعدينية .

38-3 - المفاهيم الأساسية : Key Concepts

38-3-1 - وحدة توليد النقدية : A Cash - Generating Unit

هى أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول المولدة للتدفقات النقدية الداخلة من استمرار الاستخدام وتكون مستقلة بشكل واضح عن التدفقات النقدية من أصول أو مجموعات أصول أخرى .

38-3-2 - وحدات توليد نقدية بالنسبة لأصول الاستكشاف والتقييم :

Cash - Generating Units for Exploration and Evalution Assets

هى المجموعة الأصغر الممكن تحديدها من الأصول المولدة للتدفقات النقدية الداخلة من خلال الاستخدام المستمر ، ويجب أداء اختبارات انخفاض القيمة بواسطة المنشاة وفقاً للسياسات المحاسبية المطبقة فى قوائمها المالية السنوية الأحدث ، ووحدة توليد النقدية لأصول الاستكشاف والتقييم يجب الا تكون أكبر من قطاع أعمال .

3-3-38 – أصول الاستكشاف والتقييم : Exploration and Evalution Assets

هى النفقات التى تصرف من اجل استكشاف وتقييم الموارد التعدينية التى يعترف بها كاصول .

4-3-38 – نفقات الاستكشاف والتقييم : Exploration and Evalution Expenditures

هى نفقات تتحملها المنشاة لاستكشاف وتقييم الموارد التعدينية .

5-3-38 – استكشاف وتقييم الموارد التعدينية :

Exploration for and Evalution Resources

هى بحوث الموارد التعدينية وتحديد الجدوى الفنية والصلاحية التجارية لاستخراج الموارد التعدينية قبل اتخاذ قرار وضع الموارد التعدينية .

4-38 - المعالجة المحاسبية : Accounting Treatment

1-4-38 – يجب قياس أصول الاستكشاف والتقييم بالتكلفة .

2-4-38 – يمكن إدخال النفقات المتعلقة بالأنشطة التالية فى القياس المبدئى لأصول الاستكشاف والتقييم :

- الحصول على حقوق البحث والاستكشاف .
- الدراسات الطبوغرافية والجيولوچية والچيوفيزقية .
- الحفر الاستكشافى .
- عمل الخنادق والحفر .
- المعاينة (العينة) .
- الأنشطة المتعلقة بتقييم الجدوى الفنية والصلاحية التجارية لاستخراج موارد تعدينية .

3-4-38 – النفقات التالية لا تدخل فى القياس المبدئى لأصول البحث والاستكشاف والتقييم :

- تطوير المورد التعدينى متى انتهى عمل دراسة الجدوى الفنية والصلاحية التجارية .
- التكاليف الإدارية والعمومية الإضافية الأخرى .

4-4-38 – أى التزامات متعلقة بإزالة وإعادة الأصول التى تتحملها الجهة خلال فترة معينة كنتيجة للالتزام بالاستكشاف والتقييم بالنسبة لموارد تعدينية ، يتم الاعتراف بها فى ضوء المعيار المحاسبى الدولي رقم (IAS 37) .

5-4-38 – عقب الاعتراف ، فإنه ينبغى على المنشأة تطبيق إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم على أصول البحث والاستكشاف والتقييم والمعياران (IAS 16 , IAS 38) يحتويان المفاهيم الأساسية التى تتعلق بالتكلفة والقيمة العادلة والقيمة الدفترية المعدلة وانخفاض قيمة الأصول) .

38-4-6 – ينبغى على المنشاة التى اعترفت باصول الاستكشاف والتقييم وتقدير تلك الأصول بالنسبة لانخفاض قيمة الأصول سنوياً وعليها الاعتراف بأى خسارة انخفاض فى القيمة طبقاً للمعيار المحاسبى الدولى IAS(36) (إعفاء مشروط متاح عند التطبيق لأول مرة) ، ويمكن الإشارة إلى انخفاض القيمة كما يلى :

– الفترة التى يكون فيها للمنشاة حق البحث والاستكشاف فى مناطق معينة أو الفترة تكون قد انقضت خلال الفترة أو سوف تنقضى فى المستقبل القريب ولا يتوقع تجديدها .

– استكشاف إضافى وتقييم للموارد التعدينية فى منطقة معينة ليس لهما موازنة ولا خطة فى المستقبل القريب .

– أى تغييرات ملحوظة ذات تاثير عكسى على الافتراضات الرئيسية ، بما فى ذلك الأسعار وأسعار الصرف الأجنبى والموازنات المعتمدة الأساسية أو الخطط لاستكشاف وتقييم جديد للموارد التعدينية فى منطقة معينة .

– قرار تم اتخاذه بعدم تطوير موارد تعدينية فى منطقة معينة .

– وضع خطط بواسطة المنشاة للتصرف فى الأصل بسعر غير مناسب .

– إذا كانت المنشاة لا تتوقع أن الأصول الخاصة بالاستكشاف والتقييم المعترف بها يكون لها قدرة معقولة على الاسترداد من خلال تطوير منطقة معينة أو بيعها .

38-5 - العرض والإفصاح: Presentation and Disclosure

38-5-1 – ينبغى على المنشاة الإفصاح عن المعلومات التى تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها فى قوائمها المالية الناشئة عن استكشاف وتقييم موارد تعدينية .

38-5-2 – كما ينبغى على المنشاة الإفصاح أيضاً عن :

– سياستها المحاسبية بالنسبة لنفقات الاستكشاف والتقييم .

– سياستها المحاسبية بالنسبة للاعتراف باصول الاستكشاف والتقييم.

– المبالغ الخاصة بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات (وإذا كانت تعرض قائمة تدفقاتها النقدية باستخدام الطريقة المباشرة) والتدفقات النقدية الناشئة عن استكشاف وتقييم الموارد التعدينية .

– مستوى تقدير المنشاة لأصول الاستكشاف والتقييم بالنسبة لانخفاض القيمة .

38-6 - التحليل المالى والتفسير : Financial Analysis and Interpretation

38-6-1 – توزيع التكلفة الأصلية للحصول على الموارد الطبيعية وتطويرها على مدار الوقت تسمى النفاذ أو النضوب Depletion (وهى مماثلة للإهلاك).

38-6-2 – النفاذ (أو النضوب) هو وسيلة لاستنفاذ التكاليف المتكبدة فى الحصول على الموارد

الطبيعية وتطويرها ، وعندما تتم المحاسبة عن النفاذ أو النضوب باستخدام طريقة وحدات الإنتاج ، تكون المعادلة كالآتي :

$$\text{معدل النفاذ أو النضوب} = \frac{\text{التكاليف المرسملة لأصل المورد الطبيعي}}{\text{العدد المقدر للوحدات القابلة للاستخراج}}$$

3-6-38 – مثلاً : إذا اشترت الشركة حقوق الزيت والتعدين مقابل 5 مليون دولار على ممتلكات يعتقد أنها تحتوى على 2 مليون برميل من الزيت المستخرج وكل برميل مستخرج من الزيت من هذه الأملاك يتسبب في نفاذ 2.5 دولار كمصروف في قائمة الدخل حتى تنتهي الـ5 مليون دولار ومعدل النفاذ والنضوب يكون كذلك:

$$\text{معدل النفاذ أو النضوب} = \frac{5000000 \text{ دولار}}{2000000 \text{ برميل}} = 2.50 \text{ دولار / للبرميل .}$$

4-6-38 – تختار الشركات في بعض التشريعات المحاسبية عمل الرسملة فقط لتلك التكاليف المتعلقة بالاكتشافات الناجحة فقط للموارد الطبيعية والتكاليف المرتبطة بالجهود غير الناجحة (أي عندما لا توجد الموارد الطبيعية عند البحث) فهذه التكاليف تستنفذ مقابل الدخل ، وهذا الأمر يمكن أن يحدث بنفس الأسلوب مع الفقرة (2.4.38) أعلاه ، مع استثناء أن اختبار انخفاض القيمة يجب أن يحدد أياً من التكاليف غير ممكن استردادها من خلال النفاذ (النضوب) ، وهذه هي الطريقة الأكثر تحفظاً بالمحاسبة بالنسبة لتكاليف الحصول والتنمية لأنها عادة يترتب عليها مصروفات أعلى وأرباح أقل .

5-6-38 – قد تشترى الشركة – مثلاً – حقوق النفط والتعدين في ملكيتين مقابل 6 مليون دولار 4 مليون دولار على التوالي ، وفي النهاية لا تجد الشركة بترول في الملكية الأولى وتجد أن الملكية الثانية تحتوى على 2 مليون برميل نفط مقدرة ، وبمقتضى طريقة الجهود الناجحة تكون المحاسبة كما يلي :

– عند شراء حق الأملاك :

مدين	دائن	بيـــــــــــان	تاريخ
10000000		حـ/ حقوق النفط – التعدين	
	10000000	حـ/ نقدية	

- عندما وجد أن الملكية الأولى ليس فيها نفط يتم تخفيض تكاليفها وتعالج كخسارة فوراً :

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
6000000		حـ/ خسارة حقوق النفط/ التعدين (قائمة دخل)	
	6000000	حـ/ حقوق النفط /التعدين (ميزانية)	

6-6-38 - بفرض أنه خـلال السنة التالية تم استـخراج 300000 برميل نفط من الملكيـة الثانية ، وتتكرر هذه العملية كل سـنة حتى يصل أصل المورد الطبيعي بالميزانيـة وحقوق النفط والتعدين إلى صفر .

مدين	دائن	بيـــــــــان	تاريخ
600000		حـ/ مصروف نفاذ (نضوب) - (قائمة دخل)	
	600000	حـ/ حقوق النفط /التعدين (ميزانية)	

$$\text{مصروف النفاذ (النضوب)} = \frac{4000000}{2000000 \text{ برميل}} \times 300000 \text{ برميل} = \$600000$$

7-6-38 - **المنشآت الأكبر أكثر احتمالاً أن تنفق تكاليف كبيرة لأنها :**

- تميل إلى تخـفيض مكاسـبها وبذلك تجـعل المنشاة أقل تعـرضاً للضـرائب والتكاليف السياسية الناتجة عن كسب أرباح غير عادية .
- تقلب المكاسب المقترن بهذه الطريقة أقل ضرراً للمنشآت الكبيرة المرتبطة بأنشطة أكبر من مجرد الاستكشاف .
- التأثير السلبي على المكاسب لا يكون حاداً بالنسبة لشركات البترول المتكاملة التي تحقق أرباحاً جوهرية من أنشطة التسويق والتكرير - بدلاً من مجرد أنشطة الاستكشاف .

• أمثلـــة : على الموارد التعدينية :

- مثـــال (38-1) :

اشترت الشركة (X) بئر بترول مقابل 100 مليون دولار وتقدر أنه يحتوى 250 مليون برميل بترول وليس للبئر قـيمة متبقية كـخردة في نهاية العمر الإنتاجي ، فإذا استـخرجت الشركة 10000 برميل من الزيت وباعتها خلال السنة الأولى ، فما هو مصروف النفاذ الواجب تسجيله ؟

أ - 4000 دولار . ب - 10000 دولار .

جـ- 25000 دولار . د - 250000 دولار .

• الإيضاح :

– الخيار (أ) هو الصحيح : لأن مصروف النفاذ (النضوب) يجب كما يلى :

$$\text{معـــدل النفـــاذ} = \frac{\text{إنتاج الفترة الحالية}}{\text{إجمالى براميل الإنتاج}}$$

$$= \frac{10000}{250000000} = .00004$$

مصروف النفاذ (النضوب) = ســـعر الشـــراء × معـــدل النفـــاذ

= 100000000 × .00004 = 4000 دولار

– الخيار (ب) غيـر صحيح : فالخيار يسـتخدم بشكل غير صحيح مـعدل النفاذ على أساس إجمالى البراميل فى البئر بدلاً من معدل النفاذ مضروباً فى سعر الشراء .

– الخيـار (جـ) غير صـحيح : فالخـيار يقسم بشكل غير صـحيح الإنتـاج الحالى 10000 برمـيل على سعـر الشراء ثم يضـرب هذا المعـدل غيـر الصحـيح للنفاذ فى إجـمالى عـدد البراميل فى البئر .

– الخيـار (د) غير صحيح : لأن الخيار يفترض بشكل غير صحيح أن معدل النفاذ 0.001 مضـروباً فى العـدد الإجمالى لبراميل البترول فى البئر .

- مثـال (38-2) :

شركة اسـتكشاف (X) اشتـرت معدات حـفر فى البحـر جديدة بمبلـغ 35 مليون دولار ويقدر مهندسوا الشركـة أن المعدات الجديدة سوف تنتج 400 مليون برميل من البتـرول على مدى فترة 15 سنة – ويكون لها قيمة خـردة بعد الانتهاء بمبلغ 500000 دولار وبافتراض أن معدات الحفر انتجت 22 مليون برمـيل خلال السنة الأولى للإنتاج ، فاى مـبلغ تقوم الشركة بـقيدة كمصـروف إهلاك لهذه المعدات فى السنة الأولى باستخدام طريقة وحدات الإنتاج للإهلاك :

أ – 2300000 دولار .

ب – 1897500 دولار .

جـ – 1925000 دولار .

د – 2333333 دولار .

• الإيضاح :

– الخيار (ب) هو الصحيح : فمصروف الإهلاك باستخدام طريقة وحدات الإنتاج هو :

معـــدل إهلاك الوحدة = (التكلفة الأصلية – قيمة الخردة) / الإنتاج المقدر على مدى العمر المفيد

= (500000- 35000000) / 400000000 برميل = 0.0863

مصروف الإهـــلاك = معدل إهلاك الوحدة × الوحدات المنتجة

= 0.0863 × 22000000 = 1897500 دولار

– **الخيار (أ) غيــر صحيح :** كانت الوحدات المنتـجة مضروبة فى العمـر المفيد وهو 15 سنة واستخدمت بشكل غير صحيح .

– **الخيار (جـ) غير صحيح :** هذا الخيار فشل فى طرح قيـمة الخردة من التكلفة الأصلية عند حساب معدل إهلاك الوحدة .

– **الخيار (د) غير صحيح :** لأن الخيار فشل فى طرح قيـمة الخردة من التكلفة الأصلية عند حـساب مـعـدل إهلاك الوحدة وضـرب بشكل غـير صـحيح الوحـدات المنتجـة فى العمـر الافتراضى 15 سنة كمقام عند حساب الإهـــلاك .

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS

A PRACTICAL GUIDE

HENNIE VAN GREUNING

تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في مجال الأعمال يؤدي إلى تأثير هام على النتائج والمراكز المالية للأقسام أو كل ما يتعلق بمنشأة الأعمال، ويوفر هذا الكتاب المعنون بـ "معايير التقارير المالية الدولية: دليل التطبيق" لمديري القطاع العام والخاص والمديرين والمحللين الماليين ـ دون حاجة إلى خلفية واسعة بالمحاسبة ـ الأدوات التي يحتاجونها للدخول في المشاركات والمناقشات حول مدى ملاءمة أو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

ويلخص كل فصل أحد معايير التقارير المالية الدولية، باتباع هيكل متماثل على النحو التالي:

- المشاكل محل الدراسة في معيار التقارير المالية الدولية
- نطاق المعيار
- المفاهيم والمصطلحات الأساسية
- المعالجة المحاسبية
- العرض والإفصاح
- التحليل المالي والتفسير

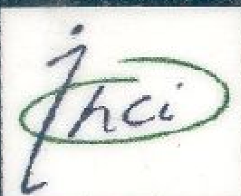
وتتضمن العديد من الفصول في هذا الكتاب أمثلة لشرح التطبيق العملي للمفاهيم الأساسية الواردة في المعيار، وتم إصدار معايير المحاسبة الدولية في طبعتين سابقتين، وتتضمن هذه النشرة كل المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى 31 مايو 2004.

لمزيد من المعلومات، قم بزيارة موقع خدمات عميل الخزانة

http://treasury.Worldbank.org.




ISBN:977-282-220-2
6 222006 645106


International House for Cultural Investments S.A.E
Egypt